در ... سال

شرح مفتاح سکاکی

شرح ملا سعد تفتازانی

امانت سعد

۲۰۰

۵۶

۴۰۸۳

۱۴



الوشاح ... من اديم عرضا ونرصع الجواهر وتشده المراة بين عاتقيها وكشحيها وتحرزها
توشحا فتوشحت هي اى لبسته وربما قالوا توشح الرجل بثوبه وبسيفه ترشح
رشحا اى عرق وتقول فلان يرشح للوزارة اى يربى ويؤهل لها النجح والنجاح
الظفر بالحوائج الفلاح الفوز والبقاء والنجاة والنجور بعثه وابتعثه
بمعنى اى ارسله وتبعث الناقة اثرتها المصاقع جمع مصقع وخطيب مصقع
اى بليغ وصقع الديك اى صاح الشقشقة بالكسر كالرئة يخرجها البعير من
فيه اذا هاج واذا قالوا للخطيب ذو شقشقة فانما يشبه بالفحل الشقراق
والشقراق الطائر الذى يسمى الاخيل اللقاح بالكسر الابل باعيانها
الواحدة لقوح وهى الحلوب مثل قلوص وقلاص وانتضل القوم وتناضلوا
اى رموا للسبق اللبان بالكسر كالرضاع يقال هو اخوه بلبان امه ولا يقال بلبن
امه انما اللبن الذى يشرب الحدق جمع حدقة وهى اطراف العين نهضت بحدب
صرفت طول الهمة الشباب الى اقتباس العلوم العربية اى اكتساب العلوم والخالف
وتعوضت اى حركت اطلاب اسباب الى لا ارتقاء اى سوجها اليه فى العلو لا ...
واملك مجامع الهمة اى مجموع الهمة واستجلب الحظ اى استحصال السرور ...
عمادها العمود ... اى الكثير ... وابرحت الرمة اى احكمت العزيمة
واستنبات الرحل والزاد استنهضته ... اى ... بالنهوض ... نهضها
اى ... احوط كل بحد حلد ... اى ... ورايتها ... وتها
الا انقطعت رغابها الرغاب جمع رغيبة وهى الشىء المرغوب والاسعف بادرت
... اى ... واستعاض ... بجاهد الزمان المر جمع مرة وهى القوة حتى
الزمان ... وذهابه واشعاب ... جمع مد وهو مكيال عند اهل الحجاز ... وهو
رطل ... عند اهل العراق وحمال الركوب جمع ... كان دسق رباعه ... عن
طلل ورسم الربع الدار والجمع رباع واربع ... وبذهب ... حولين ... وطسم
... لم ... بالامس اى
لم تعم بالامس ولا اشعر من تنفس ... الاله سبحانه ... اى ...
والمعنى ... عليه ... بالكسر الشعر ... اذن ما ... المنكس
... المعنى ان الغمر على النظر فيه شبابى اى صرف قوة شبابى ووجهت
... مطلبه ... اى ... مطلبه ان ... الفعل الوعد بان
... حذف ... وعدا ...
... واوله ... الحين ... اى ...
... سراج المعالى ... ادرك مصراعا وهو ... للمعالى ... حرا ...
... الرابعة من ... اى المجيب ... الرابع ...
... الشعر ... لطف ... المعنى العلى ... بالكسر

رب يسر وتمم بالخير

بسم الله الرحمن الرحيم

خير خبر يوشح به صدر الكلام واحسن حديث يرشح المقتضي المقام حمد الله
الذي خلق الانسان علمه البيان واتم له الاحسان فالهمه التبيان لجعل فيه
الفصاحة مفتاحا لفتح باب النجاح والدراية مصباحا للتهدي الى اسباب
الفلاح ثم الصلوة على اشرف من ابتلي من سلالة عدنان وافضل من
استودع فصاحة البيان وسماحة البنان ارسله باصح الايات واوضح
البينات وخصصه بافصح اللغات واتم البلاغات واتعبه بكتاب
اعجز مصاقع الفصحاء ممن تساقوا في ظلال الرماح واخرس شقاشق البلغاء
ممن تغذوا بلبان اللقاح وايده باصحابه الذين احرزوا قصبات السبق
في مضمار البلاغة ورموا عند التناضل في حدق البيان والفصاحة نجاء
زمانه الذي بعث فيه خير زمان ولسانه الذي نطق به خير لسان وكتابه
الذي انزل عليه خير كتاب واصحابه الذين قرنهم به خير اصحاب وبعد
فقد بعثني فرط الشغف بتتبع الخواص لتراكيب البلغاء وايراد المعاني
بالاساليب المختلفة الانحاء وصدق الهمة على التوصل الى تبين مراسم البلغاء والتوسل
الى تعرف مناظم الفصحاء واكببت على استكشاف اسرار العربية واستطلاع
خرائدها واستحباب الخوض في غمارها والغوص على فرائدها وانوثت الصريمة
في استنهاض الرجل والخيل الى نظم فصوصها وابوابها وضبط عللها واسبابها
واستيقاظ الليل والنهار في طلابها من مستقرها وما بها الحفظ كل نادرة
سمعت من الفصحاء في نوادرها ومجامعها او صدرت عن البلغاء في بوادرها
ومن اتعبها ما اطلعت على كتاب غريب الا انقطعت نعاسه ولا سمعت بادب
اديب الا اخذت غرائبه وتعلمت نفرا من علماء فن البيان المطلع على نكت نظم
القرآن وانتقاض خبرته على مر الزمان وانتقاص مدده بتعاقب الحدثان
كاد سعي يا [illegible] من غير طائل ورشح [illegible] ذهاب حد بين وطيبه ويؤدي
ابيها بالطمس ونقرا عليها كان لم تغن بالامس ويدرج بحث طي النسيان
ويطرح في زوايا الهجران بحيث لا تسمع من احد فيه همسا ولا تبصر من شخص كلمة
فيه [illegible] الا ان الله سبحانه قد ودعني الى تقصيت علي [illegible] وبعثت الي همتي
همتي والهمني ان انفقت على النظر فيه شبابي ووجهت شطر مطلبه ركابي
ولبثت فيه من عمري سنين وقضيت في حديثه السنين وقد سبق مني الوعد لما سال
بعض اعاظم الفضلاء وافاضل العلماء ان اصرف عنان القلم الى تعليق حواش
على كتاب الكشاف والتفريق بين درره والاصداف واجعل الفاضل من
اوقاته والفاضل من ساعاته واونة فتراته وازمنة راحاته لشرح العلم الثالث

من مفتاح العلوم للحبر العلامة ابي يعقوب سراج المعالي يوسف بن
محمد السكاكي تغمده الله بغفرانه فعلا يقتنت على جزالة الفاظه الرائقة ودقة
معانيه الفائقة كلمة المهرة المتقنين وتطبعت بحسن عباراته الانيقة
ولطف اشاراته الرشيقة السنية النحرة المفلقين تراه المراد في
لطائف العربية والقسطاس والبيان في الفنون الادبية والاساس قد
احتوى في تجويفه وترتيبه وتبدع في تاليفه وتبرع لم يال جهدا في تاسيس بنيان
التبيان ورفع القواعد من فن البيان وتمهيد الاصول في العلمين المختصين
بالقران على تناسق معانيه وتناسبها وتجاذب اطرافه وتجاوبها ناظرا
بعضها الى البعض متناصرة اخذا بعضها بيد البعض متناصرة ولو لم يكن
منه الا التوقف على مناهج التركيب والتاليف والتعريف لمدارج الترتيب
والترصيف لكفى مكيف وفي كل سطر منه عقد من الدرر وفي كل لفظ منه روض
من المنى الى فوائد لا يدركها الاحصاء ولا يحصرها الاستقصاء ولذا صار
مقبول الخواطر والطباع باسرها ومستحسن النواظر والاسماع عن اخرها
وقد وهبت له شطرا من عمري وجعلت جالة الفكر في غوامضه دهري
واعتنى جمع من الاخوان وفوج من الخلان الى ان تنقت في مرافقتها [illegible]
ودرجات الاحاطة بدقائقه من تحتي لم يبلغه احد ممن يوثق به ويعول عليه في
احطت بمكنونات خماسه ومخزونات حواشه على نهج لم اسبق اليه ولم
ازاحم عليه فحاولوا مني انجاز الموعود من شرح المفتاح حسب ما وفى الحد
في بذل المجهود الحواشي للكشاف لكن لم اجد نفسي حركة نشيطة بل جردة
مستنشطة لما راعني قد اخذت السن من قواي وذهب مع الركب هواي
ومناي ومضت على الوعد شهور وسنون وتجاذبني مداورة الشؤون
وقد اذن لي الكسل بالرحيل ولم يبق منه الا القليل وجاذبني الطلب
المرتقب امر المجيب وصار الاهم ان اشرح مفتاح الفلاح لاروح
النظر في طرق النجاة والنجاح مع ما حثت به من اغراض من لبث الاجمع
من الفضلاء الذين تفتخر هذا الباب عظام والاذكياء الذين تقنصت
في سيادته مد ايامهم ومن مفارقة الاخوان الذين كان الواحد منهم يسمع
الكلمة فيضعها على راسه ويعض عليها باضراسه ويسلكها سمط قلائده ويلصقها
على بياض ناظره بسواده فكرروا الحاحهم واكدوا اقتراحهم واصروا على
الطلب اصرارا وصادفوا الرغبة مني اوجها او توسلوا بمن لا يمنع من طريق
الود اجابة دعوته واقامة طلبته من اعز الاحباء واجلة الاخلاء
وذوي نهي العلماء من الاذكياء الى درج السواء فاذن في شرح لم يغمض

تفصيل مجملاته وتبيين معضلاته وكشف استار عن اسرار ونصب المنار
الى انوار وحل الفاظه وبسط معانيه وتشييد قواعده وتبيين مبانيه مع
تهذيب للكلام وتنقيح وترتيب للمرام وتوضيح مشيرا الى النكت المودعة
خلال عباراته والنفس المدرجة اثناء اشاراته سالكا مسلك الايجاز والاختصار
تاركا مدحض الاطناب والاكثار سايقا الكلام على وجه يضمحل معه الشبه
ويندفع الاعتراضات وينحل العقد وينقطع الاشكالات ويتسد ضالته
كل طالب ونظفر بغيته كل راغب وينطوى تادية المعانى والمقاصد
تحت ملابس الالفاظ العذبة الموارد مع تكاثر اللطائف والفقر ومحاسن
الجمل والغرر مما كانت على طول الاعصار محزونة وعن الاذاعة والاضاعة
مصونة يتفرق آذان تسمع بها الاسماع ويهتز عندها الطباع ويرتاح بها النفوس
وينشرح بها الصدور وشبهات على رغايب انتقدتها وغرايب التقطتها وعجايب
بالانظار العجيبة واتعاب الفكر حتى استنبطتها مما لم تقرع الاسماع ولم يالف
الطباع ولم يرها الراوون ولم يروها الراوون واسال الله تعالى ان يجعلني
ممن حمته العلايق وبغيته للحق واعوذ به ان ادعى لا اعلم واسدى قولا لا
الحجة وارجوان يكسبني السماحة بهذه الفرايد والافاضة لتلك الفوايد استجلاب
القلوب السليمة واستميحا من النفوس الكريمة ثم لا اعباء بالملام من اللئام
الاوغاد والعناد من الفئام الحساد والى الله افزع في ان يهديني سبيل
الرشاد ويهديني دليل الصواب في السداد وان يجعل ما اعانيه وسيلة النجاة
المعاد وما اناقيه ذريعة الى نيل الدرجات يوم التناد فهو الهادى الى سواء
السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل

بسم الله الرحمن الرحيم والاعتصام بكرمه العميم لك اللهم الحمد والمنة
وعلى رسولك واصحابه الصلوة والتحية ومنك الاستعانة وبك الوثوق وعليك
التوكل واليك التفويض قوله القسم الثالث رتب الكتاب على ثلاثة اقسام الاول
في علم الصرف والثانى في علم النحو والثالث في علمى المعانى والبيان ويشتمل على علم الحد
والاستدلال وعلمى العروض والقوافى ودفع المطاعن عن القرآن وقد ذكر
في صدر الكتاب ان تمام علم الصرف بعلم الاشتقاق وجعلهما في قسم واحد
مختلط المسائل وان تمام علم النحو بعلمى المعانى والبيان ثم افرد لهما قسما
على حدة ثم جعل الاقسام الكتاب وذلك لان الاشتقاق جزء من الصرف
بلا شبهة ولا كذلك المعانى والبيان من النحو لظهور التمايز بالاسم والحد والغرض
والموضوع والمسائل والتدوين وكونهما الذروة في علوم العربية والموجب في
خواص الكلام ومزاياه التى بها يرتقى الى حد الاعجاز ومعنى كونهما تمام علم النحو

انهما الكمال له والشرف في المقصود الاصلى والغرض واما الاستدلال
والعروض بالنسبة الى المعانى والبيان فلاحق الاتحاد كالاشتقاق من
الصرف ولا في الاستقلال كالمعانى والبيان من النحو فجعلهما من مما يس
سن بان لم يدرجهما فيهما ولم يذكرهما في قسم على حدة بل في ضمنهما مع الاشعار
بنوع تميز وافراد حيث قال بعد الفصلين الكلام في تكملة علم المعانى
وهو تتبع خواص تراكيب الكلام في الاستدلال الفصل الاول من تتمة الغرض من
علم المعانى وهو الكلام في الشعر الفصل الثانى في الارشاد بدفع المطاعن
ولكن اتصال الاستدلال بعلم المعانى جعله تكملة له وهذين تتمة للغرض منه
لما ان الغرض منه التوصل الى توفية مقامات الكلام حقها والعمدة في ذلك
هو القرآن المعجز وقد طعن فيه جماعة من الجهال الطاعنين تفاصيلها بعضها
على علم النظم فناسب ان يجعلا من تتمة الغرض ولما ان البيان شعبة من المعانى
على ما سيجئ جعل اللواحق بانها من تتمة العلمين وبان من تتمة المعانى قوله
من الكتاب ممن لم يجوز الحال من المبتدا ولا حذف الموصول في القسم حال
من الضمير في الظرف الواقع خبرا اعنى في علمى المعانى والبيان وفائدته
الاختصار والاذكار بعدانا لم ما ينبغى يتشبث على حين الخصوم ما في صدر الكتاب
ان الاقسام للكتاب نفسه او الظرف منه او جملة او فرع او مقالة او نحو ذلك
وهذا النوع من بعد العهد مع الاشتباه اعاد الخبر ولم يقل واما القسم
الثالث فيشتمل على مقدمة وفصلين كما في قسم الصرف وكلمة في على تشبيه ما لابس
ما بين اللفظ والمعنى بملابسة الظرفية بحال المسلم في كتاب كذا وهذا الكتاب
في علم كذا وهذه الآية في تحريم الخمر وهذا الفصل في مدح فلان وقرينه على رجوع
معناها الى معنى اللام بان قال فصلان لضبط معاقد ثم قال الفصل الاول
في ضبط معاقد علم المعانى ومن لم يفرق بين اللفظ والمعنى ولم يعرف ان الكتاب
او القسم منه او الفصل او المقدمة هو عبارة عن المخصوص المرتبة المسوقة لبيان
المعانى والاغراض المقصودة منه قال ما شاء واما ظرفية القسم للمقدمة والفصلين
فظاهرة لان الكل مشتمل على كل جزء وان كان نفس مجموعها فلذا قال وفيه مقدمة
عطفا على ما قبله من الجملة الاسمية او الظرفية فان قيل شبه ظرفية الكلام للمعنى
ظاهر حتى شاع ان الالفاظ اوعية المعانى وقوالب لها وبمنزلة الكسوة والكنا
وكذا ظرفية المعنى للفظ من جهة كونه حاصرا له آخذا بجوانبه بحيث لا يخرج طرف من
اللفظ من طرف من المعنى حتى شاع ان الكلام في معنى كذا والكتاب في علم كذا
لكن ما وجه ظرفية الكلام الذى هو الجزء للكلام الذى هو الكل كما اشعر به قوله الفصل
الاول في ضبط معاقد علم المعانى والكلام فيه قلنا الاقرب انه عطف على معاقد

اى وجه ضبط الكلام فيه ولو سلم فهو على معناه المصدرى اى وجه الكلام فيه فيؤل
الى طرفيه المعانى والاغراض للالفاظ ولو سلم فهو مثله نفع الجنس طرفا للاخصاء
والاستقرار لشبه المجلية كما قال نظر فى الكتاب وتأمل فى المسئلة **ومقدمة**
الكتاب اسم لطائفة مخصوصة من كلامه تتقدم الشروع فى المقاصد لبيان ماله
نوع تعلق بالعلم لحده وموضوعه وغايته ومنفعته ووجه الاحتياج اليه
وترتيب ابوابه وتصورات فى تصديقات تبتنى تحصيل المسائل ونحو ذلك بحسب
قصد المؤلف ولما كان المعانى والبيان علمين يختلفين بالموضوع والمسائل
متحدين من جهة التعلق بالزيادة على اصل المعنى والاختصاص بامر البلاغة
والاعجاز ذكرهما ذكرهما بلفظ المثنى ولم يقل فى علم المعانى والبيان او علم
المعانى وعلم البيان وكذا الحد بخلاف الغرض فانه فيهما واحد وهو الوصول
الى توفية مقامات الكلام حقها على ما صرح به فى آخر البيان فافرده ثم اشار
فى تعريف العلمين الى تفصيله وتعيينه بالنسبة الى كل منهما واراد بالحد المعرف
الجامع المانع كيف ما كان وبالغرض ما يترتب على الشئ من حيث يقصد ويطلب
وجعلهما فى الفصلين اذ يحصل بالحد الاحاطة بجهة الوحدة التى باعتبارها
جعلت المسائل الكثيرة علما واحدا فيأمن الطالب فوات ما يعنيه والاشتغال بما
لا يعنيه وبالغرض يخرج الناظر عن العبث والضلال ويعرف الى العلم هل هو
من حاجته فيحصله او لا فيهمله والمراد بالمقدمة ما يتصل به المقاصد ويرتبط
اشد ارتباط حتى تجرى مجرى الاجزاء منها فلذا جعلوها عبارة عن الموضوعات
والمبادى وجعلها فى الفصلين ملزوزة فى قرن المسائل المعبر عنها بالكلام
فى العلمين وجعل الحد والغرض فى المقدمة لكونهما خارجين والامام الرازى
يجعل فى كتبه ضبط معاقد العلم عبارة عن تعيين عمومات مباحثه ومجملات
تفاصيله وكلام المصنف منطبق على ذلك جدا ويجعل القسم الثالث مقدمة وفيه
تطهو ان مباحثه الاستدلال والعروض ودفع المطاعن من الفصلين واسناد
الكلام فى العلمين على ما قال فى آخر المعانى اذا تقصيا الوطر حاكى فيه استانفنا
الاخذ فى التعرض للعلمين **قوله** المقدمة على حذف الخبر لغوية واعلم اشارة الى
بدع الاعتناء بمعرفة المعانى وعلم المعانى من الاضافة البيانية كشجر الاراك
قوله علم المعانى والبيان على ان اللقب هو المعانى لا علم المعانى كعبد الله اللهم
الا ان يحمل على حذف ما هو المضاف فى الاصل كما نقل رمضان مع ان العلم هو
شهر رمضان والسبع الاتباع شيئا فشيئا والمراد المعرفة الحاصلة من تتبع تراكيب
تراكيب البلغاء بل الاصول والقواعد او الملكة المبنية على ذلك كما قال فى موضع
ان مبنى علم المعانى على التتبع لتراكيب الكلام واحدا فواحدا وفى آخر المعانى انه

اعلم ان علم المعانى هو تتبع خواص تراكيب الكلام فى الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره
ليحترز بالوقوف عليها عن الخطاء فى تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره

معرفة صياغات المعانى واستبعد المجاز فى التعريف عند ظهور القرينة وتصريح
المتكلم وحصل التنبيه على النكتة وهى ابتداء علم المعانى على التتبع واخراج ما فيه الله
ومعرفة العرب للخواص عن الحد اذ لا يقال لهما فى العرف علم المعانى وخواص التراكيب
هى الخصوصيات الكيفيات التى تعتبر فى المعانى اولا ثم يؤتى بالالفاظ على
حذوها على ما قال الشيخ عبد القاهر انها التى تخص باسم الصور والخواص والمزايا
وبها تتفاضل الكلام وتتحقق الاعجاز وعليها تطلق اسم البراعة والبلاغة والبيان
والتبيان وما شاكل فى افادة المعنى ايصاله الى الفهم بحيث يحصل والدلالة هى الكون
بحيث يوصل واسنادهما الى التركيب لكونه السبب فى الاله والظرف اعنى فى
الافادة فى موقع الحال من خواص اى حال كون الخواص كائنة فى الافادة معتبر
فيها متعلقة بها وبهذا القدر ينطبق الحد ويحصل الاحتراز عن سائر العلوم مما
يتعلق باحوال اللفظ او يتعلق باحوال المفردات وضعا من حيث المادة كاللغة او
الهيئة كالصرف او بحال التركيب اعرابا كالنحو او اختلاف الدلالة فى الوضوح والخفاء
كالبيان ثم حاول ادراج البديع فى علم المعانى على وجه يشعر بكونه معلوما من
قبيل اللواحق والتوابع فعطف على الخواص ما يتصل بالتراكيب اى يعرض لها
تبعا لما هو المقصود الاصلى او بالخواص بمعنى يلحق بها ويعد فى متمماتها من الاستحسان
وغيره وهو الاستهجان الواقع فى كلام البلغاء فقوة منهم او قصدا الى اغراض تتعلق
بذلك كما فى الالتفات والتعريض بالغير والجملة اذ يعتبر فيها مباحث
المعانى احترازا عن مثلها لمعرفة النجوم فى الطب ولما فى تمثيلها فى موضعها او لما
انها قد تشتمل على مستحسنات كما سئل ابن الخشاب عن حصول جلوة القصاص
فقال يجرى فى ضمن هذيانا تهم فوائد كثيرة واخر فى الكتاب مباحث البديع عن علم
البيان لجلالة قدره ودخوله فى حد البلاغة وشدة اتصاله بالمعانى بحيث صار كشعبة
منه لا ينفصل عنه الا بزيادة اعتبار ولا كذلك البديع وان ادرجه فيه لانه تحاشى عن
ان يجعل علما برأسه ثم نبه على الغرض من علم المعانى بقوله ليحترز متعلقا بتتبع وليس
المعنى انه يجب ان يكون تتبع فيه قصد ملاحظ المفهوم الاحتراز عن الخطاء تحصيلا
لهذا المعنى بل قاصدا لما يحصل به ذلك ويتصف هو بالاحتراز حتى لو كان فعله
الاقتدار على ما يفيد الكلام البليغ او استكمال النفس بذلك او احراز تلك الملكة و
الفضيلة او توفية مقامات الكلام حقها على ما صرح به المصنف او ما يؤدى هذا
المعنى كان تتبعه للاحتراز ولم يقل ليحترز بها اى بالخواص او به اى بالتتبع والمعرفة
منبها على ان السبب حقيقة هو الاطلاع عليها وحضورها فى الذهن لا مجرد التتبع
والمعرفة ولو بحزئية كما فى حالة الذهول ولم يتعرض للرعاية لكونها لازم الوقوف
عادة ولا اشعار الى ان غير المراعى بمنزلة غير الواقف والمراد بالحال الامر الداعى

واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء لا الصادرة عمن سواهم لنزولها في صناعة البلاغة منزلة اصوات حيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق تم

الى ايراد الكلام على كيفية وخصوصية مناسبة من حيث كونه بمنزلة وقت وزمان للكلام وان اعتبر من حيث كونه بمنزلة محل ومكان سمي مقاما ومقتضى الحال في الظاهر هو تلك الكيفية والخصوصية وفي التحقيق الكلام المشتمل عليها ولهذا قال على ما يقتضي الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا الحذف والتقديم او التعريف ونحو ذلك ومعنى تطبيق الكلام على مقتضى الحال جعله مطابقا له بحيث يصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي لاشتماله على تلك الخصوصية مثلا انكار المخاطب نطلاق زيد يقتضي كلاما دالا على ذلك بحيث يفيد التأكيد ورد الانكار وهو قولك ان زيدا لمنطلق كذلك فايراد كلام مؤكدا وجملة قوله تعالى حكاية انا اليكم لمرسلون على ذلك هو معنى التطبيق فان الكلام في قوله ويطبق الكلام اعم الكلام الذي تؤلفه فتطبقه او تستعمله على ما ينبغي ومن الكلام الذي تسمعه وتطبقه اي تحمله على ما ينبغي وللاشارة الى هذا اطلق الكلام ولم تقل تطبقه او يطبق ذلك الكلام ومما يجب التنبه له ان المراد بخواص التراكيب اعم من ان يكون مدلولا للهيئة التركيبية او راجعة الى بعض مفرداته من حيث كونه في ذلك التركيب كالبعد المشعر بالتعظيم في قوله تعالى ذلك الكتاب قوله واعني بتراكيب الكلام يعني ان اللفظ وان كان عاما فالمراد به البعض بقرينة المقام وهي التراكيب الصادرة عمن له زيادة تمييز بين الحسن والاحسن من الكلام ومعرفة باساليبه وكيفية بالعقة وهي تراكيب البلغاء جمع بليغ وموضوع البلاغة وقد فسرها في آخر البيان ببلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ولفظ تأدية المعاني وايراد انواع التشبيه صريح في ان المراد خواص تراكيب كل المتكلم وانواع تشبيهاته ومجازاته يعني ان يورد كل تركيب على ما ينبغي وفي خاص موقعه وكل تشبيه على الوجه الذي يليق به وكذا البواقي وحاصله ان يبلغ ملكة الاقتدار على تأليف الكلام البليغ فاعتراض الايضاح بانه ان اراد بتراكيب البلغاء ومطالعة تراكيبهم فجاء الدور وان اراد غيره فلم يتبين لغير الشيء والتحول الى العموم انما لم يتنبهوا لذلك واجابوا بان المراد التراكيب البليغة بالوصف دون الاضافة او تراكيب الاشخاص المعروفين بالبلاغة كامرئ القيس مثلا وان لم يعرف معنى بلاغتهم اوان قوله وهي تراكيب البلغاء ليس من تمام التفسير وقوله لا الصادرة نصب عطف على الصادرة يعني ان هذا القسم خارج عن المراد لعدم الاعتداد به وبتتبعه في نظر الصناعة وان كان قد يشتمل على الخواص وقد يروى بالرفع عطف على تراكيب البلغاء وليس بالوجه الا اذا جعل ضمير هو اسم للبلغاء الا من له فضل تمييز ومعرفة والصناعة اسم للعلم الحاصل من التمرن على العمل وقد تفسر بملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها وحاصل

احتراز عن الصادر ... الكبير كالاطفال
لحيوانات كالبقاق

واعني بخاصية التركيب ما يسبق منه الى الفهم عند سماع ذلك التركيب جاريا مجرى اللازم له لكونه صادرا عن البليغ لا لنفس ذلك التركيب من حيث هو هو او لازما له لما هو هو حينا تم

البلاغة في الكلام بلوغه مرتبة المطابقة لمقتضى الحال المقتضي مع السلامة عن ما يسلب للاخلال بالفصاحة وفي المتكلم بلوغه مرتبة الاقتدار على ذلك وصناعة البلاغة هي المعاني والبيان وقد يضم اليهما البديع وقد سمي علم توابع البلاغة وتكرر حيوانات لان المراد بها غير الانسان وكيف من وصف الاصوات بما وصف في مجال الاصوات مواضع خروجها وظهورها وما في ما يتفق مصدرية اي بحسب اتفاق الاصوات او موصولة اي بحسب ما يتفق من الاسباب قوله واعني بخاصية التركيب اخر تفسيرها عن تفسير المراد بالتراكيب مع تقدمها في الذكر لتاخرها في الرتبة وتفرعها على التراكيب وخاصة الشيء ما يوجد فيه دون ما عداه كلا او بعضا والحالم يظهر سبب وجودها في التي سميت باسم الخاصة بالحال لها مبالغة حتى كانها نفس الخصوصية وللتراكيب خواص بهذه المثابة فلذا قال واعني بخاصية التركيب اي خاصية تركيب البليغ في الافادة واثر لفظ المفرد لان التفسير للمفهوم الكلي المتكثر الى القسمين وكلاهما من الجزئيات وقد اضطرب في هذا المقام كلام الناظر بناء على ان حينا متعلق باعني او يسبق او بلازما او بمحذوف في ولا امر عند سماع وانه على حقيقته بمعنى بعض الاحيان او عبارة عن بعض الصور والتراكيب تعبيرا عن الشيء بما يلازمه من الزمان ولا خفاء في انه لا يجوز تعلقه باعني او يسبق او بلازما على وجه العرف لان الاحيان ... التعريف واللازم لما هو هو يكون سابقا ولازما دائما لا في بعض الاحيان خاصة لكون اللزوم جزئيا لا كليا نعم يجوز ان تعتبر في حين دون حين او يحصل في تركيب دون تركيب متعلقة بما يسبق او بلازما يكون على وجه الحالية ويصير محصل الكلام على وجهين احدهما ان المراد بخاصية التركيب في الافادة ما يسبق منه الى فهم ذكي الفطرة السليمة عند سماعه حال كونه جاريا مجرى اللازم لذلك التركيب بسبب صدوره عن البليغ لا بسبب نفس ذلك التركيب كالمعنى السابق الى الفهم من تركيب ان زيدا منطلق لصدوره عن البليغ او لازما له بسبب نفس ذلك التركيب كالمعنى السابق الى الفهم عن مثل كيف تكفرون بالله مع وضوح الادلة والبينات لكن السابق يعتبر انما اعتبر واعتبر في السبع اذا كان مقارنا بالحسن صدوره عن البليغ حتى لو كان لازما للتركيب نظرا الى ذاته ولم يصدر عن البليغ لم يعتبر ولم يجعل بتتبعه مما يفضي الى علم المعاني بحسب موقع الحال بما يسبق او من ضمير يسبق بمعنى كائنا في حين ومعتبرا فيه لا ثابتا هذا القيد بالنسبة الى القسم الاول مستدرك اذ قد اعتبر فيه الصدور عن البليغ لانا نقول يكفي في نفسه الكلي حصول فائدة القصد

الاول السابق الى الفهم

٢

واعني بالفهم ذي الفطرة السليمة مثل ما يسبق الى الفهم من تركيب ان زيدا منطلق اذا سمعته عن العارف بصياغة الكلام من ان يكون مقصودا به نفي الشك او رد الانكار ومن تركيب زيد منطلق من انه يلزم مجرد القصد الى الاخبار او من نحو منطلق بترك المسند اليه من انه يلزم ان يكون المطلوب به وجه الاختصار مع افادة لطيفة مما يلوح بها مقامها ثم

بالنسبة الى بعض الافهام على ان السابق الى الفهم من التركيب الصادر عن البليغ لا يلزم ان لا يعتبر الا في حال الصدور عنه ولو سلم فعلى هذا المعنى يحصل حسنا متعلقا بلا زما على وجه الوصفية او الحالية اى حال كونه في حين الصدور ومقارنا له وانما ان المراد بما يسبق الى الفهم جاريا مجرى اللازم للتركيب والا رما لى حال كونه في بعض الصور والتراكيب وهذا قليل الجدوى اذ الجاري مجرى اللازم انما كذلك اذا اعتبر قيدا بالنسبة الى كل منهما واما جعل حسنا بدلا من عند ليكون هو المقصود بالنسبة وتصير المعنى ما يسبق منه الى الفهم حين صدور التركيب عن البليغ فيرتفع الاشكال لكنه يكون قيدا ضائعا لان النفي بان المراد ما التركيب تركيب البليغ ثم ههنا كلمات اخر مثل ان اللازم هو الامثال والجاري مجراه ما عداها وان اللازم هو مقتضى الظاهر والجاري مجراه خلافه وانهما عبارتان عن معنى واحد والمقصود التخيير في التعبير وبالجملة فقوله جاريا حال من ضمير يسبق وقوله لكونه اما ان يتعلق باللازم ولا معنى له او بجاريا مجرى اللازم ولا بد من عطف لا النفس ذلك التركيب عليه اذ لا يتصور كون الجريان لنفس التركيب ليحتاج الى نفيه او بقوله يسبق وح يحتمل ان يكون لما هو هو ايضا متعلقا به ليحصل التطابق ويحسن التقابل فيكون السبق في الاول لكون التركيب صادرا عن البليغ وفي الثاني لنفس التركيب ويلزم منه ان يكون اللزوم لنفس التركيب وضمير هو هو للتركيب
موصولة ووضع المظهر موضع المضمر مع اسم الاشارة في قوله ذلك التركيب لتحقيق المقصود ودفع ان يتوهم كون الضمير لجنس التركيب كما في قوله دابة الكريم ان يجازي عنه اى خير الكريم قوله واعني بالفهم في قوله ما يسبق الى الفهم فهم ذي الفطرة وهي الصفة التي جبل عليها الانسان في الادراك والتمييز وسلامتها عدم تدنيسها بالعقائد الردية والشوائب العادية وفيه اشارة الى ان فطرة الانسان على التمييز وقبول الكمال على ما قال النبي عليه السلام كل مولود يولد على فطرته قوله مثل ما يسبق بدل مما يسبق او حال او مصدر بحذف المضاف اى مثل سبق ما يسبق لان ما موصولة مبيّنة بقوله من ان يكون وجاز الفصل بقوله واعني بالفهم لانه اعتراضية لا اجنبية واما انتصابه مثل بفهم ذي الفطرة فبعيد من جهة المعنى لتادّيه الى ان اعني بخاصة التركيب ما يسبق الى فهم ذي الفطرة السليمة مثل ما يسبق الى فهمك من اللطائف المدرجة في الامثلة المذكورة وفي خطاب فهمك اشارة الى ان المخاطب في كتابه ينبغي ان يكون على فطرة السليمة قوله بصياغة الكلام اى تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات حسب ما تقتضيه العقل لا توالها في النطق وضم بعضها الى البعض كيف ما اتفق

وكذا اذا لفظ بالمسند اليه وهكذا اذا عرّف او نكّر او قيّد او اطلق او قدّم او اخّر على ما يطلعك عليه جميع ذلك مساق فشيئا فيما في الكلام في العلمين باذن الله تعالى

وهذا ما قال الجاحظ ان الشعر صياغة وضرب من التصوير واعتبر في جانب السامع الكمال في الفهم والادراك وفي المتكلم الكمال في تاليف الكلام وتطبيقه لمقتضى الحال جريا على مقتضى المناسبة ولم تعتبر كونه مراعيا لذلك لعدم الاطلاع عليه فنيط الحكم بما يظهر على الناس ويبنى عليه ظاهرا وهو معرفته بالصياغة قوله نفي الشك فاعل مقصودا واسم يكون ضمير يعود الى تركيب ان زيدا منطلق وحاصل هذا الكلام ان الاول من قبيل الجاري مجرى اللازم والاخيرين من قبيل اللازم له من حيث هو هو لكن لا يخفى ان كونه لمجرد الاخبار انما يسبق الى الفهم عند سماعه من البليغ اذ عن البليغ ربما يورده في مقام نفي الشك ورد الانكار وكذا كون المطلوب وجه الاختصار مع افادة لطيفة فالاولى ان يجعل الكل من قبيل الجاري مجرى اللازم وان قيد اذا سمعته من العارف صراحة فيهما لكن اطلق فيهما اللزوم لقربهما من اللازم ولم يمثل اللازم بما هو هو لقلته واشتراط اعتبار الصدور عن البليغ وانما قال في الاول ان يكون مقصودا وفي الثاني انه يلزم وفي الثالث ان يكون المطلوب كذا على عادة افتنانه في الكلام مع ظهور صحة الحصر في الاخير دون الاولين ولم يقل من نفي الشك ومن القصد الى مجرد الاخبار ومن وجه الاختصار ليصرح باضافة كل الى التركيب ويحقق كونه خاصة له وانما قال من نحو منطلق بترك التركيب لانه وان كان تركيبا في التحقيق لكن الخاصية في ترك التركيب قوله وجه الاختصار اى طريقه مع افادة ذلك التركيب والاختصار لطيفة من اللطائف التي نشير اليها موضع بيانها وهو الحالة المقتضية لطي المسند اليه قوله وكذا اى مثل السبق او ما يسبق في هذه الصور السبق او ما يسبق حال لفظ العارف بصياغة الكلام بالمسند اليه اى لم يحذفه وهو الاحتياط وزيادة التقرير ونحو ذلك ولك ان تجعل وكذا نصبا عطفا على مثل ما يسبق لكنه يحتاج الى تكلف في عامل اذا وفي قوله لفظ دون اتى يشير الى ان المسند اليه عند الحذف كانه ثابت وان لم يلفظ به وحمله على لفظ بالمسند اليه فقط كناية عن حذف المسند بعيد جدا ثم اعاد لفظ كذا مع زيادة حرف التنبيه لكثرة المذكورات بعد وعدم تخصيصها بالمسند اليه بناء على ترك المفعول في الافعال المذكورة وان كان ظاهر سوق الكلام على كونها في المسند اليه قوله على ما يطلعك متعلق بجميع ما سبق اى حال كونه على الاعتبارات والخواص منضمة ومتركبة على اطلاعك على جميعها سوق الكلام وايراد المسائل في علمي المعاني والبيان اطلاعا متدرجا يحصل منه شيء بعد شيء او حال كون جميع ذلك متدرجا فان فصل المطلع هو المعاني لا غير فظنا اطلاع سوق الكلام في العلمين الى

واما علم البيان فهو معرفة ايراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطاء في مطابقة الكلام لتمام المراد منه

ش ان الكل داخل في الاطلاع كما نقل عن شرح لكرع العلوم لاسلاميه لمسلم كلامه وقد يحاسبان الخواص التي يحصل للدلالات الجفا والتي هي الوضوح والخفا انما نطلع عليها علم البيان وبان الامثله ايضا نطلع حسن تطرقها ونعرف خواصها وكلاهما ضعيف قوله باذن الله تعالى متعلق بتساوي وبطلعك قوله واما علم البيان صدر الكلام بكلمة اما لكونه تفصيل ما اجمل من بيان حدي العلمين واكبر في المعاني بلفظ اعلم الدال على زيادة الاعتناء بشأنه وكما اراد ثمة بالتتبع مستقيمه وبمرتبة اراد بالمعرفة ههنا سببه واصله الذي هو الاصول والقواعد والملكة الحاصلة منها التي بها المعرفة لتقرر ذلك واشتهاره فيما بينهم وبهذا اخرج معرفة العرب ذلك بحسب السليقة والامر ههنا بمنزلة الافادة ثمه انما كونه انسب بالطرق المعبر بها عن التراكيب الموصلة الى المعاني بيصال الطرق الى المقاصد اشارة الى انها وسائط والات لا اسباب في موثرات واللام في المعنى للجنس بمعنى كل ما دخل تحت قصده وارادته من غير تخصيص بمعين ولا تفصيل لما لا تناهي بالفعل فلا يرد من له ملكة ايراد معنى في الطرق نقضا ولا يلزم ان يكون صاحب البيان من يعرف ايراد كل معنى مما لا تناهي على التفصيل بل يكفي الاجمال واقتصر على ذكر الوضوح لانه المقصود بالتعبير دون الخفا الا انه قد يراد زيادة فيكون اوضح وقد يراد نقصانه فيقع الخفاء ومعنى الاختلاف في الزيادة في الوضوح ان يكون بعض الطرق زائدا في وضوح الدلالة والبعض ناقصا او يجوز ان يراد الاختلاف في كل منهما بان يكون البعض اكثر زيادة والبعض اقل وكذا في جانب النقصان والاول هو الظاهر واضافة الوضوح الى الدلالة من اضافة المصدر الى فاعله وجعلها بالوصف متعلقها اعني المدلول اذ هو المتصف حقيقة بالوضوح والخفاء ايثر لكون البحث في البيان راجعا الى احوال الدلالات فان منه واضحه وبلك خفيه واخفى وذلك ان يجعل صفة الدلالة حسبه بمعنى ان الذهن ينتقل سريعا الى كون هذا الطريق بحيث يفهم منه المعنى اولا بسرعة والاعتراض بانه ساول ايراد معنى مفرد كالاسد مثلا بالفاظ مترادفة بعضها اوضح دلالة وليس من البيان في شيء ليس بشيء لما بحث في صدر علم البيان من ان هذا لا يتاتى في الدلالات الوضعية بل العقلية على الانفراد او مع اعتبار الوضعية واللام في ليحترز متعلق بمعرفة وذلك اشارة الى الايراد ووضع للوقوف فلم نقل بحترز بها اي بتلك المعرفة اشارة الى ان السبب الاقرب في الاحتراز هو الوقوف في الاطلاع بحيث يكون الايراد حاضرا في الذهن لا مجرد المعرفة والملكة كما في حاله الذهول واراد بالمراد من الكلام ما يسوق منه الى الفهم من المعاني المرتبة المناسبة المدلول عليها بالكلام المشتمل على الكيفيات والخصوصيات المناسبة التي نطلع على تفاصيلها علم المعاني وبتمام المراد ما يعتبر في دلالة الكلام على ذلك من مراتب الوضوح زيادة ونقصانا التي تناسب المقام والحال على ما يتكفل به علم البيان

7 وفيما ذكرنا ما ينبه على ان الواقف على تمام مراد الحكيم تعالى وتقدس من كلامه مفتقر الى هذين العلمين كل الافتقار

مثلا تادية معنى مضيا فيه زيد بقولك هو مضيا في انه لمضيا ومما هو الاقتصار ما المضيا الى الاسو قد ضافه خلق كثير وبحو ذلك هو ثمرة علم المعاني وبه الاحتراز عن الخطاء في ذلك وجعل الدلالة على ذلك مختلفة المراتب في الوضوح وابرازها في صورة قولك هو كثير الرماد او جبان الكلب او مهزول الفصيل على وفق ما يناسب المقام والحال هو ثمرة علم البيان وبه الاحتراز عن الخطاء فيه حتى لو ادى معنى المضيافة في مقام ابتداء الاخبار بانه كثير الرماد كان الخطاء فيه من جهة نظر المعاني دون البيان ولو اداه في مقام زيادة الوضوح بقوله هو كثير الرماد كان الامر بالعكس وبالجملة فمقصد المعاني الى ان يكون نظم الكلام بعد صحة اعرابه وصيانة مفرداته في الدلالة على المعنى المراد كما ينبغي ونظر البيان في ان يكون تلك الدلالة فيما يناسب المقام من الوضوح والخفاء كما ينبغي وبهذا يتبين ان ما يقصده صاحب المعاني سابق في الاعتبار وكان في مقام ابتداء التطبيق لكلامه او كلام غيره بالمعنى الذي ذكرنا وما يقصده صاحب البيان لاحق وبعد حصول المطابقة في الجملة فلا اثر في المعاني لفظ التطبيق وههنا لفظ المطابقة والاوضح انه انما اثر التطبيق ليعم حمل كلام البليغ الذي تبعه على ما ينبغي وههنا ليس كذلك فليتأمل ثم قد نبهناك على ان ليس معنى كون المعرفة للاحتراز ان يكون ملحوظ العارف هو هذا المفهوم نفسه بل اعم من ان يكون نفسه او ما يفضي اليه كالتوصل الى توفية المقامات المتعلقة بذلك حقها وبكون تشبيهاته ومجازاته وكناياته على وجهها وكالاحتراز عن التعقيد المعنوي ونحو ذلك قوله وفيما ذكرنا قد جعل المقدمة لبيان الحد والغرض وادرج فيها منفعة العلمين لقربها من الغرض فان ما يتادى اليه الشيء من حيث ينتهي اليه غاية ومن حيث يطلب به ويقصد غرض واذا كان مما يتشوقه الكل طبعا كالوقوف على تمام مراد الحكيم تعالى وتقدس فهو المنفعة وقد يصدر بها العلم لزيادة الترغيب في تحصيله والمعنى ان فيما ذكرنا من تعريف العلمين ما ينبه على ان وقوف ارباب النظر والاستدلال والعلوم والصناعات على تمام مراد الله تعالى من كلامه محتاج الى هذين العلمين اشد احتياج لكون خواص تراكيبه وحسن ترتيبه وتنظيمه ومطابقته لمقتضيات الاحوال في الرتبة العليا وكون تشبيهاته ومجازاته وكناياته وانواع دلالاته من الحسن في الغاية القصوى فتحصيلهما والنظر فيهما يكون عونا على تحصيل ذلك وهو منفعة عظيمة ومنقبة جليلة وقد عرفت معنى المراد من الكلام وانه يتعلق بعلم المعاني وتمام المراد وانه يتعلق بعلم البيان فلا يرد ما قيل ان مذهب مشايخ من المعتزلة وعلماء المصنف انه لا يمكن للبشر الوقوف على تمام مراد الله تعالى من كلامه لان معناه جميع ما فصله واراده من المعاني على ما نقل عن علي رضي الله عنه ان تفسير الفاتحة اوقار من العلم لا ان تمام المراد بالمعنى الذي ذكرنا ولا احتياج الى الجواب

بانه اراد التمام بحسب الحاجة والكفاية لا بحسب الحقيقة واما الاعتراض بان الوقف
على الشي لا يتأتى الا بعد تحصيله لامتناع تحصيل الحاصل فجوابه ان الاحتياج ضروري
لامتناع الحصول بدون الشرائط والاسباب غايته عدم الاحتياج بعد الحصول
وهو لا ينافي الاحتياج في الجملة على ما هو المدعى وقد يجاب بان المراد بالواقف
من يريد الوقوف والمعول له يحتاج في تحصيل ارادته لا في الارادة نفسها اليه وقد يرد
بالمنع وقد يجعل هذا ذريعة الى دفع الاعتراض الاول ايضا فان ارادة الوقوف
على الشي لا تستلزم امكان حصوله وليس بشي لكونه لغوا من الكلام عن مشعر
بالمنفعة والفائدة بمنزلة ان يقال هذا العلم يحتاج اليه في هذا الامر المحال الذي
هو الوقوف لا بمنزلة ان يقال يحتاج اليه في الوقوف على الامر المحال كما توهم فانه
مفيد ثم في قوله ينبه اشارة الى انه ينبغي ان يكون معلوما لكن ربما يذهل عنه فيحتاج
الى التنبيه قوله فالويل بنفس وعن بعد الوغل في العلمين وبيان منفعتهما
عن القصور والتقصير في تحصيلهما وبيان للمضي من ذلك فان الناظر في العلوم
سيما الاسلامية قلما يخلو عن اخذ في تفسير القرآن ومن اخذ فيه مع قصور في
العلمين قلما يسلم من الخطاء فيه والوقوع في التفسير بالرأي الذي هو خطأ وان
اصاب وفيه استحقاق الويل والعذاب قوله ولما كان اشارة الى وجه
ترتيب الفصلين وكان حقه ان يذكر قبل التعريف لكن اخره ليرتب عليهما وعلى
الاحاطة بمفهومهما والمقصود ان البيان شعبة من المعاني وهو متفرع عليه وكالمركب
بالنسبة اليه لان تحصيل تمام المراد والاصابة في مطابقة الكلام له وعدم الخطاء
في ذلك على ما هو مقصود البيان انما يكون بعد تحصيل المراد والاصابة في مطابقة
الكلام له ولما يقتضي الحال بالنسبة اليه وعدم الخطاء في ذلك على ما هو مقصود
علم المعاني فكان البيان بهذا الاعتبار متفرعا عليه مفتقرا اليه بمنزلة الشعبة
من الدوحة اي الغصن من اصل الشجرة ولم يكن منفصلا عنه الا بان اعتبر فيه مع
الاصابة في دلالة الكلام على المراد خصوصيات وكيفيات التي بها ارتفاع شأنه
الاصابة في كون تلك الدلالة في باب الوضوح والخفاء على ما يقتضيه ويحوجه
المقام ويلائم الحال فبهذا الاعتبار كان بمنزلة المركب والمعاني بمنزلة المفرد
فناسب تأخير البيان وضعا لتأخر المركب عن المفرد طبعا واما ما يقال ان
البيان باب من ابواب المعاني افرزوه عنه وجعلوه فنا مستقلا لكثرة شعبه
كالفرائض من الفقه او ان الاحتراز المأخوذ في علم المعاني لا يمكن الا بعد معرفة
ايراد المعنى الواحد في الطرق المختلفة اذ الحال ربما يقتضي الايراد في طريق واضح
الدلالة او اوضح فما لم يكن المتكلم عالما بالبيان لم يمكنه الاحتراز عن الخطاء
في تطبيق الكلام على مقتضى الحال وحاصله ان المطابقة المأخوذة في تعريف علم المعاني

8

لا تخص الافادة بل تعم ما للدلالات في باب الوضوح والخفاء ففيه نظر لانه
مع ضعف بعض مقدماته ربما كان على عكس المقصود اذ لا وجه لكون البيان
بمنزلة الجزء من الكل فقوله لا ينفصل عنه بروي شأنه الفحص صفة شعبة
وبتركيب خبرا بعد خبر وجواب لما قوله جرى وكبرى القياس محذوفة
اي ولما جرى ناسب تأخيره وحمله لا جرم كونا استيناف بيانا للنتيجة
ويجوز ان يكون جرى خبرا آخر لكان وكونا جواب لما ولا جرم للتحقيق
والتأكيد بمنزلة حقا اذ الاسمية لا تقع جوابا لما قال الفراء معنى لا جرم
في الاصل لا بد ولا محالة وقد جرت على ذلك وكثرت حتى تحولت الى معنى
القسم وصارت بمعنى حقا ولذلك يجاب باللام كالقسم فيقال لا جرم
لافعلن وقوله جرى منه منزل هذا انه اتصل به في موقع الصفة لمحذوف
اي جرى مجرى كائنا منه مثل مجرى المركب من المفرد وكذا قولك حل منى
محل الروح من الجسد ونزلت من البلد بموضع كذا وانت مني بمنزلة الاخ قوله
الفصل الاول فيه تسويغ من جعله الفصل الثاني في علم البيان من غير تعرض
لضبط المعاقد ان ضبط معاقد ايضا في هذا الفصل وان قوله وفصلان
لضبط معاقد مما معناه انهما مذكورة في الفصلين لا على طريق التوزيع لكن
تعيين هذا الفصل لضبط معاقد علم المعاني يأبى ذلك فالاوجه ان يجعل
المعاقد وان لم يصرح ثم في عنوان الفصل اعتمادا على انسياق الذهن
اليه عما ذكر في الفصل الاول ولذا لم ينقل في الكلام في علم البيان والذي يبادر
اليه الفكر الصائب ان المراد بضبط المعاقد جمع مجملات تفاصيل المسائل
وتقييدها على وجه التحفظ والتيقظ كما قال الامام في المطالب العالية الفصل
الرابع في ضبط معاقد العلم قوله ان مساق الحديث اي في ضبط المعاقد
والكلام يستدعي تمهيد اصل اي ايراد حكم يبتني عليه مقصود الحديث قوله
اذا اقتضت النوبة اليه يعني في آخر بحث المقدمة عند قوله لا يخفى عليك ان مقامات
الكلام متفاوتة الى آخره لكن قوله فانه يقتضي ما لا يقتضيه هو ملائم لذلك
لان مثل هذا الكلام ينبغي ان يكون في معرض التفسير والتفصيل لما اجمل اولا
وليس هذا هو التفاوت الذي يقف عليه اذا اقتضت النوبة اليه ولا هو
تفصيل لتفاوت مقتضى الحال وان كان مستلزما له ومشعرا ببيان بينهم
والجواب ان ذلك للاشعار بانه تفريع لا تفصيل اي لما كان مقتضى الحال مما
يتفاوت صح ان يقال الحال قد يقتضي تأدية مجرد اصل المعنى وقد يقتضي ادائه
الزائد عليه وما لا يفتقر عبارة عن المعنى بدليل سمناه او عن الكلام بدليل

تركناه ومعنى ما دسته اداه والقاه الى السامع واللام في المجرد التاليف متعلق بنظم على معنى العلية والغرضية اى نظم للالفاظ لاجل مجرد التاليف بينها لا للاغراض التى تصاغ لها الكلام من اعتبار الكيفيات فى الخواص و المزايا الزائدة على اصل المعنى او على معنى السببية اى نظم كاين وحاصل بمجرد التاليف لا بتضمنه للخواص التى بها يستحق ان يطلق اسم النظم عليه تشبيها بنظم الدرر مترتبة على ما ينبغى قال الشيخ عبد القاهر النظم هو كون الفاظ الكلام مترتبة المعانى متناسقة الدلالات حسب ما تقتضيه العقل وتخرجها صفة نظم يعنى انها لمجرد التاليف والاسناد بين الالفاظ والاعراب فيها تدخل فى حيز الافهام وتخرج عن حكم صوت الغراب مع انه لا تفيد شيئا اذ ليس وضع الالفاظ لغرض افادة المعانى الافرادية بل التركيبية وخروجها عن حكم النعيق فى صنعة الاعراب من جهة افادة المعنى التركيبى لا ينافى نزولها فى صناعة البلاغة منزلة اصوات الحيوانات فى الخلو عن الخواص والمزايا التى بها تفضل الكلام وارتقى الى الاعجاز وكذا كونها على وفق هذا النوع مقتضى الحال فان هذا محض انحطاط شانه وسقوط درجته وفى قوله وهو الذى سميناه ونزلناه تسامح اذ الاول للمعنى والثانى للفظ وكانه على حذف المضاف اى سمينا معناه ان كان ما عبارة عن اللفظ او نزلنا لفظه ان كان عبارة عن المعنى قوله الخطا الذى نحن بصدده اى تحصل المعانى والبيان للاحتراز عنه لا يجامع فى الكلام الذى لا تفسيره ما دسته الى ان لا ادنى التمييز وانما موضع ثوران ذلك الخطا وسببه انه بمنزلة الغبا والمرتفع الحايل عن الابصار وهو الكلام الذى تعرض الى عشاء الخواص واللطائف وكثيرا ما يقع الخطا المتكلم فى تاليفه وتنظيمه وللسامع فى حمله على المقصود على الوجه الذى ينبغى ويوافق قصد المتكلم وينبغى ان يكون وقوع الخطا فيه لغير العارف بعلمى المعانى والبيان والالم يكونا مفيدين للاحتراز عنه وبهذا يظهر ان المراد بالعاقل المتفطن الماهر فى علم الاعراب مع قصوره فى العلمين او عدم معرفته بهما وقوله فضلا مصدر الفعل محذوف من قولك تفضّل للراسم والذى فضل منه كذا اى بقى يتوسط بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا لفظا مثل فلان لا يطيق الفقير فضلا عن اعطائه او معنى مثل تقاصرت الهمم الاكثرين عن حل هذا التركيب اى لم تبلغه فضلا ان تصلوا الى كنهه وفاعل الفعل ضمير يعود الى مضمون النفى والمعنى يستبعد المنفى مع انه اولى بالوقوع وتستحيل ما فوقه اعنى ما وقع بعد فضلا والتقدير بقى عدم مجامعة الخطا ادنى التمييز عن وقوعه للعاقل فانه منتف بالكلية والاولوية والمعنى فى النفى المعنوى بقى عدم

وان اختلج فى وهمك ان الاحتراز عن الخطاء فى الثانى ان لم يتوقف على علم المعانى استغنى عنه وان لم يتوقف عليه ولا شبهة فى ان الكلام فيه كلام من القبيل الثانى

9

بلوغ الافكار الى حله فضلا عن الوصول الى كنه معناه وحل هذا التركيب مما خفى على كثير من الحاذقين سيما شارحى هذا الكتاب وعامتهم على ان فضلا مهنا بمعنى تجاوز وتخيروا ان مرجع ضمير فضل وان ثانى بمعنى تجاوز عنه عفا عنهم لم يحوموا حول اللفظ ولا المعنى ولا التركيب قوله وان اختلج فى وهمك كله ان المستعمل فى التردد وهو لفظ اختلج المنبئ عن الخطور والاضطراب دون الثبوت والاستقرار وايهام الوهم الذى اكثر احكامه كاذبة تشعر بضعف الشبهة ولعل تقريرها ظاهر سوى المقدمة القائلة بان الكلام فى علم المعانى كلام تسترعى ما دسته الى ازيد من الدلالة الاصلية لو صعبه اذ ربما يمنع لجواز ان يعرف قواعد المعانى بعبارات تدل بالوضع من غير اشتمال على الخواص والمزايا التى هى مثار الخطاء فلا يقع فيها الخطاء لمن له ادنى تمييز فضلا للعاقل الفطن وتوجيه الجواب من احدهما ان علم المعانى مستنبط من تتبع تراكيب البلغاء وتفهم خواصها واحصائها ثم انها كلام من قبيل الثانى فيعسر فهم خواصها الا الاحتراز عن الخطاء والتقرير انه بالنسبة الى الناظر انما يكون بعلم المعانى وثانيهما انه ليس المراد بعلم المعانى ان تعتمد بذلك القواعد من غير ان تحصل ملكة ومدركة بالذوق بل ان تعرف خواص العبارات كما تعرف الخواص من تراكيب البلغاء وح يكون هو كلاما من القبيل الثانى وكلاهما ضعيف لما الثانى فلظهور المنع واما الاول

كذلك ولعل فيه كون الاخذ عارفا بذلك بحسب التلقى من غير سبق ما سمى علم المعانى وليس بلازم ان يكون كل من يعلم هذا العلم يعلمه بالتتبع دون التعلم ويعبر بالجواب على ما اشار اليه المصنف ان ما يذكر فى علم المعانى ليس تعليما وافادة لما لا سبيل اليه للمخاطب سوى النظر والتعلم ليقع فيه خطاء فيحتاج الى علم المعانى بل هو تنبيه لمن له من اعتبار واستعداد التنبه بافادة بعض التصورات والاصطلاحات وازالة اشتباه ربما عرض فى بعض التصديقات ولعمرى لا الشبهة شى ولا الجواب والله اعلم بالصواب قوله فسوف جواب الشرط نزل الفا لتخلل الفاصل وضمير تعريفه وله لعلم المعانى ومعنى تعريفه تحصيل المعرفة به آتى على لفظ التعليم لكون كل ما يحتاج الى تعريفه جزئيا من جزئيات علم المعانى لكن ينبغى ان لا يجعل ضمير له راجعا الى ذلك الجزئى المذكور وجمله تعنيه ليكون التعدد فى التعريفات فقط لا فى المعرفات لان هذا مما لا معنى له اصلا الى علم المعانى وقوله واستوضح جواب ان احيل وادخل متعلق باحبنا وقوله او الطبع كان ينبغى ان يكون بالواو لا الكلام فى الفاسق كلا منهما الا احدهما الا انه على طريق اللف والنشر كما فى قوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى اى ان كان العقل

فيتوقف تعريفه على تعريف له سابق ويتسلسل او يدور فاستوضح ما اجبنا به عن تعلم علم الادب وعلم العروض اذ قيل ان كان العقل او الطبع يكفى فى البابين فليستغن عن تعلمهما والا كان تعلمهما موقوفا على تعليم سابق والمآل اما الدور او التسلسل

واذ قد عرفت هذا فنقول ان التعرض لخواص تراكيب الكلام موقوف على التعرض
لمراكبه ضرورة لكن لا يخفى عليك حال التعرض لها منتشرة فيجب المصير الى ايرادها
تحت الضبط بتعيين ما هو اصل لها وسابق في الاعتبار ثم حمل ما عداه
عليه شيئا فشيئا على موجب المساق والسابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان
الخبر والطلب المنحصر بحكم الاستقراء في الابواب الخمسة التي ياتي ذكرها وما سوى ذلك
نتايج امتناع اجراء الكلام على الاصل تم

يكون في الاستدلال او الطبع في العروض بحق الاستغناء عن تعلمهما الحصول الاستغناء
عنهما بكليهما او عن احدهما باحدهما واما اعتبر التوقف والاحتياج في التعريف والتعليم
لان التدوين يروين العلوم وتبيينها بما يناسبها من الادلة فلا يكون الاكتسابي و
اكثرها اصطلاحات في ماخوذات لا طريق الى اكتسابها بمحض النظر والاستدلال
فتعين التعليم والتعلم واما تحقيقه فالتعليم والتعلم لا يحصل الاخذ من استاد او
معلم قال ابو علي في الشفا التعليم والتعلم بالذات واحد وبالاعتبار اثنان
فان شيئا واحدا هو اشتياق ما الى اكتساب مجهول بمعلوم سمي بالقياس الى الذي
يحصل عنه وسمي تعلما بالقياس الى الفاعل تعليما كالتحريك والتحرك وبهذا التكلم ذكرا ولا التعلم
وبابيا التعليم وقوله والمآل اما الدور او التسلسل مبني على ان كل اكتساب فانما هو
بالنظر والاستدلال ولا احتياج الى المنطق والعروض وعبارته في تعويد الشبهة والجواب
لسنا لا ان قال في احد الاستدلال ان تعريف الدليل ممتنع لان العلم بتركيب الدليل ان
كان بالضرورة امتنع تعريفه وان كان بالدليل لزم اما الدور واما التسلسل وكلاهما
محالان ولا شيء سوى الضرورة والاستدلال والجواب ما لا نعرف تركيب الدليل واما
ننبه على من له فطنة استعداد النفس فان لم يتنبه نحو بيانه عن دفع المحال الملتبس ولا
شبهة من تفاوت النفوس لادراك العلوم وقد اورد على تعرير الشبهة والجواب اسولة
كثيرة مذكورة في كتب المنطق لا نطول الكتاب بذكرها وبالجملة ينبغي ان تعلم ان ليس
المراد باحتياج اكتساب العلوم الى المنطق ان اكتساب كل نظري بالتصحيح الى كل
احد محتاج الى جميع طرق الاكتساب وانها كلها كسبية بل ان الاكتساب بطريق النظر
محتاج الى شيء منها وان بعضها كسبي وبعضها ضروري كاف في اكتساب البعض
النظري وان لم يكن كافيا في اكتساب جميع الكسبيات ولا غنيا عن التنبيه ودفع
الاشكال قوله واذ قد عرفت هذا شروع في تحرير ضبط المعاني قد تعد بتمهيد الاصل
الدال على ان من الكلام ما يشتمل على الخواص والمزايا التي عنها البحث في علم المعاني
وبها الاحتياج الى الضبط بتعيين مجملاتها لكنها احوال للتراكيب فصار عنها
ضرورة فلا بد من تمهيد الاصل اولا ثم ضبط التراكيب ثانيا والخواص ثالثا وضبط
التراكيب بكونها خبرا وطلبا انما يشعر بان المراد بها المركبات التامة لا المنقح
المصدري ولا مطلق المركب ويبني ذلك على ان الغرض الاصلي من الكلام احوال المعاني
التامة الا ان خواص المركبات التامة قد يكون باعتبار مقتضيات الاحوال الراجعة
الى ما فيها من المفردات او المركبات الاضافية او الايقاعية او غير ذلك قوله
وسابق في الاعتبار اي في نظر اهل الصناعة حيث قطعوا بان حقيقة كلام الاستفهام
مثلا هو طلب الفهم وما سواه من الانكار والتقرير ونحوه انما هو من المتولدات
وكذا في سائر الابواب قوله ثم حمل عطف على تعيين وذلك اشارة الى ما هو الاصل

والاخفاء

وعساك فيما ترى ان تعنى عيناك للكل اذا اجليته او ان كشف القناع عنه وجدت
من نفسك الشان بخلافه فقعيتهما اعني الخبر والطلب لافصاح الحديث لما يحق له والاستحسان
اعلم ان المعنيين بشانهما فرقتان فرقة نحوهما الى التعريف وفرقة نحيتهما عن ذلك واختيارنا قول هولاء
تم

والاخفاء فمن ان الخبر ايضا اشيا تحمل هو عليها عند امتناع الاجراء على الاصل كالدعا
في رحمك الله والانشاء في صيغ العقود فلهذا جعل بعضهم ذلك في قوله وما سوى
ذلك اشارة الى السابق في الاعتبار على ما يعم الخبر والطلب لا الى الابواب الخمسة
على ما هو الظاهر من اللفظ عبارة والتحقيق في اول فانواع الطلب قبيل الشروع في
الابواب الخمسة حيث قال متى امتنع اجراء هذه الابواب على الاصل تولد
منها ما ناسب المقام الى قوله العامل لا ولانه ذكر في اثنا الابواب الخمسة ايضا
تفاصيل ذلك ثم انه لم يتعد عما سوى الطلب من الانشاء كالترجي والتعجب ونحو
ذلك لقلته وكون الكل غير سابق في الاعتبار في نظر الصناعة وانما جعل النداء
سابقا في الاعتبار مع انه مقدر بفعل مضارع منقول الى الانشاء لان ذلك
ليس لاعتبار انشائه ذلك الفعل فانه لم ينقل الى الطلب بل الى انشاء الدعاء
بهذا اللفظ كما يسع للسمع ولزم طلب المدعو وانما ذلك باعتبار ان حرف النداء
لم يوضع الا للطلب الاقبال كحرف الاستفهام لطلب الفهم قوله شيئا فشيئا اي
متدرجا في موضع المصدر من حمل او الحال من ما عدا ذلك اي يحمله على السابق
في الاعتبار شيئا فشيئا على المعنى الذي يوجبه سوق الكلام او موضع موقعه
وكذا ان يجعل على موجب بدلا من عليه قوله وعساك فيما ترى اي تظن او
تبصر وما مصدرية او موصولة والظرف في موضع الخبر اي هذا فيما ترى كما
في قوله ... ... افحمته عيني اذا ازدريتم وسحرته
واجليت الشيء نظرت اليه جليا مكشوفا شبه الصورة المعقولة بالصورة
المحسوسة فاعتبر فيها الافحام بالعين والاجلاء وكشف القناع والاحتياج
الى جعل العين او القناع استعارة عن معنى لما قد توهم والمعنى لعلك بما تحققت
من اول الامر بحث الخبر والطلب في ما تفرع على ابوابه الخمسة فتزعم ان اداكا
جميع مباحث المعاني راجعة الى هذا فهو ليس في تلك الرتبة التي تدعي لكنك
عند الاطلاع على تفاصيل هذه المباحث تعلم انه جليل القدر رفيع الشان
ونظيره قول ابن ... ... والمعنى لعلك حال كونك ناظرا فيما اراد
من الحكم بان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب تستحقره وتعتقد بطلانه
لعدم اقامة الدليل لكن اذا اقمنا الدليل عليه استعظمته قوله فلنعينهما
اي اذا كان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب كان الواجب ان نعينهما
لافصاح الحديث لما نحن متعرضون له ومنصبون لاجله من المباحث
والمقاصد قوله نحوهما اي يجعلهما محتاجين في اعتقادهما الى التعريف
بالحد اي الذاتيات المختصة كلها او بعضها او بالرسم بالعرضيات في لوم بعض
الذاتيات قوله اما في الخبر اي ما اخترنا الاستغناء عن التعريف في الخبر

اما في الخبر فلأنّ كل من العقلاء ممن لم يمارس الحدود والرسوم بل الصغار الذين لهم ادنى
تميز يعرفون الصادق والكاذب بدليل انهم يصدّقون ابدًا في مقام التصديق ويكذبون ابدًا في مقام
التكذيب فلولا انهم عارفون للصادق والكاذب لما تأتّى منهم ذلك لكن العلم بالصادق والكاذب كما تشهد بك عقلك
موقوف على العلم بالخبر الصدق والخبر الكذب م

وما في بيانه قوله ومن لم يمارس بدل من العقلاء بل صفة لكل احد المقيد بوصف
كونه من العقلاء ومعنى عدم ممارسة الحد عدم الاشتغال بحدود الاشياء ورسومها
واكتسابها بذلك لا عدم المعرفة بمعنى الحد والرسم فانه ليس بهذا كثير دخل في الاكتساب
بل الصغار نصب عطف على كل احد وبالعشان جمع ضمير الخبر اعني يعرفون لما علم
طريقه نحن بما عندنا وانت بما عندك راض اي حذف الخبر من الاول واما على جعل
الضمير لمجموع كل احد والصغار وقد يروى بالجر عطفا على من لم يمارس وجمع
الضمير بتأويل كونه لما دل عليه كل احد من معنى الجماعة ومقام التصديق هو ما اذا
اعتقدوا كون اخبار المتكلم على ما هو به او قد تصدّق في مقام عدم المطابقة وتكذب
في مقام المطابقة لعدم العلم بالحال ولا مجرد كون الكلام محتملا للصدق والكذب
اي في الحمل الخبرية بمعنى ان تصديقهم او تكذيبهم يقع ابدًا في الحمل الخبرية دون الانشائية
اذ على هذا مقام التصديق والتكذيب واحد لا فائدة في تفصيله بالنظر الى المقصود
فان قيل على ما ذكرتم لا يصح تابيد التصديق ولا التكذيب اذ قد لا يصدّق مع اعتقاد
المطابقة وقد لا يكذب مع اعتقاد اللامطابقة قلنا ليس المعنى ان تصديقهم
في مقام التصديق يكون دائما لا في بعض الاحيان بل ان تصديقهم يكون دائما
في مقام التصديق لا في غيره مبنى الكلام على تابيد المقيد لا تقييد التابيد والمراد
بمعرفة الصادق والكاذب معرفة مفهوميهما لكن كل منهما قد يكون صفة المتكلم
وقد يكون صفة الكلام والمراد هاهنا هو الاول لا الثاني على ما يوهم …
لقوله لكن العلم بالصادق والكاذب موقوف على العلم بالخبر الصدق والخبر
الكذب حتى لانه ان اريد بالصادق مجرد مفهوم الصفة فالامر بالعكس وان اريد
مجموع الموصوف والصفة فالصادق نفس الخبر الصدق لا موقوف عليه
الا ان المراد بالصادق ما هو صفة المتكلم ذكر وصف الخبر بلفظ الصدق وان
كان معناه الصادق اي المطابق للواقع ونظم الكلام ان كل احد يعرف معنى الصادق
والكاذب بلا اكتساب من حد او رسم لانه يحمل حكم التصديق والتكذيب على وجههما
وهذا يستلزم معرفة الصادق والكاذب لان التصديق باللسان الاخبار بكون
القائل صادقا وبالقلب الاذعان والقبول لذلك فلا يصح مع دوام وقوعه في
محله بدون معرفة الصادق والكاذب لكن العلم بالصادق موقوف على العلم بالخبر
الصدق لان معناه المخبر بالخبر الصدق والمتكلم به والعلم به موقوف على العلم
بالخبر لكونه جزءا منه وما يتوقف عليه البديهي بديهي وعلى ما ذكرنا يندفع منع توقف
معرفة الصادق على الخبر الصادق بناء على ان معناه الشيء المطابق ويظهر
ان ليس حاصل الدليل ما اعترض بالضرورة من الخبر الصدق والخبر الكذب ليدفع
بان المعرفة بالضرورة لا تستلزم تصور المتنبع بالضرورة ثم يتوجه منع توقف التصديق

هذا والحدود التي تذكر كقولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب او التصديق والتكذيب
وكقولهم هو الكلام المفيد بنفسه اضافة امر من الامور نفيا او اثباتا بعد تقويم الكلام بانه المنتظم
من الحروف المسموعة المتميزة وكقول من قال هو المقتضي بصريحه نسبة معلوم الى معلوم بالنفي او بالاثبات

قوله على معرفة الصادق بحقيقته بل بوجه ما فانه اللازم من تصور اجزاء التصديق
هذا اي خذ هذا او مضى هذا او هذا الذي ذكرت على ما ذكرت والحدود التي
ذكرها المحوجون لهذا التعريف غير صالحة للتعريف لما فيها من الخلل وجاز وقوع
لينها صلحت خبر المبتدا مع انها انشائية لكونها في معنى الخبرية ومن جوز وقوع
11 الانشائية خبر المبتدا فلا كلام قوله الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب
ارادوا بالكلام المركب التام المفيد فائدة يصح السكوت عليها وبه تخرج المفردات
والمركبات الناقصة من الاضافي وغيره وباحتماله الصدق والكذب صحة اتصافه
بانه صادق او كاذب بالنظر الى نفسه اي مع قطع النظر عما يعرض له من خصوص
المتكلم به او كونه قطعا ومن العلم بمطابقة نسبته للواقع او عدمها ضرورة او استدلالا
اي مع اعتبار شيء من العوارض فلا يحتمل الا الصدق وهذا لا يحتمل الا الكذب وعلى هذا
لا يرد الاعتراض بكلام الصادق قطعا ولا بمثل السماء فوقنا حيث لا يحتمل الكذب ولا
بمثل السماء تحتنا حيث لا يحتمل الصدق ولا حاجة الى تغيير الواو الى او او جعلها
بمعنى او واما مثل السماء والارض فوقنا فكذبه ظ لعدم مطابقة الواقع ضرورة
انتفاء الكل بانتفاء الجزء لا يقال لو كان الخبر في نفسه محتملا للصدق والكذب
لما انفك عنه ذلك وكان كل خبر كذلك ضرورة ان ما بالذات لا يزول بالعارض بل الحق
في دفع الشبهة ان معنى قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب انه الكلام الذي
يكون اعم من الصادق والكاذب بحيث يحتمل ان يكون صادقا في حال وكاذبا في اخرى
اي يكون بعض جزئياته مطابقا للواقع وبعضها غير مطابق وهذا رسم بخاصة مفارقة
لا يلزم صدقه على كل واحد من افراد المعرّف بل لا يصح صدقه على شيء منها لانا نقول
اما ابطال جواب القوم بما ذكر فليس بشيء لانهم لا يعنون ان ذلك لازم ذات الخبر
ومقتضى ماهيته بل يصرحون بان المعنى ان ذلك لازم للخبر اذا اخذ من حيث انه حكم
مخبر به على الاطلاق واعتبر مجردا عن الخصوصيات الموجبة لتعين الصدق او
الكذب على ما يجيء من كلام المصنف فهذا صادق على كل فرد حتى على قولنا السماء
فوقنا فانه اذا اعتبر مجردا عن خصوصية الحكم وبلا … مطابقته للواقع احتمل ان
يوصف بالصدق والكذب وان لم يكن الواصف مخطئا لغة وعرفا لا على الانشائيات
واما الجواب عن الشبهة بما ذكر فما كان ينبغي ان يصدر عن المحصّل لانه مع كونه مما لا
لما عليه العقلاء عموما والقائلون بهذا التعريف خصوصا على ما ذكروا في كتب المنطق
صادق على مطلق الكلام لانه كلام يحتمل ان يكون بعض افراده صادقا وبعض افراده
كاذبا دالا دلالة على نفي بعض آخر ولا على اخراج الانشاء فكما لا يصدق على شيء من الانشاء
لا يصدق على شيء من الاخبار وليت شعري اذا لم يصدق تعريف الخبر على الصادق اذ
ليس بعض جزئياته صادقا والبعض كاذبا كيف يقسّم الخبر الى الصادق والكاذب

اما ترى للحد الاول حين عرف صاحبه الصدق بانه الخبر عن الشيء على ما هو به والكذب بانه الخبر عن الشيء
لا على ما هو به كيف دار بخروج عن كونه معرفا ومن ترك الصدق والكذب الى التصديق والتكذيب ماذا على
ان وسّع الدايرة والحد الثاني حين اوجب ان يكون قولنا في باب الوصف الغلام الذي لزيد اوليس

وكيف يعرف الصادق بالخبر المطابق قوله او التصديق والتكذيب
اشارة الى تعريف اخر للخبر هو الكلام المحتمل للتصديق والتكذيب اي يصح
ان يقال لقائله انه صادق وكاذب على الوجه الذي ذكر في احتمال الصدق والكذب
من قطع النظر عن خصوصية القائل والمقول وكون هذا تعبيرا عن التعريف الاول على
توهم اندفاع الدور لم يقل وكقولهم اي قول بعض المحققين هو الكلام اي المنتظم من الحروف
المسموعة المتميزة المفيد بنفسه اي بلفظه الدال على ما قصد به من معناه الحقيقي او
المجازي اضافة امر الى امر نفيا او اثباتا ما هو تمييز عن اضافة او صفة لها او بدل والمراد
بالكلام بسائط الحروف ومركباتها الملفوظة والمسموعة التي لا يتميز منها كما في الاصوات
المتصلة التي تسمع منها بعض الحروف لا على ترتيب وتمييز وتقيد المفيد لاخراج الالفاظ
المفردة وتقيد النفي والاثبات المركبات للانشاء والاضافية ونحوها وتقيد بنفسه
الانشاءات من حيث انها على لوازمها الخبرية كدلالة قم على اريد منك القيام وليتك
تكرمني على اتمنى منك الاكرام والم اكرمك على قد اكرمتك الى غير ذلك مما لا يحصى سيما
اذا عرض بها عن الخبر لقوله لينها صلحت للتعويل بمعنى لا تصلح لذلك وكذا اسم الفاعل
مع فاعله لكون دلالته بواسطة ضميمة مثل زيد قائم ابوه وكذا الكلام في تعريف الشيخ عبد
القاهر فان القول بمعنى المركب المفيد بمعنى المفيد ويعرفه من جهة بنفسه والنسبة
بمعنى الاضافة والمعلوم هو الامر بذاته وصف المعلوم به اشارة الى انه لا بد في الخبر
من تصور المسند اليه والمسند بوجه ما ولو في تقديم النفي على الاثبات تعميم احترز بقوله
من الامور بكم تقديمها قوله اما ترى للحد الاول اعتراض عليهم باستلزامه الدور وهو
توقف معرفة الشيء على نفسها سواء ذكر الصدق والكذب او ترك متوجها لهما الى
التصديق والتكذيب لان صاحب هذا الحد قد عرف الصدق بانه الخبر عن الشيء على ما
هو به اي على الوجه الذي هو متحقق به وتوضيحه ان كل نسبة تعتبر بين امرين فهي في الواقع
اما بالاثبات او بالنفي والاخبار عنها والاعلام بها ان كان على الوجه الذي هو به من
الاثبات او النفي فصدق وان كان لا على ما هو به بان يكون في الواقع بالاثبات وانت
تعبر بالنفي او بالعكس فكذب وقد يجعل الشيء عبارة عن المحكوم عليه بمعنى ان الاخبار
عن الشيء على الوجه الذي هو متصف به صدق ولا على ما هو متصف به كذب فمن الجملة
فلزم بمقتضى اخذ الصدق في تعريف الخبر ثم اخذ الخبر في تعريف الصدق كون تعريفهم
دوريا ولا يندفع حواز تعريف الصدق والكذب بما لا يتوقف على معرفة الخبر ككون النسبة
مطابقة للواقع او غير مطابقة نعم يتجه ان يقال اللازم فساد تعريف الخبر او الصدق للزوم
الدور لا تعريف الخبر على التعيين ولان يقال انه عرف الخبر الذي هو احد اقسام الكلام
بالصدق الذي هو صفة له ثم عرف الصدق الذي هو صفة المتكلم بالخبر الذي هو بمعنى المصدر
اي الاخبار فلا يلزم تعديته يعني فلا دور واما من عدل عن الصدق والكذب الى التصديق

والتكذيب فلم يرد شيئا على توسيع دائرة الدور حيث جعله مرتين بعد ما كان مرة
فان التصديق معناه نسبة المتكلم الى الصدق وهو الخبر عن الشيء على ما هو به فقد
توقف معرفة الخبر على التصديق وهو على الصدق وهو على الخبر وكذا في التكذيب
واما لو فسر التصديق بالخبر بصدق او لمتكلم فالدور مرتين كالاول والجواب
ما مر قوله والحد الثاني منصوب معطوف على الحد الاول وفيه اشارة الى ان المحتمل
للصدق والكذب والمحتمل للتصديق والتكذيب في التعريف حد واحد يا دنى تغيير
يريد ان الحد الثاني انما غير صالح للتعويل عليه لكونه غير مطرد حيث صدق على ما
ليس من افراد المحدود مثل الغلام الذي لزيد وليس لزيد ومثل انك قائم او ليت
بقائم بنفي ان قال كلا منهما كلام بمعنى المنتظم من الحروف المسموعة المتميز ومشتمل على
افادة نسبة امر الى امر اثباتا او نفيا مع انه ليس بخبر بالاتفاق ويدل على اشعار لازم
للخبر فيهما وهو صحة احتمال الصدق والكذب بحكم العرف واللغة والتحقيق على ما
بيناه في شرح التلخيص ومن شرط المعرف ان يكون مطردا بمعنى انه كلما وجد وجد
المحدود ويلزمه كونه مانعا من دخول غير المحدود فيه وان يكون منعكسا بمعنى انه
كلما انتفى انتفى المحدود او كلما وجد المحدود وجد الحد وهذا معنى كونه جامعا وقوله ولا
نزاع في كون ذلك اي المحتمل للصدق والكذب لازم الخبر بنفسه ولا تفارق شيئا
من افراده وانما النزاع في صحة كونه حدا للخبر اي معرفا له ثم لزوم الدور وهذا دفع
لما عسى يقال انكم قد ثبتم صحة كون المحتمل للصدق والكذب معرفا للخبر وكيف جعلتم
عدم صدقه على المركب دليلا على عدم كونه خبرا ودليل اخر وهو عدم دخول الصورتين
فيما هو جنس قريب للخبر فافا وهو الكلام بمعنى المركب المفيد فانه يصح السكوت
عليها وقوله حين اوجب في المعنى متعلق بقوله كيف خرج وهو في موقع المفعول له
لقوله ترى وكيف في موقع الحال لكن تقديم ما في حيز الاستفهام ممتنع وان كان ظرفا
فالوجه ان يجعل متعلقا بمقيد ويقوله ومفيدا تصريح مع ان المذكور في الحد انما لفظه
بنفسه اشارة الى تلازمهما وكون احدهما يغني غناء الاخر ويقوم مقامه والجواب
اما الاثم كون المركب في الصورتين مفيدا بنفسه اضافة امر الى امر بطريق الاثبات
او النفي فان معناه ان يكون ذلك مدلول المركب ومؤداه ومحصول معناه و
مدلول المركب في الصورتين انما هو الاشارة الى الاضافة المعلومة بالنفي او الاثبات
على ما صرح به المصنف في قوله في الغلام الذي لزيد انه يفيد نسبة الغلام الى زيد بالاثبات
كان معنى ان يقول يفيد نسبة الكينونة لزيد الى الغلام بالاثبات لان المراد بالاثبات
او النفي هو الحكم بهو هو او ليس هو لا مجرد التعلق والا فهو في غلام زيد اظهر وهو بالنفي
اجدر ولان هذا هو الجاري في جميع صور الموصول والعلم مثل الغلام الذي في الدار والغلام
الذي ركب ولان هذا الاستعمال العام بالنسبة الوصفية بالاسنادية وتوهم كون

وهذا بصريحه ايضا فدا ام وهو الغلام الى ام ومؤذن بالاثبات في احدهما والنفي في الاخرى
مع اشعار كونه خبرا ان لبل استفاد الامر الجزء وهو صحة احتمال الصدق والكذب فلا نزاع في كون

قوله وكمولهم حر

٢م

١٢

كل منهما مغايرا بالكلام وكذا التي في الصلة وقوله كيف خرج تحرج اشارة الى ان المستعمل في
الحدود لا تفيد المعرفة اصلا لامتناع معرفة ما يتوقف معرفته على معرفته بخلاف غير
المطرد والمنعكس فانه ربما افاد المعرفة لكن لا يكون على الشرائط التي اعتبرها
القوم على ان منهم من جوز في الرسوم الناقصة ان يكون اعم قوله والحد الثالث
اي اما نورد للحد الثالث كيف خرج عن ان يكون منعكسا جامعا حيث لم يصدق
على بعض ما هو خبر بالاتفاق مثل قولنا ما لم نعلم بوجه من الوجوه وهو حرف مما
لا نثبت ولا ننفي حيث لم يكن المحكوم عليه فيه معلوما فلم يصدق ولو قيل بعض
نسبة معلوم الى معلوم وعن ان يكون مطردا مانعا حيث صدق على مثل الغلام
الذي لزيد او ليس وان زيدا غلام او ليس لما قرر هذا بعد تسليم كون مثل هذا المركب
مقتضيا للاثبات والنفي انما يرد لو لم يكن مراده بالقول المركب التام على ما يشعر
كلامه واما سؤال عدم الانعكاس فقد يدفع بانا لا نسلم ان ما لا نعلم بوجه من الوجوه ليس
بمعلوم اصلا بل هو معلوم بهذا الوصف ولا تناقض لان عدم المعلومية بوجه ما هو
مفهوم له لا امر صادق عليه عارض له والمعلومية امر عارض صادق وهذا كما ان
اللاثابت صلا بل اللاممكن التصور كذلك في نفسه وبحسب مفهومه وثابت ومتصور
من حيث حصوله في العقل وتمام تحقيقه في شرح المقاصد وبمثل هذا اندفع ما يورد
على تفسير الجزئي بما يمنع الشركة بان هذا كلي فلا يمنع الشركة فيكون ما يمنع الشركة لا يمنع
الشركة والظاهر ان هذا معنى قوله ولسؤال المعلومية وجه دفع مذكور في الحواشي وقد
يقال المراد ان لهذا السؤال المورد علينا على وجه الدفع لا عن اصلنا دفعا وهو انه
ان لم يكن معلوما اصلا فعدم الاعتراض وان كان معلوما بوجه وكل معلوم
بوجه صح ان يثبت وينفى فلم يصح الحكم عليه بانه لا يثبت ولا ينفى والجواب ان المراد
انه لا يثبت ولا ينفى بالنظر الى ذاته ومفهومه الذي هو اللامعلوم بوجه واما باعتبار
هذا الوصف المعلوم فقد يثبت وينفى كما انه اثبت له هذا الحكم وسواء لا يثبت ولا ينفى
واما الامر بالتدبر فلما في ورود النقض من نوع خفاء يزول بالنظر فيما سبق من
ايرادهما على الحد الثاني وتطبيق هذا الحد عليه قوله واما في الطلب اي واما
اختيارنا في الطلب فهو من نعتهما عن التعريف فلان كل احد ممن لم يمارس الحدود
وطرق الاكتساب يوجد كلا من انواع الطلب في موضعه ويورده مقرونا بالعلم
بانه في موقعه وهذا يدل على انه عالم والعلم بالنوع من الطلب يستلزم العلم بالطلب
نفسه فيكون حاصلا بلا كسب فهو المطلوب ثم لا يرد على هذا التقرير ما يقال
ان عدم المعرفة بالحدود الرسم وما يتعلق بهما من الاصطلاح لا يوجب ان لا يحصل
له العلم بالاشياء من الحدود الرسم لا الى العوام يستخرجون المطالب بطريق الشكل الاول
من غير علم لهم به وبما يتعلق به من الشروط والاصطلاحات فيجوز ان يكونوا

والحد الثالث حين اوجب ان لا يكون قولنا ما لا يعلم بوجه من الوجوه لا يثبت ولا ينفى خبرا
لامتناع ان يقال ما لا يعلم بوجه من الوجوه معلوم مع ان الكلام خبر كيف خرج عن ان يكون
منعكسا مع انتقاضه بالنقيضين المذكورين

١٠٣

وهما الغلام الذي لزيد اوليس لزيد وان زيدا غلام
اوليس غلاما نعم ان فيه تدبر ولسؤال المعلومية وجه
دفع يذكر في الحواشي واما في الطلب

معرفة بحدود الانواع الخمسة بحسب مفهومها من اهل اللغة معانيها وتحرزهم
بالعلم حدودها نعم يتوجه ان يتوهم انها على وجهها بعد تسليم كون الطلب طبيعيا
حقا وكونها انواعا منه لا يستلزم العلم بحقيقتها على ما هو المطلوب ان يعرفها
بدون الكسب بوجه ما فيوردها في موضعها من غير خطاء ولو سلم فالكلام
في الطلب بالمعنى المقابل للخبر الذي هو قسم من الكلام وهذا مدفوع بانه معلوم
انه الكلام الدال على الطلب وفيه تعالى ان المراد بقوله يتمنى ويستفهم مثلا انه
يوجد هذا النوع من الكلام على ما ذكره في الكشاف من ان التمني ليس فعل القلب
بل فعل اللسان واذا اورد كلا منها مع العلم بانه هذا النوع من الكلام الطلبي علم
مطلق الكلام الطلبي لكونه جنسا وفيه نظر لان المنسبة على تقدير التسليم انما هي
الكلام الطلبي لمفهوم الكلام الاستفهامي مثلا والمورد للكلام الاستفهامي في موقعه
مع علمه بمعناه وبكونه في موقعه ربما لا يعرف مفهوم الكلام الطلبي والكلام الاستفهامي
ولم يسمع منه من اللفظين فلا يتحقق انه اورده مع العلم بانه هذا النوع واعلم ان
ظاهر عبارة الكتاب ان قوله يتمنى ويستفهم الى آخره صفة كل احد وخبر ان قوله يوجد
كلا واعترض بان هذا الادلال الاعلى كون كل واحد من الموصوفين بالتمني والاستفهام
ونحوهما عالما بالطلب وهو لا يوجب كون كل احد عالما به ليلزم كونه ضروريا
غير مكتسب بالفكر فالوجه ان يجعل يتمنى خبر ان ويوجد كلا بدلا منه ليفيد المطلوب
والجواب انه اذا كان كل متمن ومستفهم ونحوهما سواء كان ممن مارس الكتب
بالحدود لا يورد الكل من ذلك في موضعه عن علم ثبت المطلوب على ما تشاهد من غير توجه
منع على الكلية بخلاف ما اذا قلنا ان كل احد فهو يتمنى ويستفهم الى آخره فانه
ربما يمنع قوله ثم ان الخبر والطلب يريد انهما مع تمايزهما بحسب الحقيقة متمايزان
بلازم مشهور هو احتمال الصدق والكذب يوجد في الخبر دون الطلب
يريد انه لازم مساو للخبر الا عم منه ومشهور واضح لا خفاء فلا يبعد جعله في موضع
التوهم ازالة لما عسى يقع من نوع اشتباه في حقيقة الخبر بنفس وخفاء في حقيقته
البديهية بالنسبة الى بعض الاذهان فلا ينبغي ان نستبعد تعريفه بكل الاستبعاد
قوله والكلام لما كان يحتمل الطلب في تفاصيل ابوابه وتفريعاته خرج عن
الخبر وعد بحقيقتها وتفصيلها لتطمئن نفس الطالب لا توهم ان البحث عنه
مقصود على ما ذكر ههنا من الاجمال فيستحق والمراد بما انسب اليه استغناؤه
عن التعريف وانقسامه الى الانواع الخمسة وانصرافه الى معان اخر من نتائج
امتناع الاجراء على الاصل وعبر عن ايراد هذا القدر في الكلام الاجمالي بقرع
السمع اشارة الى انه مجرد ايصال الى السمع من غير غور ونفوذ في القوى لادراكه
ووصول الى النفس وارتسام فيها بخلاف ايراد الكلام المفصل المذكور في قانون

الطلب فانه عند قصد تحقيقه وتقرير وجعله متحققا متقررا في النفس
افراغ في قشر الاذن بحيث يصل الى قعرها وينفذ في الهوى ويشرب له النفس
فيؤثر فيها ويصور المعاني بصور اجليا للاشتباه فيه والاخفاء فوق ما وعد
فيما سبق من الاجلاء وكشف القناع **قوله** ولكنك عطف على مقدر اي قلنا
في المقصود الاهم وفيه تنبيه على ان الحكم باستغنائهما عن التحديد بديهي وقد ذكر في
معرض الاستدلال تنبيه وازالة الخفاء ربما يعرض لبعض الاذهان وانه لا
بعد احتياجهما الى تعريف رسمي او اسمي بالنسبة الى البعض لالتباس شيء اوخفاء
في وضع الاسم والقانون في الاصل اسم عجمي للمسطر نقل الى قاعدة واصل يستعمل
في تقويم الجزئيات والفروع فسمي به كل من البابين لاشتماله على قوانين في تحقيق
المسائل **قوله** القانون الاول فرغ من ضبط معاقد علم المعاني فشرع في الكلام
فيه وقدم قانون الخبر لكونه اسبق في الاعتبار واقدم في الاستعمال والتكثر في
الاستعمال واوفر في الاشتمال على الخواص مريدا ان يحقق كون الخبر خبرا وبيان
يكون محتملا للصدق والكذب هو حكم المخبر اي الذي بصدد الاخبار والاعلام
اعني الحكم الذي يحكمه المخبر في خبره بمفهوم لمفهوم اي معلوم لمعلوم بان يكون
الحكم مستفادا من ذلك الخبر الحكم مفعول اي محكوم به في غير ذلك الخبر يشير الى هذا
الخبر كما في الجملة الواقعة صلة الموصول او الواقعة بعد ان المفتوحة فان مضمون
الاولى يكون معلوما بغير هذا الخبر ومضمون الثانية صار من قبيل التصورات
وهذا ما قال ابن جني ان الكلام يخرج عن التمام تارة بالنقصان كما في زيد قائم بدون
التركيب والاعراب وتارة بالزيادة كما في ان قام زيد في الشرط وان زيدا قائم
بالفتح فيحتمل هذا الحكم والاسناد لا يصير الخبر خبرا ولا يكون محتملا للصدق والكذب
اما الصلة فلتقيدها بالمعلومية وكون الموصول فيها بمنزلة اللام في الاسم بحال
مثل قولنا الكل اعظم من الجزء واما الآخر فلصيرورته من قبيل التصورات والاشبه
ان يفهم من هذا الكلام ان مدلول الخبر هو حكم المخبر بمعنى ايقاع النسبة والايجاب
مدلوله فلا يحتمل الكذب ويلزم اجتماع النقيضين عند الاخبار بامرين متناقضين
ولكان مدلول خبر الصادق عين مدلول خبر الكاذب واللوازم منتفية وكذلك
لان الملازمات ممنوعة اذ لا يلزم من دلالة اللفظ على ثبوت الشيء وانتهاء منه كونه
ثابتا في نفس الامر والا لما انتفى الاخفاء في ان مفهوم زيد قائم ثبوت القيام له في الواقع ولقد
احسن من قال ان مدلول اللفظ هو الصدق وانما الكذب احتمال عقلي الا يرى انه
اذا قيل لك هل علمت ان زيدا قائم تقول سمعته من فلان وانه لو كان مدلول
الخبر هو مجرد حكم المخبر وايقاعه النسبة لكان مدلوله ثابتا دائما فلم يتصور كذبه
وما ذكره الشيخ عبد القاهر من ان مدلول الخبر ليس هو الثبوت لما سبق من ارادة المعاني

القانون الاول فيما يتعلق بالخبر اعلم ان مرجع الخبرية واحتمال الصدق
والكذب الى الحكم الذي يحكم في خبره بمفهوم لمفهوم كما تجد في ذلك

اذا قال هو لزيد او هو ليس لزيد لا الى حكم مفعول يشير اليه اشارته اذا قال الذي هو لزيد او ليس لزيد فاوقع صلة
للموصول الذي من حقه ان يكون صلته قبل اقترانها به معلومة للمخاطب او اذا قال انه لزيد بفتح ان فنقل الحكم بثبوت الشيء
للغير الى جعل تصوره مشارا اليه بحكم له او به اذا قال حق انه لزيد او قال
الذي ادعيته انه لزيد فانما السبب في كون الخبر محتملا للصدق والكذب هو امكان تحقق ذلك

14

انه ليس بلازم ان يكون ذلك متحققا في الواقع لعدم لزوم المحالات المذكورة
فان قلت الكلام من ان صلة الموصول جملة وانها ليست بانشاء يكون
خبرا بل قد اطبقوا على انها جملة خبرية قلت ذلك حين يجعل صلة واما
بعد فهي كونه كلاما تاما ومحتملا للصدق والكذب الى غير كلام وقوله
بحكم القصر للموصول على الاتساع كقولك المضروب الذي ضربته او على
حذف الجار اي يحكم به **قوله** فاما السبب فصل الفاء للتفسير وليس
بذاك وفصل للتفريع يعني لما كان المرجع في احتمال الصدق والكذب هو الحكم
وقد امكن تحققه مع كل منهما وصح اتصافه باحتمالهما كان الخبر المشتمل على
الحكم محتملا لهما بواسطته وبهذا يظهر التفاوت بين السبب والمسبب فان السبب
احتمال الحكم لهما والمسبب احتمال الخبر والاظهر انه لمجرد العطف والتعقيب
كانه قيل المرجع في احتمال الصدق والكذب الى الحكم فاما السبب لكن فانما
يحصل الحكم مع كل واحد منهما لا الحكم نفسه وقوله ذلك الحكم اشارة الى حكم
المخبر الذي يحكمه في خبره وفيه احتراز عن الحكم المفعول الذي يشير اليه فانه
وان امكن تحققه مع كل منهما فليس ذلك هو السبب وقيد الحكم بقوله في حيث
هو حكم مخبر اي من غير اعتبار خصوص في الحكم او المخبر ومع ذلك قد يتعين
الصدق وقد يتعين الكذب ولا يبقى الاحتمال كما في الخبر الضروري المطابقة
مثل السماء فوقنا او اللامطابقة مثل السماء تحتنا وكما في خبر الصادق قطعا
او الكاذب قطعا وقد بينا فيما سبق معنى الحقيقة **قوله** ويسمى هذا اشارة الى
الحكم المستفاد من الخبر لا الى استفادة المخاطب اياه من الخبر على ما توهم وكذا الاول
الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم لا استفادة المخاطب ذلك من الخبر وصرح بهذا
في بحث تعريف المسند اليه حيث قال ان فائدة الخبر هي الحكم او لازم الحكم
الحكم وهو انك تعلم حكم ايضا وهذا هو الموافق للغة ايضا فان فائدة الشيء
انما يطلق على ما يستفاد منه لا على نفس الاستفادة وذلك الحكم اشارة الى
الحكم الذي يحكمه في خبره اي الحكم المفعول الذي يشار اليه وقد نبهناك على المراد
به ما يدل علم المخبر من وقوع النسبة او لا وقوعها لا كون المخبر حاكما اذ لا يكون
الصورة حاضرة في ذهنه ليتحقق مرجع كون الخبر مفيدا في لازم الفائدة بناء على
ان الخبر لا يدل الا على ما في ذهن المتكلم من النسبة الحكمية لا على النسبة الخارجية
لما مر من لزوم كون كل خبر صادقا ولزوم التناقض وقد عرفت منشأ الغلط وانه
لا يلزم من الدلالة على وقوع النسبة الوقوع البتة ولا جزم المخاطب وظنه بمعونة
ذلك وح لا يكون الخبر مفيدا له ويخرج جعلنا مرجع كون الخبر مفيدا للمخاطب الى
الامرين حيث لم يحصل شيء منهما لم يكن الخبر مفيدا للمخاطب واما انه متى يكون مفيدا له

ومرجع كون الخبر مفيدا للمخاطب الى استفادة المخاطب منه ذلك الحكم ويسمى هذا فائدة الخبر كقولك زيد عالم
ليس واقفا على ذلك واستفادة منه انك تعلم ذلك الحكم كقولك لمن حفظ التورية قد حفظت التورية ويسمى هذا لازم
فائدة الخبر م م

والاولى بدون هذا ممتنع وهذا بدون الاولى لا يمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة
ومرجع كونه صدقا او كذبا عند الجمهور الى مطابقة ذلك الحكم للواقع او غير مطابقته له وهو
المتعارف وعليه التعويل وعند بعض الى طباق الحكم لاعتقاد المخبر او ظنه والى
لا طباقه لذلك سواء كان ذلك الاعتقاد

ومتى لا يكون فذلك بحث آخر ولا خفاء في انه انما يكون اذا كان ظاهر حال المتكلم
عند الصدق فاما اذا كان الخبر ضروريا او مبينا بالدليل فاستفادة الحكم
لا يكون من الخبر نفسه ومنهم من اجاب بان المراد بفائدة الخبر حصول صورة الحكم
في ذهن السامع وان لم يصدق به ولا خفاء في حصول ذلك حال لم يكن الطرفان
والنسبة حاضرة له عند سماع الخبر واما لو كانت حاضرة فالحاصل للازم الفائدة
والاولى اي فائدة الخبر بدون هذه اي الفائدة الثانية المسماة بلازم فائدة
الخبر ممتنع بمعنى انه كلما حصل من الخبر العلم بالحكم الذي هو مدلوله حصل العلم
بان المخبر عالم بذلك الحكم اما بمعنى حصول الصورة في ذهنه فقط واما بمعنى تصديقه
بذلك جزما او ظنا فالنظر الى الظاهر والبناء على الاعم الاغلب وهذه اي الثانية
بدون الاولى لا يمتنع بمعنى انه قد يستفيد من الخبر كون المخبر عالما بالحكم ولا
يستفيد منه العلم بالحكم لكونه معلوما له قبل الاخبار كما في قولك لمن حفظ القرآن
قد حفظت القرآن فانه يستفيد منه علمك بحفظه لا كونه حافظا للقرآن لانه يعرف
حاله هذا ان اريد التصديق وان اريد مجرد الحضور في الذهن ففرضه فيما
اذا سمع الخبر عند حضور هذا المعنى في نفسه مشاهدة فلا محالة يستفيد من
الخبر الفائدة الثانية دون الاولى وما ذكر حكم اللازم الاعم فان الملزوم يمتنع
بدونه بحسب المعنى اللزوم واللازم لا يمتنع بحسب العموم وعبر عنه باللازم المجهول
المساواة ليتناول الاعم بحسب الواقع وبحسب الاعتقاد فانه اذا لم يعلم المساواة
لم يمتنع عند العقل وجود اللازم بدون الملزوم لان مبنى الامتناع على اعتبار المساواة
وكون اللازم ملزوما ايضا بمعنى انتفى انتهى واما ما يقال من ان سبيل ذلك على ان حكم
اللازم المجهول المساواة هو ان لا يمتنع بدون الملزوم لدلالة مفهوم اللازم على
ذلك حتى يعرف انه مساو للملزوم فلا يخفى ما فيه وفي قوله والاولى بالواو دون
الفاء اشعار بان ليس هذا مبنيا على الكلام السابق اذ لعل فيه الاحالة على ان
الثاني يسمى لازم فائدة الخبر وهو لا يوجب كونها لازما والاولى ملزوما وانما هذا
ابتداء حكم باللزوم بينهما من غير ان لذلك اعتماد على ظهوره بادنى تأمل وفيه تنبيه
على وجه التسمية **قوله** ومرجع كونه صدقا لا يخفى ان كل امرين اذا نسب احدهما
الى الآخر مع قطع النظر عن تلفظ اللافظ وتعقل العاقل بينهما نسبة ثبوتية بانه
هو هو او سلبية بانه ليس كذلك وهو معنى الواقع والخارج وان لم يكن النسبة
امرا متحققا في الخارج ولا الامران مما يلزم تحققهما في الخارج ثم اذا اورد
الجملة الخبرية فهي لا محالة تشتمل على نسبة تامة حاصلة في ذهن المتكلم مرتسمة من
الخبر في ذهن السامع فان كانت مطابقة للنسبة الواقعة بينهما في نفس الامر
بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين فمطابقتها لها صدق وذلك الخبر صادق وكذا

المتكلم به وان لم يكن مطابقة لها بان كانت النسبة المفهومة من اللفظ ثبوتية
والواقع سلبية او بالعكس فعدم مطابقتها لها كذب والخبر كاذب وكذا
المتكلم به وكون الصدق والكذب راجعين الى هذا المعنى هو المتعارف
بين اكثر الناس حتى انهم لا يعرفون منهما الا هذا المعنى ويصدق قولك بلادنا
هو مطابق ويكذبون ما ليس بمطابق وعليه الاعتماد بالنظر الى الدليل
المعتبر في تفسير الالفاظ اعني النقل عن ائمة اللغة وشهادة موارد الاستعمال
وفي قوله الى مطابقة ذلك الحكم اشارة الى انهما انما يتوجهان الى الحكم الذي
تحكم المخبر في خبره لا الى حكم مفعول قال الشيخ عبد القاهر
الصدق والكذب يتوجهان الى اسناد الخبر الى المسند وينصرفان الى
صفة المسند فاذا قلت العاقل في قولك زيد بن عمرو كريم لم يتوجه الكذب
الى كونه ابن عمرو بل الى كونه كريما لان الصفة بانية على كل حال ليس يثبتها
على اثبات المتكلم اياها كما يقال ان بالرمل الانسان صادق وبالرمل الفرس كاذب
مخالف للعرف واللغة واما الاول فهو او الثاني خطأ وبما عرفت ان
من الاوصاف والاخبار وقوله او غير مطابقته معناه لا مطابقته على
جعل غير بمعنى لا كما قيل لا بمعنى غير في قولهم جئتك بلا شيء فان قيل كيف
يجوز تفسير الكاذب بغير المطابق ولا يجوز تفسير الكذب بغير المطابقة فالمراد
بحمله على عدم المطابقة قلنا لان تفسير من اوصاف الخبر كالصدوق والكذب
غير المطابقة وليس يكون اما ايثارا او على الواو وللاشارة الى ان معنى احتمال
الصدق والكذب بالواو هو كونه صادقا او كاذبا باو وبهذا يعلم انه لو
قيل يحتمل الصدق او الكذب لم يحسن **قوله** وعند بعض عطف على عند الجمهور
والسكر للتعليل والنكات والمجهول والبعض هو النظام لا الجاحظ على ما توهم
وحاصله ان بين طرفي الخبر نسبة في اعتقاد المخبر فان كانت النسبة المفهومة
من الخبر مطابقة لها فصدق والا فكذب سواء كان ذلك الاعتقاد خطأ
بان لا يطابق الواقع او صوابا بان يطابقه وبعدم الخطأ او وفق بالمقام اذ
معه يحصل فراق الصدق بالتستر بين وهذا التعميم والتسوية صريح في ان
المطابقة للواقع واللامطابقة غير معتبر في الصدق والكذب على هذا التفسير
وان هذا ليس مذهب الجاحظ القائل بان الصدق هو المطابقة للواقع والاعتقاد
جميعا والكذب هو عدم المطابقة لهما جميعا وما سوى القسمين وهو المطابق
للواقع دون الاعتقاد والمطابق للاعتقاد دون الواقع والخالي عن الاعتقاد
اصلا مع مطابقة الواقع او مع لا مطابقته اربعتها ليست بصادقة ولا كاذبة
بل واسطة وللشارح العلامة في هذا المقام خبط عظيم وهو انه توهم ان قوله

لعدم الحاجة الى الوهم
حصر للمطابقة ما عدا الى الواقع
باعتبار نسبة الواقع

اوراده من كونه فعلا او اسما منكرا او معرفا مقيدا كل من ذلك بنوع قيد او غير مقيد وفي كونه جملة من كونها اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية وكونه مقدما او مؤخرا هذا اذا كانت الجملة الخبرية مفردة اما اذا انتظمت مع اخرى فيقع اذ ذاك اعتبارات سوى ما ذكر في رابع ولا ينضج الكلام في جميع ذلك اتضاحه الا بالتعرض لمقتضى الحال فبالحرى ان لا يخفى

ايضا مسند فعل لازم للحذف اي آخر اعتبار حذف المسند اليه في المسند ايضا اي على عوده على الحسن المذكور وفي عدم التعرض لكونه حقيقة او مجازا قوله وفي افراده متعلق بمحذوف اي وكذا لاعتبار الواجب اليه في افراده ثم عطف عليه قوله وفي كونه جملة وقدم في سائر اعتبار الافراد الفعلي لانه الاصل في المسند لدلالته على النسبة المناسبة للحكم وفي اعتبار الجملة الاسمية لنفع التعليم بجنب الشرطية والظرفية الاخصين الهيا وبعد اخر آخر لكونه لاحصر كرااسما لعدم الاختصاص قوله سدا اي كون الاعتبارات الراجعة الى الخبر لا تزيد على ثلاثة انما تكون اذا كانت الجملة الخبرية مفردة غير مشتملة مع اخرى بالعطف او غيره وخص للخبرية لان الكلام فيها والا فمن الفصل والوصل يقع في الانشائية ايضا وكذا الايجاز والاطناب بل منها الاختصاص انتظام الجملتين واما اذا انتظمت مع اخرى فيقع اعتبارات غير ما ذكر في الفنون الثلاثة حين الامر ذاك اوحين ذاك الانتظام واقع فيكون هذا مكررا وتذكيرا للظرف لسابق وفي رابع بدل من اعتبارات او خبر مبتدا محذوف اي هي في رابع ولعله الغالب في مثل التكرير كان الاحسن ان يجعل في رابع فاعل يقع وذلك اشارة الى ما يعرض للجملة عند الانتظام لا الى الانتظام نفسه وهو مبتدا خبره اعتبارات اي اذا انتظمت يقع في رابع من الاعتبارات الراجعة الى الخبر له في الحاصل ثم اعتبارات غير ما ذكر في الفنون الثلاثة قوله ولا ينضج الكلام في جميع ذلك اي ما ذكر من فنون الاعتبارات الاربعة اتضاحه الذي ينبغي ويليق الا بالتعرض لمقتضى الحال تفسير المعناه وبتفصيل الافراده على وجه اجمالي ضابط لابواب علم المعاني يفصله على التحقيق الكلام في مباحثه وذلك لانه لا يكون فيما يتعلق بالغرض من علم المعاني معرفة هذه الاعتبارات من جهة تصورها والتصديق بوجودها بل من جهة كيفية تطبيق الكلام بها على مقتضى الحال وذلك لا يتم الا بمعرفة مقتضى الحال وهي لا تتم الا بمعرفة المقامات والحالات المقتضية لذلك فالحري اي فالجدير الخليق بغرضنا عدم اتخاذ مقتضى الحال منسيا غير ملتفت اليه بل اتخاذه متعرضا له ملتفتا اليه قوله لا يخفى عليك ان مقامات الكلام متفاوتة كانوا اذا قصدوا تاديه معنى من المعاني من مدح او ذم او شكر او شكاية او اعتذار او افتخار او نحو ذلك قاموا او جلسوا فتكلموا في ذلك المعنى بما اتفق من الكلام المناسب فسموا مقامات ومجالس تسمية للشيء باسم ورد منه تسموا تلك المعاني في الامور الداعية الى ذلك الكلام المخصوص من حيث كونها بمنزلة محل وموضع لذلك الكلام مقاما وبمنزلة وقت وزمان له حالا فالحال فلاح مقام المدح او الذم او في حاله وكان هذا الكلام في محله او لم يكن وكان مناسبا للوقت او لم يكن فمقتضى الحال هو الامر الداعي الى كلام مشتمل على كيفية مناسبة له من حيث توقيت زمانه

منقول والله الموفق للصواب لا يخفى عليك ان مقامات الكلام متفاوتة فمقام الشكر يباين مقام الشكاية ومقام التهنئة يباين مقام التعزية ومقام المدح يباين مقام الذم ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل م

ولذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار او الانكار ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الانكار جميع ذلك معلوم لكل لبيب وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر ثم اذا شرعت في الكلام فلكل كلمة مع صاحبتها مقام ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام م

١٧

للكلام والمقام ذلك من حيث توهم مكانيته له ومقتضى الحال بالتحقيق هو ذلك الكلام المشتمل على الخصوصية المناسبة وبهذا الاعتبار يصدق ان قولنا ان زيدا لقائم عند رد الانكار مطابق لمقتضى الحال بمعنى انه جزئي لذلك الكلام الكلي الذي يقتضيه انكار المخاطب لقيام زيد وصادق هو عليه وموافق له في الاشتمال على الخصوصية ومع ان تلك الخصوصية تكفي بها انطباق الكلام مقتضى الحال الا انه لما كانت المطابقة انما تحصل بتلك الخصوصية وكان اقتضاء اصل الكلام ثابتا وانما اثر الانكار في اقتضاء تلك الخصوصية شاع اطلاق مقتضى الحال على تلك الخصوصية على ما هو مقتضى ظاهر سوق كلامه في هذا الكتاب حيث الاحسن يقول فان كان مقتضى الحال اطلاق الحكم فالحق ذكر المسند اليه ترك المسند وتفصيله حيث يقول واما الحالة المقتضية للحذف للاثبات للتعريف للتنكير على ما يمر عليك في الابواب قوله فمقام التنكير تفصيل لتفاوت المقامات فذكر اولا التفاوت بحسب انواع المعاني والاغراض وثانيا بحسب بناء الحكم على حال المخاطب في نسبتها الى الابتدائي والطلبي والانكاري ولذا اعاد لفظ كذا وثالثا بحسب تفاوت حال المخاطب في حق الادراك وعبر عن تفاوت القسم الاول بالمباينة لكون المعاني ليس في غاية الخلاف بحيث لا يصير احدهما الآخر فقط بخلاف الاخيرين فجعل المغايرة وقال في لكل من ذلك اي المذكور من المقامات مقتضى غير مقتضى الآخر اقتضاه عن المقصود اذا لو كان التعرض لمقتضى الحال ولما كان اعتبار مطابقة الحال ... قبل الشروع في الكلام حتى كانه اعتبر اولا ثم في مقام المدح مع مخاطب منكر ... في الكلام واعتبر حال المسند اليه والمسند وما يتعلق بهما وحال انتظام الجملتين وما يترتب عليه قال ثم اذا شرعت في الكلام اشارة الى ما يذكر في الفنون الثلاثة الاخيرة والى انه انما يكون بعد الاخذ في الكلام وملاحظة اجزائه واقترانه بكلام آخر بعد تمامه وكان مقتضى الظاهر ان يورد ما يتعلق باحوال الحكم انما سبقهما لكونه من اجزاء الكلام بل معظمها الا انه لما لم يكن الدال عليه جزءا ملفوظا مسموعا مترتبا كالمسند اليه والمسند ومتعلقاتها جعله من الاحوال التي تعتبر قبل الشروع في ذكر كلمات الكلام قوله فلكل كلمة مع صاحبتها مقام مع متعلق بالظرف الواقع خبرا مقدما اعني لكل كلمة او بمضاف محذوف اي لوضع كل كلمة والمعنى ان لكل كلمة وقعت في الكلام مع كلمة ذكرت معها مقام ليس لها مع كلمة اخرى مثلا لزيد مع منطلق مقام ليس له مع انطلق او ينطلق ولانطلق مع زيد المتقدم مقام ليس مع زيد المتاخر وكذا في المعرف والمنكر وغيرهما ولانطلق مع ان مقام ليس مع اذا ومع اذا مقام ليس مع لو ولان مع انطلق مقام ليس مع منطلق وعلى هذا القياس فليتامل في هذه الكلمة فانها جامعة لكثير من مباحث الفن وقد حوى معناها على كثير من الباطن وكذا معنى قوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام يعني ان لحدود الكلام ونهاياتها وانقطاعاتها

وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة المقام لما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال فان كان مقتضى الحال اطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده عن موكدات الحكم وان كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحليته بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة وان كان مقتضى الحال طي ذكر المسند اليه فحسن الكلام تركه وان كان مقتضى الحال اثباته

عليها وانها امور اعتبارية مختلفة لها مقامات متفاوتة فرب مقام يقتضي قدرا من الايجاز وآخر اوجز او اوجز وقدرا من الاطناب وآخر اكثر واكثر وكذا الانقطاع الكلام على جملة مفردة مقام والانضمام مع جملة اخرى او اكثر وانقطاعه بعدهما مقام آخر

قوله وارتفاع شان الكلام يعني الكلام الذي يعتد به من الجملة عند ارباب البلاغة ولا يلحق باصوات الحيوانات في انحطاطه من باب الحسن والقبول الذي يتعلق بنفس الكلام وبه يقع التفاضل والتفاضل والارتقاء الى حد الاعجاز يكون بقدر مصادفة المقام لما يليق به من الاعتبارات في الخصوصيات بل من الكلام المشتمل عليها فكلما كانت المصادفة اتم واوفى وما صادفه اوضح والبق كان الكلام في مراتب الحسن في نفسه والقبول عند السامع البليغ ارفع واعلى وكلما كانت انقص كان اشد انحطاطا وادنى درجة واقل حسنا وقبولا ومما ذكرنا ظهر انه لا حاجة الى ان يجعل الانحطاط بعدم ذلك بل لا صحة له

قوله وهو اي الاعتبار الذي يليق بالمقام بل الكلام المشتمل عليه من حيث هو كذلك هو الذي نسميه مقتضى الحال فيكون هو الاعتبار المناسب للمقام

قوله فان كان مقتضى الحال تفسير وتفصيل لقوله وارتفاع شان الكلام الى آخره وقد راعى في ذلك نكتتين احديهما الاشارة الى ان معرفة جميع الاعتبارات حتى الراجع الى الاجزاء انفسها كلها عائدة الى معرفة خواص التراكيب حيث فرع الجميع بحسن الكلام كذا والثانية الاشارة الى ما عليه المحققون من علماء المعاني وقد بالغ في تحقيقه وتفصيله الشيخ عبد القاهر على ما حققناه في شرح التلخيص وسواد الخواص والمزايا وما به يقع التفاضل والتفاضل في الكلام ويتعلق الاعجاز بها اولا وبالذات هي المعاني الاول التي يدل بها الالفاظ ثم بتبعيتها الالفاظ حتى يكون مرجع البلاغة والفصاحة ومنشاء الحسن والبراعة وكل ما يوصف به الكلام من باب الفضيلة ويتفضل شاعر على شاعر وكاتب على كاتب الى ترتيب تلك المعاني وتصويرها بالصور المختلفة والكيفيات المتفاوتة المسمى باسم النظم لا الى الالفاظ المنطوقة والحروف المسموعة انفسها ولا الى المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يقصد اثباتها كالوصف بالجمال او الشجاعة او السماحة مثلا ووجه الاشارة انه لم يقل ان كان مقتضى الحال تاكيدا فحسن الكلام ايراده موكدا

قوله بحسب المقتضى يروى بلفظ اسم الفاعل والمفعول مثلا ان كان الانكار ضعيفا او كد كذلك او قويا فاكثر واكثر

قوله طي ذكره نبه الى ان عدم الذكر قد يعبر عنه بالحذف والطي والترك وما امكن يراعى لاختلاف العبارة في المقتضى وفيما يورد عليه الكلام ولذا قال ان كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره

قوله اثباته على وجه من الوجوه المذكورة اي معرفا من احد المعارف مصحوبا بتابع او غير مصحوب مقصورا بفصل او غير مقرون او منكرا مخصوصا او غير مخصوص

قوله مخصصا بشيء من المخصصات اي جملة او مفردا فعلا او اسما معرفا او منكرا مقيدا كل من ذلك بنوع قيدا او غير مقيد فحسن الكلام وروده كذا

وان كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره وان كان المقتضى اثباته مخصصا بشيء من المخصصات فحسن الكلام نظمه على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المتقدم ذكرها فكذا

او كان المقتضى عند انتظام الجملة مع اخرى فصلها او وصلها والايجاز معها او الاطناب اعني طي جمل عن البين ولا طيها فحسن الكلام تفصيله بالنغمة مطابقا لذلك وما ذكرنا حديث اجمالي لا بد من تفصيله

١٨

قوله انتظام الجملة مع اخرى ان اريد ذكرها بعد اخرى على سنن الاعتبارات فيتضمن فصلها ووصلها للجملة بعضها اخرى او بالعكس فالعكس واما ضم معها فيجوز ان يعود الى ايهما شئت لكن الانسب ان يكون مرجع الكل واحدا وجعل مهنا الايجاز طي جمل عما من المنطمتين والاطناب لا طيها لكون ما سوى ذلك من الايجاز والاطناب منفصلا في مباحث الفنون الثلاثة

قوله وقد نزلت الكلام مهنا اي في تفصيل تلك الاعتبارات في الجملة ما يتعلق بمباحث القانون الاول على فنون اربعة بمعنى صيرورة كل منها بمنزلة جزء من الكلام مهنا بمنزلة الابواب والفصول فهذا الاعتبار صح في كل منها انها في تفصيل اعتبارات كما لما ذكرنا في صدر القسم فان قيل قد دل قوله ان كان المقتضى فصلها او وصلها والايجاز والاطناب على ان كلا منها مقتضى الحال ونفس اعتبار مناسب مع انه قال في الفن الرابع في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والايجاز والاطناب قلنا ان كانت الاضافة بيانية فلا اشكال وان كانت لامية ليلائم اعتبارات الاسناد والمسند اليه والمسند فالوجه ان كلا من الفصل والوصل مثلا اعتبار مناسب من حيث كونه من عوارض الجمل المنتظمة وذو اعتبار مناسب من حيث ان لكل منها احوالا مثل كون الوصل بالواو او بغيرها او للتوسط بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع او لدفع الايهام وكون الفصل لكمال الاتصال او كمال الانقطاع الى غير ذلك من التفاصيل المذكورة في الفن الرابع وكذا الكلام في الايجاز والاطناب

قوله وقبل ان نتجه اي قبل ان نعطي الفنون الاربعة ما يناسبها ونكشف فيها في الذكر الستار من التقرير والتحرير والتفصيل والتمثيل والتمهيد والتفريع والتعليل والتذييل ننبهك على اصل يبتني عليه ما نلقي عليك من التفصيل وعدم اعراضنا بحراء بعض الاحكام عن الدليل ليكون ذلك الاصل مستقرا على ذكر قلبك كاين منك تحفظه ولا تذهل عنه لتكون انت منه على صفة ذكر واحضار لا ترك واهمال او على موضع ذكر منه وذلك الاصل هو انه ليس من الواجب في صناعة من الصناعات وعلم من العلوم وان كان الرجوع في اصولها وتفاريعها اي ادلتها واحكامها او في احكامها الكلية والجزئية الى مجرد العقل من غير دخل للوضع والاصطلاح والالف والعادة كالعلوم الحكمية ان لا يكون الدخيل فيها اي المنتسب اليها من غير ان يكون عريقا فيها تقال هو دخيل في بني فلان اذا انتسب اليهم ولم يكن منهم كالناشي عليها اي لمن كان بمنزلة المجبول عليها تقال انشاه فنشاء ونشاء الغلام بلغ وارتفع في استفادة الذوق من تلك الصناعة فان في العقليات الصرفة ايضا ذوقا سوى ادراك نسبة الكشف والمشاهدة وهذا ما تقال ان الحكمة تصير كشفية ذوقية بعد ما تكون كسبية نظرية واذا لم يمتنع ذلك فيما كانت الصناعة عقلية

الفن الثالث في تفصيل اعتبارات المسند الفن الرابع في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والايجاز والاطناب وقبل ان نتجه هذه الفنون حقها في الذكر ننبهك على اصل ليكون على ذكر منك وهو انه ليس من الواجب في صناعة وان كان المرجع في اصولها وتفاريعها الى مجرد العقل ان يكون الدخيل فيها كالناشي عليها في استفادة الذوق منها فكيف اذا كانت الصناعة مستندة الى تحكمات وضعية واعتبارات الفية فلا باس على الدخيل في صناعة علم المعاني

وكان شيخنا الجاثي ذلك الامام الذي لن يسمح بمثله الادوار ما دار الفلك الدوار تغمده الله برضوانه ٦٦
يجيلنا بحسن كثير من المستحسنات الكلام اذا رحناه فيها على الذوق ولكن ح من نبغ في علة شعب من علم الادب وصبغ بها يده وعانى فيها ذكاء وذكره وهاهو الامام عبد القاهر قدس الله روحه
صرفه عكفه بجبلة خاكابيات لصناعة كصناعة المعاني مستند الى احكام منسوبة
الى الوضع والاصطلاح مثل كون لو بد وان للتاكيد وان زيدا القائم لزيادة التاكيد
والى اعتبارات اى امور ينظر اليها وتراعى منسوبة الى الالف والعادة والدربة
في النظم والتاليف والسمع للتراكيب مثل كون قولنا الزاهد يشرب ويطرب للاستهزاء
في الاعتقاد حيث تذهبون للاستضلال وانما اتوكيد الوجوه على اسناد الامتناع
لانه ربما تمنع ولانه لا يحتاج اليه في اثبات مطلوبه المشار اليه بقوله فلا على الدخل اى
اذا لم يجب تلك المساواة والمشابهة فلا باس على الدخل في الصناعة التي هي علم
المعاني ان تقلد صاحبها اي حين صار بمنزلة المجتهد فيها في بعض ما اجاد به من
الاحكام بمنزلة الفتوى اى فانه الذوق في ذلك البعض حتى اعاد ذلك التقليد له
وقد ان يتكامل له على التدريج في المواظبة على الاشتغال بهذه الصناعة الاسباب
الموجبة لذلك الذوق لدى هو ملاك الامر فيها على ما قال اي ملاك الامر في علم
المعاني هو الذوق السليم والطبع المستقيم وان مدارك الاعجاز هو الذوق ليس الا
وان طريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العلمين فظهر ان كلا من الذوق و
الطبع قد يطلق على القوى المهيأة للعلوم من حيث كما انها في الادراك بمنزلة الاحساس
ومن حيث كونها بحسب الفطرة وقد يخص الذوق بما يتعلق بلطائف الكلام
لكونه بمنزلة الطعام اللذيذ الشهي لروح الانسان المتغذي والطبع بما يتعلق بالاوزان
الشعر لكونها بمحض الجبلة بحيث لا ينفع فيها اعمال الحيلة الا قليلا قوله وكان شيخنا
اورد على دعواه شاهدا عدل من كلام شيخه شرف الدين الجاثي وشيخ الكل عبد القاهر
الجرجاني وانثى على شيخه بعد ملالمة وتزكيته لاحتياجه الى ذلك فان عبد القاهر معدل
مزكي بكل لسان قوله ذلك الامام في نسخة الاصل رجع على الدال وفي الحسن الفصيحة
المدح وانه لن يسمح على لم يسمح دلالة على انه من الكمال بحيث يعلم انه لا يكون له مثل فيما يستقبل
من الزمان واما فيما مضى فلا حاجة الى الاعلام واسناد ترك السماحة الى الادوار فيه
تعريضه بصدور الكلام عن الموحد لا ميل الا استناد الحوادث الى الاوضاع والحركات
الفلكية تجيلنا خبر كان يقال اجاله بالامر على فلان كأن بيان جهة الحسن كان له في رحمة
الجاثي فاحاله به عند المطالبة على الذوق وضمير فيها الكثير من المستحسنات والواو في ونحن
للحال من تجيلنا وحسنة ظرف متعلق بالظرف الواقع خبرا اعني ممن نبغ اى ظهر واشتهر
والعلة العدد الكثير وعلم الادب جميع ما يبحث عن احوال اللفظ كاللغة والصرف
والنحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والقوافي والترسل وما يجري مجرى ذلك
وصبغ اليد بعلة الشعب كناية عن الاشتهار بها والتبحر فيها واصله فيمن اعرس كان
يصبغ يديه بالحناء فيفعل ذلك وبالجملة كل من صبغ يديه بلون على تلبسه بما يتعلق
المقاساة الوكد القصد وليس بلغة اصلية بل مولد قال في المغرب الوكادة بمعنى التاكيد

في دلائل الاعجاز كم نجد هذا الفن الاول من المعلوم ان حكم العقل حال اطلاق اللسان في سواه بنوع المتكلم في قالب الافادة ما ينطق به
بحاشيا عن صحة اللاغية فاذا اندفع في الكلام مخبرا لزم ان يكون قصده في حكمه بالمسند للمسند اليه في خبره ذاك افادته للمخاطب
متعاطيا مناطها بقدر الافتقار تم م

19

ليس بعبث وقال في الايوان التوكيد بمعنى التاكيد عربية مولدة الكد شغل العمل
والمعنى انه مع كماله في العلم والافادة يحيلنا على الذوق ولا يتم الدلالة ونحن مع
اشتهارنا في انواع من علم الادب وتحصيلنا طرفا صالحا منها نقبل ذلك ونتلقاه في
تحسين ما استحسنه وهاهو كلمة تنبيه دخلت على الجملة الاسمية كما في قوله تعالى ها انتم
هؤلاء وقول النابغة ها ان تا عذرة الا تكن نفعت فان صاحبها قد تاه في البلد ثم شرع في الشان او مبهم نفسه
الامام وكم نجد في موقع الخبر بتاويل الخبر فيمن لم يجوز الانشائية وسنذكر الشان الى الحالة
على الذوق اذ ليس في دلائل الاعجاز ان ليس الدخل كالماشي اصلا فضلا عن الاعادة
قوله الفن الاول تنبيه اولا على ان مقتضى العقل سواه بكون كلام المتكلم على اطلاق
بقدر ما يقصد من افادة النسبة الاخبارية او الانشائية او ما يتبع ذلك ويتعلق به وثانيا
بانه اذا كان مخبرا لزم ان يكون قصده افادة المخاطب الحكم او لازمه بقدر الاحتياج ثم فصل
ذلك بانه ان جرى على مقتضى الظاهر فان كان المخاطب خالي الذهن استغنى عن المؤكدات وان
كان مترددا حسن التاكيد مؤكد وان كان منكرا وجب التاكيد بقدر الانكار وان جرى على خلاف
مقتضى الظاهر من الحال وجب العمل بمقتضى الحال الغير الظاهر على ما فصله فقوله من المعلوم
اي من قضايا المعلومة المقررة في العقول ان حكم عقل المتكلم عليه اي ما حكم به ويقتضيه
ويبعث عليه ويرتضيه حال اطلاق لسانه وتحريكه الى النطق بالالفاظ والحروف سواه
بنصب منطوقه في قالب الافادة بحيث لا تقصر عنها لكل الابتنية على احد ولا تزيد عليها احترازا
عن عبث اللغو الذي هو عبث محض ليس الاقدام عليه مقتضى العقل حتى لو كان قصده ان يتلفظ
امر من الامور لحكم العقل ان يفيد ذلك وقوله حال الاطلاق من جهة المعنى متعلق بنوع لكنه
ممنوع في حكم النحو كيف ان يتعلق محذوف وحكم العقل والنسبة ما اشرنا اليه من انه يريد ان
للانسان متصرفا ظاهرا هو اللسان عمله تحصيل الالفاظ والحروف واخر باطنيا حاكما
على الاول عمله تحصيل المعاني وافادتها وحكم المحكوم على الانسان سواه يتصرف
محصول اللسان الى الافادة وبهذا نظهر قوله من المعلوم ان حكم العقل ليس كلاما محصل
المحصول بمنزلة ان يقال من المعلوم ان المعلوم كقائل كلام رصين بمنزلة ان يقال من المعلوم
ان الواجب بحكم العقل سواه يكون كلام المتكلم لا تزيد على المقصود ولا تقصر عنه
فاذا اندفع قد ظهر بما ذكرنا من معنى الاندفاع في قالب الافادة حسن تفريع هذا الكلام على ما
قبله اي اذا كان مقتضى العقل سوق الاندفاع في قالب الافادة فاذا شرع المتكلم في الكلام واطلق
لسانه اليه حال كونه متصلا خبرا نحو الاعلام من غير ان يذكر الكلام الخبري لمثل تاسف
وتحسر او بث شكوى او نحو ذلك لزم ان يكون قصده في حكمه الذي يتضمنه خبره الذي يدفع
فيه افادته اي افادة المتكلم او خبره للمخاطب حال كون المسند مساويا متعلق الافادة
اعني التركيب وما يضم اليه من المؤكدات بقدر الاحتياج لا انقص تحاشيا عن القصور
ولا ازيد تحاشيا عن اللغو ولم يذكر مفعول الافادة لان اللازم مما سبق ليس الا مجرد

فاذا القى الجملة الخبرية الى من هو خالى الذهن عما يلقى ليحضر طرفاها عنده وينتقش في ذهنه استناد احدهما الى الآخر ثبوتا او انتفاء كفى في ذلك الانتقاش حكمه ويتمكن لمصادفته اياه خاليا كما قيل اتانى هواها قبل ان اعرف الهوى فصادف قلبا خاليا فتمكنا فيستغنى الجملة عن مؤكدات الحكم ويسمى هذا النوع من الخبر ابتدائيا

كونه مفيدا سواء جعل مصدرا فادته للمتكلم او للخبر فالحكم راجع الى حسنه الكلام او الاخبار بذلك الخبر قوله فاذا القى الجملة تفصيل للكلام السابق وتقسيم للخبر الذى اندرج فيه من هو بصدد الاخبار والاعلام الى الابتدائى والطلبى والانكارى وما يليق بكل منها من الاعتبارات المناسبة في قوله ليحضر وينتقش اشارة الى ان القاء الخبر ليس لافادة تصور مفرداته بل لافادة التصديق بالنسبة وارتسام صورة الحكم في ذهن السامع وانما ذكر المفردات ليحضر في ذهن المخاطب مع انها المعلومة التى ربما كان ذاهلا عنها حال القاء الخبر اليه فان قيل ربما يكون احد الطرفين بل كلاهما حاضرا قبل الانتقاش فلا حاجة الى ان يكون الخبر عاما بهذا الحضور والانتقاش في ذهن السامع فلا يكون مما نحن فيه اعنى الالقاء لهذا الغرض او لا يكون فلا منافى كون الالقاء لهذا الغرض مصدرا ولو القاها للحضور والانتقاش فاستغنى عن المؤكدات لكن لم يحصل غرضه بالكلام لامتناع حصول الحاصل وقد يقال ان السؤال انما يتوجه على تقدير حضور احد الطرفين ولا يجوز حصول الغرض الذى هو حضور الطرفين جميعا واما على تقدير حضورهما فالمخاطب يكون مترددا لا خالى الذهن فلا يكون من هذا القسم وفيه نظر اذ ربما يحضر الطرفان من غير التفات الى النسبة وملاحظة لها فلا يحصل التردد وقوله كفى خبر اذا ويمكن عطفه عليه او حال بعد من المبتدا او ضمير حكمه للمتكلم المخبر وضمير يمكن ومصادفته للحكم او للاسناد ولعله اقرب الى حكم المخبر بالمسند للمسند اليه هو ايقاعه النسبة او القاؤها بمعنى الاعلام بذلك والدلالة عليه والمتمكن في ذهن المخاطب هو الوقوع او اللاوقوع وهو معنى الاسناد وضمير اياه لزمنه وقوله فيستغنى عطف على كفى او يمكن على قصد الترتيب والتفرع اى اذا كفى نفس الحكم او يمكن استغنى الجملة عن مؤكدات الحكم وقوله قبل ان اعرف الهوى للاستعمال بالنظر الى زمان الاتيان لا بالنظر الى زمان الاخبار والتكلم فليتدبر قوله واذا القاها اى الجملة الخبرية الى طالب لها متردد في حصر المسند اليه والمسند دون الاسناد وكون الالقاء لا لفائدة المتكلم او حكم ذلك الطالب المتحير عن ورطة الحيرة الى من يحوله الموقع الهلاك ليفتك صوغ الروح مع شعوره بها في الجملة استحسن تقوية الحكم بادخال شيء من المؤكدات في الجملة الخبرية فقوله طرفاها مبتدا خبره متردد اى بين الاثبات والنفى والجملة عطف على جملة طرفاها عنده وضمير منه للاسناد وهو من موقع الضمير المحذوف يعتريه بين بين اى هو كائن بحال من الاستناد وفاعل لينقذه يعتنى ظاهر سوق الكلام وحيا له قوله ليرده الى حكم نفسه من العم الانكارى يشعر ان يكون ضمير المتكلم المخبر لكن حمل قوله استحسن تقوية المنقذ على اضافة المصدر الى الفاعل على معنى يحسن تقوية المتكلم المخبر بادخال اللام من الجملة الاسمية بعيد سخف لا يليق بمثله ولا يلايم ما ذكره في الابتدائى من قوله كونه ذلك الانتقاش حكمه وفي الانكارى من قوله استوجب حكمه تاكيدا فالوجه حمل المنقذ على ما به الانقاذ وهو حكم المتكلم وفي قوله استحسن دون وجب اشعار بان هذا وامضاء

واذا القاها الى طالب لها متحير طرفاها عنده دون الاستناد فهو منه بين بين لينقذه عن ورطة الحيرة استحسن تقوية المنقذ بادخال اللام في الجملة او ان كقولك لزيد عارف او ان زيدا عارف

٣٣

المؤكد

وسمى هذا النوع من الخبر طلبيا واذا القاها الى حاكم فيها بخلافه ليرده الى حكم نفسه استوجب حكمه ليترجح تاكيدا بحسب ما اشرب المخالف الانكار في اعتقاده كقولك انى صادق لمن ينكر صدقك انكارا او انى لصادق لمن بالغ في انكار صدقك او والله انى لصادق وان شئت فتامل كلام رب العزة علت كلمته اذ ارسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا انا اليكم مرسلون قالوا

المؤكد دون المرتبة الاولى من الانكارى حتى لو تؤكد لم يبعد ذلك كل البعد بل ذكر الشيخ عبد القاهر انه انما يحسن التاكيد اذا كان للسائل ظن في الجانب الآخر للقطع بحسن جاء في جواب كيف زيد وقائم في جواب ايقام زيد ام قاعد من غير تاكيد على تقدير كون المراد بهذا الحسبان هو الوجود لا باس بمشاركته الانكار الضعيف في ذلك بسماع تفاوت في الوجوب قوله القاها اى الجملة الخبرية الى مخاطب حاكم فيها بخلافه كان الخبر بان يكون حكمه الاثبات وحكم المخاطب النفى او بالعكس الغاء الاحل ان يرد المخبر ذلك الحاكم بالخلاف الى حكم نفسه استوجب حكم الخبر ليترجح على حكم المخالف تاكيدا بقدر ما في قلب المخالف من الانكار يرغم الخبر واعتقاده فقوله ليترجح مفعول له لاستوجب فيتحد فاعله ومفعوله او لو اخر عن المفعول لقلل بينه وبين وصفه اعنى بحسب ما اشرب فى اواخر عن الوصف ايضا لبعد عن المعلل والتبس وتاخر ما اشرب مصدره تعالى واشربوا في قلوبهم العجل اى تداخلهم حبه اى دخلهم اعانة اسند الى مفعوله الاول وفي اعتقاده متعلق باشرب بيانا للمكان كما في قوله تعالى واشربوا في قلوبهم العجل والضمير للمخالف ويجوز ان يتعلق بحسب والضمير للمتكلم اى بقدر الانكار في زعم المتكلم واعتقاده لانه الذى يورد القدر من التاكيد فناسبه ان يعتبر قدر الانكار بحسب اعتقاده لا بحسب الامر نفسه وقوله لمن ينكر ولمن بالغ في الانكار متعلق بقوله المقدر وقوله على هذا اى كان على الطريق المذكور اى لمن بالغ في الانكار زيادة مبالغة فان قلت كيف اعتبر هنا الترجيح وهو بالمساوى اقوى وثم التقوية وهى بالمقاومة واذالة الانكار اعلق قلت لما كانت الخبر ابدا مستنكرها يطلب الواقع فيه النجاة منه ويجد النجاة منه نفع في الظن والاعتقاد ناسب اعتبار الانكار فيه ثم هو يعتبر الى المقوى والمعاون فاستحسن تقويته ولا كذلك زوال الانكار فان المنكر ربما يانس بالانكار بل يبتهج والخلاص منه لا يوجب الوقوع في الظن او الاعتقاد بل ربما لا يؤدي الا الى الحيرة فاحتاج الى الترجيح لئلا يقتصر زواله على حد التساوى بل يميل الى جانب الاعتقاد قوله وان شئت ان تعرف ان زيادة التاكيد بحسب زيادة الانكار فتامل كلام الله تعالى فيما حكى عن رسل عيسى عليه السلام حيث قالوا اولا انا اليكم مرسلون حين كذبوا اولا وثانيا ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون حين بولغ في تكذيبهم وخوطبوا بما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون ومما ذكر رد على صاحب الكشاف حيث قال انما قيل انا اليكم مرسلون اولا وانا اليكم لمرسلون آخرا لان الاول ابتداء اخبار والثانى جواب لانكار وانما لم يتعرض المصنف للتاكيد القسمى بقوله ربنا يعلم لانه يريد التعرض لما هو في نفس الجملة الملقاة ويختلف به صورتها وايراد الآية في عبارة الكشاف على سبيل البدل من كلام رب العزة وحيث قال متعلق بتامل وكذا كثير يعزى على تضمين معنى العلم والمعرفة وقيل هو بدل اشتمال من كلام رب العزة وليس بذاك وضمير اليهم في الآية لاصحاب القرية ومن انطاكية والاثنان قيل يونس بفتح الباء الموحدة واللام ويحيى وقيل يونس وبولس والثالث شمعون عززنا قوينا

ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون قالوا ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون حيث قال انهم اولا انا اليكم مرسلون وثانيا انا اليكم لمرسلون لكن بوزنا اليكم الى ان وسمى هذا النوع من الخبر انكاريا

واخراج الكلام في هذه الاحوال على الوجوه المذكورة يسمى اخراجا على مقتضى الظاهر وانه في علم البيان يسمى بالتصريح كما ستقف عليه والذي اردناك اذا اعلمت فيه البصير استوثقت من جواب ابي العباس للكندي حين ساله قائلا اني اجد في كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قائم ثم يقولون ان عبد الله قائم ثم يقولون ان عبد الله لقائم

بالمصنف اي غلبنا وقهرنا قوله واخراج الكلام في هذه الاحوال اي كون المخاطب خالي الذهن ومترددا ومنكرا على الوجوه المذكورة من التجريد عن المؤكدات والتاكيد استحسانا والتاكيد وجوبا بحسب الانكار يسمى اخراجا على مقتضى الظاهر على اصطلاح القوم اي اخراج الكلام على وفق مقتضى الظاهر يعني الظاهر من الحال لمقتضى الحال اعم من ان يكون بحسب الظاهر بان لا يعدل عن ظاهر الحال او بحسب غير الظاهر بان تعتبر في كلامه الامور التي تناسب تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه او بالعكس ويحمل على موجبه ويعدل عن الظاهر فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال ولا عكس كما في صورة الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر قوله وانه اي اخراج مقتضى الظاهر مطلقا يسمى في علم البيان بالتصريح لا بمعنى انه يبحث فيه عن ذلك وعن تسميته بل بمعنى انه بحث عن احوال الكناية بحيث يعلم ان الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر من جملتها وان مقابلها يسمى بالتصريح واخراج مقتضى الظاهر من جملته ولخفاء هذا المعنى وبعده نبه عليه في علم البيان اكد الحكم بان قوله والذي اردناك اي بصرناكه وعرفناكه مبتدأ خبره الجملة الشرطية والعائد في الشرط واعمال البصير حمل القوة لادراكه عامله فيه متصرفه وفي الاساس استوثقت منه اخذت فيه امره بالوثيقة وهو المناسب هنا لا ما في الصحاح استوثقت منه اخذت منه الوثيقة واما استوثقته بمعنى وحدته وثيقا محكما فليس بلغة ولا مناسب هنا فالمعنى اخذت في جواب ابي العباس المبرد لابي اسحاق المتفلسف الكندي بالوثيقة حيث عرفت بما ذكرنا انه صادر عن التحقيق فوله حين متعلق بجواب قوله سائله اي الكندي ابا العباس اشارة الى ان قول الكندي كان على وجه الاستفسار دون الجزم والاعتقاد قوله هذا اي هذا الذي ذكر من اخراج مقتضى الظاهر على ما ذكر لكن ينبغي الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر مع بعد رتبته عن رتبته ولكن فروعه وشعبه وابتنائه على اللطائف القرآنية والدقائق البيانية علمه ووجوه المهرة من ارباب البلاغة والتحرير من اصحاب البيان والبراعة اليه ولعظم في قوله ثم انك ترى الى آخره اشارة الى هذا المعنى والى ما سبق من كون القصد فائدة الحكم او لازمه ومن وجوب ترك المؤكدات في الابتدائي والتاكيد استحسانا في الطلبي ووجوبا في الانكاري انما هو على تقدير مقتضى الظاهر واما بعد تجاوزه الى خلاف مقتضى الظاهر فيكون احكام واعتبارات اخر مثل القاء الجملة الخبرية الى من هو عالم بالحكم ولازمه ومثل التاكيد في الاثبات وتركه في الانكاري وقلة التاكيد مع قوة الانكار وبالعكس وغير ذلك فلا يرد الاعتراض على ما سبق بانه هذا لا يجب التجريد في الابتدائي ولا التاكيد في الانكاري ويجوز ذلك على ان الذي كونها سبق سؤال تجرد الحكم كما في الانعاش لا يستلزم استغناء عن التاكيد والتردد موجب للحسن والانكار لوجوبه وهذا لا ينافي ان يؤكد الاول لغرض آخر ويترك التاكيد في الاخير لمانع او لسبب للغير كالاخراج على مقتضى الظاهر او كصدق رغبة ووفور نشاط في الابتدائي وعلم ما عند المحرك من المتكلم وعدم قبول ورواج من السامع في الانكاري كما في قول المناضل عند العدا

والمعنى واحد وذلك ان قال ابو العباس بل المعاني مختلفة فقولهم عبد الله قائم اخبار عن قيامه وقولهم ان عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وقولهم ان عبد الله لقائم جواب عن انكار منكر قيامه هذا ثم انك

في المغلقين التحرير ينبغي الكلام لا على مقتضى الظاهر كثيرا وذلك اذا اجلوا المحيط بعالم الجملة الخبرية ويلازم فائدتها العرض تنزيله منزلة الخالي الذهن وذلك لاعتبارات خطابية مرجعها تجهيله بوجوه مخيلة وان شئت فعليك بكلام رب العزة لمن شانه في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم

المؤمنين آمنا وعند لقاء اخوانهم انا معكم او لسبق الطرح من المتكلم في الحكم الذي وقع اوله لانه كما في قوله تعالى حكاية رب اني وضعتها انثى لا غير ذلك من الاعتبارات المناسبة وقد ذكر الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز نبذا من ذلك الخلق بالكشف العجب والاحاجي ومنه شاعر مفلق ياتي بالعجائب في الغرائب التي لا يكاد يخلو عن حد خوارق العادات ومن هنا يقال لمن الساحر والنفث شبهه بالنفخ وسواء التفل ونفث ريقه ونفث في العقد وعليها وذلك في السحر فصار ذلك يوشحا لاستعارة المتكلم بالغرائب فالمراد بهذا الفن صناعة البلاغة لا علم المعاني كما قد يتوهم والخطابة صناعة يمكن بها اقناع الجمهور فيما يراد ان يصدقوا به بقدر الامكان وتقابله البرهان وذلك مبتدأ خبره الطرف لغيره اذا اجلوا وعلى تقدير من المحيط والوجوه المخيلة مثل ان لا يعمل المخاطب بعلمه او يسأل عن مضمون الجملة او يكون الحكم فيها البعيد الغرابة وامثال ذلك مما يصح باعتباره ان نشبه العالم بغير العالم قوله وان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء يترك منزلة الخالي عن العلم فتأمل في قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتراه الآية فان صدره يدل على ان اهل الكتاب قد علموا ان من اشترى كتاب السحر والشعوذة ليس له في الآخرة نصيب من الثواب وآخره يدل على انهم لم يعلموا ذلك لان لو لامتناع الشيء لامتناع غيره فمعنى لو كانوا يعلمون انهم لم يكونوا يعلمون ومتعلق يعلمون هو متعلق علموا بدلالة السياق لا يقال بل السياق يدل على ان متعلق يعلمون هو مضمون بئس ما شروا به انفسهم لانا نقول لو سلم فهو ايضا واحد موردا ما اشتروا وعدم تعلق نفع به في الآخرة وترتب نصيب عليه وجواب لو محذوف اي لامتنعوا او لرجعوا واللام في ولقد علموا جواب قسم محذوف وفي لمن اشتراه لام ابتداء مثلها في علمت لزيد قائم ومن اشترى مبتدأ خبره ما له في الآخرة من خلاق واللام في لبئس ما شروا جواب قسم محذوف والجملة عطف على لقد علموا وكلام المصنف صريح في ان ليس القصد الى ان في الآية خبرا القي الى مخاطب هو عالم بفائدته ولازمها لكن نزل منزلة الجاهل وذلك لانه صرح بان اثبات العلم هو لاهل الكتاب والخبر هو ما تعلق به علموا ويعلمون وليس في الكلام القاء هذا الخبر اليهم ومنهم الآية مثال لا لكل مختلط خبط عشواء واعتراض صاحب الايضاح بان كلام المفتاح يوهم ان الآية من امثلة تنزيل المحيط بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل وليس كذلك على ما بيناه انه لم يلق الى اليهود جملة الحكم اشتراه ماله في الآخرة من خلاق بل الى النبي عليه السلام والسامعين للخبر بان اليهود عالمون بذلك مدفوع بانه لا ايهام بعد النظر في قوله كيف تجد صدره الى آخره ولو سلم فلا ضير في الايهام بعد وضوح المرام قوله تجد حال من ضمير عليك اي الزم وحافظ او استئناف في موقع جواب الامر وكيف حال من تجد ونطعه اي نظيره قوله ولقد علموا الآية في نفي الشيء واثباته وان لم يكن هو العلم قوله

من لا يكون سائلا لا معاما من يسال فلا عترون في صناعة التركيب للكلام بذبها و انما يستويها فى والت واحد

اذا الجاءوا تحذروا اليه ما يلوح مثله للنفس المتقطى لكم ذلك الخبر فيتركيا مستشرفه استشراف الطالب المتحير

من اقدام للتلويح واحجام لعدم التصريح فيرجون الحمله الله مصدرة بان ويرون سلوك هذا الاسلوب

وما دمت ذو ميت حيث انتهى الوحى ولا يمعنى صدرون عنه ظاهرا واكتما

ونفاه عنه ناسا حيث يلح من الماثر حدا لا يبلغه رحى البشر ولا قال ولكن الله رمى

وذلك انه لما التقى الجمعان يوم بدر رمى بقبضة من الحصباء في وجوه المشركين وقال

شاهت الوجوه فلم يبق مشرك الا شغل بعينه فانهزموا وقوله تع وان نكثوا الآية

حيث نعت فيهم الايمان بدلالة الاضافة اليهم وايقاع النكث اى النقض عليها ثم نفاها

بقوله انهم لا ايمان لهم من جهة عدم الاعتداد بها بناء على عدم وفائهم بها فان قيل هو

ليس بصدد الامثلة والنظائر لقوله تع ولقد علموا الآية بل لتنزيل العالم بالخبر منزلة

الجاهل فالمناسب ان يحمل ضمير نظيره عائدا اليه على ان الآية الاولى مثال نظير

لتنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل والاخرى بان نظير ان لم يوجد في

الشىء نعلا انا نه على ما قررنا قلنا اما كون الآية الاولى من الامثلة فغلط على انه هناك

ان تنبهت واما كونه بصدد ايراد الامثلة فوهم لان الفاعل انما تم بقوله فيسوقون

الكلام الجهل اساقة الى ذلك على ما نشير اليه ويسوق اليه الفاعل كسا الله واما

مساق الحديث فهو انه يريد ان نحو القصد الى افادة الحكم او لازمه من مطلق الخبر وترك

التاكيد في الابتدائى والتاكيد في الطلبى و بعدد في الانكارى الاولى

ان ينزل العالم منزلة غير العالم فيساق اليه الكلام مساقه الى الخالى الذهن الثانية

ان ينزل غير السائل منزلة السائل فيؤكد الكلام معه ثم ان ينزل غير المنكر منزلة

المنكر فيؤكد ثم ان ينزل المنكر منزلة غير المنكر فيترك التاكيد ولما قوم في اثناء

تقرير الاولى استبعاد تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة عادم جاء بالآية

بتنبيه المخاطب على ثبوته في صورة اعم اظهر واولى و هو جعل العلم بمنزلة ما

بمنزلة عدمه بتصريحها ما الاثبات والنفى كما فى الآية الاولى ثم فرع تطرق اوضح اعنى

جعل وجود الشىء بمنزلة عدمه بعبارة اصرح كما في الآية الاخرى ويظهر من هذا

ان قوله فيسوقون عطف على احلوا كما اعلم عليه المصنف بكلامه الجمع في تخمينه

لا على ينتشون كما وهم جميع الشارحين والناظرين وذلك لانه يقع قوله وذلك

اذا احلوا اجمله حاله او اعرا ضنه عن مقله بل ربما يكون فاصلا لا معنى لتشديد

النفى المطلق بهذا الوجه وتخصيصه به ويقع المعطوف في محل الفصل للنفع مع

الاشعار في البلاغة الاخرى بان كلا منهما في اى وقت يكون محلا او لا اعنى سوق الكلام الى

هذا مساقه الى ذلك او لا ولا يخرج على نفسه بما اذا احلوا فضاهوا واما اذا عطف على احلوا

فالمعنى ان هذا النفى يكون اذا احلوا فضاهوا واذا قدموا الى غير السائل ما يلوح بالخبر

فاقاموه مقام السائل واذا راوا على غير المنكر شيئا من امارات الانكار فنزلوه منزلته

المنكر واذا كان مع المنكر ما ان دفع غل الانكار فجعلوا القضيه فانظر الى حسن هذا الكلام وانتظام

وتادبته على ما هو عادته في افتتانه حيث تعرض الاحكام والشروط في الصور الاربع

بعبارة

من امثال هذه المقامات من كمال البلاغة واصابة المحز او ما ترى بشارا كيف سلكه في رائيته بكرا صاحبى قبل الهجير

ان ذاك النجاح في التبكير حين استهواه للشبه بانه صناعة البلاغة المهندس يفطن لهم الى نظيمن مفاصلها وهم الكبر

من المخلص من كل حارش برنوح وضب تلقاء في بلاغته نصع الشار موضع النقب دون المولدين الذين قصاري

بعبارات مختلفة وذكر الاولى بطريق عطف الحكم على ما اضيف اليه كلمة الشرط

تحلا والسوابق في كون الاولى مطلوب الخبر والبواقى تفاصيل متقابلة على نظام

واحد وينبغى ان لا يخفى على من له ادنى معرفة باساليب الكلام ان الاشارة بهذا في

قوله فيسوقون الكلام الى هذا الى المحيط بفائدة الخبر ولازمها وبذلك الى الخالى

الذهن وعن ذلك ايها المحيون على ما ذكرنا من كون قوله فيسوقون عطفا على احلوا

وكون قوله وان شئت الى اعتراضا بينهما فان قيل هل يجوز ان فيسوقون في

موقع جواب اذا احلوا وشرط عطف يقيمون ويتركون عليه مقيدين بظرفيهما

فان ذلك بمنزلة جملة شرطية ظرفية قلنا لا يرتبط حينئذ الجملة الظرفية اعنى اذا

احلوا فيسوقون بالمبتداء اعنى ذلك على ان اذا جعل الخبر هو الظرف نفسه

وهكذا قد يقيمون عطف على اذا احلوا فيسوقون ميلا الى المعنى كانه

قال اذا احلوا فيسوقون واذا كانوا قدموا فيقيمون وهكذا اشارة الى تنزيل العالم

بالفائدة منزلة غيره ولعطف للتحقيق او للتعليل بصيغة اى التركيب والكلام فيها

اى لمن يسال ومن لا يسال اذا كانوا متعلق بيقيمون وهذا الاشتراط بالتلويح

هو الشائع في الاستعمال ولا يمتنع ان يقع ذلك بسبب غير التلويح وفى لفظ تلوح

ومعناه الاشارة من بعيد اشعار بانه ليس ما قدموا مما يعلم به خصوصية هذا الخبر

بل ما يناسبه ولفظة مثل اشارة الى انه ليس يجب ان يكون الملوح سوى ذلك المقدم خصوصية

بل ما هو من جنسه وتغطية نفسه استعارة لجودة تهيؤها للورود عليها وعدم وصولها

واستشرافها التوجه لها ونظرها مع زيادة طلب من استشرفت الشىء اذا رفعت بصرك

تنظر اليه وبسطت يدك فوق الحاجب كالذى يستظل من الشمس بمثل سكلف الجبل و

بترود في موقع الحال او البيان للتحير ومستروح بان اشعار بان تاكيد هذا النوع يكون

بان خاصة بحسب الاستعمال وجعل الاسلوب متعلق السلوك مبنى على اشتهار اساليب

الكلام بطرق وجمع المقامات في اضافة الامثال اليها مبنى على اعتبار الخصوصيات والا

فالمناسب سلوك هذا الطريق في هذا المقام وهذا الاسلوب اشارة الى تنزيل من لا يسال

منزلة من يسال لم العمل على وفق مقتضاه في صناعة التركيب في صابة المحز اى موضع الحز

وهو القطع عبارة عن فعل الامر على ما ينبغى ويليق وهو ههنا تطبيق الكلام على مقتضى

الحال على الوجه الانسب الاوفق او ما توحى لو او للعطف على مقدر اى اتذكر او تطلب

مثالا او شاهدا و بشار من شعراء الدولة العباسية بكر المسافر ذهب

بكرة في التبكير الهاجرة وهى من الزوال الى العصر النجاح الظفر والفوز بالمطلوب

استهواه جعله هائما ائمة البلاغة المقدمون المقتدى بهم في البلاغة والفصاحة

لا العالمون بعلم المعانى ووصفهم بالمهتدين بخلقتهم وطبعهم الى نظير مفاصل البلاغة

يعنى انهم يأتون بالكلام البليغ على احسن ما ينبغى واكمل ما يليق وحكم بانهم الاعراب الخلص من

ومن الشواهد لما نحن فيه شهادة عمرو ودوده رواية الاصمعي تفضيل خلف الاحمر من حضر بشار لمحضر ابي عمرو بن العلاء
حين استشهاده بقصيدته على ما روى الاصمعي ان خلفا قال لبشار بعد ما انشد القصيدة لو قلت يا ابا معاذ
مكان ان ذاك النجاح بكرا فالنجاح في التبكير كان احسن فقال بشار انا قلتها بغير قصيدة اعرابية وحشية فقلت ان ذاك
النجاح في التبكير

من مثل الاعاجم فان ذلك يورث نقصانا في حكمه اكد ذلك بكونهم يسكنون البادية
ولا يدخلون الملاحة وهذا كما قال البصريون للكوفيين نحن اخذنا اللغة من اكلة اليرابيع
وحرشة الضباب وانتم عن اكلة الشواريز وباعة الكواميخ الهنا، القطوان والقعب
القاق جمع نقبة اول ما يبدو من الجرب وهو مصراع صار مثلا اول من قال ذلك دريد بن الصمة
تاهنا رأى الخنساء تطلي ابلا لها من جاربة حسناء فقال ما ان رايت ولا سمعت كاليوم
هانئ اينق جرب متبذلا تبدو محاسنه يضع الهناء مواضع النقب الهناء الطالي للابل الاينق
جمع ناقة اصلها انوق الجرب جمع الجرباء المتبذل من لا يصون محاسنه المولد والعرب
من ليس من خلصهم وكلام مولد ليس من اصل لغتهم اولئك اشارة الى الاعراب الخلص
ومن الشواهد لما نحن فيه ابداعه وبعد دستانه من حسن هذا الاسلوب
وكون سلوكه من كمال البلاغة قوله حين استشهاده اي الاصمعي وخلف بشارا قصيدته
هذه اشارة الى ما روي انهما اتياه فقالا ما هذه القصيدة التي احدثتها في قتيبة
فقال هي التي بلغتكما قالا بلغنا انك اكثرت فيها من الغريب قال نعم ان ابا قتيبة
يتباصر بالغريب اي يرى انه بصير به فاحببت ان اورد عليه ما لا يعرف قالا
فانشدناها يا ابا معاذ فانشدهما وقوله اعرابية وحشية اي منسوبة الى اعراب البادية
ومساكن الوحش اي على طريقتهم وقوله ولا يشبه ولا ادخل عطف على خبر كان اعني من
كلام المولدين اي لو قلت بكرا فالنجاح كان هذا المقول من جنس كلام من ليسوا من خلص
الاعراب فكان لا يشبه ذلك الكلام الذي يقوله الاعراب البدويون وكان لا ادخل في
معنى القصيدة اي فيما قصدت بها من كونها اعرابية وحشية من جنس كلام البدويين وانما
احكي لك هذا المقام ما يطلعك على احوال بعض المصنفين لعلك تعذرنا في التطويل من مشاركتهم
والويل الطويل من مشاكلتهم وذلك ان بعض المحققين من تصدى لشرح هذا الكتاب من
مشاهير عصره وحاول الرد على جميع الشارحين قال انه اورد قوله ولا يشبه بلفظ
المضارع تنبيها على انه ليس بعطف على جواب لو اعني كان على ما نطقه الشارح المتبع هنا
الوكيد فانه لو سلم جواز بناء على كونه بمعنى الماضي لكنه فاسد من جهة المعنى لان قوله ولا ادخل
في معنى القصيدة عطف عليه فيصير المعنى اي لو قلت بكرا فالنجاح لم لا ادخل هذا في قصيدتي
وفساده بين اذ على تقدير ان تقول ذلك كان سوطا خلا في قصيدته بالضرورة فالوجه ان الواو
للحال والقصد الى استثناء نقيض اللازم اي لكن الحال ان هذا اعني بكرا فالنجاح الكائن من
جنس كلام المولدين لا يشبه كلام البدويين ولا ادخل في معنى قصيدتي المقول على طريقة الاعراب
البدويين فيلزم ان لا اقول بكرا فالنجاح فانظروا يا معاشر الاحرار واعتبروا يا اولي الابصار
انشد القصيدة في الاساس احله من القصيد وهو المخ السمين المكتنز الذي يتقصد اي
يتكسر اذا استخرج من قصبته لسمنه فسموه به كما استعار السمين للكلام الجزل الفصيح والغث
للردي منه وقيل القصيد فعيل بمعنى مفعول لان الشاعر قصد تجويده وتنقيحه وقيل

كما تقول الاعراب البدويون ولو قلت بكرا فالنجاح كان هذا من كلام
المولدين ولا يشبه ذلك الكلام ولا ادخل في معنى القصيدة فقام وقبل
فهل يجوي ما جرى بين بشار وصاحبيه وهم من فحوله هذا

الروح ومن المهرة المتقنين والسحرة الموقذين بمحتوم ما انت منه على ريبة وقل
لي مثل بشار وقد يعتمد ان يهذبه بشقشقة سكان مهابي الريح من
كل ماضغ قيصوم وشيح اذا خاطب بكرا محرضا على النسيم عن ساق صاحبيه

الفصيح من قصيدته من الكلام اي قطعته وقايل الشعر اجتنى له وتنجح بالالفاظ
الجزلة والمعاني الحسان الحلوة العذبة تحوي الكلام ما فهم منه وفاجئته خاطبته فهمت
مراده صاحبا بشار الاصمعي وخلف الاحمر لانهما كانا يأتيان بشارا ويسلمان عليه بغاية
الاعظام ثم يقولان له يا ابا معاذ ما احدثت فيخبرهما وينشدهما ويكتبان عنه متواضعين له
حتى يأتي وقت الزوال فينصرفان واما ابو عمرو بن العلاء فكان من علماء القراء والعلماء
والموضوع اليه في اللغة والنحو وعنه اخذ يونس بن حبيب والفحل القوي من ذكور الابل
البليغ الكامل يقال فحل بين الفحالة والفحولة والفحلة وهم من فحوله هذا النوع البلاغة
والفصاحة والمعرفة بالعربية قال الشريف المرتضى كان بشار يعد في الشعر في الدرجة
ان كثيرا من الرواة كان يلحقه بمن قبله من المجودين واما الاصمعي فهو عبد الملك بن قريب
الباهلي وكان احذق الشعر والغريب والمعاني وكان الرشيد يسميه سلطان الشعر
وقال له بعض الاعراب وقد رآه يكتب كل شيء ما انت الا الحفظة تكتب لفظ اللفظة وله
له آخر انت حتف الكلمة الشرود وخلف الاحمر كان يأخذ من ابي زيد سعيد بن اوس
الانصاري الناخبنا استجلاب العلب من الاخلاف بالغمز رقية كالسحر او خرزة توخذ بها النساء
الرجال الا اذا اخه استثناء مفرغ من موقع الخبر لنحوي ما جرى ومن نعنى رفع ما انتحيه وسوى
المصنف على الرواية الى النصب على معنى مثل تجذر تحت العرقية بالماء اذا ترشح منها الماء
والبا، للملابسة ما انت منه على ريبة هو النفي الا على معنى الظاهر او تنزيل غير السائل
منزلة السائل ومنه حال من ريبة هو التقعيب على الشدوقما او متعلق بمحذوف اي ما
انت على شيء منه وعلى ريبة بيان له وقل لي عطف على مقدر اي فلا يكن على ريبة وقل
لي مثل بشار وهنا حسن الطرف اعني اذا خاطب مع جوابه اعني افتراه ويجوز ان
يجعل الخبر افتراه وعلى كل تقدير مسوغ او تأول بالخبر لكونه استفهام انكار والمعنى فلا
جواب هذا السؤال بحسب الظاهر والفاء للعطف على محذوف اي انطقه خاملا اي
حال صاحبيه او اشيء به الظن فتراه وقد يعتمد في المعنى حال من ضمير خاطب واذا
متعلق بافتراه ولا بد من تأويل لامتناع اعمال المضاف اليه وما بعد الاستفهام فيما قبله
جايمين حال او ثاني مفعولي لا يتصور بما لتضمينه معنى العلم او الظن واضاف حول الى
مثل التنكير على سبيل الحكاية فيجانف في نصبه الاصل مرفوع معطوف على لا يتصور اي افتراه
غير متصور فمجانفا وقد يروى بالنصب على جواب الاستفهام مثل هل يأتيني فاحدثك
اي هل منك اتيان فتحديث والمعنى ايكون منك ظن عدم تصور بشار وصاحبيه جايمين
فمنه تباعد عن التأكيد ولا يصح جعله جواب النفي لفساد المعنى اذ يصير المعنى على ما ستعلم
ذكروا في نائبنا مصدر ينا انطقه ليس لي تصور ولا اتيان فعل وليس تصور يعقبه الى التجانف
اي تصور ان كتحريج لكن لا اتجانف ان يهدر من هدر البعير اذا ردد صوته في
حنجرته الشقشقة شيء يخرجها الفحل من فمه يشبه تكلم الفصيح بصوت الفحل وكلامه بها

ونظيره تغنيها وهي لك الفداء، ان غناء الابل الحداء، وفي التنزيل ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغرقون
وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء، وكذا وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم وكذا يا ايها الناس
اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وامثال ذلك كثير واذا صادفت ما ارسناك بصيرة مسلك وقفت على
ما سلكناه في الفن الرابع اعترك في باب النقد لتركيبات الجمل الخبرية في نحو اعبد ربك ان العبادة
حق له

وقد يقال سدرت تعشقته مهما في الوجه البوادي جمع منهل من مقبت الريح هبت وولات
ما صنع القيصوم والشيح اي تروى وعما اثبات في العادة شمر ازاله رفعه وشمر للامر
وتشمر وشمر له اذياله وتشمر عن ساق الجد مبالغة في الجد كانه حمل الجد شوالذي يجد
ويشمر عن ساقه ويجوز ان يكون الاضافة للملابسة اي شمر عن ساقه للجد السيار المسافر
قوله ونطس اي نطس قول بشار في الاساس غناه وتغني مثل كله وتكلم قال قاظ
الثوية في قيده سلسلة صوت الحلا تغنيه اذا قام ما قاظ بالمكان اقام به صيفا والثوية
بفتح الشين المعجمة والواو وتشديد الياء موضع وضمير غنتها للابل والحلا جمع حدا للابل
اذا غنى لها وانا حادي الابل بمعنى سائقها فصلاح الحدو ووجه الجمع انه اذا ذكر امرا وهي
او غيرهما وكان مظنة ان يتردد ذهن السامع في سبب له باعث على ذلك يجعل كالسائل
ويلقى اليه الحكم موكدا بان وقوله وفي التنزيل ولا تخاطبني جملة معطوفة على قوله ونظيره
تغنيها وقيل التقدير ونظيره من الشعر تغنيها وفي التنزيل ولا تخاطبني وهذا مع الغنية
عنه تفتقر الى تكلف لموضع الظرف اعني في الشعر وفي التنزيل ومعنى لا تخاطبني لا تدعني
بالنوح في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك انهم محكوم عليهم بالغرق
قوله واذا صادفت يعني اذا تاملت فيما سبق من اخراج مقتضى الظاهر وخلافه
وتنزيل غير السائل منزلة السائل سيما بعد الامر واطلعت على ما سياتي في بحث الفصل و
الوصل من مواقع الاستيناف وتنزيل السؤال المقدر منزلة المحقق وفي بحث الايجاز والاطناب
من اختلاف المقامات في اقتضاء ذلك ومن اقتضاء الدلالة على المعنى بصريح اللفظ او بالقرائن
المكتفك ذلك لان ابعدنا لك وعرفناك مع ذلك الوقوف في باب النقد لتركيبات الجمل الخبرية
الواردة بعد الامر في معرض التعليل وبيان السبب على تفاوتها في النقد والاختيار فاذا قلت
اعبد ربك فان كان المخاطب منكرا لاستحقاقه العبادة او مترددا فيه او خالي الذهن عنه كان
انكارا وشابهه سوالا كان قولك ان العبادة حق له جيدا في الغاية لمصادفته مقتضى المقام و
العبادة حق له رديا لخلوه عن ذلك وقولك فالعبادة حق له متوسطا لاشتماله على شائبة تاكيد
واشعارا بالسببية وان كان خالي الذهن من غير امارات انكار او تردد او منكرا او مترددا
مع اعتياد ما تزيل الانكار والتردد كان قولك ان العبادة حق له رديا وفالعبادة حق له
متوسطا لقربه من الكلام الابتدائي وان كان ممن لا تناسبه الا وصل الكلام بما قبله بحرف
ظاهر دال على السببية كان فالعبادة حق له جيدا في الغاية والعبادة حق له رديا وان العبادة
حق له متوسطا لان ان تغني غناء الفاء في الجملة وان كان يناسبه الوصل الخفي المعنوي كان
الاجود العبادة حق له وعلى هذا القياس فيما اذا كان المناسب اغناء المخاطب عن السؤال
او القصد الى ان لا يتم منه شيء او ان لا ينقطع الكلام بكلام السامع او ان يبسط الكلام او
ان يوجز حتى انه ربما كان المناسب الجمع بين الفاء وان مثل فان العبادة حق له
وكذلك قد ينزلون عطف على سكا اه يعقوبي آنو لعظ كذلك لبعد العهد وطول الفصل وقدم

واعبد ربك بالعبادة قوله واعبد ربك العبادة
على تعاونا عنا ... الاولى على النادر
بحسب المقام وزيادة الاخرى تارة والحكم بالعكس اخرى وكتب الكلام الفيصل
باذن الله تعالى

وكذلك قد ينزلون منزلة المنكر من لا يكون اباه اذا راو عليه شيئا من ملابس الانكار فيجعلون جبر الكلام لهما
على منوال واحد كقولك لمن تصدى لمقاومة مكاوح اما انه غير مقتدر متخترا بما كدانه النفس من مهوله انا بها
له ان امامك مكاوحا لك ومن هذا الاسلوب قوله جاء شقيق عارضا رمحه ان بني عمك فيهم رماح ويقلبون
هذه القضية مع المنكر اذا كان معه ما ان تامله ارتدع فيقولون لمنكر الاسلام الاسلام حق وقوله عز وجل

فهنا المفعول فيه اعني منزلة المنكر لو جمع ضمير عليه الى الاخر وجعل امارات الانكار
ملابس لحيلولتها دون ادراك الحق والنظر الى هذا جعل الكلام الوارد في مقابلته
جبرا وابراز المنكر وغير على طريقة واحد بجعله على منوال واحد والمنوال هو
الخشبة التي يلف الحائك الثوب عليها وضمير كونه وله لمن تصدى تعالى كون انجاه
وكونه عنه ان ما لا حقيقة له وكونه نفسه منشأ الاماني وخيلت اليه الايجاد
ملون وما هو مثوله لبيانها بحين منهوله فالعائد محذوف اي به وضمير بانها الخافه
وشقيق اسم رجل وعارضا من عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ وضعه
على العرض فهو حسن تصدي لمحاربة بني عمه لا يشكو ان فيهم رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح
على العرض مطرف لا شجاعته غير ملتفت ولا متهيئ لذلك كان انه يشكو ان فيهم رماحا فخوطب
خطاب المتفانت بقوله ان بني عمك فيهم رماح موكدا بان هذا تقرير الشيخ عبد القاهر
وللامام المرزوقي هاهنا كلام اخر وهو انه على طريقة قوله فعلت بحر ثلاثا نقيبا
لا تعطوكل الرجال يرميه بانه من الضعف بحيث يخاف عليه ان يدرك بالقوائم كما في
على النساء والصبيان والمعنى انه من الضعف بحيث لو علم ان فيهم رماحا لم يقو بك
على حمل السلاح ولم يلتفت لعنان الكفاح قوله ويقلبون هذه القضية اي ينزلون منزلة
من يكون منكرا وعلى هذا الاجابة الى قوله مع المنكر الا انه اتى به ليعود اليه الضمير من
قوله اذا كان معه ما اي الدلائل والامارات التي اذا تاملها المنكر ارتدع عن انكاره كدلائل
حقية الاسلام ومعنى كونه مع المنكر انه معلوم له مشاهد عنده ومنهم من لم يكتف بهذا
القدر من المعية فقال المراد ما معه من العقل الذي اذا تامله اي تأمل به وقيل فعل
وكذا يقلبون بل يجعلونه كجامع منزلون بحيث كذلك لشدة ارتباطها قوله وقوله لاريب
فيه وارد على ذلك من شرح في موقع الحال من مفعول القول اي وقد كثر والاشقياء
المرتابون وقد اشار الى اسلوب نفي الانكار لعموم ما نزيله فهاهنا الريب محقق لكثير
من الاشقياء وقد نفي على سبيل الاستغراق نفيا على ان ريبهم بمنزلة العدم لما معهم من
الدلائل المزيلة وعلى هذا هو مبطل لا يحتمل الان تعالى انه ليس بمعنى انه لا ريب فيه اصلا
بل بمعنى انه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي ان يرتاب فيه وهذا حكم يكون
كثير من الاشقياء لكن نزل انكارهم منزلة العدم فترك التاكيد واما القول بان هذا الحكم
وهو انه لا ريب فيه مما ينكره بعض المخاطبين وهم المشركون لانهم مرتابون لكن نزلوا منزلة
غير المنكرين فخوطبوا بدون المؤكد فضلال واضح قوله استهش الانفس جعلها ذات
هشاشة وهي الارتياح وانق اعجب بحسنه وهز حرك حركة مع سرور والقريحة اول ما
يستنبط من البئر استعيرت للعلم الذي يستنبط بجودة الطبيعة ثم للطبيعة من حيث هي
كذلك والذهن قوة النفس المستعدة لاكتساب الحدود والآراء ومعناه في اللغة الفطنة
اي الفهم والحفظ قوله ولامر ما تجد يحتمل ان تكون ما ابهامية واللام متعلق بتجد

استهش الانفس وانق الاسماع واعلم هذا الخ
نشط الاذهان ولامر ما تجد ارباب البلاغة وفرسان
الطراد في حلبة البيان
هذا الفن في مجاوزاتهم

وانه في علم البيان يسمى بالكناية وله انواع تقف عليها
على وجه حسنها بالتفصيل هناك بادئ الرأي وان هذا الفن
لا يلين عريكته ولا ينقاد فرونته لمن استقر او صورة وتبع مظان اصواتها واتعاب النفس بتكرارها
الخاطر حفظها وتحصيلها بل لا بد من ممارسة لها كثيرة

مصدودة والمصدود مبتداء خبره لا امرو الطراد مطاردة الفرسان بعضهم على البعض
وبه يتعلق في ميدانها والبيان الحسن والفصاحة وكل منطيق فصيح معروف على التخير
وللوجه في حدقة الاصابة فهم وفي لطائف والحذاق وصياغته والجاه وان الجادة قوله
وانه اي هذا الفن الذي هو اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان
بالكناية ونحوها بترك التصريح بذكر الشيء الى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور الى المتروك
الى ما يطلبه نفس الموصوف في نفس الصفة وتخصيص الصفة بالموصوف وعلى هذا ينبغي
ان يحمل قوله وله انواع بتاويله الضمير اذ لا تعرض هناك لانواع الاخراج لا على مقتضى الظاهر
اللهم الا ان يقال انه لما سمي كناية فالتعرض لانواع الكناية تعرض لانواعه ويجوز ان يكون الاخراج
لا على مقتضى الظاهر كناية مما لم اراحد احاط حوله الا انه ذكر صاحب لباب الاعراب في شرح قول
الشاعر في المهد ينطق عن سعادة جده اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستانفة جواب عن
سوال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد في مثل الجملة اخراج الكلام
على غير مقتضى الظاهر لعدم السوال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا الغرابة ونحوها مما لا يلوح
صدقه للسامع في بادي الرأي ويحوجه الى السوال عن بيان كيفيته وبيان صدقه فسيق الكلام
معه مساق الكلام مع السائل المستشرف لكشفه بانه المشرئب الى ساطع برهانه فالتفت
منه انه يجوز ان يقال ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك تركت هذا
المقام والحال المقتضي منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه لاعتبار
اللائق بذلك المقام لان هذا المعنى مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور ويتنقل منه الذهن الا ترى ان
لمنكر الاسلام الاسلام حق تجردا عن التاكيد كناية عن انك جعلته مكان خالي الذهن ونزلته منزلة
الخالي عن الانكار لان هذا المعنى ملزوم لسوق الكلام المجرد عن التاكيد مع المنكر وانما لم يحمل من
قبيل المجاز لعدم القرينة المانعة بل يراد المعنى الاصلي لكن لا لذاته بل لينتقل منه الى هذا اللازم
قوله وان هذا الفن يعني الاخراج لا على مقتضى الظاهر لكونه اشارة الى المذكور آنفا وقد نوهم
من ذكره بلفظ المظهر انه اشارة الى فن الاسناد الخبري او فن المعاني الحريكة الطبيعة وعن سكم
السنام بغيته ولين العريكة مجاز عن انكسار النخوة والاذعان بحسب التصرف وكذا انقياد القرونة
تعالى اسمح قرونته اذا ذلت نفسه وتابعته على الامر ومظنة الشيء موضعه الذي يظن كونه فيه
وتمييز تكرارها للصور وكذا باقي الضمائر يعني انه لا يكفي في الاحاطة بهذا الفن على ما ينبغي مجرد تتبع
جزئيات قليلة مع جزم في تحصيلها وحفظها بل لا بد من اشتغال كثير بالتتبع والتعلم وارتياض طويل
مع استعداد حاصل في الغاية لا مدخل فيه للاكتساب كحكم القوى الادراكية الحاصلة بحسب الجبلة
غير متدنسة بالعقائد الردية والامور المنافية وكون القوى التي يحصل منها الافاعيل الحريثة
للنفس مستقيمة غير منحرفة عن سنن الصواب وكون من الاشتغال بالمطالب في غاية السرعة
وكون قوى الادراكية صافية تنطبع فيها الصور بسهولة لم يحا لطها حجبا الجهالات وكون هي
الادراك وافرة لا تنصرف على القليل ولا تعجز عن الكثير قوله ومن اتقن الكلام ما ذكر من الحكم فاي

مع فضل الهي من هذا فطرة واستقامة طبع وشدة ذكاء وصفاء قريحة وعقل وافر
ومن اتقن الكلام في اعتبارات الاثبات وقف على اعتبارات النفي

واعلم انك اذا حذقت في هذا الفن لصدق همتك واستفراغ
جهدك فيه وبالحري امكنك التسلق به الى العثور على السبب في انزال
رب العزة القرآن المجيد على هذه المناهج ان شاء الله تعالى

٢٥

الاخراج على مقتضى الظاهر وعلى خلافه وان كان بعض الانحاء في النوالات الامثلة والبيانات
كلها كانت مقتصرة على الانحاء فاشار هنا الى انها انما تركت لانسياق الذهن اليها بسهولة
بعد اتقان الكلام في اعتبارات الاثبات ويعرف ان المراد بالاعتبارات مختصات احوال
محل الاقتصار على اداة نفي او الماكيد بالكثرة اكثر من كونه اصل النفي له نظائر كالا والنفاة وكلا
الاضافات قوله واعلم انك يريد انك لظهور في فن الاخراج لا على مقتضى الظاهر امكنك
الاطلاع بمهارتك فيه على السبب في ان الله تع انزل القرآن المجيد على طرق الاخراج على خلاف مقتضى
الظاهر من القاء الخبر الى من هو عالم بمضمونه ومن تنزيل غير السائل منزلة السائل وغير المنكر
منزلة المنكر وغير ذلك من التفاصيل فانك تعلم بها ان كل ذلك كان لاقتضاء حسنه
الحال وان لم يكن كذلك ملامحه وجه الكلام اشارة الى انه لا بد من المهارة في الفن من صدق
العزيمة وفرط الاشتغال بالتحصيل لا يلقى احدهما والاستفراغ بذل الوسع والجهد بالفتح
الطاقة وبالحري مبتداء محذوف الخبر والجملة اعتراض اي والحرى صدقا وتحقيقا والاستفراغ
الجهد للحذاقة في الفن والتسلق التسور يقال تسلق الجدار اذا تسوره وضمير به للمصدر
حذقت اي انه تحذق قوله وقد تقال هذا الفن اشارة الى فن اعتبارات الاسناد الخبري
الفن الثاني لما تقرر في قوله وارتفاع شأن الكلام الى قوله تحسن الكلام بالنفع مطابقا الا كان
قبل المقرر يعم ان مدار الحسن ومقتضاه بحسب الانطباق من غير تعرض لعدم الانطباق قلنا
نعلم منه ويقرر ان مدار الحسن واللاحسن على الانطباق واللاانطباق بمعنى انه ان وجد
وجدوان انتفى انتفى وان ازداد ازداد وان نقص نقص وذكر هنا المطابق للتركيب توضيحا للمقصود
وتصريحا بانه العمدة في البلاغة باعتبار الخواص حتى ان احوال المسند اليه والمسند
او غيرهما انما تعتبر من حيث انها واقعة في التركيب قوله وجب جواب لما وان ترجع فاعل
وجب واقداح الزند استخراج النار منه وسوالعود الذي يقدح به النار وليه ومنه بالنار
في الزند وفي الصحاح ان الزناد جمع زند لكن الاشبه ان عقلك لا نشبه بجمع من الزند وكذا قول
الشاعر فبينا نحن نرقبه اتانا معلق وفضة وزناد راعي لم يعتقد به الا الى واحد فكان المراد
بالجمع مجموع الزندين اللذين سماهما الجمرة والجدية من ازناد البحر وزناد العقل يجوز ان
يكون مجازا عن القوى الادراكية او يكون من قبيل لجين الماء اضافة المشبه به الى المشبه
للعقل بالزناد في طلب الشيء منه واستخراج المطالب بحوته القوى الادراكية وقد يقال انه
مجاز عما تقوى العقل ويزكي الفهم من الافكار والانظار المرايا جمع مرية وهي الفضيلة
لا افضل فيها وفي الاساس تمريت حلبنا تفضلت والسابق المعارضة في السبق طلبا للغلبة
والتناضل في الرمي ونور العقل وعين البصيرة اضافتهما من قبيل لجين الماء او النور مستعار للقوى الادراكية
والعين تخييل على جعل البصيرة بمنزلة المبصر استعان بالكمال في اداء حالها من مقتضيات الاحوال الكيفيات
العوارض التي تلحق المسند اليه مع كونه على لفظه كالذكر والحذف والتقديم والتاخير والتعريف والتنكير
ما الصور والاحوال التي تبدل معها اللفظ كالتعريف بالاضمار والاشارة والموصولية ونحو ذلك وايثار المشابهة

وهو مجاز
اذا المراد انك
التوصل

انما قال الزند دون الزناد
للحذوق لان المراد حذوق
المخاطب لا الحذق مطلقا

الفن الثاني لما تقرر ان تطابق
مدار حسن الكلام وقبحه على تطابق
تراكيب الكلام على مقتضى الحال
وعلى اللاانطباق وجب عليك
انها الحريص على ازدياد فضلك
المتعب لاقتداح زناد عقلك
المتفحص عن تفاصيل المزايا التي
بها يقع التفاضل وينعقد بين
البلغاء حتى شأنها التسابق
والتناضل ان ترجع الى فكرك
الصائب وتهتك الثاقب وخاطرك
الفطان وانفاسك العالي الشأن
ناظرا بنور عقلك وعين بصيرتك في
التصفح لمقتضيات الاحوال في
ايراد المسند اليه على كيفيات
مختلفة وصور متباينة حتى
تأتي بروز عندك
لكل منزلة في معرضها امور البرهان
والفضال الذي توقف
الايدي السداد

فتعرف ايما حال تقتضي طي ذكره وايما حال تقتضي خلاف ذلك واما حال تقتضي كونه مضمرا او علما او موصولا او اسم اشارة او معرفا باللام او بالاضافة واما حال تقتضي تعقيبه بشي من التوابع لحكمة والفصل وايما حال تقتضي تنكيره واما حال تقتضي تقديمه على المسند واما حال تقتضي تأخيره عنه وايما حال تقتضي تخصيصا واطلاقا

على الجملة دبما تشير اليه ذكر ان الثاني كمال الاختلاف وحتى سائغ سعلو بترجح وتصحيح بروزه للمسند اليه وهو للبروز والمعرض اللباس الذي تعرض منه الجارية على المشتري استعمل لما ستقبس وتناسب من الكيفيات والصور اي حتى يشترك كون المسند اليه في التركيب على وفق مقتضى الحال والرهان مصدر راهنته على كذا خاطرته والخطر السبق الذي تراهن عليه والحلبة جمع الجواد من الفرس والنضال مصدر ناضله والماه فتعرف نصب عطفا على ترجح ايما حال مرفوع مبتدأ خبر تقتضي وما قرين واعترض بان هذا تعليق والمعرفة ليست من افعال القلوب والوجه نصبه اي بما وجعل نصب منصبه اوصله لاخص والجواب انه باعتبار تضمين معنى العلم قوله وايما حال تقتضي تعقيبه تعقيب المسند اليه المعرف بدليل انه قدم ذلك على ذكر التنكير وانه قال واما الحالة التي وصف المعرف وكان مقتضى هذا القياس ان يذكر الاطلاق والتخصيص عقيب التنكير ومن اوهام انه يذكر لتعقيب المعرف بما ذكر انها حالة الاطلاق وترك تعقيبه لان من المقصر الى الاقتصار من العادة والاكتفاء في النص بالرمز والاعتناء بالاهم الاغلب والاقتصار يكون التوابع للمنكر ايضا وقوله والفصل الاحسن ان يجعل عطفا على التوابع لا على اشيء في اعتبار التعقيب في الفصل ايماء الى ربطه بالمسند اليه وجعله من احواله ومن ذكر التعريف والتنكير تنبيها وايماء الى ان للعشوة في الجميع سوى التعلق بالمفعول كالمحذوف والمذكور والمقدم والمؤخر الى غير ذلك ثم رجع عند تفصيل الاحوال الا ما نوافي البواقي فقال واما الحالة التي تقتضي تنكيره ولم يقل تنكيره واما قال او معرفا باللام حتى صار التقدير تقتضي تعريفه معرفا باللام مع انه كان يكفي ان يقال تعريفه باللام ليلائم باقي المعاطيف حيث قال تعريفه مضمرا او علما او موصولا او اسم اشارة وتكون في موضع الحال منها ولو قال او باللام كان ظاهره عطف الظرف على الظرف على الحال فلم يستقم واما قال تقتضي قصره على الخبر ولم يقل على المسند كما قال عند تفصيل الحالات المقتضية ايماء الى ان المسند المقصور عليه لا يكون الا في موضع الخبر مثل انما زيد قائم وما زيد الا قائم ولا تأتي ذلك بالجملة الفعلية الخفية فاحسن ضبط هذه الجمل واعتبر امثالها فيما يمر عليك من كلامه فلعلنا لا نذكر قوله اما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند اليه قدم على سائر الاحوال لكونه اعون الخفية في الاختلافات بل عامتها حذا شيء بالكلية فيكون اولى بالبيان ولكونه اسبق الاحوال واقدمها من جهة كونه عبارة عن عدم الاثبات به وعدم الحادث سابق الا انه عبر عن عدم ذكر المسند اليه بالطي اشارة الى انه العمل التي لا يصل الى كتاب مطوي مخفي وفيه ايماء الى ان الكلام في حذف المسند اليه الذي يكون مقصودا ومن اجزاء الكلام لا مترو كاصنعا كما في حذف فاعل المصدر وحذف فاعل الفعل واقامة المفعول مقامه وفي اشتراط حضوره عند السامع ومعرفته به دلالة ظاهرة على هذا المعنى وقال فالترك داع اشارة الى انه في هذا المقام لا فرق في الحاصل بين الحذف والطي والترك ثم لم يجعله خبرا للمبتدأ الذي هو الحالة المقتضية عبارات ما يتضمن كونه طرفا نفس الحالة مثل كون العلم او الطلب

واما الحالة التي تقتضي طي ذكر المسند اليه فهي اذا كان السامع مستحضرا له عارفا منك القصد اليه عند ذكر المسند والترك راجح اما لضيق المقام واما للاحتراز عن العبث بناء على الظاهر واما لتخييل ان في تركه تعويلا على شهادة العقل وفي ذكره تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر وكم بين الشهادتين ثم

كذا اشتمالها على كذا عبارة عن كذا ومنها ما هو ظاهر في كونه الحالة ويحتمل الطرفية شديدة مثل ان يكون كذا ومنها ما هو ظاهر في الطرفية مثل اذا كان كذا وهذا هو الشائع الكثير فجعل الحالة ما تأخذ من مضمون الظرف بحسب فكون ذلك وان كان يحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون اذا اسما فيكون الحالة نفس الوقت على ما روي عن سيبويه مثل اذا تقوم زيد اذا تقعد عمرو ثم استحضار المسند اليه ومعرفة القصد اليه كناية عن قيام القرينة وهو شرط جواز الحذف فلا بد للوقوع من مرجح سيما والذكر هو الاصل لكونه احد اجزاء الكلام فذكر من الاغراض المرجحة عقيبه ثم عممها وقال واما الاغراض اخر وخصصها بكونها مناسبة في باب الاعتبارات اشارة الى ان المناسبة بين المعنيين هذا الباب وليس بلازم ان لا يحصل ذلك الغرض الا بهذه الخصوصية من احوال اللفظ ولا ان ينحصر المقتضي لها فيما ذكر من الوجوه وهذا التعميم قد لا يصرح به اعتمادا على ذكره في اكثر الاحوال فاحفظ هذا الاصل ولا تلتفت الى الاعتراض بان المقتضي قد يكون امرا آخر سوى ما ذكروا وان ذلك المقتضي قد يترتب على حالة اخرى وقيد المناسبة بقوله بحسب المقامات لان الاعتبار المناسب في مقام ربما يكون بمراحل عن المناسبة في مقام آخر على ما قال الشيخ عبد القاهر رب شيء في لفظ يكون في غاية الحسن في مقام ثم انه في لفظ اخرى بل ومثل اللفظة منكرة في مقام آخر يكون في غاية القبح ثم جزم بان العمل في الاغراض في الاعتبارات وكونها مناسبة بحسب المقامات على سلامة العقل واستقامة الطبع اشارة الى انا وان ذكرنا ان حسن هذا العلم على تتبع التراكيب لكن ليس لنا حاجة الى ان نكون لكل خاصية للتركيب وخصوصية من المقتضي مما تجد بخصوصه من التراكيب وتسمع من البلغاء قوله لضيق المقام بسبب المحافظة على وزن او قافية او سجع او فرصة تفوت بالاستعمال بذكر المسند اليه بسبب المحافظة على وزن او قافية او سجع قوله بناء على الظاهر لان ذكر المسند اليه لا يكون عبثا على الحقيقة وان قامت القرينة لكونه جزء الكلام بل العبث فيه وقيل المراد انه يكون عبثا نظرا الى الظاهر القرينة المغنية عن ذكره فان ذكر اللفظ لا يكون الا لاجل المعنى وقد حصل لكن يجوز ان يتعلق به غرض خفي من الاغراض المناسبة في باب ذكر المسند اليه قوله لتخييل اي لايقاع في الخيال والايهام الايقاع في الوهم وهذا مجرد اختلاف عبارة لان الاول من الصور الخيالية والثاني من المعاني الوهمية لكن الاخفاء في ان هذين للعقل انما يحسنان على سبيل التخييل دون العقل فلهذا جعل الغرض هو التخييل والايهام ثم لم يكتف بذلك في التعويل على شهادة اللفظ بل قال من حيث الظاهر اذ التعويل بحسب الحقيقة يكون عند الذكر ايضا على شهادة العقل اذ الالفاظ ليست الا امارات نصبها الواضع تختلف باختلاف الاوضاع لا شهادة لها في انفسها والدلالة بحسب فعلها على العقل وانما قال في تركه لانه المقابل للذكر وعبارة المفتاح الحذف الاعمال والطي بالاصلاح وانما اطلق اللسان في الذم والاعماء واضافه الى المتكلم في المدح والتعظيم

حسن ظل تطهيرا له عن لسانك او لا يجترئ في ادعاء انه من الجنة والوادي بحيث
يتلوث بذكره كل لسان فذكر بحال ادعاء انه من الشرف والنقاء بحيث يتلوث
بكل لسان ذكره فان من الالسنة ما لا يحسن بل لا يصح اعتنا ذكره فيه وانما هو لبلي
المتكلم وتواضعه بمعنى اني اصونه عن لساني قوله وكم سن الشهادة في موضع الحال
وكم خبرية محذوف المميز في موضع مبتدأ، حسن الطرف اي فوق كثير من الشهادتين
وبين بعد لان شهادة العقل حقيقة قطعية لا يشوبها الاحتمال الا نادرا وشهادة
اللفظ وضعية ظنية قلما يخلو عن احتمال قوله واما الان الحسول تصلح الا له لا تحتمل
كون القصد بهذا المعنى غير كونه الاحتراز عما لا فائدة فيه وان المتكلم قد تقصد احدهما
ولا يخطر الاخر بباله وانما خص كون المجهول لا يصلح الا له حقيقة وكون الاستعمال واردا
على ترك نظايره بالتعقيب للمثال لها اي فيهما من نوع احتياج الى الاذكار بالنسبة الى بعض
الاذهان فالمعنى خالق لما يشاء، خلقه فاعل لما يريد فعله وهلا هو انه نساء، ابا حاد
الكافر وطاعه العاصي على مذهبه ولا يخلقهما ولا يفعلهما وحتال الادعاء ولا يشتاب
الالوف مع علمنا انه لا يصلح الا للامير وذلك عند قيام القرينة المقيل حضوره في ذهن السامع
ومعرفته بان القصد اليه وهكذا يعتبر ذلك في جميع الامثلة وانما قال لان الحذوف
ان تقول لان المسند اشعارا بان المسند اليه المحذوف الذي نحن بصدده لا يكون الا مبتدأ
لا فاعلا واعلم ان الحذف لو ورد الاستعمال على تركه لا يتصور من المتكلم الاول بل هو تابع
كلامه في كلامه وتقرير مع المثل فيه مراحه كقولك عند الاخبار عن حالة كل رخيّة من غير دلائم
او خيره طليل وقصحت نفسي وكقول الشاعر ان كنت ازمعت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل
ولو ورد الاستعمال على ترك نظايره مقصود من الاول وهو ظاهر كقولك نعم الكتاب مفتاح
العلوم ومن غير كما اذا قصد القائل وان تولت بنا عورنا فحسبنا الله ونعم الوكيل اتباع
الاستعمال الوارد في باب نعم على الاطلاق وبهذا يظهر ان المعتبر في قوله كقولهم نعم الرجل زيد
سواء عاد الى النحاة او الى الفصحاء ثم التعميل قوله وعلى اتصال ما بالفعل في مثل طالما
وقلما وجه كونها كافة للفعل عن طلب الفاعل وفصل بين معلليه والمعلل هو الفاعل وقوله
هناك اي في باب الثهوي الى الاغراض المرجحة لحذف المسند اليه وضمير غيرهما للعقل والطبع
نظرا الى تغايرهما بحسب الاعتبار وان كانا عبارة عن القوة العاقلة والاغراض الاخر منها ما
ذكر من ترك المسند كالاختصار واختبار تنبيه السامع ومقدار تنبهه وتكثير الفائدة بالحمل
على معنى المسندان والمسند اليه اخرى ومنها ما لم يذكر كالتنبيه على فطانة السامع والاحتراز
عن ايجاسه لكونه ممن لا يجب ذكر اسم المسند اليه وتفخيمه وكون اسمه مما يستطيره وقد اتحاف
التصريح بذكره قوله ملع عليل اي انا عليل يحذف لضيق المقام والاحتراز عن
العبث ولتخييل العدول الى اقوى الدليلين العقل وقوله سهر مبتدأ، اي في سهر او خبر اي السبب
سهر والجملة استيناف جواب ما بالك عليلا او ما سبب علتك قوله يلطم وجهه حال او ل

لوجه سرعته الى ابن العم او خبر بعد خبر مثل حريص ومضيع والنكتة تطهير اللسان عنه
هو لكونه مما لا يستقر ان يذكر قوله سأشكر السنين للتأكيد اي اشكر البتة واما دني مفعول
ثان يقال شكرته النعمة او بدل من عمرا او هو المفعول وعمرا نصب على انتزاع الخافض
اي لعمرو واياديّ جمع ايد جمع يد وقد شاع استعمالها في النعم والعطايا لم تمنن اي لم تخلط
بمنة او لم تقطع محجوب الغنى من اضافة الصفة الى الفاعل كحسن الوجه ومظهر الشكوى
الى المفعول وهو مجرور معطوف على محجوب والاضافة ههنا لما في غير من معنى النفي ووردت
مظهر بالرفع عطفا على غير وانه بمعنى غير كما في قوله تعالى لا فارض واحتملت انها حرف
اولى تعد اعرابه الى ما بعده لكونه في صورة الحرف وزلة النعل كناية عن الفقر والحاجة
واحاطه الشدائد ونكتة الحذف التعظيم وادعاء التعيين واتباع الاستعمال الوارد في
ترك النظائر اعني باب الرفع على المدح وكقاي نجوم سماء وضيق المقام في جميع الاسباب
طاهر والحسب ما يعد المرء من مفاخر نفسه وآبائه والمعنى ان احسابهم بما لها من العرف
والكمال ووجوههم بما لها من الحسن والجمال جعلت ظلمات الليالي مضيئة الى غاية ان ثلاثة
لناقب الجزع تنظمه وجداجه في السلك والجزع بالفتح خرز فيها سواد وبياض شبهها
العين وناقب الجواهر هو الذي يجعل فيها الثقب ومعنى البيت عقل ونخل ومطالعه وكمالهم
وجاههم وانهم رؤساء واصل الا سيدا انهم كلما مات سيد منهم قام مقامه اخر يحتمع عقل
الناقون كما قال الشاعر اذا مات منا سيد قام سيد فالحملة اعنى كلما انقض مع الجواب
صفة نجوم على حذف العايد اي منها او استيناف عرفا بلا نصب على المصدر بدليل هو لهم عن من
قائل والخال احتمال قوله لم يقل صفه سوى للاختصار ولقصر الخبر لما ان السؤال الموضوع
ليست الا صفة وبادحامه للاختصار وللاستواء لفظه بين قوله على احد لا اعتباري
فيهما يعني ان كلام الاسد يحتمل اعتبار حذف الخبر اي فصبر جميل اجمل وطاعه معروف اولى
واعتبار حذف المبتدأ، وهو في الاول فامري وفي الثاني امركم او الذي نطلب منكم ان قدرت
المعروفة بالحسنة المطابقة فيها العلة اللسان او طاعتكم ان قدرت بالمشهورة بانها بالسان
دون القلب وهذا معنى قوله بحسب تفسير المعروفة والنكتة في الاستثناء مع الاختصار تكثير
الفائدة ووقع في اكثر النسخ وهو المطابق لنسخة المصنف امركم او الذي نطلب منكم او طاعتكم
والصواب ما امركم بالواو قوله واما الحالة التي تقتضي اثباته ام لا افيات على الذكر فكونه احاطه
المقصود اخذا بما يوجد المذكور اعم من المحقق والمقدر وكما ان الحضور عند السامع ومعرفة القصد
اليه كناية عن وجود القرينة كذلك عموم النسبة وارادة التخصيص كناية عن عدم القرينة اذ لو
لم يكن المسند عام النسبة مثل خالق لما يشاء، اي الله او كان ولم يقصد تخصيصه بمعين مثل حضر من ذلك
الفاسق الحاصل اللبيب اي كل احد كان ذلك قرينة الحذف فاحتاج الذكر لعدم مرجح اقلها اعتبار
كون الاصل هو الذكر لا افعال عند علم القرينة يكون الاثبات فاحتماله الا ان يجعل الا انا نقول ان الله
نضر لان المقتضي اعم من الموجب والمرجح فاعتراض الا نضاح بانه ان قامت قرينة تدل عليه

ان حذف عموم النسبة وارادة التخصيص بمعين وحينئذ لا ينصان الذكر
ولا الكان ذكره واجبا ليس بمتوجه والمراد بعموم النسبة الى الكل ان المسند اليه ان
نعين في تلك الحالة اسناده الى كل واحد مما يصح اسناده اليه في نفسه واسناده اليه
لا الى كل شيء مما يصح ان يكون مسندا اليه لشيء ما في الجملة الا ترى ان الامثلة المورد لا يصح
منها يصح اسناده الى كل شيء والمراد بالتخصيص بمعين التخصيص المذكور لا الحصري
وسوط وفي قوله ان يكون للخبر اشارة الى ان المراد بالمسند اليه مما يحوجه للمسند اليه الا
الفاعل ولذلك تمثيل الاية وذكر في الامثلة ما خبره الجملة الفعلية والظرفية او الشرطية
اسما او كلمة وهو لو ذكر الاسمية ايضا لكان اوفى قوله الله انجح من الخبث حاجتنا
فضيلتها على ما يراه سيبويه من بناء افعل التفضيل من افعل قياسا والباء في به للسببية
والتوسل او من نجح الامر يسر وسهل والباء زائدة في المفعول والاول هو الوجه فان قلت
فالخبر لا يكون علم النسبة لظهور ان الاقضى للحاج هو الله وحده فلسائل ان يقول الا ابا
المشعر بالتوسل والاية فان غير الله تعالى ربما يكون اولى بان يجعل وسيلة قاله يطلب
بها الحوائج والحقيبة ما يحمله الراكب خلفه وحقيبة الرحل ما يحمل وراءه والاحمال في
على البعض من الاثاث ونحوه ومنه هو دهم الماء في رحله اي في ما آواه ومنزله قوله
النفس راغبة الاولى مما يصح ان يسند الى النفس والى غيرها من الانسان والفرس وزيد
وعمرو وغير ذلك وقوله فاذا ترد الى قليل تقنع جملة شرطية معطوفة على راغبة وليس
عطفا على اذا رغبتها لانه معمول راغبة قوله او لتكثر منصوب معطوف على ان يكون والمعنى
او ارادة ان يكثر للاحتياط لان الذكر نفسه ليس الحالة المقتضية ويجوز ان يكون على حذف
حرف الجر اي في ان يكون المحذوف ان لا يذكر وانتصب احتياطا على المفعول له لكونه فعل
الذاكر كما هو المفعول منزوف في بدا يدا وقوله بالقرائن متعلق بالاعتماد على تضمين معنى الوثوق
والاعتبار والاعتداد وفيه تنبيه على ان الكلام انما هو على تقدير وجود القرينة المجوزة للحذف
فان قيل كيف يكون الذكر احوط وقد تقرر ان لسان الحال افصح وشهادة العقل ارجح
قلنا لذلك قوم آخرون ام تحسب ان اكثرهم يسمعون او يعقلون ولقد كنت احمى مكاتبا
من ابيات يحلفه البحور متباعدة الاوزان حتى الشاعر معانيها وتناسب دلالتها وتلقى
ملائمتها للغرض المسوق له الكلام مثل سلام على من لو ملكت فؤادي لما اختر الا في فناه
مرادي ولما صار قلبي يهيم في كل وادي وقبلا الحب من عمر وادي ولما نابت عن الجوانح
ملقيا رحلي بوادي مخزوم بوادي وكنت عدة لك من الحسنات حيث يرى في الظاهر
شعرا واحدا ويظهر خلافه لمن ادنى التفات واعول في ذلك على قرائن مثل تباعد الاوزان
جدا حتى لا يظن بمن له ادنى مسكة ان يجعله شعرا واحدا ومثل الاكثار من ذلك بحيث يعلم
قطعا انه يتعمد لا اتفاق ومثل التوسل احيانا بولي لغط به الارتباط كلفظة في على البيت
الثاني ومثل كون بعض الابيات من شعر المفلقين من الشعراء مشهودا فيما بين الفضلاء كالبيت

بهذا

الثاني للبحتري ثم بلغني ان اكثر من وصل اليه هذا اخطأ فخطأني وتوهم انه شعر
واحد على طيه في جمع ابياته ونظم اشتاته فلم ينفعه تلك القرائن ولم تؤثر في اسماعه بان
من كان في هذا المحل من طبع الشعر كيف لا يتفق خروج عن الوزن في اسماعه وجعت
عن تلك الطريقة والتعويل على القرينة وكان بعض الاطباء تؤثر في دواء بهم لا يذكر الا
كانه طريق التصريح فقيل له في ذلك فقال قد رأيته لبعض المرضى وقلت ما يقال الحشو
ومات وكان الحق به لولم يمن الله علي بالنجاة وقوله او للتنبيه عطف على الاحتياط
وقوله او لزيادة الايضاح بمعنى ايضاح المسند اليه وتقريره وذلك حيث يكون واضحا
مقررا بالنظر الى القرائن لكن يذكر لزيادة ذلك وحمله على زيادة ايضاح الحكم وتقريره
بعيد جدا بل لا وجه له اصلا قوله كما يكون في بعض الاسامي اما في غير الاعلام فظاهر
كالعالم والجاهل والزاهد والفاسق والامير واللص واما في الاعلام فمثل احمد الا العلماء
الاصلية كمحمد وابي جهل وعلي ومعاوية واسد وكلب واما اشتراط كون للعلم مقام
التعظيم والاهانة فكانه تاكيد ويذكر والا فلا جهة للتخصيص وان دخل ذلك اشارة الى
جميع ما سبق قوله او يذكر تبركا اعاد ذكر الفعل لبعد المعطوف عليه وتخلل الفصل
ولا خفاء في ان خالق كل شيء لا يصلح لغير الله وهو اوضح من ان يوضح فذكره للتبرك و
الاستلذاذ ولا يبعد للمعتزلة من تخصيص كل شيء بما سوى الشرور والقبائح والافعال
الاختيارية للاحياء قوله او ان اصغاء السامع عطف على تبركا والموذكر على لفظ الا
مما يصح في حق الباري تعالى ايضا لكان انسب والفاء في فيبسط جزائية ولو نصب فيبسط لكون
عطفا على المنصوب لفظا اي او ان ذكر الاصغاء فيبسط لم يبعد لكن الرواية على الرفع
واقتراضا مفعول له اي يبسط لاجل انتهاز الفرصة واغتنام الوقت مثل بسط موسى
عليه السلام حين قيل له وما تلك بيمينك والواو في وكان عم الجواب للحال او للعطف على قيل
واما كان الجواب يتم بمجرد عصا لان السؤال عن الماهية كما اذا قيل ما زيد فجوابه انسان
وقيل السؤال عن الماهية النوعية التي لتلك العصا المخصوص في نحوها المماثل عن سائر
انواع العصا بما فيها من الروحانية التي هي منشأ العجائب فموسى عليه السلام لم يات بتمام الجواب
فضلا عن الزيادة وقد بان تلك الخواص انما هي عوارض يخلقها الله تعالى عند مزاولة افراد
العصا حينا ولسائر الافراد في تمام الماهية لتحقق معنى الاعجاز واظهار كمال القدرة
وقوله ثم ذكر المسند اليه عطف على محذوف اي لم يكتف بما تم به الجواب ثم ذكره وليس المعطوف
ثم مجرد ذكر المسند اليه بل مجموع ذكر المسند اليه وزاد فقال وجمع بحذف المعطوف موقعا
حسنا وللعطف على قيل ايضا وجه ومعنى اهش بها اضرب بها الشجر فيسقط ورقه في فاه
الغنم قوله ونظيره اي نظير قوله هي عصاي في مجرد البسط الا في كونه بذكر المسند اليه
مع الزيادة ولا في كونه لغرض الافتراض وكون الاصغاء مطلوبا ولا في العرض بقوله قد بسطوا
الكلام ابتهاجا وتبجحا بمواظبتها لعبادة الاصنام وفي تعداد المواظبة بنفسها نظر والصواب

او ان اصغاء السامع مطلوب فيبسط الكلام افتراضا بسط موسى عليه السلام اذ قيل له
وما تلك بيمينك يا موسى وكان تم الجواب بمجرد ان يقول عصا ثم ذكر المسند اليه وزاد فقال
هي عصاي اتوكأ عليها واهش بها على غنمي ولي فيها مآرب اخرى ونظيره في البسط نعبد

المطابق المختصر وهو اصلها او لان الاصل في المسند اليه ان يكون مذكورا او ما جرى هذا المجرى واما الحالة التي
كان المقصود من الكلام افادة السامع فائدة يعتد بمثلها والسبب في ذلك هو ان فائدة الخبر لما كانت في الحكم او
اول قانون الخبر ولازم الحكم ومتى كان يعلم حكم النطق ولا شبهة ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في
كان اقوى كانت اضعف وبعد تحقق الحكم بحسب تخصيص المسند اليه والمسند كلما ازداد تخصيصا ازداد الحكم بعدا

بالمواظبة عليها قوله لولان الاصل يعني ان مع قيام القرينة المجوزة للحذف يذكر المسند اليه محافظة على ما هو الاصل ويوجد كونه من اجزاء اركان الكلام ومعنى الاصل ههنا الفاعل والضابط او الراجح في نفسه والسابق في الاعتبار كما يقال الاصل في الكلام الحقيقة قوله او ما جرى هذا المجرى مثل زيادة الاستماع بشأنه حيث لا يطوى ذكره وان قامت القرينة ومثل تشريفه باجراء ذكره على الصالحين وتشريفه بذكره ومثل اتباع الاستعمال الوارد على اثباته مثل حديث الليل بجوه النهار ومثل التسجيل على المخاطب حتى لا يكون له ان يقول اني لم افهمه من القرينة ومثل ان يتعين كونه مقدما او موخرا معرفا او منكرا فيترتب الاغراض المتعلقة بذلك قوله واما الحالة التي تقتضي تعريفه ذكرا ولا اما تقتضي مطلق التعريف ثم ما تقتضي خصوصيات التعريف لكونها متفرعة على ذلك فنبه على الاصل والفرع جميعا مثلا اما بالفرع فاصلا عن الاصل مثل ان يذكر المسند اليه باسم الاشارة في مقام صح الاحضار بالاشارة الحسية مع انه لا يكون افادة الفائدة المعتد بها مقصودة والحق لفظ المثل تنبيها على ان الاعتداد ليس بخصوص تلك الفائدة بل بما هو على حالها وصفتها وكذلك بان يكون حصولها كمالا او شرفا في النفس او صلاحا في امر الدين او الدنيا قوله والسبب في ذلك اي في ان القصد الى الفائدة المعتد بها تقتضي تعريف المسند اليه وكلامه صريح في ان الخبر سوى حكم المتكلم على نفسه بانه عالم بمضمون ما اخبر به فانه قال انه حكم من المخاطب على المتكلم او من المتكلم على المخاطب ثم بل وفي اضافة اللازم الى الحكم مع ان المذكور في اول قانون الخبر اضافته الى فائدة الخبر نفسه آخر على ان فائدة الخبر من الحكم وجوابه لما يجوز ولى كالشرط لفائدة الخبر الحكم وحكما لانها اما حكم او لازم حكم وكل منها حكم فهي حكم بمعنى وجوه النسبة التامة اولا وقوعها ثم معناه مقدمة اخرى وهي ان احتمال تحقق الحكم واحكامه كما يتفاوت قربا وبعدا من بداية حال التساوي الى غاية الوقوع بالفعل بحسب تفاوت حصول الاسباب والشرائط وارتفاع الموانع قلة وكثرة وان ذلك الاحتمال متى كان ابعد كانت الفائدة في تعريف الحكم والاعلام به اقوى لان تاثير الاغرب الابعد في النفس اشد وحصول العلم والكمال وزوال الجهل والنقصان فيه اكثر ومتى كان الاحتمال اقرب كانت الفائدة اضعف لعكس ما ذكرنا ثم اشار الى مقدمة ثالثة وهي ان بعد تحقق الحكم في نفسه وباعتبار ما يوجب المخاطب انما هو بحسب تحقق المسند الى تخصيص المسند اليه والمسند لافتقاره الى اسباب وشروط وخصوصيات وقيود اكثر وهذا اوضح ذلك بقوله كلما ازداد الى آخره وترك العطف لكونه بيانا وتفسيرا لما قبله وان شئت فاعتبر الى آخره يعني انه حكم ينبني فربما يحتاج الى تنبيه فقط وليس هذا باول تأسيس القاعدة الكلية بالمثال الجزئي ومواد المثل مجزوم على انه جواب الامر وقوله ونعد تحقق الحكم يشعر بان العروض في التعدد والتفاوت فيهما مما سبق يتضمن تحقق الحكم فان صح ذلك فلا حاجة الى توسط الاحتمال فيما سبق والا فلا مهما اصل تعدد مضاف الى ونعدا احتمال تحقق الحكم تحصل من تمام المقدمات الى ان المسند اليه في الكلام متى كان اخص كانت فائدته اقوى واتم وكمال التخصيص سوا التعريف فصح ان القصد

وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا وان شئت فاعتبر حال
الحكم في قولك شيء ما موجود وفي قولك فلان بن فلان حافظ للتوراة
والانجيل يتضح لك ما ذكرت متن

الحكم المفاد به لا اشتباه السامع ذكر منه وان لازم فائدة الخبر

ثم ان تخصيص المسند اليه اما ان يكون لكونه احد اقسام المعرفات وهي المضمرات والاعلام و
المبهمات اعني الموصولات واسماء الاشارة والمعرفات باللام والمضافات الى المعارف
احدها وحقيقته مع القيد المذكور في علم النحو او لما زاد على ذلك من كونه صحيحا بيني
من التوابع الخمس والضمير المسمى فصلا واما ان يكون لا لما ذكر كما ستقف عليه والكل
مرد لك حالة تقتضيه متن

الى افادة الفائدة الكاملة تقتضي تعريف المسند اليه بالمعنى الذي ذكرنا من المناسبة والملائمة قوله ومن المضمرات الاعلام اوردها بطريق الخبر بعد الحسن دون العطف لانه ادل واصرح في ان كلا من المذكورات معرفات من غير احتياج الى اجتماع الكل كما اما نعم هذا احالة تلك المواد بالمعرفات مجموعها واخذا او بدل يكن بدون الواو قوله مع القيد المذكور سوان لا يكون في نحو غير وشبه الاخرى شبهة المضاف ومغاير المعاني التي او مماثلة قوله اولما زاد على ذلك اي على كونه احد اقسام المعرفات وخص كونه للمسند اليه المعرفة ولا احد اقسام المعرف وفي نسخة المصنف ههنا التوابع الخمس بلفظ الفاء وفي هذا التوابع الخمسة بالفاء ولكل وجه وهو ههنا فيما سبق وجه كون مصاحبة التوابع او الفصل تخصيصا قوله واما ان يكون لا لما ذكر لكونه يكون موصوفا او مضافا او نحو ذلك قوله مقام حكاية اي حكاية المتكلم عن نفسه ضرورة تقتضي المتكلم او مقام خطاب اي توجيه الكلام نحو الحاضر ضرورة تقتضي المخاطب لا اخفاء في ان قصد المسند اليه مراد على ما صرح به في الغائب حيث قال او كان المسند اليه في ذهن السامع الى آخره وفي العبارة اشعار بتقابل المقام والحال في الجملة وحاصلها ان الحالة المقتضية للاضمار هي كون المقام كذا قوله انا الذي بحذوفه قال الامام المرزوقي كان الواجب من حيث ان الفعل في موضع الرفع بخبر وثني لكنه حذف النون تخفيفا ومن حيث انه في صلة الموصول بكونه لتعود الضمير الى الموصول لكنه لما كان الموصول والمبتدأ اعني انا شيئا واحدا لم يبال ان تعود الى المبتدأ الضمير الذي يجب عوده الى الموصول ومثله في الخطاب وانت الذي اخلفتني والقياس اخلفني قال المازني لولا اشتهار وكثرة مورده لرددته وصدرا مصدار في موضع الحال والمعنى صرت عضته في صدورهم قد نبتت لا تنفذ ولا تخرج ولزمت لا تسوغ ولا تزول وثاني مفعولي يجدوني قوله انا المرعث هو بشار بن برد لقب بذلك لرعثة كانت في اذنه في صباه وهي القرط ولا اخص في موقع خبر ان والاحسن ان يجعل بيانا للجملة السابقة ذرت طلعت الفاصي البعيد والداني القريب والباقي في الملا ويحتمل التقريب واما السبب فبعيد جدا قوله ونحن المادحون اي نحن المتصفون والمعروف المشهورون بترك حالم نرض واخذنا رضيناه لا يقدر احد على تغيير الامر علينا والجبابرة على خلاف ارادتنا قوله ونحن نسوغ على ذلك اي مع ما بيننا من القربى ونسب العمومة فرشت بيننا بسط شر تشتمل على تباغض ونحاسد والزربية البساط وضل النرع الصفح والصفح الشق والعيش القلاح الصحيح وان اعين مصطلح القداح والمتساحن المتفاوت المتباين تساخت لي سنانه من الكبر اي اخلفت قال الخليل هو ان يسقط بعضها ويميل بعضها والمعنى استحكم الفساد بحيث لا يقبل صلحا ولا صلاحا وصيرنا كالشوع القداح اي اعطي شاعبا تركه والعيب ظاهر فيه غير منكم ولا خاف قوله يا ابن الاكارم جمع الاكرم من عدنان اي من اشرف الاضياف وهو حال من الاكارم لمأمن الندا من معنى الفعل او من المنكر فيهم فالعامل فيه

او مقام خطاب كقوله يا ابن الاكارم من عدنان قد علموا وثالث المجد بين العم والخال
انت الذي تنزل الايام منزلها وتمسك الارض من ميد وزلزال

اسم المفضل قد علموا اي علم الاكارم او عدنان ذلك الفتيت كونك من ابنائهم او كونهم من الاكرمين ويروى علموا على لفظ المبني للمفعول اي عرفوا او شهروا والملك وتالد المجد اي وبالمجد تجلت وشرفهم كاشا بين العم والخال من جهة الآباء والامهات تنزل الايام منزلها اي المحل الذي يليق بها لاشتراكها تجاوز طورها وتظهر جورها وتمسك الارض اي عنعها من ان تخسف وتنخسف بما عليها وتحرك وتضطرب فتخرج الامور عن نظامها والاحوال عن استقامتها فالاول كناية عن غاية الاقتدار والغلبة والثاني عن كمال اللطف والمرحمة قوله قد كان قبلك خبر كان وخلى لنا صفة اقوام او مبلغوه وخلى خبر والسمع في الاصل مصدر فعبر به في البيت الاول عن الاسماع تقريبه ابصارا او في الثاني عن الواحد تقريبه بصرا يعني ان الاقوام مع كثرتهم قد خلفوا اسماعا وابصارا وانت مع وحدتك لم تترك سمعا ولا بصرا الاشيا قليلا فصار العيش حرا لاغاثه وواوه والفاء للسببية فلا حاجة الى العائد الى الموصول قال الامام المرزوقي فجعت بهم صفة اقوام وخلى لنا فعلكم خبر كان والشيا الباقي القليل من الشيء والمعنى قد فجعت فيما مضى باقوام جزعت لهم وبكيت عليهم فبقي الفجع بهلاكهم لي ولم يبق مني والقوى في السمع والبصر لعدمهم فرحينا العمر بما بقي من حواسنا فلما اصبنا بك استنفدت قوانا فبطلت طرائق العلوم منا الا قليلا فطالت شقوتنا وانتهى عيشنا قوله وانت التي السرى السير بالليل والادلاج السير في بعض الليل يقال ادلج اي سار من اول الليل وبعض من اضافة البعض الى الكل والجون جمع جوني كعرب وعربي والجلهة ما استقبلك من الوادي وجثوم جمع جاثم من جثم الطائر اذا الصق صدره بالارض والبيت لابن الدمينة من ابيات كتب بها الى امامة تعاتبه عليها فاجابته بابيات منها وانت الذي اخلفتني تعتذر علم جنايته من نكث العهود ونقض المواعيد واشماتك للوام بها وبحو ذلك قوله وحق الخطاب اي اللائق بالواجب حسب حكم الوضع ان يكون مع معين لان معنى الخطاب توجيه الكلام نحو الحاضر مع ان وضع المعرفة للاستعمال في معين وحق العبارة ان يكون لمعين تعال خاطبه ومثل الخطاب الخاطب والخطاب معه ثم قد يترك الخطاب مع المعين مما لا معنى ومتوجها الى غير معين قوله كما في قوله الكريم يعني ليس القصد تعالى الخطاب في الكرمة الى معين بل كل من تتأتى منه الاكرام محكمه لذلك كما اذا قلت ان اكرم الله لا تريد مكرما دون مكرم بل تريد انه ان اكرمه مكرم ما كانيا من كان فانه يهينه وقوله فضلا مفعول له لقوله لا تريد اعني للنفي دون المنفي وانه اي بترك الخطاب الى غير معين كثير في القرآن فلا تختص ظاهره ان الضمير لحال المؤمن لكن قوله بل كل من تتأتى منه الرؤية فلم تدخله في هذا الخطاب يقتضي ان يكون الضمير للخطاب في لو ترى وان كان في حيل مفعول الاختصاص في هو الرؤية بعض نبوة قوله وكذا اي حمل قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون تحمل على العموم امثاله كثير فضلا الى ما ذكر كقوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ وقفوا على ربهم ومن القصد الى تحسين الحال قوله تعالى اذا رايتهم حسبتهم لؤلؤا منثورا واذا رايت ثم رايت نعيما وملكا كبيرا قوله اوكان المسند اليه عطف على كان المقام فضلا الى بيان مقام ضمير

العيبة ولم تقل او غيبة عطفا على حكاية او خطاب لان مقام ضمير الغائب محتاج الى سابقة وتفصيل وخص الذكر بالمسند اليه لكونه بصدده وذلك بان يكون حاصلا في ذهن السامع وتقصد المتكلم الاشارة الى ذلك الحاصل وبهذا الاعتبار جعل الضمير العائد الى المذكور حرفه اذ لو لم يكن حاصلا لم يمع الضمير ولو كان حاصلا لم تقصد الاشارة اليه وجب التعبير عنه باعادة الاسم مثل وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله او باسم آخر دال على ما تقصد من المعنى مثل ان جاءك زيد جاءك فاضل كامل واما مثل جاءني رجل فقال الرجل او فقال الرجل كذا فعلى خلاف مقتضى الظاهر والمراد بقرائن الاحوال ما يعم القرينة اللفظية ايضا مثل اعدلوا هو اقرب فان ذلك ان يجعل مثله من قبيل المذكور نظرا الى ان ذكر الفعل ذكر لمصدره واما مثل ضمير الشان وضمير باب نعم فسيجيء انه من خلاف مقتضى الظاهر وكذا الضمير المفسر بمفرد بعده كقوله تعالى وهو محرم عليكم اخراجهم فيمن جعل اخراجهم تفسيرا ومثله انما التولي لما عرفت من ان مبنى علم المعاني على التتبع للتراكيب وما فيه من اللطائف والفوائد وكان لانه ان لا تدرك لما سوى حكم المذكور انما امثلة فانها ارجع الى الذكر وقد جرت عادته عند ايراد المثال بالجمع بين الكاف ولفظ نحو قصدا الى التعميم تخصيص ضمير الغائب بذلك اشارة الى انه اكثر من المتكلم والمخاطب قوله من البيض الوجوه من اضافة الصفة المعرفة باللام الى الفاعل كالحسن الوجه لو انك اي لو تبتغي طلبت للعفو بهم الاضافة وصل الشروع موقع الصفة لمحذوف بعض حسن شاؤوا اي حطوا اي تحل بوحدهم الشرف قوله بيمن اي اسماحهم اي بركته وخيبه لا نقطع استعانه مكتنه وتكسل وطول اليد كناية عن كمال الفعل والاقتدار والوصول الى المطالب العالية وقيام القناة وميل الوهم كناية عن استقامة الاحوال وانتظام الامور وقيل قناة الظهر بجميع فقراته واشتداد الكاهل وهو ما بين الكتفين كناية عن كمال القوة والاستظهار والتمكن والثبات والنواحي الجوانب جمع ناحية واللجة معظم الماء والمعروف العطاء والبر الخير والانعام قوله وعنه مذاهب جمع مذهب واي شرطية جزاؤها فلجته المعروف ومن متعلق بانبته من موقع الحال من الصبر والضمير له والمذاهب مواضع الذهاب وطرق التفصي والنجاة عن المكروه الذي صبر عليه فكيف متعلق بمحذوف اي كيف لا يحمد اذا تعين طريقا ولم يكن عنه مذهب ومنه بدوق البيت حجته معنوية لان كون الصبر محمودا على تعديد الاختيار لا يوجب كونه محمودا عند الاضطرار اليه فضلا ان يكون بطريق الاولى على ما يشعر به كيف لا ومن ههنا قد تتوهم ان المعنى فكيف يحمد اذا لم يكن عنه مذهب والجواب ان كونه محمودا كناية عن وجوب ارتكابه والعدول عنه وجه سقط المعنى ومعنى البيت ان الصبر هو المفتوح مهربا عن المكاره التي لا مهرب عنها سواء ادلو الاهذا الخصوص لزم التناقض وعليه جمعنا بان اعانة كون الصبر مهربا انما هو على سبيل التشبيه بمعنى انه بمنزلة المهرب المنجي لظهور ان حبس النفس على المكروه ليس خلاصا عنه لا تصيبه بل بمنزلة حرانه لا شوق عليه حيث اطمان النفس اليه قوله واما الحالة التي يقتضي كونه علما مفيدا بيان مقام العلمية على طريق المعنى والتفصيل فلا تنفي حصول الاحتراز عن جمع

الاحتراز عنه بقوله بطريق يخصه اى لا ينطلق على غيره باعتبار وضعه فما سوى العلم قد يفيد احضار المسند اليه بعينه مثل هذا الرجل ولكنه تطلق على غيره من غير تعدد وضع ثان وفى معنى كون المعرفة موضوعا لشىء بعينه انه وضع ليستعمل فى شىء بعينه سواء كان هذا المعين او معينا آخر وانما يمتاز العلم عما عداه بقيد عدم تناول ما اشبهه بمعنى انه لا ينطلق على معين آخر الا بوضع آخر ولا كذلك سائر المعارف لان الطريق الخاص قد لا يكون علما كما فى قولك الرجل خير من المراة قصدا الى احضار المعنى الجنسى وانما يحصل الاحتراز عنه بقوله بعينه اى بشخصه والباء للملابسة اى كائنا بشخصه لا بمجرد جنسه فان الشىء قد يحصل كائنا بشخصه وقد يحصل كائنا بجنسه كما تقول اريد مخاطبا بعينه او لا بعينه لانا نقول الطريق الخاص بالمسند اليه بعينه بهذا المعنى لا يكون الا علما والرجل اعا يخص المسند اليه المعين بالمعنى الجنسى لا الشخصى فاما ان لا يحصل الاحتراز عن مثل الرجل خير من المراة اصلا او يحصل بقيد خصوص الطريق وقوله ابتداء معناه اول مرة احترازا عن الضمير العائد الى العلم مثل جاءنى زيد وهو راكب فانه احضار له بعينه لكن فى المرة الثانية وقد يقال معناه بلا واسطة احترازا عن الاحضار بالموصول واسم الاشارة او المعهود فانه يحتاج بعد الوضع الى قرينة من صلة او اشارة او عهد وقيل معناه حال كون المسند اليه مبتدا غير مسبوق بشىء آخر كما يكون هو من توابعه احترازا عن مثل جاء العاضل زيدا والملقب بزيد والمسمى بزيد فان كلا من زيد والملقب والمسمى به مسند اليه من جهة المعنى وقد احضر بعينه بطريق يخصه اى لا يطلق على غيره بوضع واحد فان الملقب بزيد مثلا لو اطلق على شخص آخر مسمى بزيد لكان ذلك بوضع آخر غير الوضع الاول لكنه ليس ابتداء وبهذا يظهر لكل قيد فائدة خاصة وهذا مع ما فيه من التكلف والتعسف لا يخلط زيدا والملقب به ليس مسندا اليه وذاته المسند اليه من جهة المعنى ليس مسبوقا بشىء يقع هو من توابعه ومتمامه يشتمل على غلط صريح فى جعل الملقب بزيد طريقا خاصا لا يطلق على المسمى بزيد الا باوضاع متعددة فان الملقب بزيد موضوع وضعا واحدا لمفهوم كلى يصدق على كل من يسمى زيدا قوله قاصر فقرته عن قصور الشىء على الشىء حبسته عليه لا يجاوزه يعنى انه موضع كريم لا تظهر حاجته ولا تضمر عطيته قوله الله يعنى اشارة الى ان الله من الاسماء الاعلام على ما هو اختيار المحققين وليس مفهومه المعبود بالحق كالاله ليكون كليا بل هو اسم للذات المخصوص المعبود بالحق وانما الخلاف فى انه من الاعلام الخاصة او الغالبة وتحقيقه فى حواشى الكشاف وابيت الحارث بن هشام المخزومى يعتذر عن فراره يوم بدر والباء فى باشقر للتعدية والمراد دم اشقر ذو زبد وقوله ابيعلم يجرى مجرى القسم وما تركت قتالهم اذ لا سبيل الى جعله مفعول يعلم والمعنى علم الله ما تركت قتالهم حتى جرحوا فرسى فصال امتى علوتى من اشقر كثير علاه زبد قوله قال الله تعالى تبت يدا ابى لهب اورده فى امثلة علمية المسند اليه نظرا الى ان المعنى تب ابو لهب وذكر اليد كناية ولم يقل وكقوله تعالى نظرا الى ان العلم واللفظ مضاف اليه لا مسند اليه قوله او مقام تعظيم اى اذا كان المقام مقام تعظيم والاسم العلم صالح للتعظيم لانباء

او مقام تعظيم والاهانة

٣١

واصله عن معنى شرف وكمال مثل ابى المعالى وابى المفاخر وصدر الافاضل وشمس الاعلام وسائر ما اشتهر فى هذا الزمان من الاسماء المضافة الى الدين فانكشف على مقدار ما اب القاب والكنى على شعر قبيح اوضع والاسم الاعم والاسماء المذمومة ما ينبئ بحسب الاصل عن صفة بها يستحق اللوم على كابى جهل وكلب وقفة وبطة وقوله او كناية عطف على تعظيم او اهانة والمعنى اذا كان المقام مقام كناية عن معنى من المعانى لا يفهم بحسب معناه الاصلى كقولك ابو لهب فعل كذا كناية عن الجهنمى وابو جهل فعل كذا كناية عن الجاهل وعلى هذا القياس فان ابا الخير وابا الشر معناه الملازم لذلك فالملازم اللهب هو المعنى الاصلى لابى لهب كما وردت الاشعار الطرح الذى هو الجهنمى على ما هو طريق الكناية المذكورة فى علم البيان هو قوله تعالى تبت يدا ابى لهب اطلق الاسم الدال على الشخص المسمى بابى لهب لكن لينتقل منه الى معنى ملازم اللهب لينتقل منه الى الجهنمى وكذا ابو جهل كناية عن الجاهل وابو الخير كناية عن الخير وابو المحاسن كناية عن كثرة حسنات صاحب الاسم او كناية عن لحيته وليس قولك رايت اليوم ابا لهب او ابا جهل اى جهنميا من هذا القبيل بل هو استعارة مثل رايت حاتما والاقوال ابو لهب فعل كذا قصدا الى انه من اهل جهنم لان اللفظ فى اصله لا يقصد به هذا المعنى فليتامل فان المقام مما تتبع على الافهام وكما هو كالتصريح بما ذكرناه انه يلاحظ فى الاعلام معانيها الاصلية قول من قال قصدت ابا المحاسن كى اراه بشوق كان يجذبنى اليه فلما ان رايت رايت فردا ولم ار من بنيه ابنا لديه ذكر صدر الافاضل فى شرح الانموذج انهم عدلوا عن عامر الى عمر لضرب من المبالغة والاصل فيه باب النداء مثل يا فسق فانه ابلغ من فاسق والعلم المنقول وان لم يبق بعد تقرر العلمية فيه معنى المنقول عنه مرادا فالواضع فى ابتداء الوضع لم يخل عن نوع التفات الى معنى المنقول عنه ولهذا اختاروا لعبيدهم وبلقبونهم باسماء لها معان مستحسنة قبل العلمية وهم سماء لون بذلك والاعتراض بان ابى لهب لا الاهل مسندا اليه مدفوع بما سبق من كون لفظ يدا مقحما فى المعنى او بان المثل انما هو لكون المقام مقام الكناية قوله او مقام ايهام عطف على مقام احضار او مقام تعظيم اعلا لفظ مقام ليتبين الاسلوب ولهذا اضاف ايهام ولم ينكر وكان الاحسن ترك الايهام الى الاعلام ونحوه وقوله او ما كان ذلك يحتمل العطف على انك وايهام ومقام واذا كان وذلك الشان الى المعطوف عليه ومن الاعتبارات المناسبة اظهار المسرة او المساءة او ايقاع المخاطب فى المسرة او المساءة حيث الاسم صالح مثل سعد وسعيد وصبيح ومليح او شيمال وسقاح وسفيه وقبيح ومنها التنبيه على ان السامع غبى لا يتنبه للمسند اليه الا باسمه الصريح قوله واما الحالة التى تقتضى كونه الضمير انه كونه واحضاره للمسند اليه لكن الحكم فى احدهما متعلق باللفظ وفى الآخر بالمعنى فان الاسم الموصول انما هو اللفظ المسند اليه والحضر فى ذهن السامع معناه وكذا فيما سبق من حالة العلمية وفى جميع هذه الاعتبارات لا بد من مصحح ومرجح لكنه قد تفصيلهما الكلام فى المرجحات للموصول واسم الاشارة وقد يجملها كما فى المضمر والعلم فان كون المقام مقام كذا انما يدل على المصحح وعلى الوجهان جميعا والمرجح قليل جدا وفى الكلام اشارة الى ان الصلة يجب ان يكون جملة خبرية معلومة فى نفسها وان تعلم انتسابها الى حضار المسند اليه اى امر معين حسا او عقلا وهذا ابعد عن الجملة

او يخلي ان تستهجن التصريح بالاسم او ان تقصد زيادة التقرير كما في قوله عز وعلا وراودته التي هو في بيتها عن نفسه والعدول عن التصريح باب من البلاغة يصار اليه كثيرا وان اورث تطويلا كما حكي عن شريح ان رجلا اقر عنده بشيء ثم رجع ينكر فقال له شريح شهد عليك ابن اخت خالتك آثر شريح التطويل لعدل عن التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر

الواقعة صفة فانها يلزم كونها معلومة لاكونها معلومة الانتساب الى معين بل الى شيء ما ولهذا لايتبع الاصفة للنكرة قوله حتى مخ اشارة الى المعنى وقوله وانفعل باحضاره بهذا الوجه غرض الى المرجح ولفظ متى متعين للظرفية فالمعنى ان الحالة المقتضية للموصولية تحقق وقت حصول الامر حيث الاحضار وانفعال الغرض والمراد بالغرض مايكون باعثا على ايثار الموصول سواء كان غاية تقصد حصولها كالايماء الى وجه بناء الخبر اولا كاستهجان التصريح بالاسم وغير ولا حاجة الى تأويله بكراهة الاستهجان ولا فساد في جعل عدم العلم غرضا والظرف اعني الى الخبر يكون وحده متعلق به واو لمخاطبك عطف عليه وليس في ربطها شيء كان منهما اكثر فائدة وجمع سواء الانتساب اي لا يكون لك ولا لمخاطبك من المسند اليه امر معلوم سوى انتساب الصلة اليه وانما لم يقل سواها رجعا للضمير الى الصلة لان السابق من كلامه معلومية الانتساب الى الصلة فتدبر وقوله فنقول بالرفع سواء الرواية والدراية ايضا ومن ايراد المثال الثالث على الذين في بلاد الشرق اشارة الى ان عدم العلم لك ولمخاطبك ليس على سبيل منع الجمع وان العلة قد يجتمع في مال واحد قوله او ان تستهجن او ان تقصد على لفظ المبني للمفعول وليس من الانتفات في شيء لم يقع تعبيره بطريق الغيبة عما وقع التعبير عنه بطريق الخطاب في قوله ان لا تكون لك وكذا قوله او ان تومي الى الخطاب يعم فيه افتنان واخلاف سلوك وفي ذلك القصد في قوله او ان تقصد نظم لهذا الوجه في سلك الاغراض السابقة في كونه باعثا لا غاية اذ الغاية ذلك التقرير واما القصد اليها باعث عليه واما الايماء الى وجه بناء الخبر فلما يعتد ذلك وكان بمنزلة اصل له تقارنه خالف بين طريقي ما سبقه فجعله غاية واوقع بلفظ الخطاب ومن ايراد العدول عن التصريح بعد التمثيل بقوله تعالى وراودته التي هو الخ اشارة الى انه مثال لاستهجان التصريح ولزيادة التقرير جميعا اما الاول فلاستقباح التصريح باسم المرأة في حكم المراودة والاحتيال في طلب المواقعة واما الثاني فلانه من بينها وتمكنها من طلب وصاله ومطالعة جماله تقريرا ونجسا للمراودة ليس في ذكر اسمها مثل زليخا او امرأة العزيز فالمعنى تقرير الحكم على ذلك المسند اليه وقيل المراد تقرير الغرض المسوق له الكلام وهو نزاهة يوسف وطهارة ذيله ووجهه ظاهر والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب قوله كثيرا نصب على المصدر او الظرف اي مصيرا كثيرا او حينا كثيرا وان اورث اي العدول او المصير تطويلا فالمراد بابن اخت الخالة او ابن الام نفسه بحكم العرف وقرينة المقام وان كان مدلول اللفظ اعم لجواز ان يكون ذلك اخاه لا نفسه وهذا ما قال ان الابهام في الكلام قد يكون من الاعلى الى الاخص ومن لطيف هذا النوع قول من قال قالت بنت جبها منكرة لو قضى سدا الذي اراه من قالت فتى يشكو الغرام عاشق قالت الثانية قلن فالت لمن قلم تقل لك لئلا تصرح بما تخفي جبسته قوله في ربقة هي حبل فيه عدة عرى يجعل في اعناق صغار الغنم فتشد به وتنكيرها للتعظيم وذلك لانه ان كان صادقا في اقراره فقد دخل بالاقرار في الكلفة وان كان كاذبا فقد لزمه الكذب ولا محالة معناه لا تحول ولا انفلات عن ذلك وما ذكر من العدول عن التصريح

وكذا ما حكي عنه ان عدي بن ارطاة اتاه ومعه امرأة من اهل الكوفة يخاصمها فلما جلس بين يدي شريح قال عدي اين انت قال بينك وبين الحائط قال اني امرؤ من اهل الشام قال بعيد سحيق قال اني قدمت العراق قال خير مقدم قال وتزوجت هذه قال بالرفاء والبنين قال وانها ولدت غلاما قال ليهنك الفارس قال واردت ان انقلها الى داري قال المرء احق باهله قال وقد كنت لها شرطت لها ذكرا قال الشرط املك قال اقض بيننا قال فعلت قال فعلى من قضيت قال على ابن امك عدل عن

بنسبة الجماعة الى المنكر بما يستقبح لو كان بلفظ كنايه في النسبة وفي اختصاص الصفة بالموصوف في تمام كنايه في بعض الموصوف والجواب انه بالواسطة قوله اين انت ظاهره السؤال عن المكان ومعناه السؤال عن الاستعمال كانه قيل اي شغل انت فيه من كانك بمعنى حالك من انواع ان تجمع من افعتنا ولما كان في هذا نوع سوء ادب حمله شريح رضي الله عنه على حقيقته واجاب بتعيين المكان تجهيلا له وتعريضا بانه بين جاهلين وقوله بعيد سحيق اي مكانك بعيد غاية البعد وهذا انما يحسن لو قال انا امرؤ من الشام والمعنى التعريض بانه اخبار لا فائدة فيه وقوله بالرفاء متعلق بمحذوف اي عرست في زوجت ملتبسا بالموافقة بالالتئام دون الشتات وقوله ليهنك الفارس دعاء وتفاؤل اي يسلم ولدك حد الفروسية ولكن صنيا لك لا بغضا مرضيا وقوله الشرط املك مثل اي مالكية وغلبته وتصرفه اشد واكثر فمعنى ان لا يغالب التصريح بعلى للتضمين معنى الدلالة والتنبيه قوله او ان تومي اي تشير اشارة خفية بذلك اي يجعل المسند اليه موصولا الى وجه بناء الخبر اي طرزه وطريقته تقول عملت هذا العمل على وجه عملك اي على طرز وطريقة عملك هذا العمل على وجه عملك اي على طرز وطريقة يعني يؤتى بالمسند اليه موصولا مع الصلة بالعكس والمال ان طريق بناء الخبر عليه طريق اثبات الثواب والجنان كما في قولك الذين امنوا او التنزل والعقاب كما في قولك الذين كفروا او المدح والتعظيم كما في الذي يراهنك والذم والاهانة كما في الذي يفارقك فمنهم من فسر الوجه بالعلة والسبب لمضمون الخبر ولم يستقم في نحو ان الذي سمك لك ان الذين تروهم فجاوز النقض عنه بحمل هذا على قوله ثم شرع على هذا اشار الى جعل المسند اليه موصولا الى العدول عن التصريح لا الى الايماء الى وجه بناء الخبر ومنهم من فسر بالعلة والسبب لبناء الخبر واثباته للمبتدأ لا لنفس مضمون الخبر واستقام في الاكثر او الكل وهذا اقرب الى ايثار لفظ ثم واسم الاشارة العربي في قوله ثم شرع على هذا يكاد يكون صريحا في انه اشار الى الايماء بالمعنى الذي ذكرنا الظاهر في جميع الامثلة الا ان الذين ترونهم وان الذي لو حشتني طرح فانه قد اشتبه على البعض لكن المتامل الصادق والذوق الصحيح شاهدا صدق على ان كل من الذين يظنونهم اخوانكم يكون بناء الخبر عليه من جنس اثبات العداوة والبغضاء وعدم حصول ما تناسب الاخوة ولوازم المحبة واذا قلت الذي يوحشني فاني يكون بناء الخبر عليه من جنس اثبات الانس في القبر وزوال الوحشة في دار الآخرة بقي الكلام في انه لم جعلت هذه المعاني متفرعة على الايماء وذريعة عليها فليعرف ذلك وانه لم يجعل على ذلك جعل المسند اليه موصولا من غير توسط الايماء والجواب ان الايماء محقق في الامثلة على ما بينا وجعل تلك المعاني متفرعة عليه مناسب جدا لانه يكون ثباتا للامر المبهم بعد التوطئة والتمهيد والتنبيه عليه والفائدة

كقوله هذا ابو الصقر فردا في محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم
وقوله واذا تأمل شخص ضيف مقبل متسربل سربال ليل اغبر
اومى الى الكوماء هذا طارق نحرتني الاعداء ان لم تنحر

ولا يكون محل التكلم والخطاب في الغيبة فاني يتاتى تمييز المتكلم قوله فردا حال عامله اسم الاشارة والظرف متعلق به ومن نسل شيبان حال آخر وبين حال عن شيبان والضال والسلم شجرتان بالبادية يعني انهم من خلص العرب وفصحائهم وكرمائهم قوله سربال ليل جاء عن ظلامه المشتمل عليه بمنزلة اللابس فصار الطارق والاتي في الظلام بمنزلة المتسربل اللابس للسربال بحيث لا يرى الا بتكلف ولذا قال تامل دون ابصر واوحى جواب اذا والكوماء الناقة العظيمة السنام ومعنى الايماء اليها الاشارة عليها والانتقال لها وهذا طارق في موضع الحال سد مسد القول اي قائلا هذا المتحول في الليل ونحرتني دعاء عبر به عن قتلني على طريق المشاكلة وامتياز اسم الاشارة لانه لا طريق سواه قوله ولا يسع على ضم اي طلع بواديه اي بذلك المقيم الدال عليه الفعل وهذا ما يقال ان التمييز لمستغني عنه المقدار العام اي الاسم احد وشخص واما جعله مميزا على ان الاخلاق بدل لا فاعل فليس قول النحاة وان كانت عبارة المفسر في بحث القصر من قوله تعالى اولئك الامساك انهم وان كانت الاصبحة بالرمح مشعرة به على ما سيجيء وعتر الحي حماة العشيرة تكون عنده كل احد لا مرسلا في الصحراء فلا مكرما مخصصا ماجدوا البيت الثاني بيان للاول والعنف الذل مربوط بمشدود برمته قطعة الجبل البالية ثم يدق وتكسر لا يرثي له الا رق له يعني الحمية فاما منهما وتحملهما المذلة ان الاول حمار مع كونه مربوطا والثاني حمار قوله احسنوا البنى بالضم جمع بنية بالضم وبالكسر جمع بنية بالكسر والمراد منهما ما بنوا من صنائع الحميد ومكارمه اي دال عليه على ان مآثرهم من احسان البناء والايفاء بالعهود ووفوا العقود ليس يحصل التحقق بل المحتملات كذلك قوله او ان تقصد بذلك اي بجعل المسند اليه اسم اشارة بيان حاله لما في اسماء الاشارة من الدلالة على ذلك ولا يخفى ان القصد الى ذلك امر زائد على ما دل به اصل المعنى الذي هو الحكم بالمسند على المسند اليه معبرا عنه باي طريق كان قوله ثم يتفرع عطف على مقدر اي يحصل القصد الى كمال التمييز وبيان الحال ثم يتفرع عليه اعتبارات اخر مثل ان تقصد بقصد اكمل التمييز والعناية كمال العناية والاهتمام بشأن تمييز المسند اليه وتعيينه للاعراض المتعلقة بذلك من المدح وغيره ومثل ان تقصد بذلك الدلالة على ان السامع من الغباوة وقصور العقل بحيث لا يميز الشيء عنده الا بالحس ومثل ان تقصد تقريب المسند اليه تحقيره ودنو مرتبته وتبعد تعظيمه ورفعة محله او تحسره واهانته بمعنى انه لا يستحق محاجة عن الحضور والقرب وسمع ان يكون بعيدا غاية البعد فان قيل كيف يصح جعل اكمل التمييز اصلا وكماله متفرعا عليه قلنا لم تجعل كذلك بل جعل القصد الى اكمل التمييز اصلا وكمال العناية والاهتمام بالتمييز فرعا ولا محذور فيه وانما يلزم المحذور لو اريد بالعناية مجرد القصد على انه لو اريد هذا لم يلزم جعل كمال التمييز متفرعا على اكمله بل جعل قصد كمال القصد بالتمييز متفرعا

او ان تقصد بذلك بيان حاله في القرب والبعد والتوسط كقولك هذا وذاك وذلك لم تتفرع على ما ذكر وجوه من الاعتبار مثل ان تقصد بذلك كمال العناية بتمييزه وتعيينه

كقوله عز وجل قائلا اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون او ان تقصد ان السامع غبي لا يتميز الشيء عنده الا بالحس كقول الفرزدق يخاطب جريرا اولئك آبائي فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع او ان تقصد تقريبه تحقيره واستبعاده كما قالت عائشة رضي الله عنها يا عجبا لابن عمرو هذا تجوزه له وهو عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه وكما حكاه عز وعلا عن الكفار ماذا اراد الله بهذا مثلا وفي موضع آخر اهذا الذي يذكر آلهتكم

على قصد اكمل التمييز وغاية الاعراب يستلزم تفرع كمال القصد بالتمييز على اكمل التمييز قوله عز من قائل سوى موضع التمييز تعالى عز قائلا وعز من قائل كما يقال فنديك حاتم جودا وحاتم من جواد فايهما اسم الاشارة في اولئك لقصد اكمل التمييز متفرعا عليه كمال العناية بتمييز المتقين الموصوفين وتكرير اولئك للتنبيه على استقلال كل من الهدى العاجل والفلاح الآجل بجعلهم تمييز المشار اليهم قوله اولئك آبائي للقصد الى اكمل التمييز متفرعا عليه التنبيه على غباوة المخاطب قوله يا عجبا الالف بدل من ياء الاضافة كانها قالت احضر يا عجبي فهذا اوانك فالتعجب كلا جزء يعني عبد الله بن عمرو بن عمرو حيث نقض ضفاير النساء عند اغتسالهن قوله ماذا اراد الله بهذا مثلا تمييز او حال يقولون ذلك عند ما ضرب الله المثل بالذباب والعنكبوت والبعوض ونحو ذلك فان قيل اسم الاشارة في قول عائشة رضي الله عنها لتحقير ابن عمرو وفي الاية الاولى مجرور ومتعلق بالفعل وفي قول القائل ليس مسندا ولا مسندا اليه فكيف صح ان يقال قصد تقريب المسند اليه تحقيرا مما في تلك الصور قلنا معناه كما وقع اسم الاشارة الغريب تحقير المشار اليه في هذه الصور وان لم يكن مسندا اليه وقوله ماذا اراد الله بهذا مثلا في عبارة المصنف وقع بدلا او بيانا لما تحكيه وفي موضع آخر عطف على محذوف اي كما تحكيه في سورة البقرة كذا وفي موضع آخر كذا ويحتمل ان يكون في موضع الحبر وقوله اهذا الذي بعث الله رسولا في موضع المبتدا وانما قال ومنه دون ان يقول وفي موضع آخر وما هذه الحيوة لانه يحتمل ان يكون لحمد القرب من غير تحقير على ان فيه شيئا آخر وهو انه ليس من القرآن وانما في القرآن وما هذه الحيوة الدنيا الا لهو ولعب في سورة العنكبوت الانعام وما الحيوة الدنيا الا لعب ولهو بدون اسم الاشارة فيحتمل ان يكون هذا القبيل هو كلام ماهذه الحيوة الدنيا الا لعب ولهو ولكن الظاهر انه سهو قوله وذكرت بجرها في موضع الحال وذلك لا ستنكارها ما رأته من طيشه وتحققه وتبذله والاستفهام في اعلى سيل الانكار والتقريع وهذا خبر المبتدا والمتعاشر صفة له وبالوحي حال اي الى من اشير اليه حال كونه ملتبسا بالوحي واداة بها او متعلق بالمتعاشر والباء للسببية والقميص نقيض الحديث يعني انه متجلد في ادارة الوحي ولا يفعل ما سوى العادة من التجلد بل قد اخرج صدره وادخل ظهره تجلدا وعدم اعتداد بثقل الوحي قوله ومن التبعيد لقصد التعظيم غير الاسلوب لان كونه للتعظيم قطعي بخلاف كلك الكتاب على ما سيجيء في بحث الفصل والوصل والتعظيم فيه فوق ان يعد من قبيل تعظيم يوسف عليه السلام والآن فيه مع قصد التعظيم التنبيه على بعد مراتب الجنة واوصافها بحيث تتجاوز حد العرف والحصر وهذا اعلى ان الوصول الى تلك المراتب لا يحاط لما فيه بالاعمال وان كان اصل الجنة بفضل الله تع

٣٤

او حلاف تعظيم كما تقول ذلك للعين او ما سوى ذلك مما له انخراط في هذا السلك ولطائف هذا الفصل لا تكاد تنضبط واما الحالة التي تقتضي التعريف باللام فهي متى اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة كقولك الماء مبتدا كل حي قال عز من قائل وجعلنا من الماء كل شيء حي اي جعلنا مبتدا كل شيء حي هذا الجنس الذي م

قوله او حلاف تعظيم عطف على تعظيم اي تقصد بعد اسم الاشارة تحقير المسند اليه او اهانته بمعنى انه لا يستحق ان ينال عز الحضور بل يستحق ان يقعد عن مقام البعد قوله او ما سوى ذلك يحمل العطف على تعظيم او خلاف تعظيم اي تقصد بعد اسم الاشارة تحقير المسند اليه او اهانته بمعنى انه لا يستحق ان ينال عز الحضور بل يستحق ان يقعد عن مقام البعد قوله او ما سوى ذلك يحمل العطف على تعظيم او خلاف تعظيم وعلى ان تقصد بذلك كمال العناية وكذا او كثيرا من المتفرعات وعلى ان لا تكون كذا وان تقصد بذلك كمال عسر او سائر حاله مما سوى الدواعي فيكون هذا السلك اشارة الى ما ذكر من المقاصد بالتعدد والمتفرعات في الداعي وتفاصيله كلها مع التركيب في تامل المعاني في الوجه الثالث انسب بقوله ولطائف هذا الفصل يعني فصل كون المسند اليه اسم اشارة لا تكاد تنضبط بل اكثر فصول علم المعاني كذلك فمما يحب التنبيه له ان ما يورد في امثال هذه المقامات من الآيات والامثلة لا تشواهد حتى يتهم باحتمال الغير وانه لا امتناع جمع في مثال واحد من كثير من اللطائف والاغراض وان عني بذلك الاقتضاء آت في كون التراكيب لما ذكر من الاعراض من مجرد المناسبات في الاتيان للبشر بان مقصود المتكلم ما نسب اليه من الاعتبارات فلعلها فعلى هذا تلك كلها مواضع تقع في هذا الكتاب قوله واما الحالة التي تقتضي التعريف اي تعريف المسند اليه باللام فهي متى اريد بالمسند اليه نفس الحقيقة او عموم الافراد وشمولها او حصة معينة منها وتحقيق الكلام في هذا المقام ان وضع اللام للتعريف لا غير ومعناه الاشارة والتعيين والاشارة اما الى نفس الماهية من حيث هي او ان تكون في ضمن الوجود كما في قولك الانسان حيوان ناطق والرجل خير من المراة وقد يسمى لام الطبيعة او باعتبار الوجود وح اما ان تكون مع قرينة البعضية كما في اكلت الخبز وشربت الماء وقد تخص باسم المعهود الذهني واما بدونها فيحمل على العموم حذرا الترجيح بلا مرجح ويسمى لام الاستغراق بل ربما تكون مع قرينة العموم كالاستثناء مثلا كقوله تع والعصر ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا واما الى حصة معينة من الحقيقة فردا او فردين او اكثر كما اذا قيل لك جاني رجل او رجلان فتقول اكرم الرجل او الرجلين او الرجال ويسمى تعريف العهد فعلى هذا اللام اما لتعريف العهد او لتعريف الجنس والجنس قد يراد به نفس المسمى وقد يراد جميع الافراد وقد يراد به بعضها والمصنف جعل الاستغراق مقابلا للجنس والعهد جريا على ظاهر كلام بعض ائمة النحو والاصول ثم اشار الى تحصيل الحق وحقيقة ما في المسند اذ ذكر المعهود الذهني اعني البعض المعين من الجنس في تعريف الحقيقة بل الذاته عدّ منه ما هو باعتبار الوجود البتة مثل اقسام الكتاب والمراد على اللفظ ويكون كذلك الذي في تعريف العهد على ما توهم قوله نفس الحقيقة ربما يتوهم ان المراد الماهية من حيث هي من غير اعتبار الوجود لكن لا خفاء في ان مثل اقسام الكتاب ظاهر على اللفظ انما هو الحقيقة باعتبار الوجود في ضمن بعض الافراد فلهذا اشرنا الى ان المراد اعم على انهم يقولون ان الحقيقة هي الماهية باعتبار التحقق ومن حيث هي وهذا انما ان للموجودات حقائق ومفهومات وللمعدومات مفهومات

لاحقائق والجنس ما يشمل الكثير على ما هو معنى الكلي الطبيعي سواء كان جنسا باصطلاح المنطق او نوعا او صنفا ذلك كالرجل والمراة وكان الاسب ان يذكر به معنى التعريف انه قال متى اريد الاشارة الى نفس حقيقة المسند اليه قوله قال عز من قائل تانيث عمله اورد من المثال في مجرد التعريف بلام الجنس مع الموافقة لهم في المعنى ولا حاجة الى التكلف في تاويله بالمسند اليه ومعنى المبتدا السبب المادي ولما كان القول بان مبتدا كل حي هو جنس الماء مخالفا لما ورد في الكتاب في مواضع والسنة واشتهر بين الناس من ان مبتدا الجن هو النار ومبتدا الانسان هو التراب في دوي لي مبتدا الملائكة هو الريح اشار الى وجه التوفيق بقوله بانه في الروايات في لي تعريف ثم رجع الى الامثلة فقال وكقولك في تشبيه ان يكون في الامثلة الثلاثة المسند اليه نفس الحقيقة من حيث هي من غير اعتبار الوجود في ضمن بعض الافراد وكذا الجرور في المثالين الاولين لا في الثالث دلالة تستقيم ان جنس الكل اعظم من جنس الجزء بل من جزئه واما في نحو الرجل فهو للجنس من حيث الوجود في ضمن البعض وكذا صرح المحققون بانه للمعهود المنفصل للحاضر في الذهن وسيجي هذا زيادة تحقيق في باب الالتفات قوله ومن تعريف الجنس ما اذا كان الاسم المعرف صفة كالجليل واسم جنس كالناس او اسم صفة كالكتاب للمكتوب او مصدرا كالملك والنبوة سواء كان المسند اليه كالجليل والناس اولا كالسوابق في البعد الاول بانصار الماء والصفا والكدر وقوله سدى اي يظهر ضمائر اي مضمرات باطنه والتعدي الى العلاء وقوله انطويا السر عنى نوم نايمي فان ذلك حينئذ غير مختص بذلك الشان الى طي السر اي اخفائه وقوله الناس ارقى اي محيط الرسم نازل الدرجة مبتذل الاعتقاد قوله ولغز المسافة متعلق بقوله تعالى واذا ما معلوم بصورة من حال من المسافة وقوله غير معروف به لا حاجة الى قوله به وعلى تقدير الذكر فالانسب طريق المصدر ليلائم قوله تعرف الاسم هذا التعريف في حكم كثرا وجمع الطرق اي حسنا كثيرا والحاصل ان المعرف بلام الجنس وان اجري عليه بحسب اللفظ احكام المعارف من وقوعه مبتدا وذا الحال وموصوفا بالمعرفة لكنه في المعنى كالنكرة اما اذا اريد به نفس المفهوم من غير اعتبار الوجود فلان عدم المعرف لي وافقه في النظر عن عارض التنوين والتنكير ايضا يدل على هذا المعنى سيما في المصادر وانما تكلف التفاوت بان الحضور في الذهن معنى في مدلول المعرف دون المنكر واما اذا اريد المفهوم باعتبار الوجود في ضمن بعض الافراد وهو شائع الكثير علا ان كلهما المعنى متهم من الجنس لا تفاوت الا باعتبار الحضور وكون البعضية في المعرف مستفادة من القرينة الحالية فلاجل هذه المناسبة الداعية تعامل المعرف معاملة المنكر اما معنى فلذكر المعرف وارادة المعنى المنكر المبهم والى هذا اشار بقوله قال ولقد امر على اللئيم من اللئام واما لفظا فلوصف ذلك المعرف بما يوصف به النكرة

والى هذا اشار بقوله ولذلك اى لكون المعنى على انهم من اللئام يقدر يسمى وصفا لا حالا او قد يتوهم من ظاهر العبارة ان مبناه على ان مثل هذا المعرف لا يصلح ذا حال كالنكرة ولكن ذلك لانه معرفة قريبة من النكرة لا نكرة ولذا يقع مبتداء بلا خلاف بل المراد انه نحو تقدير الجملة نعتا وصفا لا حالا اذا كان متعلق الحال معنى لوصفه دون الحالية كما في البيت فانه ليس المعنى على انه يسبى في حال المرور بل ذلك دابه وعادته وهو متصف به لكون هذا ابلغ في حلمه وكرمه والا فالظاهر انه حال والمعنى انه يمر عليه في ذلك الحال فيمضى ويقضى وثم بالتاويل في ثم العاطفة للجمل خاصة وتضيف وقلنا ما في معنى امضى واول عدل الى المضارع بعد دلالة على التحقق واما في معنى المضى فامر في معنى مررت عدل الى المضارع لقصد الاستحضار ومعنى لا يعنيني لا يريدنى بل يريد غيرى او لا يهمنى الاشتغال به ويمنعه ودفعه قوله اى ولان تعامل هذا المعرف معامله عن المعرف في قوله ونحو قوله يسمى في القرآن غير نظير واحد بل نظائر كثيرة والنظير على الاول بمعنى المثال وعلى الثانى بمعنى المماثل ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ان لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال او للنساء والولدان وانما جاز ذلك والجمل نكرات لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف فليس لشئ بعينه وكذا في قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا ان يحمل صفة للحمار وفي قوله تعالى غير المغضوب عليهم انه صفة الذين انعمت عليهم لانه لا توقيت فيه لانه لم يقصد به معهود وبهذا تعلم ان الموصول كالمعرف باللام في هذا المعنى قوله او العموم عطف على نفس الحقيقة ولا يحول ان الاستغراق والعام وجميع الافراد وقرينة العموم في المثال الاول لفظه ومن الاستثناء بخلاف الاخير وفي المثال الثالث نفسه على ان العام في الاثبات يكون عاما في النفى بمعنى شمول النفى ولا يلزم ان يكون لعموم الشمول فان المعنى لا ينجح احدهم البحر وكذا الجمع مثل لا يحب الظالمين بل صرح كلمة كل حمل لا يحب كل محال فخور فان معناه على عموم النفى وبهذا صونه في لا يدركه الابصار الى ان معناه لا يدركه شئ من الابصار فان قيل من قواعدهم ان النفى اذا دخل على كلام فيه قيد توجه الى القيد خاصة وافاد ثبوت اصل الفعل مثلا نفيه لم ياتك القوم اجمعون يعنى الشمول والاجتماع ومعنى ما كل ما يتمنى المرء يدركه انه لا يدرك جميع المتمنيات بل البعض خاصة ومعنى ما سرت راكبا نفى كون السير بصفة الركوب ومعنى ما ضربته تاديبا ان الضرب لم يكن لغرض التاديب بل لغير ذلك من التشفى وقد يا لو الشى هذا القاصر وهو المحافظ على هذه القاعدة قلنا نعم الا انه ليس كل كلام يشتمل على نفى وقيد بل ما دخل النفى على كلام فيه قيد ليفيد نفى التقييد بل ربما يكون من حقوق القيد كلا ما فيه نفى فيقيد نفيه النفى وتحقيقه

انه لو اعتبر المعنى ولا تم ثقى وجه الى ان العدول لو اعتبر النفى قبل دخول الفعل الى الشئ حتى اذا كان القيد هو العموم افاد عموم النفى والتعويل على القرائن مثلا ما الله يريد ظلما للعباد معناه لا يريد شيئا من الظلم لاحد من عباده فى حال الظلم يعتبر الفرد به والابهام اولا ثم نفى فيلزم عموم النفى اذ لو اعتبر النفى ثم سلط على المبهم لم يكن لذلك كما في قولهم اللاتى من المحسن الغالخة من امتعاه الاساءة من طرف كلافرتهم ماضويته الكرام معناه تركت الضرب الكرام وتهذا ذهب المحققون الى انه مفعول للترك لا للفعل وهذا معنى قولهم في مثل هذا المقام ان المذكور معمول لفعل منفى يتضمنه حرف النفى مع فعله في جانب العباد بقصر النزيه صيغة العموم فيكون تعميم النفى وتهذا البحث زيادة تفصيل اوردناه في حواشى الكشاف وفي شرح مقاصد الكلام في مسئلة الرؤية قوله اوكان المسند اليه حصة معهودة لم تعل او حصة ثم عطفا على نفس الحقيقة او العموم شبها على ان تعريف العهد هو القسم المقابل لتعريف الجنس كما هو راى جمهور النحاة لام فروعه وشعبه كالعموم والاستغراق وشبه بالمثال الاول على ان المعهود به لا يلزم ان تكون مذكورا في كلام هذا المتكلم وعلى ان الحصة ما يكون بعضا من الحقيقة فردا كان او فردين او اكثر وبالمثال الثانى على ان المعهود قد يكون عاما مستغرقا كما توهم من ظاهر تقابلهما انهما متنافيان وعلى ان اللام الداخلة على الصفات لا يلزم ان يكون اسما موصولا البتة وانما ذلك فيما قصد به معنى الحدوث واما في غيره فهي حرف تعريف والمسند اليه مثلا هو الاسم المعرفة وكون البحر حمل ساحلا ساقى العهد والاشارة الى الكل مجاز بصيغة المبالغة لان الساحل اعم من مصدوق عليه وبالاشارة الكل بحار بصفة المبالغة ان الله تعالى اسمه سماكما تقول حاتى رجل كريم فاكرم مثله لرجل يكون معناه فكذلك الكريم وبالمثال الثالث على ان هذه الاقسام للمعرف باللام ليست مختصة بالمسند اليه وان اوردناها فيه قوله ونحو ما ذكرنا كان الانسب ان تقول من احوال اللام الاستغراق وتعريف الحقيقة لانه اورده في بحث تعريف المسند اليه والمعرف بالحقيقة وبالاستغراق وسكل بهم جعلها واحسن الى تعريف العهد فالذي به النزل لما انه هو تعريف بما لا مرين العهد اللهم الا ان تقال المراد بما اشار اليه من التقسيم الى المعهود والى المنزل منزلته قوله واما الحالة التى يتصل التعريف اى تعريف المسند اليه وتهذا رجع ضمير احضاره اليه والى احضاره في موضع الحال من طريق لانه كان صفة له اى طريق يوصل الى الاحضار وهو معنى اليه واصلا في موضع مصدر او كدا لانشاء الطريق اى علم كونه بالكلية او حال من طريق لقولك غلام زيد كذا ان لم يكن عندك حسنه اى من العلامة شئ من الاحوال المناسبة للتعبير عنه

سواه اى سوى انه غلام زيد او لم يكن عبد سامعك منه شىء سواه فعلم الطريق
اما لام عائدا الى المتكلم او الى السامع وقوله او طريق سواها اخصر عطف على طريق
سواها اصلا اما اذا جعل اصلا حالا من طريق سواها فالتقابل بين المعطوف
والمعطوف عليه ظاهر ... القيدين واما اذا جعل مصدرا فلحصول التقابل
من جهة المعنى حينئذ اذ نفى طريق على صفة العموم وعين تقييد بوصف حصول وصف
قوله سواى اى هوى والركب اسم جمع للراكب اليمانين جمع يمان بحسب تمنى
مع توسط الالف مصعد مبعد ذاهب جنيب مجنوب مستتبع وجثمانى جسمى تمكنه
موثق مقيد محبوس فالاضافة اخصر طريق والمقام مقام اختصار وعلى ان ساح
لبسط الكلام لكونه من الحبس والجيب على الوصل **قوله** اولا ان عطف على ممن لم يكن
عطف ظرفه على ظرفه لا على مقدر لعدم الاحتياج ولا على طريق لعدم المعنى اى
الحالة المقتضية للاضافة كانه لم يكن طريق او كانه لا ان فى اضافة المسند اليه حصول
مطلوب احر سوى عدم الطريق المطلق او سوى الاختصار وهذا اولى وقوله مثل
نصب على الحال من مطلوب او البدل من حصول والاحسن الجر بدلا او صفة لمطلوب
وضمن تغنى للاضافة وقوله او الاولى مجرور معطوف على المتعذر اعماله الافعل
التفصيل فى الفاعل الظاهر اعنى تركه على الشذوذ او الاولى مبتدا خبره تركه والجملة
عطف على صلة اللام من المتعذر وميلا الى المعنى كانه قال الذى تعذر او الذى الاولى
تركه او على الموصول والصلة صفة للتفصيل بتأويل الجملة بمعنى استعماله واعد وصفه بالمرجح
من كل من الوجوه الثلاثة وجه بعد **قوله** لجهة من الجهات مثل كراهة تقديم البعض على
البعض فى الذكر لافضائه الى عداوة بينهم وحقدا او اذى خاطر او كراهة تسمية الفعل
الصريح اسمائهم او تاديه الى ملال المتكلم او السامع او لكون اسمائهم مما يكون فى السمع او
ثقل على اللسان او مما يتطير به تحرز التفصيل المتعذر هو كل بنو آدم واهل العلم والحياء
العباد وصلحاء البلاد وتنبيه ان يكون موطن من هذا القبيل لان المراد بهم
افراد القبيلة جميعا لا اولاد المطلوب المعدودة دون غلاول ولا دخيلة فان بترك تفصيلهم
لاولويته قصدا الى التسوية وعدم تقديم البعض المنبئ عن الافضلية ولانه يتناول الاناث
التى يستهجن التصريح باسمائها يوم اللقاء اى الحروب وملاقاة الاعداء متعلق بعلق
خبر المبتدا من معنى الشجاعة وفى غيل متعلق بالطوال عنى بها الاشبال جمع شبل ولد
الاسد فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف او مبتدا خبره الظرف والجملة صفة اسود والغيل
الغيضة وخفان اسم موضع فيه اسود والاسد اذا كان ذا شبل كان اشد مقابلة
وملائمة او لا دخيلة بريد انهم لم يفترقوا بموا ايهم ولم يتركوا امضى عزمهم **قوله**
وعن ترك التفصيل كراهة التصريح باسامى قبيلة الاقارب وللاشعار بالتسجيل على جماعة
معينة فيما كان العداوة اسم اى بالاسم من حرم وفى بناء الفعل اعنى مكنوا عليهم اقال الاخص

اى ممن الدين يحفونى باحى ملوحا وليس لا انتصار منهم عادة ذلك الى النكاية فى نفسى
لان عز الرجل بعشيرته قبايلنا ترك التفصيل لان الاختصار يسع عن التفصيل
المعدودين شبعا يكون لعوام من الكلام ولان فى التصريح بعض الاسامى
مثل ثمرو وكلف وكلاب بعض الاستهجان المنافى لمقام الافتخار **قوله** اذ قد
ان تتضمن اضافة المسند اليه اعتبارا لطيفا حسنا بالى المجاز كما فى الاضافة
بادنى ملابسة فان حسنه الاضافة اللامية لاختصاص الكامل الذى يصحح الاخبار
بان المضاف للمضاف اليه فان الاضافة بادنى الملابسة تكون مجازا حكميا اشعارا
بجعل ملكا لى الملابسة منزلة الملابسة الكاملة الاضافة **قوله** كوكب الخرقاء
هو المسند اليه المضاف الى الخرقاء وهى المراة التى فى عقلها هوج وبها حماقة
كانت تضيع وقتها طول الصيف فاذا طلع سهيل وهو كوكب يقرب القطب الجنوبى
يطلع عند ابتداء البرد تنبهت وفرقت القطن فى القرابات ليستعدوا للشتاء
فاضيف الكوكب اليها بهذه الملابسة البعيدة اللطيفة السحر بالضم السحر سهيل
رفع بدل من كوكب وعطف بيان اذا عنت فرقت غزلها قطنها الذى يغزل
غزلا او تؤول اليه القرائب جمع قريبة يعنى اقاربها وعشايرها وكقوله اذا قال
قدنى كان الاسب ان يقول قال الشاعر كما قال فيما سبق قال الله تعالى
تبت يدا ابى لهب الا ان هذا القسم من امثلة اضافة المسند اليه بل اضافة ذا
الى الاناة اضافة المفعول واضافة الاناء الى الكاف اضافة المضاف اليه وشبه
وان كان من نوع المسند اليه فليس مسندا اليه اصطلاحا فى الجملة جعل المشروب
ذا الاناء اى صاحبه لملابسته اياه بكونه فيه واضافة الاناء الى القسيم لملابسة
شربه منه وسو لما الكم وقوله اذا قال اى القسيم قدنى اى حسبى وكفانى
قال اى المضيف احلف بالله حلفه واللام فى لتغنى مفتوحة جواب القسم والياء
مفتوحة لكونها قبل نون التاكيد المحذوفة الى لتغنين وذا مفعول تغنى واجمعا
تاكيد له وهبه ان الطعام محتاج الى الطاعم لان كماله ان يطعم **قوله** او مثل ان
يتضمن اضافة نوع تعظيم للمضاف او المضاف اليه او غيرهما باعتبار ماله ككتبه
او مملوكه او مصاحبه او غيره لكل ان ونوع تحقير لكل بحسب ما يعطيه مدلول
المضاف او المضاف اليه ومثال تحقير المضاف اليه ضارب زيد بالباب **قوله**
او غرضا عطف على نوع تعظيم وذلك مثل التحريض على اكرامه او اذلاله او الترحم
عليه كما تقول صديقك او عدوك او اسيرك بالباب فى مثل اظهار المسرة او
المساءة كما تقول حبيبى يشفع او مريض ومثل التهكم كما يقال نبيكم او امركم او مثل
التنبيه على السبب كما تقول اهل الاسلام فى الجنة واهل الكفر فى النار ومثل زيادة
الاستبداد كما فى قول الشاعر فيا طيب عيش المرء من صحن داره على كفه من كوره مشربا

٣٧

قوله واما المقاله الوصفي وصف المعرّف اي بعض المسند اليه المعروف بالبعض وسويامع ذكر لدلالة على معنى في موضعه والمراد بالوصف المعنى المصدري على ما صح عنه هله بالكلف وسامه وبتنيس على انه لو اريد بالوصف الثابت المخصوص لا يلزم كونه في جملة الجسم الطويل العريض العميق كاشفا ان يكون كل واحد من الثلاثة كافيا في تمام الكشف والبيان والمراد بالطول ازيد الامتدادين او الامتداد المفروض اولا وبالعرض انقصهما او المفروض ثانيا وبالعمق ما تقاطعهما وليس الجسم عندهم الا ماله هذه الابعاد الثلاثة وان جوز بعض المتكلمين تركيبه من جوهرين ولم لا يقولوا بعرض له الابعاد الثلاثة حتى يحتاج تعريف الجسم الى التقييد بالجوهر وفي قوله الى قوله اشعار بان الحيّز هو الفراغ المحقق او المتوهم لا السطح الباطن من الحاوي قوله او قلد المتقي اشاره الى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب الى اخر انه اذا جعل الذين يؤمنون صفة للمتقين فانه يحتمل ان يكون صفة كاشفة وان يكون مادحة وان يكون مخصصة مبنى الاولين على ان المراد بالمتقي فاعل الطاعات وتارك المعاصي الا ان على الاول يجعل اقامة الصلوة وايتاء الزكوة عبارة عن فعل جميع العبادات البدنية والمالية تعبيرا عنهما بما هو اصلهما واساسهما مع يكون في ذلك ايماء الى اجتناب المعاصي بناء على ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر فيكون الوصف المذكور بهذا الاعتبار مشتملا على ما هو حقيقة الاتقاء من فعل الطاعات وترك المعاصي وعلى الثاني لا حاجة الى هذا بل مجردا اقامة الصلوة مدح للمتقي ومبنى الثالث على ان المراد بالمتقي تارك المنهيات فيكون فعل الصلوة والزكوة من الواجبات في صفاته مقيدا للتخصيص والتوضيح قوله باسرها اي بتمامها كانه فعل من اسرها وهو من الاسر القيد بكسر القاف اي السير الذي يشد به الاسير وكذا معنى المنكرات عن آخرها وحقيقته اجتنابا ناشئا عن اخرها واعتماد كون ذلك دائما للاجزاء وحال كونه متباعدا عن آخرها وسلا اولى من متجاوز الا ان العاوز متعد بنفسه ومعنى تجاوز عنه عفاه وفصل معناه من آخرها الى اولها والاقصاء من ان اللائق بهذا المعنى كلمة من دون عن ومن الغريب ما يقال ليس الاجزاء عبارة عن الجميع بتسمية للشي باسم جزئه وعن متعلق بمحذوف في موضع الحال اي محيطة بالمنكرات محترزا عنها كما في حديث يروى بالتشديد والتخفيف من الحديد والحد والجملة في موضع الصفة بحذف العائد او في موضع البيان والاجماع في ان المذكور ليس حدا للمتقي بل بيان اشتماله على جميع الواجبات وعلى اجتناب المنكرات من التكلف بل شبههما قوله وسوى الايمان حقله فاعلا للحسنات واصلها لتفرع الكل عليه واعمار الله وجعل الصلوة والزكوة اصل العبادات المتعلقة باعمال البدن والاموال لان ما سواهما تقلو بهما وتتبعهما بمنزلة الولد للام وقوله وذكره الفاضي عطف

على ذكره سائر الحسنات قوله ويطير اي ويظهر هو لكل المتقي الذي يؤمن ويصلي ويزكي في منزلة الوصف صير له الكاشف لما اجرى عليه ذلك الوصف وان لم يستلزمه فان لا المعنى في البعد في على انه جرى في السياق اعني ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا او بتقدير اعني او بكونه نعتا للذي جمع وفيه ان قوله نعت جنسه اما او ذي ولا اسمع الاشاحة من اصولهم قد يحاول البدعاقا الا المعني والبليغ سوا الزكي المتوفي وكون الوجل يجب يكون مظنونه بمنزلة المحسوس معيّنه هذا المعنى كاشفا عنه او ذي فكذلك الاشاحة للجار البديع الغرائب ومستحيلات لا مور جمع بديعة قوله ومما تواخى اي تماثل وتناسب قول اوس فان حزوعا اذا حسبه السرو موعا اطعمه الخبر بمنزلة الكاشف للهلوع سواء جعل وصفا له او حالا منه قوله قال في محمد بن عبد الله في موضع الفاعل لفعل محذوف يتعلق به عن احمد او في موضع مبتدأ حسن عن احمد قوله او مادحا له عطف على مبينا له فوكيه زيادة تخصيص لان الموصوف يشمل على تخصيص ما لا بحاله سيما في المعرفة قوله وكان ما تعلق عطف على قوله كان الوصف مبينا يعني يجب في جميع ما ذكر ان يكون ما تعلق بالوصف فيحصل به مطلوبا للمتكلم ملائما لغرضه لتكون على وفق مقتضى الحال قوله ولما قريب يريد ان لان الوصف يجب ان يكون معلوم التحقق في نفسه ومعلوم التحقق للموصوف في ان الجملة الطلبية لا يجوز ان تكون نعتا وصفا بلا الخبر فان حقه ان لا يكون معلوم التحقق للمسند اليه اذا علم ذلك صار وصفا وسبيلها فيما ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف نعم يشترك الوصف والخبر في لزوم كونهما باسرهما في انفسهما ليصح نسبتهما للموصوف والمسند اليه وتفرع على هذا امتناع كون الجملة الانشائية سيما الطلبية وصفا او خبرا ونقرير الكلام على محاذاة ما في الكتاب ان كل وصف فهو مميز به شيء عن شيء لما علم من انه يطلب به تمييز الموصوف به عما ليس موصوفا به سواء كانت صفة مخصصة او غيرها وكل ما يميز به شيء عن شيء يجب ان يكون عند السامع معلوم التحقق لذلك الشيء الذي يميز به عن شيء آخر وكذا عند المتكلم بطريق الاولى لامتناع ان يميز شيئا عن شيء بما لا يعلم ثبوته له فكل وصف يجب ان يكون معلوم التحقق عندهما للموصوف الذي يميز به عن غيره ويلزمه ان كل وصف يجب ان يكون محققا للشيء والامام وهو معلوم ذلك يضم الى قولنا كل محقق لشيء يجب ان يكون محققا في نفسه ضرورة وهذا معنى قوله لان يحقق الشي

للشي موقع على بعضه في نفسه ينتج ان كل وصف يحتمل ان يكون في نفسه ثابتا متحققا
او معنى السواد في الحقيق واحد والابوه البعض بالاوصاف التي هي اضافات واعتبارات
الوجود فهما من الاعيان لان معنى الحقيق والسواد امر عليه من الوجود ولا يلزم من
ثبوته نفسه ثم توهم ان الضرورة في الوصف هو الحس والحقيق عند العقل واما في الحكم
ويحسب الخارج على ما هو المدعى فلا الاولى الى موهم المعنى المنفي والمستحيل كذلك
ايضا ان اريد بالوصف ما يصدق على وضع حمله عليه بالمواطاة كالكريم في قولنا الرجل
الكريم كذا فهو بحسب الخارج نفس الموصوف ووجوده وبحسبه نفس وجوده وبحسبه
لا اتحاد ولا اضافة لى اصالة ومرجعه بل لا انفسه اصلا فان كان الموصوف
متحققا في نفسه فذاك بتحققه والا فلا وان اريد ما هو ماخذ الاشتقاق ومنشاء
الوصف المحمول كالكرم مثلا فلانه ان يحققه للموصوف يستلزم تحققه في نفسه فان
معناه حصوله وحمله عليه بالاشتقاق وهذا لا يوجب ثبوته كما في قولنا
زيد الاعمى كذا مع ان العمى عدم وهذا ما يقال ان انتفاء مبدا المحمول لا يوجب انتفاء
الحمل هذا والواو في قوله ولما نوى ابتدائية وما موصوله فاللام متعلقه بحكمك قاطع
عطف على طلب وضمير تعرضه لما في مما لا اعرفه وضمير له لسنا وضمير به لما نوى
قوله وان حق اي ولعلك بان يحمل الشي للشي فرع على تحققه في نفسه لا سيما عليك
ان حق كل ما يقصد ثبوته للغير سواء كان على طريق الاثبات لى الاخبار والاعلام
بذلك كما في الخبر او على طريق الاجتناب لما هو معلوم كما في الوصف ان يكون في نفسه ثابتا
وعندك ايها المتكلم اما في نفسه فظاهر لان العاقل لا يقصد المحال واما عند المتكلم فلا
ما يقصد ثبوته للغير في نفسه كان ثابتا عندك ضرورة يلزم كونه ثابتا عندك وقولنا
حقه كذا من قولنا الواجب عليه كذا وهو معنى الضرورة وقولنا يقصد ثبوته للغير
في قولنا يمكنك ان تجعله وصفا او خبرا فتصير القضية الحاصلة من ان كل ما يمكنك ان
تجعله وصفا او خبرا يكون بالضرورة ثابتا في نفسه وعندك وتعكس بعكس النقيض الى
قولنا كل ما لا يكون ثابتا في نفسه وعندك لا يمكنك بل يمتنع منك جعله وصفا او خبرا
فان عكس النقيض عنده هو ان يجعل نقيض المحكوم به محكوما عليه ونقيض المحكوم عليه
محكوما به مع بقاء الصدق والكيف على الاتحاد في السلب بحاله فقولنا كل فاعل
مرفوع ينعكس الى قولنا كل ما ليس بمرفوع ليس بفاعل وقولنا لا شي من الفاعل بمنصوب
الى قولنا بعض ما ليس بمنصوب ليس بفاعل والاحسن توجه المنع على قوله كل ما
يقصد ثبوته للغير يكون ثابتا في نفسه وان تفرع يحمل الشي للشي على تحققه في نفسه لا
يستلزم ذلك كما في الاخبار الكاذبة المستفيد المجهولات قوله في نفسه الضمير عائد
الى ما يقصد ومعناه في الواقع مع قطع النظر عن الاعتقاد وقوله وعندك عطف
عليه ومعناه في اعتقاد المتكلم ولم يتعرض لجانب السامع لان السوق عند انما تلزم الوصف

٣٩

دون الحصر وقوله كذا لكلامي في نفسه وعندك وقوله او متحققا عطف على ثابتا
على صد التقويم من التفسير اي سواء قلت ثابتا او متحققا والمعنى واحد فلا
نزاع وانما النزاع في ان الوجود هل يساوي في الكلام اخص وقوله وكل اخبر الى
حمل امتناع جعله وصفا يمتنع جعله خبرا الا في موقع المصدر وهو امتنع ايضا في
لجعله المحذوف وايضا مصدر فعل محذوف في موقع الحال او الاستئناف لي
عاد الامتناع عوداً وقوله بحكم عكس النقيض في موقع خبر مبتدا محذوف اي
هذا ثابت بحكم ويجوز ان يتعلق بيمتنع واما حمل كذلك اضافه الى نسبة واو
متحققا اي معنى متحققا عندك فيتعسف **قوله** وعسى تريد ان ما يتبع من لزوم
كون الوصف ثابتا في نفسه وعند المتكلم والسامع يدعو الى امرين وتعارض
عليهما فما ل حرف فتتبعه اذا دعاه وهتف به ذكره في الاساس واصله
من حرف الضبع اي العضد مما وطي من الذلك والولق والظرف على ذا استوى
متعلق تعسى او بجد في هل يجوز او تاويل وعسى مستعمل استعمال عسى لم يخرج
زيد وهو ظاهر او استعمال عسى زيد ان يخرج على طريق تنازع العاملين واعمال
الاول او الثاني ليكون اسم عسى ما او ساكم او ضمير عائد الى اليهم والامر الى احدهما
ابطال راي شاع المعتزلة حيث يقولون ان الشيء غير معلوم والا يلزم اشتراكها
مع الذات في المعلومية فتدخل تحت حد الذات اعني ما يعلم ويخبر عنه وابو الحسن
البصري ومتابعوه يقولون كل واحد من الذات والصفة نعلم الا ان الذات يعلم
اصلا والصفة لا تعلم الا فرعا فان قيل ما نشأ من لزوم المعلومية انما هو في الصفة
النحوية لا ما يقابل الذات فيرد من المباحث الخلافية قلنا اراد ان الصفة المقابلة
للذات مما يصح ان يجعل صفة نحوية للذات لكونه معنى قائما بها او يكون معلومة
ولا يصح القول بانها لا يكون معلومة البتة ونانيهما ان حمل ابيات ط هو ثابت في
نفسه كالوصف لشيء آخر كالموصوف يستدعي ثبوت لك الشي الاخر في نفسه لاستحالة
ثبوت الثابت لما لا ثبوت له في نفسه وهذا اظهر من ان يستحيل ان يثبت للثابت في نفسه ما لا
ثبوت له في نفسه ولا حاجة به الى ما عرفناه المصنف من المقدمات فضلا عن استيضاح
ولا الى ما ذكره من التفصيل والتطويل وزيادة لفظ المحاولة والاشارة تكفي ان يقال
ان ثبوت الشي للشي فرع ثبوته لم يستدعي ثبوت الشي وتوهمهما ابو عمرو فيما قالوا الشيء
عليه شي من مباحث الذات **قوله** ثم لعلك فكون ملفظ به لانه مع ما سبق من لزوم كون الوصف
او الخبر ثابتا عند المتكلم يفيد ما قصد من امتناع كون الجملة الطلبية لا يكون ثابتا متحققا
عند المتكلم لامتناع طلب الحاصل وكل ما يمكن ان يجعل وصفا او خبرا يجب ان يكون
ثابتا متحققا عند المتكلم لامتناع طلب الحاصل وكل ما يمكن ان يجعل وصفا او خبرا يجب ان
لما سبق فالجملة الطلبية يمتنع ان يجعل وصفا او خبرا وقوله الطلب اي جزو اجتهاد في

تحصيلا م وقوله كما سيأتيك كلام لك في قانون الطلب ليس في ابواب الطلب عن هذا المعنى
سوى ان الطلب يستدعي مطلوبا بالاجمال ويستدعي فيما هو مطلوبه ان لا يكون حاصلا
وقت الطلب فيمتنع طلب الحاصل نعم فيه ان المطلوب قد يلزم امكان حصوله وقد لا يلزم وانه
قد يطلب حصوله في الذهن كما في الاستفهام وقد يطلب حصوله في الخارج كما في غيره والامثل
نحو هل لي من ... وانه قد يكون حصول او انتفاء من تصور او تصديق الى غير ذلك من
التفاصيل التي لا مدخل لها في هذا المقام وقوله مسلم بدل من مطلوبك وانما خص السان الطلب
مع ان سائر اقسام الانشاء كذلك لما مر في صدر الكتاب من حصر الكلام في الخبر والطلب وعلم
الاعتداد بباقي الانشاءات والانسياق الى الوصل لغة من جهة ان مضمون الانشاء غير ثابت
واعلم ان القول بامتناع كون خبر المبتدا طلبا محل نظر فالقول بان الخبر ثابت للمبتدا فيكون ثابتا
في نفسه والطلب ليس كذلك على عمومه غير مسلم وانما ذلك في القضية اعني الجملة الخبرية
وليس معنى الخبر على الاطلاق ما ثبت للمبتدا بل ما اسند اليه وسواء كما في اسناد الطلب
الى الفاعل والقول بان الخبر لا بد ان يحتمل الصدق والكذب غلط من باب اشتراك اللفظ
ثم وقوع الانشاء من الطلب في حيز خبر اكثر في الكلام والتاويل بتقدير القول على ما ذكر
المصنف في غير محال الضرورة ... المصنف في كثير من المواضع سيما في باب المدح والذم من
جعل المخصوص مبتدا وفي الدعاء كقوله بل انتم لا مرحبا بكم وفي مثل ابن زيد ومتى القتال
وكيف الحال وما اشبه ذلك قوله ولذلك سمعنا قد شاع مثل قولنا سمعت زيدا يقول
فمنهم من زعم ان يقول ثاني مفعولي سمع والمحققون على انه حال او بدل وبيان تاويله
المصدر اي سمعت قول زيد قائلا كذا او قوله كذا والظرف اعني في مثل متعلق بسمعنا واللام في
للمناهل متعلق بان نقول ومن لابتداء يحمل والضميران للازرق وهو اللبن المخلوط بالماء
وكذا ضمير رقيقه وهو ساقه تضرب الى السواد والشماد بالفتح اللبن الرقيق وتمييز اللبن
برقيقه وانما عبر عن القائل بالرائي وعن المقول له بالمناهل لانه انما خاطبت بهذا
الخطاب الرائي للحاضر وقط بالتشديد من الظروف المبنية المستعملة لاستغراق الزمان
الماضي وقوله وفي مثل اي سمعنا في مثل زيد اضربه نقول انه محمول على يقال وفي احملا
العقاب اسان ونسبه على جوار السفوبين اعني مقول ويقال الآن الاولى ان يقال اي
الصفة ... في الخبر الفعل وقوله ونفسر عطف على نقول اي سمعنا نفسر لا النفسي
في معنى القول ويجوز ان يكون عطفا على سمعنا ولذلك نفسر وقوله ماذا مفعول له
وقوله هل تعرفونه في موقع البدل من قوله من فرعون وقوله من هو بدل من مفعول تعرفونه
والظرف اعني في فرط متعلق بما تضمنه من الاستفهام من معنى الفعل اي عاليا فرعون
في فرط ظلمه واستكباره وشدة اصراره على تجبره والتكلمة الجملة المعترضة في قم الفرس
وشدة الشكيمة مثله في فرط الاباء وقلة الانقياد وفرعون علم لمن ملك العمالقة ككسرى
وقيصر لمن ملك العجم والروم ولفرط ظلم وليدن المصعب من الفراعنة ونجبر اشتوع عن

معنى

معنى تجبر وظلم وقوله ماظنكم استئناف وبدل من هل تعرفونه والمعذرة على لفظ
اسم الفاعل وتمييز به للعذاب وتمييز مثله وشوخين يكون لفرعون وقوله ثم عرف
عطف على قال والضمير لله وضمير حاله لفرعون وذلك اشارة الى فرط العتو وشدة
الشكيمة اي الظاهر من سوق كلامه يقتضي ان من فرعون بلفظ الاستفهام في موقع
الصفة للعذاب المهين على طريقة قتل احمد وجمل اسفارا او المنعم يستغني وان القول
مقدر لكن الاظهر ان العذاب المهين معلوم معهود وليس في معنى النكرة وان
ايراد قوله من فرعون بلفظ الاستفهام من غير ان يحمل صفة او حالا لاستعدين
القول وافي بما قصد من تصوير كنه العذاب قوله حق خدمته في موقع المصدر
اي الواجب من خدمته والاكمام جمع كم بالكسر الغلاف الذي يكون فيه الثمر اول
ظهوره مما يجوز ان يريد بها عبارات كتابه وبالثمرات اللطائف المرغوب المدلاة
فيها وبالاطلاع عليها معرفتها بكنهها وان يريد بالثمرات المحتجبة في الاكمام المعاني
الدقيقة واللطائف الخفية في نفسها من غير ان تعتبر في الاكمام استعارة على حدة
ولقد صدق في هذا المقال لكن الشأن في حق الخدمة وسيقفون عليه شرحا هداه الله
الموفق ونعم المعين قوله واما الحالة التي تقتضي تاكيده اي تعقيب المسند اليه بل
المعرّف بتابع تقرر امر المتبوع في النفس او الشمول فهي اذا كان فعلا كذا بها
المتكلم ان لا يظن بك السامع في حكمك الذي تؤكد المسند اليه تجوزا اي تكلما بالمجاز
او سهوا اي ذهولا بحيث ينتبه بادنى تنبيه او نسيانا اي زوالا للصورة بحيث
تفتقر الى اسناء تحصيل فاذا قلت عرف زيد احتمل ان يكون العارف بعض
خواصه الذين معرفتهم بمنزلة معرفته كما يقال كل ما يلي الوزير قد يلي الامير
او يكون العارف عمرا وانما حكمت على زيد بطريق السهو والنسيان فاذا قلت
عرف زيد زيدا زلت عن السامع هذا الظن اي الوهم والاحتمال لا الاعتقاد
الراجح على ما هو مصطلح الاصول لظهور انه لا يحصل حين عرف زيد مثلا الا
وكذا اذا قلت عرف زيد نفسه او عينه فقد ازلت وهم كونك متجوزا في الاسناد
الى زيد وله يخفى انه لا يزيل وهم السهو والنسيان ولما كان في هذا مع دفع وهم
التجوز والسهو والنسيان تقرير المسند اليه اي جعله مقررا محققا ثابتا
بحيث لا يظن به غيره اورد جملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه دالة
على ان المقصود بمثل هذا الكلام قد يكون مجرد تقرير المسند اليه من غير قصد
الى دفع وهم التجوز او السهو والنسيان لكن لا يظهر لنا ان اي موضع من فصل
اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل يطلعنا على هذا المعنى فالوجه ان يقال ان
قوله كما يطلعك ليس متعلقا بقصد مجرد التقرير بل بما قبله فقد ذكر في فصل
اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل انك اذا قلت جئت انا في حاجتك لافادة

اي الالف واللام في المجاز والتقييم معهود ذهني كالنكرة مجوز الوصف بالنكرة

وسيطلع من كتابنا هذا من خدمه حق خدمته على ثمرات محتجبة في اكمام
متن

فهي اذا كان المراد ان لا يظن بك السامع في حكمك ذلك تجوزا او سهوا او نسيانا كقولك عرفت انا وعرفت انت وعرف زيد زيد او نفسه او عينه وربما كان القصد مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل
متن

وجود السعي في حاجته حينئذ من غير مشابه تجوزا او سهوا او نسيان ح بخلاف ما سبقت
فانه لا يكون لذلك بل للرد على من زعم انفراد العين بالسعي او مشاركة لكل فيه وقوله على
الاول نحو لا عمرو ولا غيري وعلى الثاني نحو وجري وقد يقال المراد انه ربما كان
القصد مجرد تقرير الحكم اي تحقيقه وتقويته على ما ذكر في الحالة المقتضية لتقديم المسند
من ان مثل انا عرفت قد يكون لمجرد تقوي الحكم بسبب تكرر الاسناد وكذا انت لا تكذب
وانه اقوى للحكم من لا تكذب انت لان انت لتأكيد المحكوم عليه لا بانه متولا عين للتأكيد
الحكم وهذا الكلام جيد لو حملوا التقرير على تقرير المسند اليه وحملوا الاطلاع مما
ذكره في لا تكذب انت او مثل انا عرفت وانت لا تكذب [illegible] من تأكيد المسند اليه في
[illegible] كلامه اطلاع على ان تأكيد المسند اليه يحول عن تقرير الحكم وتقويته قوله
او خلاف الشمول عطف على تجوزا وما بينهما اعتراض وتوهم خلاف الشمول في مثل
عرفني الرجال صحيح اذ ربما يتوهم ان القصد به الجنس او البعض اذ عموم الجمع المعرف
ظاهر ظني لا منصوص قطعي واما في مثل عرفني الرجلان فمشكل لانه نص في مدلوله فلعل
ان هذا التأكيد لمجرد تقرير الشمول وتقويته لا لدفع ظن خلاف الشمول اللهم الا ان يقال
ان الفعل الصادر عن احد المتصاحبين قد ينسب اليهما كما في قوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ
والمرجان وانما يخرجان من الملح الاجاج دون العذب الفرات فالتأكيد بكلاهما يدفع
توهم مثل هذا وان كان عائدا الى دفع وهم التجوز فتدبر قوله ومنه اي ومن ايراد لفظ
كل فيما اذا كان المراد ان لا يظن خلاف الشمول وان لم يكن من التأكيد الصناعي قولك
كل رجل عارف وكل انسان حيوان مقام الرجال عارفون والاناسي حيوان الى التشبيه
الى رجل عارف وانسان حيوان لئلا يرد اعتراض الانفتاح بان كلمة كل ههنا للتأسيس
وافادة الشمول عن اصله لا للتأكيد ودفع وهم عدم الشمول اذ لا شمول بدونها اصلا
لا يقال كلمة كل ههنا سور وانما الموضوع رجل ولا يراد به فرد واحد ولا مانع دخول
كل عليه بل يراد به امور ربما تعدد وكثر فيكون كل تأكيدا لذلك لانا نقول
السور ما يبين كمية افراد الموضوع من الكلية او البعضية ولا معنى لتأسيس الشمول
سوى بيان عموم الموضوع وافادته ولو افاد الموضوع بدون كل الشمول لكان رجل
عارف كلية لا مهملة وكون رجل للتعدد والكثرة ظاهر الفساد بل غايته الاطلاق
والاحتمال وكونه لفرد واحد لا ينافي دخول كل عليه لتفيد كل فرد على ان امتناع
كونه لفرد واحد لا يستلزم كونه للعموم والكثرة ليكون كل تأكيدا بل يجوز ان يكون مطلقا
لا تعرض فيه للوحدة والكثرة ولعل هذا اقرب الى التحقيق اذ لو كان للبعضية لما كانت
القضية مهملة بل جزئية ولهذا قال ابو علي في الاشارات ان كان اللام يفيد العموم
والتنوين البعضية فلا مهملة في لغة العرب قوله واما الحالة التي تقتضي بيانه اي
تعقيب المسند اليه بعطف البيان فقيل به وبما يجري مجراه ويؤدي مؤداه فيتناول مثل

لا يتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه وشبه
ان يكون عطف تفسير على ما انه اشارة الى هذا لكون الاخص اي ان ما تخصيصه من الاسم لا يتناول في
الارض ونظيره وانما قال زيادة ايضاحه لان المسند اليه لا يخلو عن ايضاح فعطف البيان يفيد
زيادة لا الايضاح عن اصله وقوله بما يخصه من الاسم لا يتناول في الارض ونظيره وانما قال
زيادة ايضاحه لان المسند اليه لا يخلو عن ايضاح اعم من العلم كما في قدم صديقك خالد وغير
العلم كما في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام ذكر صاحب الكشاف ان البيت
الحرام عطف بيان الكعبة ثم زيادة الايضاح كما يجوز ان يحصل من عطف البيان يجوز
ان يحصل من اجتماع التابع والمتبوع لكن المصنف ذكره في علم النحو ان عطف البيان
يكون اعرف البتة وهو ما هو مستثناء خبره من هذا القبيل اي من قبيل البيان والتفسير
وان لم يكن المتبوع مسندا اليه فضلا ان يكون معرفا ولا التابع عطف بيان
بل صفة وقوله مع الى آخره بيان كون الاية من هذا القبيل والغرض ان الهين معناه
اثنان من الجنس المسمى بالاله واله معناه الواحد من ذلك فالاول حامل لمعنى الجنسية
والوحدة وسوق الكلام الاول للنهي عن اتخاذ الاثنين من جنس الاله لا للنهي عن
اتخاذ جنس الاله فانه مأمور به البتة وسوق الكلام الثاني لتحقيق ان الاله
هو الواحد من جنس الاله لا الجنس في الجملة فوصف الهين باثنين واله
بواحد ان كان هذا المعنى يفهم من نفس الموصوف بطريق التضمن كما في الهين
فظاهر واما في اله فلان الوحدة مأخوذة في معنى الاسم جمع مع التنوين والتنكير
وان نوقش فبالالتزام وبالجملة فاما وصفا بذلك ليبان ان مقصد الغرض في الاول
فيه هو العدد في الاول والوحدة في الثاني وان كان في كليهما للجنسية ايضا مدخل
في الموضوع وقد يوصف اسم الجنس بما يدل على ان القصد به الى الجنسية دون الفردية
كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه وصف الدابة والطائر
بما هو من صفات الجنس والمدلول المطابقي للفظ ليبان ان القصد بهما الى الجنس
فقصد تأكيد امر الشمول والاحاطة ودفع توهم الخصوص وهذا ما قال صاحب الكشاف
ان معنى هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة كانه قيل وما من دابة قط في جميع
الارضين السبع وما من طائر قط في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه الا امم امثالكم
محفوظة احوالها غير مهمل امرها فهذه الاية تشارك الاية السابقة في كون الوصف
فيهما لبيان ان القصد الى احد محتملي اسم الجنس وتخالفها في ان القصد ههنا الى
الجنس وفي السابقة الى العدد والوحدة فلذا قال ومن هذا الباب حيث وهم
وانما الاول بيان لما سوا الاصلاح الغرض وهذا لاصل الغرض ثم من الظاهر
البين ان التابع في الايتين صفة على ما صرح به جار الله وغيره لا تأكيد على ما قد
يسبق الى الوهم ونسب الى جار الله وعطف بيان على ما ذكره بعض الاكابر اجاب

بظاهر كلام المصنف متمسكا بان معنى قولهم التعبير بتابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه كما ذكر ليدل على ذلك ليخرج عنه المبتداء في مثل زيد ضربته ومنها التابع لم يذكر ليدل على معنى في متبوعه بل ليبين ويفسر ما هو الغرض الاصلي في المتبوع فيكون تابعا غير صفة يوضح متبوعه وهو معنى عطف البيان الصادق والجواب بعد تصحيح كلام ابن الحاجب في تعميمه في جميع الحدود النحوية وتسليمه عند الجمهور انا لا نسلم ان التابع مهما لم يذكر ليدل على معنى في متبوعه وكونه لغرض البيان والتفسير لا ينافي هذا المعنى والا لم يصدق الحد على شيء من الصفات حملا الا انه لا محالة يكون للكشف والبيان او التخصيص والتوضيح او للمدح او الذم او التاكيد بل يجوز ان يكون قد ذكر ليدل على معنى في متبوعه ويكون الغرض من سوق الدلالة هو سائر المعاني وهو في الاسم الاولى بيان ان مناط النفي والاثبات هو العدد والوحدة وفي الاسم الثانية بيان ان القصد الى الجنس والى تقريرهما وتثبيتهما على حقيقتهما وعمومهما وما يحمله كالصفة بعض المصنف على ذكر بعد الشيء الدال على بعض احواله للتخصيص او التعظيم او التحقير او الذم وعطف البيان ما ذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على بعض احواله بل ما اله لكونه اعرف وله خفاء في ان الصادق على التابع في الاسمين حد الصفة لا عطف البيان **قوله** واما الحالة التي تقتضي ابدال البدل عنه اي تعقيب المسند اليه بتابع يذكر بعد الشيء من غير توسط حرف عطف عليه مستقلا في التعلق به كما علق بالاول فهي اذا كان مراد المتكلم بكلامه افادة انه نوى تكرير الحكم لان هذا معنى استقلاله بالتعلق به وبهذا انظر فالاوجه الجمع بين الارادة والنية ثم كون العامل راجعا الى الحكم لا ينافي كون الدال من احوال المسند اليه بمعنى تقسيم به وجعله تابعا له في كثير من الامور على ان فائدة زيادة التقرير والايضاح راجعة اليه وجعله تابعا له في كثير من الامور على ان فائدة زيادة التقرير والايضاح راجعة الى المسند اليه على ما تبين وقوله وذكر منصوب عطف على نية لا مجرور معطوف على تكرير رواية ودراية والتوطئة التمهيد والتسوية من وطأ الشيء توطئة صار وطيئا وفي العبارة اشارة الى ان المقصود بالنسبة والمسند اليه بالحقيقة هو البدل دون المبدل منه واللام في لزيادة متعلق بذكر المسند اليه وانما قال زيادة التقرير لان نوع ما فيه من التكرير والتوضيح مقصود بالنسبة والمراد تقرير المسند اليه اي تحقيقه وتثبيته وانه ذلك المذكور وذلك لما في التنبيه والتكرير من التثبيت والتقرير واما التوضيح في بدل البعض والاشتمال فظاهر لاتضاحه ان المسند اليه حقيقة هو ذلك البعض او المتلبس واما في بدل الكل فلانه ربما يكون اوضح وان لم يكن فالاجتماع يكون فيه ايضاح لا محالة واراد بالانواع الثلاثة بدل الكل والبعض والاشتمال واورد الامثلة على عكس هذا الترتيب لان الادخلية الغالب والاظهر في تحقق القصد هو الخارج فالاقرب ثم البعض وانما امر بالتامل لينبغي ان الرابع وهو بدل الغلط بمعزل عن امثال خواص البلغاء لانه يكون في كلام يصدر منك لا عن رويه وفطانه **قوله** واما الحالة

التي تقتضي العطف اي على المسند اليه وقد تقرر في علم النحو ان الواو والفاء وثم وحتى تشترك في افادة الجمع في ذات مثل قام وقعد زيد او حكم مثل جاء زيد وعمرو او في او ورد مثل جاء زيد وذهب عمرو اذ الكلام بدون العطف يحتمل الرجوع وجعل الاول في حكم المسكوت عنه الا ان الواو لمطلق الجمع من غير دلالة على زيادة معنى بخلاف البقية الباقية فان الفاء للتعقيب وثم للتراخي وحتى للترتيب فيه تدريج ومعناه الترتيب بحسب الذهن وهي اعتبار المتكلم بان يجعل المعطوف هو الادنى او الاعلى او الاقدم او نحو ذلك لا بحسب الوجود اذ ربما يكون المعطوف سابقا كما في مات كل اب لي حتى آدم او مختلطا من غير سبق او تاخر بل غايته في القوة والشرف مثل جاء لي الناس حتى الانبياء او في الضعف والنقص مثل قدم الحاج حتى المشاة فلا جعل العطف على المسند اليه بالواو ولتفصيل المسند اليه اذ لا تعدد سوى ذلك وقد بالاختصار ادبا ونه قد يحصل تفصيل المسند اليه بعطف الجملة مثل جاء زيد وجاء عمرو وبالكلام الباقية لتفصيل المسند لدلالتها على ان ملابسة المسند للمعطوف بعد ملابسته للمعطوف عليه بحسب الزمان او الرتبة على ما ذكرنا حتى ان قولنا جاء زيد فعمرو كلام مع من عرف ان الجائي كلاهما وانما احتاج الى البيان في حال مجيئهما انهما معا او على التعاقب والتراخي وقد يعتبر عندهم ان الكلام اذا اشتمل على قيد كان محط الفائدة هو ذلك القيد فلذا لم يجعل مثل ذلك من تفصيل المسند والمسند اليه جميعا وقد تفصيل المسند ايضا بالاختصار ادبا ونه قد يحصل بعد عطف على المسند اليه مثل جاء زيد وجاء عمرو بعده متعاقبا او متراخيا وقد نبهت فيما مضى انه لو لم يعتبر في الصورتين لكان مستفيدا الا انه مع التفصيل اقوم وابعد عن الاشتباه وعن المعطوف عليه في حتى حيث قال او جاء القوم حتى خالد لانه يجب ان يكون ذا اجزاء يكون المعطوف افضلها او ادونها **قوله** ولا بد في حتى من التدريج بان يكامل المعطوف عليه شيئا فشيئا حتى ينتهي الى المعطوف وبين ذلك بصورة عطف الجملة فان صار ابليس عطف على ارتقى في الحال اي زماني وارتقائي وهو ابتداؤه عن التدريج ظاهر حيث حكى على ارتقاء درجته في الشر شيئا فشيئا الى ان صار ابليس من اشياعه بعد ما كان هو واحدا من اتباع ابليس ثم اخبر بانه سبق بلا ارتقاء لو بات بعده مات فقال ولو عشت حتى مات احدث بعده دقائق بشر ليس يحسنها بعدي **قوله** او كان المراد رد السامع حوز من الى الصواب لقصر التعلق مثل جاء زيد لا عمرو بان اعتقد مجيء عمرو دون زيد ولقصر الافراد بان يعتقد مجيئهما جميعا وهو كلام سائغ ولم يجوز في لكن سوى الاستعمال في قصر القلب حتى لا يجوز ما جاءني زيد لكن عمرو الا لمن اعتقد ان زيدا جاء دون عمرو اذ لو اعتقد انهما جاءا اي فعلت ما جاءني زيد كان الواجب ان تقول بل عمرو لانه لا

فيه ما كان المراد به تكرير الحكم وذكر المسند اليه بعد توطئة ذكره لزيادة التقرير والايضاح

الارشاد قوله جاء زيد فعمرو حاله ادم عمرو ثم خالد

لعموم التراجع في المقتضى والمعنى

كما علق عنه قول من قال وكنت فتى من جند ابليس فارتقى بي الحال حتى صار ابليس من جندي

عن الظاهر في الكلام الى الصواب كقولك جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد وكقولك ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو

جاءني غير الاولى ولا معنى للاستدراك ح وبالجملة لم توجد لاستعمال لكن في هذا المقام
ثم انه اورد كلمة لكن ههنا في معنى القصر ولم يذكرها في بحث القصر في امثلة طريق
العطف ولم يذكر كلمة بل ههنا في معنى القصر اعني رد السامع عن الخطاء الى الصواب
وذكرها ثمه في امثلة طريق العطف افرادا وقلبا ثم لا يخفى ان صرف الحكم عن محكوم
له الى آخر في مثل جاءني زيد بل عمرو انما يستقيم على راي المبرد وهو ان المعنى
بل ما جاءني عمرو لا على راي الجمهور وهو ان المعنى بل جاءني عمرو واذا الصرف
للانتقال عن شيء ولا للنفي شيء فان قيل المحققون على ان معنى الاضراب في بل
هو الاعراض عن المعطوف عليه وجعله في حكم المسكوت عنه من غير حكم عليه بنفي او
اثبات وعبارة المصنف تشعر بان الحكم مصروف عنه فيما ذكر حتى ان معنى
جاءني زيد بل عمرو ان زيدا لم يجئ وان الاسناد اليه انما وقع غلطا لكن شاع استعماله
في كلام الفصحاء لان وضع بل للتدارك مثل هذا الغلط بخلاف بدل الغلط فانما
انما يلزم ذلك لو اراد بالحكم وقوع النسبة مثلا واما اذا اراد ايقاع النسبة فلا
اذ معناه ح انك تركت الحكم عليه وحكمت على آخر وفي اضافة الحكم الى الكاف بحسب
فالصرف في حكمك دون الحكم رمز الى هذا فليتنبه قوله او كان المراد الشك
فيه اي في المسند اليه المذكور اي المتبوع او التابع يعني يكون المقصود جعل
السامع شاكا فيه لغرض متعلق بذلك وان كان اصل وضع الكلام للافهام واليقين
ان كلا من المثالين اعني او واما صالح لكل من الشك والتشكيك واما ان حرف العطف
سواء اما وحدها او الواو او لعطف اما على اما او مجموع اما والواو ففيه تردد قوله
على قول الجمهور متعلق بان اي حرف يفسر ما بعده عطف بيان لما قبله والمصنف تفرد
بانه حرف عطف لا لان مغايرة المعطوف للمعطوف عليه في سائر الحروف وتفسير
المرفوع المتصل باي من غير تاكيد وتفسير الضمير المجرور من غير اعادة الجار في كلام
العلماء وان لم نجد شيئا في كلام البلغاء من العرب العرباء ذا ما هو مذهب الجمهور
وانما لم يعرض لام العاطفة متصلة ومنقطعة لكونهما خارجتين عن قانون الخبر قوله
وفي العطف تفصيل الى ما سيجيء في باب الفصل والوصل من المباحث المتعلقة والشرائط
المخصوصة وخص الواو لان تميز موضع العطف في الجمل من غيره موضع في الواو سيما
اذا لم يكن للجملة محل من الاعراب عسير جدا ومتوسعا غموض معرفة الفصل والوصل
حتى حصر بعضهم البلاغة عليها وكلمة لا سيما للاستثناء بمعنى لاخراج ما بعدها عما قبلها
في ان الحكم فيه بطريق الاولى وحسبها ان لا لنفي الجنس وسي بمعنى مثل اسم لا وما
بعدها قد تخفض على ان ما زائدة اي لا مثل العطف بالواو ووجوده يرفع على انه خبر مبتدا
محذوف والجملة صفة ما اي لا مثل شيء هو العطف بالواو وروي الوجهان في قول
امرئ القيس ولا سيما يوم بدارة جلجل وقد ينصب على التمييز وكثيرا ما يحذف لا فيها

او كان المراد صرف حكمك عن محكوم له الى آخر قولك جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو للاضراب عنه نفيا او اثباتا متن

كلمة لا فصال الكرم القوم سيما زيد وقد تقع بعدها الجملة الحالية مثل احب الصبح سيما
وهو مقبل والعامل فيها ما في كلمة ما من معنى الفعل اي لا مثل المجيء في هذه الحالة
واما الحالة التي تقتضي الفصل اي تعقيب المسند اليه المعرف بضمير مرفوع منفصل
مطابق له يسمى ضمير الفصل فهي اذا كان مراد المتكلم تخصيصه اي تخصيص المتكلم المسند
بالمسند اليه اي قصر المسند على المسند اليه لان معنى قولك زيد هو المنطلق ان الانطلاق
مقصور عليه لا يتجاوزه الى غيره فالباء داخلة في المقصور فما يخصصه للمسند اليه
بالمسند اي جعله من بين ما يصح مسندا اليه منفردا بذلك كما يقال خصصت فلانا
بالذكر اي ذكرته دون غيره والله يختص برحمته من يشاء اي يجعله منفردا بالرحمة
لا يرحم سواه وفي الكشاف ان معنى اياك نعبد نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك وكون
ضمير الفصل لقصر المسند على المسند اليه دون العكس فيما شهد به النقل والاستعمال
وافادة التاكيد وكون المسند خبرا لا نعتا له ينافي ذلك واشترطوا كون الخبر
معرفا باللام او اسم تفضيل افعل او غيره او فعلا مضارعا قالوا مثل ما بعده مثله
واحتمال كونه مبتدا وما بعده خبره قائم في كثير من المواضع وانما يتعين للفصل في مثل
كان زيد هو القائم او افضل من عمرو واستدلوا في موضع الالتباس على كونه فصلا بافادته
معنى القصر فمن لم يجعل بناء الفعل على المسند اليه سيما المضمر في مثل هو يقوم مفيدا
للقصر والاظهر انه في الخبر المعرف باللام انما يفيد تاكيد التخصيص اذ التخصيص حاصل
بدونه سواء كان قصر المسند على المسند اليه مثل زيد هو العالم والله هو الرزاق او
بالعكس مثل الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب
الا المال ذكر في الفائق ان معنى قوله عم لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله ان الجالب
للحوادث هو الله لا غير ومعنى ان الله هو الدهر انه هو الجالب للحوادث لا غير
الجالب في هذا اطلاق وما ذكره المصنف من ان المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما يفيد
حصر الانطلاق على زيد وسيجيء في هذا زيادة كلام في باب تعريف المسند
فهي اذا كان المقام اي الموضع الذي يقام فيه الكلام ويذكر للافراد اي حمل المسند اليه
فردا من جهة التخصيص بان يراد به شخص ما من اشخاص مدلول اللفظ او من جهة النوعية
بان يراد نوع ما من انواعه يشتمل على اشخاص فقوله شخصا او نوعا في موقع التمييز
ويحتمل الحال من المفعول المحذوف للافراد والمثل تعولهما والله خلق كل دابة
من ماء كانه لمقام الافراد لظهور ان المنكر ليس مسندا اليه والتاويل بانه في معنى كل دابة
خلقها الله من ماء او بان المضاف اليه في معنى المحكوم عليه لا يجعله مسندا اليه اصطلاحا
ولا يلائم تقرير المصنف هنا ووجه البيان في الماء واراد معناه من نوع من الماء
مختص بتلك الدابة اي بذلك النوع من الدابة او من ماء مخصوص اي متفرد ممتاز في
نفسه عن سائر المياه هي النطفة فعلى ان يكون ماء للنوع فعلى بطريق كون

فهو اذا كان المراد تخصيصه بالمسند كقولك زيد هو المنطلق زيد هو افضل من عمرو او خير منه زيد هو يذهب ٢ متن

النوعية بحسب الاضافة الى نوع الدابة من غير ملاحظة كونه نطفة وطريق كونها بحسب ذاته واعتبار كونه نطفة من غير ملاحظة الاضافة ولم يذهب الى الافراد الشخصي لعله ملايمته لقوله فمنهم من يمشي على بطنه الآية مفصلا للانواع وجمهور الناظرين على ان المعاني اشارة الى الافراد والشخصي اي من ماء مخصوص هي النطفة المعينة التي منها خلقت تلك الدابة والغرض ان يكثر ما يحتمل النوعية والشخصية على ما صرح به صاحب الايضاح وتساوي الذهن منه الى حال دابة بحكم المناسبة لكون الاهم قصور دلالة العبارة على هذا وانه ليس لاعتبار النطفة كثير دخل في معنى الشخصية وانه انما حسن ايراد المحتمل لعدان يمثل للنوعية كما مثل للشخصية حقيقة من موقع التعبير اي لا نعرف حقيقته بحسب الحقيقة وفي نفس الامر ومن الغريب جعله مفعولا له اي لا نعرف حقيقته مفهوما من المفهومات ومعنى من المعاني الادلك العدو وقوله مثلا ما حال من الفاعل المخاطب في قلت وكذا قوله كانك حال بتاويل وصفا وفعل ماخوذ من مضمون الكلام اي شبهتها انت بمن لا يعرف منه سوى الاصحابه الاملاك الصورة الانسانية اما عدم معرفتك من السكر واما اصحابك فلعدم هل لكم لانه من معنى هل اذكم وكذا قوله ولعله حال بالتاويل وهذا المثال ايضا للتجاهل لا السكر المسند اليه وكذا الآية وقوله كان لم يكونوا اسان لكون الآية واقعة على سوق المعلوم مساق غيره وكل ممزق في موقع المصدر اي كل تمزيق وهو تفريق الاجزاء وسطيها والشرطية اعم اذا مزقتم متعلقه بينبئكم بمعنى يخبركم بمضمون هذا الكلام او على تقدير القول اي فاما هذا المقال وانكم لفي خلق جديد جواب اذا وترك الفاء لكونه في معنى تجددن خلقكم عدل الى الاسمية للدلالة على التحقق البتة والى تجرها اي حالك بحر البلاغة ونشر في امرها وشانها الى صور وكيفيات مختلفة اي الشجر الخابور هو موضع بديار بكر موفقا حال من الكاف في كلا من اورق الشجر صار ذا ورق وهي لفظ كان دلالة على انها كانها لا نعرف عدم جزع الشجر على ابن طريف ولفظ مالك مورقا انما هي ان شطر وقوله او الاستخبار عطف على لفظ كان ومعناه الاستفهام وطلب الخبر وذكر علام الغيوب حسن الموقع في هذا المقام يعني انه علام الغيوب فاستحسان يكون سوق المعلوم مساق غيره ويتضمن نكتة سرية من نكت البلاغة وقوله مستفهما حال من قول علام الغيوب ومن مقوله اعني فهل عسيتم الى آخره او من الاخبار وهو الاحسن وكذا ناعيا ويجوز ان يكون هو حالا من ضمير مستفهما فيكون من الاحوال المتداخلة والتعريض النقص واخلاق العقد ضعف الاعتقاد وفي الاساس نعى عليه هفواته اذا شهره بها وان يتوقع مفعول ناعيا وان يفسدوا فاعل يتوقع وان تولوا اشرط معترض بينهما جوابه مضمون ان يتوقع الافساد وهو اشارة الى ان معنى ان توليتم في الآية ان صرتم متولي امور الناس وولاة عليهم وامراء متسلطين

لان اخرمنهم عن الدين وتشاجرا مفعول له لتفسدوا وتقطعوا ومعناه التناحر والقينة والتهالك تهلك الحريص حتى كانه يوقع نفسه في الهلاك وقوله لبهجم متعلق بناعيا فانه مسجم به اي اطلعه وعلى متعلق به اي شهرها عليهم توقع الافساد وتقطع الارحام من اسمائهم ليطلعهم التامل في هذا التوقع على ما يثمر هذا التوقع من هذا القول وهو اولئك الذين لعنهم الله فاصمهم واعمى ابصارهم فان كان اثم متعديا بحذو المفعول على ما يكثر في عبارة المصنف فما موصوله ومن بيان لها وان كان لازما على ما هو المشهور من اثمر الشجر صار ذا ثمر فمن بيان لما تعمنه الفعل من الثمرة وقوله لئلا يلبسوا متعلق بيهجم وقبل بالتامل وهو المنبه في نسخة المصنف وجلد النمر مفعول يلبسوا وان لا تنقلب عطف على لئلا يلبسوا والحماليق جمع حملاق العين وهو باطن الجفن وتبس جلد النمر وانقلاب الحماليق كنايتان عن شدة الغيظ والغضب في ضمرله لمن ولفظ اذا في مثل من اذا عرض جهم وما اذا كان كلا شائعة في الاستعمال نائلة من المعنى واذا لم يثبت زيادة اذا فالوجه ان يحمل على حذف الجواب في الشرطية صلة الموصول اي لمن اذا عرض لم يلبسوا جلد النمر وسكنوا واطانوا ونحو ذلك وعلى سبيل النصيحة متعلق بعرض اي عرض على طريق النصيحة والارشاد الى الحسن لا على سبيل العدول الى الابلغ الازيد في الاغضاب في الالهاب ومن جعله في موقع الجزاء اي اذا عرض كان على سبيل النصيحة لم يلاحظ جانب المعنى واما لانه لا طريق عطف على اما لانك لا تعرف وهو ثاني الاعتبارات الدالة على كون المقام غير صالح للتعريف وفيه اشارة الى ان مجرد عدم الداعي الى التعريف كاف في اقتضاء التنكير لان التعريف امر زائد وهذا القدر اشارة الى ما وقع به التعبير بطريق التنكير وثالثها ان في تعيين المسند اليه مانعا يمنع المتكلم مثل قصدنا في الانكار ان منت اليه حاجة او تفويض تعيينه الى شهادة العقل او كراهة المتكلم او المخاطب سماع ما يدل عليه بالتعيين ورابعها ان المسند اليه واصل في علو من حسنه للارتفاع او الانحطاط الى حد يوهم ذلك الحد ان المسند اليه لا يمكن ان يعرف ومثل لجميع ذلك الذي ذكر من الاعتبارات الاربعة الواقعة تفصيلا لعدم صلوح المقام للتعريف بمثالين احدهما المسند اليه فيه مبتدا والآخر فاعل ثم حكم بان قول العرب شر اهر ذا ناب من الاعتبار الاخير وهو انه واصل من حيث الارتفاع او الانحطاط الى حد لا يمكن ان يعرف لان المراد شر عظيم عال مرتفع في حد الكمال جمل الكلب على الهرير وسيتضح من بحث تقديم المسند فيما اذا كان المسند اليه مبتدا نكرة والخبر فعلا انه قوائد مثل كونه البتة لتخصيص الجنس اي رجل جاني لا امراة او الفرد اي لا رجلان وانه تقدير في الاصل موخرا على انه بدل من الضمير على طريقة واسروا النجوى الذين ظلموا الا انه ساعد المعنى كما في شر اهر ذا ناب فانه يحمل على التعظيم اي شر عظيم حامل اهر ذا ناب لا حقير وكذا قولك يعني انه ايضا من الاعتبار الاخير وكون الشم والنفخ مثال المرة

لان المعنى حينئذ يكون اذا عرض كان ذلك بسبيل النصيحة وهذا المعنى غير صحيح لان التعريض يجوز ان يكون للالهاب

وعلى هذا اذا ظرفية والعامل فيها لئلا يلبسوا

حما فعنه العتمن لا ينافي ان يكون التنكير ايضا لذلك فيستفاد خلاف التعظيم من المال
والصورة والعارض كما يستفاد التعظيم منها جميعا في قوله نو او كعيشة من السماء
على ما ذكر صاحب الكشاف فاعتراض الايضاح بان خلاف التعظيم يستفاد
من بنا المرة ومن نفس الكلمة ليس بشي وقمنه اي ومن الاعتبار الاخر تنكير المصدر
في مثل ان نظن الا ظنا اي لا نظن بالساعة الا ظنا ضعيفا مستحقرا ملحقا بالعدم
فهو الاستثناء المفرغ ويظهر كونه بعضا من المستثنى منه الاعم المحذوف
اي لا نظن شيا من الظن الا هذا النوع وبدفع الاشكال المورد على مثل ما ضربت
الا ضربا بان الفعل لا يحتمل غير المصدر والمصدر لا يكون اعم من المستثنى والاحتياج
الى التمحل في الجواب بان المعنى ان نحن لا نظن ظنا وما انا الا ضربت ضربا على ان
القصر في الفعل او بانه تعتبر في الفعل اعتبارات واحتمالات مجازية بحيث
يكون حقيقة المصدر واحدا منها كانه قيل ما فعلت الا الضرب لا سائر انواع
المكاره والابتلاآت كالشتم ونحوه وما ادرك الا الادراك الظني لا ما هو من
الادراكات له حاجب اي مانع عظيم عن كل امر يعيبه وبجعله موصوفا بذلك
وليس عن طالب العطاء مانع حقير فصلا عن العظيم وقوله حاجب الاول مرفوع
حاجب على الحكاية وجر الاول لكونه وصفا لما هو مضاف اليه معرفة لان المراد
منه اللفظ واذا عنيت به هو علم لان الكل كلي لفظ وضع لمعنى اسما كان او فعلا
او حرفا فقد صار ذلك اللفظ اسما علما لنفسه وكذلك اللفظ ولذا تقال ضرب المذكور
في كلام كذا فعل ماض ومن الواقعة في من الدار حرف جر وقد بسطنا الكلام في
هذا في حواشي الكشاف وفوائد شرح مختصر الاصول وقد يروى حاجب الاول
برفع الاول نظرا الى الاعراب المحكي والاردى له وجه صحة وقوله تقضيا ذلك لانه
متعلق المعمولين في الاساس اقصيته الاذى وفي قوله ايضا اشارة الى ان
ضمير منه ان نظن للاعتبار الاخر دون مجرد التعظيم ولم يعطفه على ان نظن
فيستغني عن تكرير منه ولفظ ايضا تأديبا واشارة الى اشتماله على كلا قسمي الاراد
الاحتراز عن الارتفاع والانخطاط جميعا وقال الله تعالى حمل فعلم معطوف
على الاسمية التي هي منه ان نظن او قول ابن ابي السمط حنه وفي الكشاف لن
تنكير عشاوة للنوعية اي على ابصارهم نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس
وهو غطاء التعامي عن آيات الله والفرق بين القصد الى النوعية والى التعظيم
او التحقير وان احدهما مقابل للآخر ظاهر لا سيما وان كان كل من التعظيم
والتحقير نوعا ولكن بين قولك على ابصارهم نوع من الاغطية وغطاء عظيم او حقير
وان كان نوعيته باعتبار عظمه في هذا الجنس تشير الى ان اللام في العشاوة
لتعريف الجنس دون العهد وتنكيره يحتمل التعظيم والنوعية وضمير منه

للقصاص وضمير عليه لما كانوا واللام في لكان متعلق بالارتداع وقوله
او ما نرى زيادة بيان لسبب الارتداع لحصول الحيوة ومفعول نرى
محذوف اي العازم على القتل وجواب اذا قوله كيف يسلم والموضع في
اوانه لئلا يذكر الاقتصاص والمنصوب لمن صح بالفتل وقوله فيتسبب عطف
على يسلم وفاعله ضمير يعود الى ذلك الاقتصاص والمعنى اي ولغرض
طلب التعظيم والتهويل اي جعل الشيء هائلا مخوفا وهو عند التقسيم
للتعظيم المعتبر هنا وقوله حرب ان يقول ظرف في موقع الحال اي قال
ذلك متجاوزا القول بحرب الله وقوله والحلاف ذلك اي التعظيم والتهويل
وهو التحقير لكن ارادة التقليل حسن فيقدر يسير من رضوانه ولذا
فسر خلاف التهويل في عذاب من الرحمن شيا منه اي قدرا يسيرا لا
ما ينفعه الرع في اصول الشجر من العواب ونحوه ومن هنا اعترض صاحب
الايضاح بان السكاكي لم يفرق بين التعظيم والتكثير وبين التحقير والتقليل
مع ظهور الفرق وهو ان التعظيم يكون باعتبار الوصف والكيفية والتقليل
التحقير والتكثير يكون باعتبار العدد والكمية وتعامله التقليل وقد خلط
في كذبت رسل بين ما يشعر بالتكثير وما يشعر بالتعظيم فان قوله ذوو عدد
كثير يشعر بالتكثير والباقي بالتعظيم وقوله المعنى رسل حمله واقع خبر المبتدأ
الذي هو وقوله وان يكذبوك على ما في نسخة المصنف في الغالب محذوف اي
معناه وقد يرجح التقليل في عذاب من الرحمن على التهويل بانه انسب بلفظ
المس ويجعله من الرحمن وبحال اعتقاد الوالد بالنسبة الى الوالد فانه من كلام
ابراهيم صلوات الله عليه في خطاب ابيه ويجاب بان استعمال في العذاب العظيم
شايع والعذاب من الحليم الرحيم يكون اشد واعظم لانه لا يقدم عليه الا عند
كمال الاستحقاق وشدة العذاب للمصر على الكفر اولى بان يعتمدها النبي
الحليل للوالد الجليل وما اشبه ذلك في جهات التعظيم او من خصائص
التنكير والاول انسب بسوق الكلام والثاني بما جرت به عادة الكتاب
متى كان ذكره اعم اي من ذكر المسند فان مجرد هذا يقتضي تقديمه حتى صار
بمنزلة المثل انهم يقدمون الذي شانه اهم وهم ببيانه اعنى وان لم يعلم المقدم
ولم يحتج الى ان يقال يقدمون الذي تقديمه اهم بل كان ذلك من خواص الكلام
ثم ان كونه اهم اشارة الى ما ذكره الشيخ عبد القاهر انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيا
يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف
فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين
كانت تلك العناية وبم كان اهم هذا كلامه ولهذا عطف هذا الكلام على ما جعله الاول

ولم يرتفع بان المفعول غير صاحبه معلوم ... بالقتل

جبر بعد جر

دليل

لان الفعم ... ليست باعراب لعدم المقتضي والعامل

للاختلاط كلام الغير بكلام الله

بيسير

الحمس

الى ما هو

على الترتيب اما لان في موضع البدل اصله اي اصل المسند اليه اي الاهم
لشانه ظاهر من حاله هو التقديم لان المحكوم عليه في الغالب ذات والمحكوم به
صفة والذات مقدم على الصفة فناسب ان نراعي ذلك في الوجود اللفظي فاذا
اقتضى العدول عن هذا الاصل مقتضٍ نوى كما في الفاعل حيث اخر عن الفعل
لكونه عاملا فيه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكما في المبتدا الذي يتضمن
خبره الاستفهام مثل اين زيد وكيف عمرو ويستقيم كلامه في هذا المعنى
اي في كون اصل الكلام في المسند اليه هو التقديم مع عدم المقتضي للعدول وكلما ذكر
في الحالة المقتضية للنوع الثالث من ان ذلك كالمبتدا المعرف وكونه الحال
المعرف وكالعامل الى اخر الكلام واما لانه اي المسند اليه متضمن الاستفهام
كان حقه ان لا يذكر هنا في قانون الخبر كما لم يذكر ثم في بحث العطف الا انه اورده
لكونه بصدد تفصيل الاعتبارات المختلفة التي تقتضي كون ذكر المسند اليه اسم سواء
كان من الخبر ام غيره ولو سلم فيكون استطرادا وسيقرر في القانون الثاني
حيث قال في آخر باب الاستفهام ان الاستفهام طلب والطلب انما يكون لما يمكن
وتعجيل شانه وكون الشيء مما جهة مستدعيه لتقديمه في الكلام فلا تجعل لزوم
كلام الاستفهام صدر الكلام كقولك هو زيد منطلق مثال لضمير الشان
واما ضمير القصة فمثل هي هند مليحة وذلك ان هذا الضمير وان كان عائدا الى الحكم
مستعمل في الذهن يمكن ان يستعمل او يشار اليه بذكر الضمير او قصة فوتيت لان
الاستعمال وقع على انه انما يوتى لما كان في الجملة الواقعة خبرا عنه موضع عن فعله
فلا يقال هي زيد قائم ولا ابصرت هندا وعن قريب في بعد قريب كلها
في قوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق نعرف ليس في التزام تقديمه اشارة الى ما ذكر
في بحث اخراج المسند اليه لا على مقتضى الظاهر من انه يوضع المضمر موضع المظهر
ليتمكن في الذهن السامع ما يعقبه فان السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي
منتظرا لعقبى الكلام كيف يتمكن المسموع بعد فضل تمكن في ذهنه وهذا
هو السر في التزام تقديمه وذلك لما جبل الله عليه النفوس من ان الشيء اذا
ذكر مبهما ثم فسر كان اوقع عندها فاتمكن فيها وقد سبق الى كثير من الاوهام
انه اشارة الى ما ذكر عقيب هذا الكلام من قوله واما لان في تقديمه تشويقا للسامع
الى الخبر ليتمكن اي الخبر في ذهنه اذا اورده اي السامع ولا يخفى انه لا تشويق
في مجرد الضمير بدون التقديم لمجرد المسند اليه المظهر وهذا مثل قوله صديقك
فلان الفاعل الصانع فاورد البيان والصفة ليطول الكلام فيحصل التشويق
وقد قال ان جعل التشويق بطول الكلام وكانه جعل الفاعل عبارة عن بعض اوصاف
الصديق كفلان عن بعض اسمائه حتى كانه قيل صديقك زيد الفاضل البارع

والافعو

والافعو شاع استعمال الفاعل عرفا في الشيخ كالثاني والصادق وسواي
التشويق احرى خواص التركيب في باب الاخبار بالذي وهذا احسن من تركيب
الاخبار في باب الذي وله خواص اخر كالقصر وتاكيد الحكم لا كالاعلام والى وجه
بناء الخبر وكالتعريف بما ذكر في الموصولية لان الخبر في هذا الباب اسم مفرد
البتة وفي ذلك جملة والمراد بالخواص الآثار واللوازم وبالجملة احوال خواص
فلا ينافي حصول التشويق في غير هذا الباب وقوله كما اذا قلت ما كان او
موصوله صلتها الظرف اي كالتشويق الذي يكون في وقت قولك الذي هو
زيد منطلق ولا يخفى ان الواجب الذي زيد هو منطلق على ما في بعض النسخ
الضمير موضع ما اخبر عنه وهو منطلق وان جاء وجوه البدل ان يقول الا
هو منطلق زيد والذي خبر مقدم سر في انت في الذي خبر مقدم كل من انا
وسواي التشويق هو السر في التزام تاخير الخبر في باب الاخبار بالذي ولم يعلم
فامتنع التشويق اليه وايضا هو السر في امتناع الاخبار عن ضمير الشان لانه
يحتاج باخص فيفوت التشويق الحاصل بالابهام اولا ثم التفسير بما بعد الحكم
الخبر في ذهن السامع فليس هذا نكتة لغوية غير التشويق والمراد بالاخبار
ان تصدر الكلام بالذي وتجعل موضع ما تريد الاخبار عنه ضميرا له وتوخره
خبرا للذي فاذا تعلق شيء من هذه الامور الثلاثة تعذر الاخبار ومعنى توخره
نوخره وقوله فلم اي فتصير ما عداه صلة للذي او للالف واللام بمعنى الذي وفيه اشارة
الى ان الاسم الموصول هو الالف واللام فحمل على ما هو المختار في حرف التعريف
وقوله واضعا موضعها الا من فاعل تعمد على الترادف او التداخل وقوله
مثل نصب بدل من ما اذا كان وقوله لا ينتقض مفعول ثقيل لانه ربما تجعل
ناصبا للضمير مثل ربه رجلا لكن لا يخفى انه لا وجه للتقييد بالنصب وانه لا يصح الاخبار
عن الضمير في ربه رجلا فالاحسن انه يمتنع الاخبار عن الاسم العامل بدون معموله كما ذكر
الجمهور وقيد بدون المعمول لجواز الذي هو اعجبني ضرب زيد عمرا بل ضرب زيد عمرا
اعجبني والذي هو هو واجب اكرامي زيدا للزوم الاعمال وان ربط المعنى اشارة
الى امتناع الاخبار عن الضمير الذي يربط الخبر بالمبتدا او الصفة بالموصوف او الحال
بذي الحال او الصلة بالموصول لانه اذا وضع مكانه ضمير عائد الى الموصول المصدر به الكلام
بقي المسبوق له عاريا عما اصلحه واحتاج اليه هو اكرامي زيدا قائما واجب لمن
من قبيل ضربي زيدا قائما لان قائما حال من مفعول اكرامي وهو من تتمة المبتدا لا من
ضمير اذا كان واما لان سوى عطف على قوله اما لان اصله التقديم ولا يخفى ان
جعل هذا من الاعتبارات لا حاجة وكذا مما تقدمه من قوله لان في تقديمه تشويقا
وما بعده من قوله لان تقديمه ينبئ عن التعظيم بل الانسب جعل امثال هذه من الحالات

المقتضيه للتقديم من غير توسط الاسميه وعبارة الكتاب بما فيها الى ما ذكرنا
على الظاهر اى حال كون الكلام محمولا على ظاهره وسواء المسند اليه المقدم
مبتداء والفعل بعده خبر له فيقوى اسناد الخبر الى المسند اليه لتكرره واما
لو قلنا المسند اليه مؤخر في الاصل على انه تاكيد متقدم قدم فالتقديم يكون للتخصيص
لا للتقوى وهذا ما قال في الفن الثالث في بحث تقديم المسند ان مثل انا عرفت قد
يسلك باعتبارين احدهما ان يجرى الكلام على الظاهر وهو ان انا مبتداء وعرفت
خبره من غير تقدير تقديم وتأخير والقصد الى تقوى الحكم وثانيهما ان يقدر ان اصل
الكلام عرفت انا ثم يقال قدم فصار التخصيص وستعرف هذا على التفصيل
وقيل معناه ان تقوى اسناد الخبر وتكرره انما هو من حيث الظاهر حيث جعل اسناد
الفعل الى فاعله الضمير العائد الى المبتداء اسنادا للخبر الى المبتداء واما بحسب الحقيقة
فليس اسناد الخبر الى المبتداء الا اسناد الفعل مع الضمير العائد الى المبتداء فهو
ليس بمتكرر وان كون التقوى بسبب التقديم انما هو بحسب الظاهر واما بحسب
الحقيقة فهو بسبب تكرر الاسناد   واما لان اسم المسند اليه بالنظر الى اصل
وضعه يصلح للتفاؤل تركه اما سواء كان من الخير فيسر السامع او الشر فيسوءه وقد
يخص التفاؤل بالخير ويقال في الشر التطير وقوله فتقديمه اشارة الى وجه كون
التفاؤل من اعتبارات التقديم دون مجرد صلوح الاسم سواء قدم او اخر على ما زعم
صاحب الايضاح حيث احتاج الى ان قال واما لتعجيل المسرة او المساءة بحصول
الاسم الصالح مبتداء الكلام وفتحه لا بمجرد ذكره في الكلام الا ترى انهم انما
يتفاءلون او يتطيرون بايراد امثال هذا الاسم في مبتدا الكلام وابتدائه الا في
اثنائه وفي قوله في دار فلان اشارة الى ان المراد بالسامع اعم من ان يكون هو
المخاطب ولا   واما لان كونه اى المسند اليه متصفا بمضمون الخبر بمعنى كونه
موصوفا به مستمرا عليه بحيث يعد من المشتهر به يكون هو المطلوب فيقال الزاهد
يشرب بمعنى انه موسوم بالشرب مستمر عليه بحصل منه ذلك على استمرار لا نفس
الحكم بصدور الفعل عنه وحصوله له في الجملة كما اذا قيل يشرب الزاهد بمعنى حصوله
منه في الحال او الاستقبال فالخبر الاول بمعنى خبر المبتداء والثاني بمعنى الاخبار
والحكم وبهذا اندفع اعتراض الايضاح بان نفس الخبر تصور لا يجوز ان يكون مطلوبا
بالحمل الخبري على ما يشعر به قوله لا نفس الخبر وان اريد التصديق بهيئته البسيطة
بمعنى حصول الشرب من غير قصد الى الفاعل والعبارة في مثله حصل الشرب او
وجد ونحو ذلك لا يشرب الزاهد احترازا عن اللاغية وقيل المراد ان موضوع المسند
اليه بالخبر يكون هو المطلوب فيكون اسم مقدم لا وصفية الخبر للمسند اليه كما اذا
كان الكلام في الشرب وفي انه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب الزاهد بتقديم

الفعل

الفعل ما لاعتبارات وان كان اصلا اذ مبنى الالات القصد فلا يكون الى هذا وقد
يكون الى ذاك واعلم انه لا كلام في استعمال نحو الزاهد يشرب ونطوف في معنى
استمراره على ذلك وحصوله منه حالا لحال او هو ذكره صاحب الكشاف في فواتح
امه يستهزئ وغير من المواضع الا ان الكلام في ان ذلك مستفاد من التقديم
او من صيغة المضارع على ما سيجيء واليه ذهب صاحب الكشاف في مثل قوله ثم
مما كتبت ايديهم وويل لهم مما يكسبون وفريقا كذبتم وفريقا تقتلون
واما لتوهم ايها المتكلم ان المسند اليه لا يزول عن خاطرك او لانك تعلقه وتحجب
لو يزل فتجعله اول مذكور باللسان لكونه اقرب حاضرة العلب والقلب مشغول ومثاله
المليح والحبيب نظم   واما لان تقديمه ينبئ عن التعظيم بناء على ان
التقديم في الذكر اللساني يشعر بتقديم في الشرف والرتبة العقلية لكون الدال
على وفق المدلول وقوله والمقام يقتضي ذلك ان كان اشارة الى جميع ما سبق فذاك
وان خص بالتعظيم فلمزيد الشرف والاهتمام خص بالذكر   واما لانه اى
تقديم المسند اليه يفيد زيادة تخصيص له اى زيادة في التخصيص على ان الاضافة
بيانية او زيادة تعيين وافراد بالذكر فوق ما يفيد مجرد ذكره لا قصد الحكم كما
هو السابق الى الفهم ليرد الاعتراض بانه لا يجري فيما اذا كان الخبر صفة مثل
هم خلوف جمع خالف بمعنى خفيف سريع وانت خلو وانت حر ونحو ذلك لا
تخصيص فيما اذا كان الخبر فعلا على ما سيجيء ولو سلم فلا خفاء في انه غير مناسب في
المثال وهذا ظاهر وانما الخفاء في وجه افادة التقديم زيادة التخصيص بهذا المعنى
وكان المراد زيادة التخصيص بالنسبة الى الحكم وذلك بتكرير الاسناد في الكلام
انه كيف لم يذكر في مقتضيات تقديم التخصيص الحصري الذي هو اشهرها
مثل انا سعيت في حاجتك وان اراد التخصيص بهذا المعنى كيف لم يمثل بما يقبل
بلا نزاع وهو الخبر الفعلي مثل انا سعيت وانا عرفت   متى تهزز اى تحرك
بمعنى تبعثهم على امر من جرول وغيرها بنو قطن فيه سيوفا في المضاء والنفاذ
والحمل الطرفية او الاسمية اعني من عوائهم سيوف صفة سيوفا وهو دم الى ما
هو المختار عندنا من ان نحو زيد اسد استعارة لا تشبيه بحذف الاداة اذ لا وجه
له ولا تقديم كسيوف في عوائهم سيوف كذا في عوائهما جلوس جمع جالس
وزيان جمع زين وهما خبران لمبتدا محذوف وضيف فاعل فعل تفسيره
الخ وقوله والمراد خصوص تعيين لما هو محل الاستشهاد والمثل من الشنن
لا التفسير لقوله لهم حقوق على ما توهمه صاحب الايضاح فاعترض بانه تفسير
للشيء باعادة لفظه وانما احتاج الى التعيين لان في تقديم سيوفا تقويا للمسند اليه
تخصيصا وفي جلوس تقديرا وفي ضيف الخ ظاهرا   بحسبك مبتداء بزيادة

الباء، وفي القوم متعلق به لما فيه من معنى الفعل اي كافيك وان يعلموا جبنوا المضر
الذي يروح عليه ضره من المال اي مال كثير كذا في الصحاح وغيره وقيل الذي له
اوله كثير يعني ذو ضرائر والمسيخ بالخاء المعجمة من الرجال من لا ملاحة له ومن
اللحم الذي لا طعم له والمليخ ايضا بالخاء المعجمة من اتباع مسيخ والحوار ولد
الناقة ما لم يفصل فاذا فصل فصيل وقوله لا انت حلو ولا انت مر يا عاقد المسند
اليه ويكون وتقديمه للدلالة على زيادة نسبته في هذا الحكم وهو عدم النفع للاولياء
والمضرة على الاعداء مبالغة في ذمه والحاقه بالعدم ولا يخفى على من له ادنى معرفة
باساليب الكلام ان ليس المعنى على الحصر بمعنى غيرك الحلو والمر لا انت وانه
هو المصنف مثله في الجنس الغير الفعل على ما ذكره في قوله تعالى حكاية وما انت علينا
يا شعيب رهطك لا انت لا يمنع من اصل ومثلنا او اشباه ذلك في سمة
المقابلة بالنصب عطفا على زيادة التخصيص وكذلك كالقصد من او ال...
الى تخصيص مثل ولد الحجام حضر او تعميم مثل كل احد يحتاج الفكرة والـ...
مثل عبدك المسكين جاء وبالجملة يحصل المعنى الذي يصلح له الاسم ويقدم
مجرورا معطوفا على ان اصله التقديم اي واما الاشباه ما ذكر واما يجعله
عطفا على قوله حتى تحرز بمعنى او كامثال ذلك من الامثلة والابيات فليس
بشيء   واما الحالة التي تقتضي تاخيره فان المصنف لا يجعل للتاخير حيث
هو تاخير باعتبار وجهه وتقتضيه في نفسه وبالنظر الى ذاته وذلك لانه اقتصر مما
تقتضي تاخير المسند اليه على وجوه تقديم المسند وهي مما تقتضي تاخير المسند
على موجب تقديم المسند اليه لكن لا يخفى ان القصد الى استحضار الشيء واستلذاذه
او كونه قليل الحضور في الذهن او عدم الالتفات اليه او كون اسمه مما يتطير به
تصلح سببا للتاخير من غير نظر الى جهات التقديم لما تقدم ولهذا انظار الا
انها خفية قليلة فلم يلتفت اليها المصنف   من وجوه التقديم مثل
تضمنه للاستفهام ومثل قصر على المسند اليه والتنبيه على انه خبر لا نعت ونحو
ذلك مما ذكر في الحالة المقتضية لتقديم المسند   واما الحالتان فقد شاع
في الاستعمال ذكر اللف على طريق الجمع والنشر على طريق التفصيل والتقسيم
بمعنى انه لا يجاوز القسمين تقول زيد وعمرو وصاحبان عالما او عابدا اذا
كان احدهما يصاحب العالم والآخر العابد ونحن نطلب كمالا او جمالا ومن الشرط
وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فلذا قال او تخصيص باو
دون الواو وقوله حال الشكور ظرف متعلق من جهة المعنى بالتخصيص والاطلاق
جميعا وقوله منهما متعلق باستغنيت ووجه الاستغناء ان كلا اذا علمت وجوه
تقييد الموقف بالوصف والتاكيد او البدل او العطف والاضافة امكنك

اعتبارا حتما لها في المنكر من غير احتياج الى البيان وامكنك ان تسلك بهذا الى ان
انتفاء موجبات التخصيص توجب الاطلاق فلذا شرط المهانة ولم يكتف بمجرد
المعرفة وكذا بعض موجبات التنكير للمسند اليه مثل ان لا تعرف منه الا الاطلاق في
حقيقته او تجاهلا او لا يكون لك طريق الى تعريفه للسامع او يكون ثمة مانع من التخصيص كلي
هذا توجب اطلاق المنكر وبالجملة فقد حصل بهذا وقوف على الحالة المقتضية لتخصيص
المسند اليه لكونه معرفا مجردا او مخصوصا بتابع او ضمير فصل وانما جمع بين الحالتين
بلفظ المثنى لاشتراكهما في الاستغناء عن التعريف بالمهانة فما سبق كما جمع الحالات
المقتضية للتقييد بالشروط المختلفة بلفظ الجمع للاشتراك في الخبر عنها وكذا
الحالات المقتضية لطي الجملة عن الكلام والاطنابها   واما الحالة المقتضية لقصر المسند
اليه اي حبسه على المسند المذكور معه ومنعه ان يتجاوز الى مسند آخر وانما علق في
هذه الحالة وما قبلها عن المضمر الى المظهر لزيادة الايضاح والتقرير لكونهما آخر احوال
المسند اليه ولما كان اعتقاد السامع ان زيدا متقول وجواد حكما واحدا من جهة كونه حكما
بانه جامع بين الوصفين وان كان مرجعه عند التفصيل الى حكمين وكان مرجع القصر الى
رده عن الخطاء في حكمه الى الصواب قال حكم مشوب اي مخلوط بصواب وخطاء ولم يقل
حكمان صواب وخطاء وضمير صوابه وخطائه يجوز ان يكون للحكم وان يكون للسامع
وقوله مثل ان يكون نصبا في موقع الحال ومتقول مرفوع على انه جواب شرط
محذوف اي فانت تقول ولو نصب عطفا على يكون لكان حسنا وانما اقتصر في التمثيل
على قصر الافراد دون القلب لان بيان الصواب والخطاء والتقرير والنفي فيه ظاهر مكشوف
بخلاف قصر القلب فانك اذا قلت ما زيد الا قائم لمن اعتقد انه قاعد لا قائم فالظاهر
ان حكم السامع خطاء محض نفيا واثباتا وانما يتكلف له جهة صواب وهو اعتقاد كونه
على احد الوصفين فتقرر ذلك وينفي اعتقاد ثبوت القعود ونفي القيام وانما اقتصر من
طرق القصر على الثلاثة دون التقديم مع ان تقديم المسند ايضا يفيد قصر المسند اليه على المسند
مثل متقول زيد اي لا جواد وتميمي انا اي لا قيسي لانه يذكر في بحث تقديم المسند بخلاف العطف
على المسند مثل زيد متقول لا جواد فانه لا يذكره في كتابه   وعلم اي على قصر المسند اليه
ورد ما يحكيه الله عز وجل عن النصارى وعن اليهود في الآيتين لكن لا خفاء في ان الاولى ليست
من قصر الافراد ومما يكون معتقد السامع ان المسند اليه جامع بين الوصفين البشرية والملكية
بل من قصر القلب حيث اعتقد السامعون انه بشر لا ملك فقرر ان ما هو صواب من ذلك
وهو كونه على احد الوصفين في الجملة ونفي الخطاء وهو نفي البشرية واما الثانية فالظاهر
انها من قصر الافراد ان نهيهم عن الافساد لا يدل على انهم لم يعتقدوا من الاصلاح في شيء لكون
قصرهم انفسهم على الاصلاح قصر قلب بل الظاهر من حال الانسان الصلاح والفساد
جميعا فقرروا ما اعتقدوه صوابا وهو الاصلاح ونفوا ما اعتقدوه خطاء وهو الافساد

بقوله مقصورون على الصلاح مبني على ان الاصلاح صلاح وقوله لابانة فيما
امر سواه اي امر آخر سوى هذا الامر الذي أنزل ما اعتقد السامعون فيها الى قصر
الافراد اميل كما ان قوله لا انحطاطها الى التسويه الى قصر القلب اميل اي ليس بترك
الملكيه وينزل مكانها مقام التسويه وقوله اي يتولون اشعار بان اذا قد قلبت الماضي
الى المضارع ثم ليس اي بعد ان القصر يكون للمسند على المسند اليه كما يكون للمسند
اليه على المسند ليس هو مختصا بما بين المسند اليه والمسند ومقصورا على ذلك بل له
شيوع فيما بين الفاعل والمفعول وما بين المفعولين وما بين ذي الحال والحال
وغير ذلك ولم تعرض في حرف تقسيمه الى الافراد والقلب وتأتيه بطرقه الاربعة
واشتراط كل بشروط واختصاصه باحكام الى غير ذلك من التفاصيل التي اوردها
في فصل اورده للكلام في القصر خاصة واخره الى تمام التعرض لما سواه من مباحث
قانون الخبر ليكون ذلك الفصل بصفة الافراد والتأخير الى الوقوف على القصر
او الكلام فيه اقرب من ان يذكر في اثناء احوال المسند اليه متخللا بين مباحث
المسند اليه والمسند وباقي المتعلقات وسوط واعلم ان جميع ذلك اعقب
فن المسند اليه بنبذ من صور اخراجه لا على مقتضى ظاهر الحال ارشادا الى كيفية سلوك
طريقه ولم يبسط الكلام بعض البسط الاتي الا التفات مع انه لا اختصاص له بالمسند اليه
اما لانه تفصيل لاسباب كمال العناية تميز المسند اليه ههنا اختصاصه بحكم بديع
بان يثبت له حكم غريب عجيب فيناسب ذكره بلفظ اسم الاشارة دلالة على ان هذا المتميز
المتعين هو الذي له ذلك الحكم الغريب وهو في البيت جعل اوهام العقلاء حيرى والعالم
المتقن زنديقا مبطلا للكفر بان الصانع قديم حكيم او فاعلا بالتهين احدهما خالق الخيرات
والحسنات والثاني خالق الشرور والقبائح ويحتمل الظاهر هو الذي لانه قد سبق
ذكره اشير اليه بهذا وهو كون العاقل رديء الحال والجاهل رخي البال وعاقل الثاني
وصف للاول بمعنى كامل العقل متناه فيه وكذا جاهل واعيت مذاهبه اي
صعبت طرق معاشه فلم يمكن من سلوكها ولم يهتد الى ما يوصل الى مطالبه وقوله
كما اذا كان ما كافة او موصولة صلتها الظرف واو لم يكن عطف على كان واو الندا
عطف على التهكم واو قصد ادعاء عطف على قصد التهكم واعاد الفعل لطول الفصل
وقوله وما شاكل مجرور معطوف على انه اختص او مرفوع معطوف على ادعاء وكان الاولى
او ما شاكل وذلك اشارة الى جميع ما سبق وذلك مثل بيان الحال في القرب والبعد
والتوسط والتعظيم بالبعد والتحقير بالقرب ونحو ذلك مما يقصد باسم الاشارة
تعالى الله اي تكلف اظهار العلة والمرض والحال ان ليس بك علم تريد بين فيكون في موقع
الحال او الاستئناف او البدل وقد ظرف استعارة جواب محل ظرف بذلك
المراد وذلك اشارة الى قبل واقع موقع المضمر قصدا الى ادعاء ظهوره وصيرورته بمنزلة

المحسوس ويجيء يحي من باب علم معناه حزن اي صار حزينا واما يحي بمعنى
احوى من باب نصر ينصر واما يجي بالفتح بالكسر اي غضب بها بمعنى آخر ثم لا يخفى
ان قصد انه ظهر للمسند اليه واسم الاشارة في البيت ليس بمسند اليه فلو قال وعليه
من غير هذا الباب لكان احسن ويوضع المضمر موضع المظهر كقولهم اي
قول العرب هذا ايضا من وضع المضمر موضع المظهر لشبهه آخر وكونه في حكم
المذكور وهو في موقع المصدر اي وضعا مثله في قولهم وابتداء مصدر الفعل في
موقع الحال اي مبتدئين ابتداء او هو حال من الضمير على انه بمعنى اسم الفاعل اي
مبتدئين او من القول على انه بمعنى اسم المفعول اي مبتدأ وكذا من غير جري اي
مبتدأ وكائنا من غير جري بمعنى غير كائن من جري ذكر وهو في موضع البيان
لقوله ابتداء وقوله لفظا تمييز او قرينة عطف على جري وقد يروى منصوبا
معطوفا على لفظا وربه رجلا مقول قولهم وكان ظرف له وعلى قول من اكثر
حال من نعم رجلا وبئس رجلا وانما قيد بذلك مع ان على هذا القول ايضا ليس
الضمير عائدا الى زيد بدليل نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون بافراد الضمير بل
متصل متحول كما في قول من يجعله خبر مبتدأ محذوف لانه لا قطع على هذا القول بكون
المضمر موقع المظهر لجواز ان يعود الى المخصوص ويكون التزام افراد الضمير من خواص
هذا الباب لجوده وقوله ليتمكن متعلق بقوله بوضع المضمر موضع المظهر والمرفوع
في يعقبه اي يجيء على عقبه لما والمنصوب للمضمر وذلك اي تمكن ما يعقبه في ذهن
السامع لاجل انه لما وجد الضمير مبهما غير عائد الى مذكور او في حكم المذكور ولم تفهم منه
معنى بقي منتظرا آخر الكلام وعاقبته ماذا تكون وعلى اي حال يكون فيتمكن في
ذهنه ما يسمعه بعد الضمير غاية التمكن لحصوله بعد سبق شوق وتعب طلب
وهذا اي مثل نعم رجلا ليس بمستقيم لانه ما لم يسمع المتكلم لم يفهم ان هناك ضميرا فاين
الانتظار وعدم الفهم من الضمير بمعنى لكن في قوله وسواء قصد التمكن في ذهن
السامع فضل تمكن هو السر اي السبب الخفي الموعود في التزام تقديم ضمير الشان
بالاضمار دون ان يقول في تقديم ضمير الشان بالاظهار وذلك لم يختص على ان هذا الشان
مختص بضمير الشان وان قوله ليتمكن متعلق بقولهم لا بكقولهم وقد يؤيد هذا بان
التمكن في الذهن انما يناسب الاحكام دون المفردات لكن قوله كما وضع المظهر موضع
المضمر اذا اريد تمكن نفسه اي نفس ذلك المظهر يأبى هذا التأييد مع ان هذا
البيان جار في كل مضمر وضع موضع مظهر من غير اختصاص بضمير الشان فان قيل كيف
يعم الشان زيد عالم بدون عائد في الخبر الجملة قلنا من جهة انه في حكم المفرد اي الشان
هذا الحكم والقصة هذه القضية فان قيل في اي حجة استشهد بقوله تعالى قل هو
الله احد وفانها لا تعمى الابصار وان اراد التمثيل بما في التنزيل والتنبيه على انه نوت

اذا كان في الكلام مؤنث فلم اخر عن بيان الفائدة ولئلا يحتمل التمثيل والتنبيه
على ما ذكر وانما اخر ليعلم معنى الآية بكليته وفوائده ويحتمل الاستشهاد على كون
الفائدة هي التمكن وعلى كون ما يعقب الضمير مما يعتنى به ويقصد بمكنه على ما قالوا
ان مضمون الجملة الواقعة خبر ضمير الشان يجب ان يكون مما له شان حتى لا يجوز
الاتيان بطيئا ومن الجملة تسمى ان تسالوا الحق تعط الحق سائله والقانص
يعطى لذكر الحق عن قريب تمامه والدرع محقبه والسيف مقروب محقبه موضوعه
في الحقيبة وعاء يوضع فيه الثياب ومقروب موضوع في القراب غلاف السيف
ونظيره اي نظير قوله الله الصمد في وضع الظاهر موضع المضمر لزيادة التمكين
حال كون ذلك المظهر خارج باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه اي ما انزلناه
الا ملتبسا بالحق والحكمة وجائز ان لا ملتبسا به واما ما اطلق الحق الثاني على الاوامر
والنواهي فلا يكون مما نحن فيه فقوله خارج حال من مقدر تقديره نظيره الشكل او النظير
ولا يجوز ان يكون حالا من نظيره الا عند من يجوز الحال من المبتداء وكذا قوله تعالى
فانزلنا على الذين ظلموا بدل عليهم رجزا اي طاعونا بسبب خروجهم عن الطاعة
ومعنى تبديلهم القول انهم امروا بان يقولوا عند دخول الباب حطة اي امرنا او
ان تحط عنا الذنوب وبدخلوا منحنين متواضعين مستغفرين فدخلوا مزحفين
على استاههم قائلين حطا سمقاتا اي حنطة حمراء استهزاء وانما قيد ما في الامثلة
بكونه خارج باب المسند اليه مع ان البيت اعني قوله ان تسالوا الحق ايضا خارج من
باب المسند اليه وكذا قد يطرق بذلك فيما سبق لان مثل هذا انما هو لقصد التشبيه
والتذكير فيكون في بعض المواضع وزعم بعضهم انه يريد بالمسند اليه المسند اليه بحسب
كالفاعل والمبتدا قبل دخول العوامل او بعد او تقديرا كالمفعول به في نعطي الحق
والمضاف اليه في تبت يدا ابي لهب في كل ما يصح ان يجعل مبتداء من غير تغيير
بحذف حرف جر او نحو ان تعالى الحق نعطيه وابو لهب تبت يداه تبا بخلاف بالحق نزل
وعلى الذين ظلموا اذ لا يصح مسندا اليه الا بان يقال الحق به نزل والذين ظلموا
انزلنا عليهم وهذا مع كونه ادعاء اصطلاح بلا نقل او شبهه نقل منقوض بمثل
قد يطرق بذلك وترك الحكاية اي ضمير المتكلم الى المظهر وضع استعاد
بان ما سبق من وضع المضمر موضع المظهر او بالعكس المراد به المضمر الغائب
او المخاطب وقوله اما تعلق به اي بذلك الترك غرض وفعل الخلفاء نصب على
المصدر كانه قال ترك الخلفاء لان الترك فعل خاص والروعة الخوف وكذا الهيبة
والمفهوم منها عرفا هو الحالة التي تكون في قلوب الناظرين من الملوك والسلاطين
ولذا قال تقوية اي تقوية وازالة بخلاف الروع فانه امر يحصل ويحدث من مخاطبتهم
وعليه اي على ترك الحكاية الى المظهر لتقوية داعي المامور ولذا كان خارج المسند اليه

ورد قوله تعالى فاذا عزمت فتوكل على الله فان من امر بشي وحاول الامتثال
يكون له لا محالة داعية الى ذلك الفعل وانها تقوى في مطلق الامر اذا
عبر عن الامر بلفظ ينبي عن وجوب الاطاعة وكمال القدرة وفي الاوامر
الجامعة باعتبار بعض المعاني في بعض المتعلقات كلفظ الله المنبي عن كل
كمال وخير وغاية قدرة على الجزاء قطعا ووجه عامة واستحقاق لتفويض الامر
اليه وقوله تقولون على ما في نسخة المصنف بدون كلمة حيث في موقع الحال او
البيان لفعل الخلفاء لان ذلك دابهم وعادتهم بخلاف المستعطف فلذا قال
حيث تقول بمعنى حين تقول على استعارة حيث من المكان للزمان وعليه
اي على ترك الحكاية الى المظهر ليكون ادخل في الاستعطاف وعلى اسلوب السوك
يتفرع قول الشاعر الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا
فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرجو سواكا ويروى فمن يرحم سواكا
المبني على اجزاء الوصل مجرى الوقف في مقتضى الظاهر انا اتيتك لان المقام للحكاية
وقيل انا العاصي اتيتك على ان العاصي بدل من انا على مذهب من يجوز ابدال
المظهر من المضمر الغير الغائب بدل الكل وكان مقتضى اسلوب كلامه ان يقول
مكان ليكون ادخل ولكونه ادخل وقوله وما جرى مجرى هذا الاعتبار اي مما
سبق من الترتيب والتقوية والاستعطاف في ذلك مثل التمكين من الوصف كقوله
تعالى فامنوا بالله ورسوله النبي الامي اذ لو قال وبي لم يتمكن من وصفه بما وصف
لان الضمير لا يوصف ولان المقصود الامر بالايمان بمن كان رسولا من الله كائنا
من كان ومثل تعظيم نفسه مثل افضل العالم يحاورك او يجعل المبتدء او المساواة
وبالجملة كل ما يصلح الاسم الظاهر له هذا ولكن لا انظر لقوله وما جرى مجرى هذا الاسناد
ما يصلح عطفه عليه اذ لا معنى لعطفه على غرض ولا على قوله ادخال الروعة وهو
ظاهر وانما ناسب في ذلك الاسم الظاهر ويجري مجرى ما ذكر من الاغراض فهو عطف
على مقدر كانه قيل غرض مثل ما ذكر وما جرى مجراه فيكون مرفوعا معطوفا على مثل او مجرورا
معطوفا على ما اضيف اليه مثل واعلم ان هذا النوع من الاخراج لا على مقتضى
الظاهر اعني نقل الكلام عن التكلم الى الغيبة لا يختص المسند اليه بل يجري في غيره
والنقل عن اسلوب الى اسلوب لا يختص هذا القدر اي كونه من الحكاية الى الغيبة بل
كل من الثلثة اعني التكلم والخطاب والغيبة ينقل الى الآخر بحسب ستة اقسام نقل
الحكاية الى الخطاب والى الغيبة نقل الخطاب الى الحكاية والغيبة نقل الغيبة الى الحكاية
والخطاب ففي قوله ولا هذا القدر ادنى تسامح لان الظاهر ان النقل عن الحكاية
الى الغيبة لا يختص هذا القدر وفساده بين الا اذا فسر هذا القدر بالنقل عن
الحكاية الى الغائب المظهر على ما هو مدلول قوله وترك الحكاية الى المظهر ومعنى

الاضرا اي من الحكاية والخطاب الى الغيبة مطلقا مظهرا كان او مضمرا انتقل كل الى الآخر وقيل انه على حذف المضاف اي اعني نوع نقل الكلام يعني النوع الذي احد اقسامه النقل عن الحكاية الى الغيبة وهذا النوع هو نقل الكلام من المتكلم الى غيره ولا يخفى انه ابعد وقوله لا يختص المسند اليه ليس من استعمال العرب يختص برحمته من يشاء اي يجعله منفردا بذلك لا يكون الرحمة الا له واما يختص الرحمة من يشاء بمعنى انها لا يستعمل فهو من نسيان فليس من اللغة ويسمى هذا النقل اي نقل كل واحد من الحكاية والخطاب والغيبة الى آخر على خلاف مقتضى الظاهر التفاتا لكونه ميلا من جانب من الكلام الى جانب كالتفات الانسان يمنة ويسرة وهو من مباحث علم المعاني من جهة تعلقه بمعرفة خواص التراكيب في الافادة وكونه بحثا عن احوال اللفظ من حيث المطابقة بمقتضى الحال وما ذكر صاحب الكشاف من انه يسمى في علم البيان بالالتفات مبني على انه كثيرا ما يطلق علم البيان على ما يعم المعاني والبيان وكونه من افراد خلاف مقتضى الظاهر الذي هو من افراد الكناية المحوث عنها في علم البيان لا يقتضي ان يكون لصاحب البيان نظر فيه وبحث عنه وتعلق بتسميته كسائر مباحث خلاف مقتضى الظاهر ثم لا يخفى ان مثل انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال والفاضل والكامل انت ليس من الالتفات والالتفات في شيء وكذا الاستمرار على الطريقة الملتفت اليها مثل اياك نستعين بعد اياك نعبد لكونه على وفق مقتضى الظاهر وكذا يا ايها الذين آمنوا وانا الذي فعل كذا وانت الذي فعل كذا وقوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شيء بعدكم عدم لعدم خلاف مقتضى الظاهر في شيء من ذلك فان مقتضى الظاهر في الضمير العائد الى الموصول هو الغيبة لان الاسماء الظاهرة غيبة وكذا العائد الى موصوف محمول على المتكلم او المخاطب مثل نحن او انتم قوم فعلوا كذا وانما المخالف للظاهر هو ترك الغيبة الى التكلم او الخطاب مثل نحن الذين فعلنا وانتم الذين فعلتم وانا الذي سمتني امي حيدره وانت الذي اخلفتني ما وعدتني ونحن قوم علماء وانتم قوم تجهلون حتى قال المازني لولا اشتهاره وكثرة مورده لرددته بل الظاهر ان مثل يا ايها الذين آمنوا وانا الذي سمتني وانتم قوم تجهلون مما خولف فيه طريق الغيبة الى التكلم او الخطاب ينبغي ان يكون من باب الالتفات من الغيبة الى التكلم او الخطاب ادخله في القبول اي اكثر قبولا عند السامع لا يحسن الكلام احاله مثل والطريه بالهمزة رواية الكشاف من طراء اذا اورد بغتة حسن ايراده واعلانا لنشاطه ويروى بالياء من طريت الثوب اذا علمته ما صار كانه جديد وايطاء افعل من جهة الايما بالكسر لا الاصغا اذا امتلاء فهو ملآن والاستدرار استجلاب لدرة وهو اللبن والجماعة لغة على بالكسر لا لزما على البعض ونسبوا الى انه اسم تفضيل بمعنى المفعول من ملأ الاناء او من

٥١

ملؤ بالضم غنى واقتدارا ومن المها لا اه ومن المعاونة والاجزاء جمع جزي على فعيل بمعنى جديد بذلك اي بالاستكشاف من الالتفات البحث الطبيعة والخلق والعشار جمع العشراء وهي الناقة التي اتت عليها عشرة اشهر من وقت حملها العادات الشأن والبحيري العادة بموافق الاديم اي جلده عبارة عن الاخلال بالعرض والحال واباحة الحريم عن تسلط العدو عن اسر الحريم واذهاب الطلال الاشباح الاجساد جمع شبح والارواح النفوس الناطقة ذوات القوى المدركة وقوله فان الكلام المفيد بان كون اقواه الكلام على الانسان والعائد الى جمع قريش لوجه والانسان بالمعنى هو الكامل في الخواص الانسانية من الفهم والذكاء والتنبه للدقائق واللطائف بالمعنى وبالصورة متعلق بما في الانسان من معنى الفعل كانه قال المتصف بالانسانية والمتسم بها بالمعنى والصفة لا بمجرد الصورة والشكل قال ربيعة بن مقروم اورد على امثلة من الالتفات في صورة ما سماه الشعراء دلالة على انها من كلام العرب العرباء اقامة للشهادة على ما ادعاه من اسكنان العرب واستحسانهم اياه بانت سعاد فارقت وبعدت فصار القلب موجعا ضعيفا لا يستطيع الحراك والمواعيد جمع الموعود والمعاد بمعنى الوعد لا الموعد لانه لا يجمع على فعاعيل واخلفني الوعد معدى الى مفعولين معناه لم تنجزه حتى قوله اخلفتك فكان اخلفتني التفات من التكلم الى الخطاب على رأي المصنف حيث لا يشترط التعبير بالطريق الملتفت عنه بالفعل بل يكتفي بمجرد ان يكون مقتضى الظاهر هو التعبير بذلك الطريق ثم قال ربيعة في مدح الفصيل تعدد علة اياسي ما لم الاق بقالا من ما لم الق مسعود يعني مسعود بن زيد العبسي احد الاجواد وما مصدرية على حذف المضاف اي مدة عدم ملاقاتي امراء عطايا اياه سهل الورود فاوه لا حاجب لامانع للوارد والطالب وارباب الحاجات واسع البال بالبذل والعطاء او واسع الصدر والمجد كثيره محمود السيرة مرضي الخصال في الاساس سمعته وسمع به بمعنى وتحقيقه على اسقاط المبني للمفعول هو موقع البدل كما في قولهم سمعته تقول وان كان الظاهر امرا قوم وقوله حلفا عمر ولا امر بل متصل تذكر النفي وتاكيده وبعد ولا تعفوا ولا ابرا لنابتة ولا ابني عليك الباطل السيد السيد مالك بن بكر بن سعد بن ضبة وقيس قوم ربيعة بن مقروم والمراد منهما القبيلة اي لا اخبرهم بالباطل فقوله فسالك التفات من الغيبة الى الخطاب وقال اي ربيعة بن مقروم تذكرت تخاطب نفسه وهو التفات من الحكاية الى الخطاب وزينبا مفعول تذكرت يهيجك يحرك والالتفات فيه لانه استمرار على ما عليه الخطاب تقضب تقطع فلج والاباتر موضعان والفاء اشعار بانه حل الاباتر بعد ما حل فلجا شطت بعدت زينب غمرة ونقب

موضعان ففي قوله اسلنا التفات من الخطاب الى الحكاية وان كانت بلفظ
للجمع بعد الافراد كقوله فوضعت ساقها وكيف سوالنا لقد ثبت الجاهل اللام
حوا فهم ومن الخطاء جعله لام توطئة القسم فلم يغادر لم نترك ومنه الغدير
للقطعة من الماء تغادرها السيل القضايب جمع قضيبة مجارى سحت حول
الارض وتسيل ماسمها من الخضاض بالملاة ونحوها الاناء حصب الماء
الى الحوض لحوله حال من الحياض ومى اسم امراة من كلب حبت بها طرفه اذم
اى اصحاب خيله واهلوها مغنى اى مغنون اصحاب مغنى من غنى بالمكان اقام
به وسيم رباء اى متقابلون يرى بعضهم بعضا تعالى جدودهم ربا اى متقابله
ففي قوله واسلكى التفات من الغيبة الى الخطاب عبد الله بن عنمة بفتح
العين والنون وضمن نفوسهم للسيد لانها فضلة والظروف فى مفعولى ترى
وكما تراه فى موضع المصدر وضمير تراه لزيد ويجوز ان يكون الطرف لغوا وكما
تراه المفعول الثانى والدرع محقبة اى الدروع مشدودة فى حقائبها والسوق
متروكة فى قرابها ففي قوله ان تسالوا بلفظ الخطاب التفات من الغيبة الى الخطاب
الحارث بن حلزة بكسر الحاء واللام المشددة وفتح الزاء المعجمة وبعج
الاجل الغضبين وصل البخيل طرق الخيال اى جاء بالليل خيال الجيبة
والاكليلة مدلج الواو للحال ولا نفى الجنس والكاف بمعنى المثل فى الظاهر اسم لها
وفى المحقق صفة لاسم لا اى والحال انه لا طروق مثل طروق لمله السائر بالليل
كله ومدلج اسم قبله من كنانة ايضا ومن جعل الواو للعطف على طروق وكلمة
فى موضع المصدر لفعل محذوف اى ولا طرق مثل طروق لمله مدلج فعليه دخل لا
فى الماضى بدون الدعاء والنكرار سدكا حال من الخيال اى لازما من سدك به لزمه
بارحلنا بمنازلنا ومواضع اقامتنا المآء فى رحله فى ماء واه يحتوله ولم يعرج
عطف على سدكا اى لم ينعطف ولم يمل الى غيرها انى اهتديت التفات من الغيبة
الى الخطاب على حمل خيال الحبيبة نفسها وكنت رجيلة اى قوية على المشى عطف
على اهتديت اى انى وكيف صرت بهذه الحالة حتى اهتديت فلا عجب ولكنه
على ان يكون الحال سو مجموع كنت رجيلة والقوم قد قطعوا الا كلا من المعطوف عليه
والمعطوف بمعنى ما كنت قوية على المشى والقوم قد تعبوا فى السير فكيف تعيت عنهم
وتخلفت واهتديت ونزلت بنا والمنان جمع متن وهو ما صلب من الارض وارتفع
والمعجم الارض المنعزل وقيل التى ليست بصلبة ولا سهلة وقيل موضع ورواه المفضليات
انى اهتديت وكنت غير رجيلة فالواو للحال طحابك يخاطب نفسه فهو التفات
من الحكاية الى الخطاب قال طحا به قلبه اذا ذهب به فى كل شئ وفى الحسان متعلق
بطروب على معنى له طرب فى طلب الحسان ونشاط من مراود تعب والطرب خفة تعترى

الانسان لشدة سرور او حزن بعيد الشباب اى حين ولى الشباب وكاد
يتصرم واقبل المشيب يكلفنى التفات من الخطاب الى التكلم والمعنى يكلفنى ليلى
شط اذا فراقها وبعد ما شاة اشواقها او تكلفنى ايها القلب وصال ليلى ضمير النعاس
آخر ويروى تكلفنى سار الغيبة على ان الضمير للقلب وعلى كل تقدير ففى البيتين
التفاتان وقد شط وليها اى بعد قربها وعهدها وعادت فاعلت من
المعاداة كان الصوارف والخطوب صادفت تعاديه او فعلت من العوط اى
عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل تطاول الليل
تخاطب نفسه التفاتا من التكلم الى الخطاب والاثمد بفتح الهمزة وضم الميم
موضع وقد يروى بكسرهما والخلى الخالى من الهم والحزن وبات بمعنى نفسه
فهو التفات من الخطاب الى الغيبة واسناده بات الى الليل مجازى فهو فى الظاهر
من عطف المباين على المباين وفى الحقيقة من عطف المقيد على المطلق والعاير
القذى فى العين تعالى فى عشنى عوار وعاش اى غمضه تمض منها والغمض وبنع
يجتمع فى الموق اذا سال فان جمد فهو رمص ومعنى مقلت الكحلة العين اخرجها
والارمد فعول الرمد بالكسر اذا هاجت عينه وخلا اى الحال الذى ذكر
فى البعث متسبب من خبر جانى وضم التفات من الغيبة الى التكلم فى كل من
الابيات التفات وقد توهم ان فى ذلك التفاتا من الغيبة الى الخطاب وليس
كذلك لان الكاف ليست عبارة عمن عبر عنه بضمير الغايب وليس خطابا له
بل مع من يتلقى الكلام ولا اعلمان امرا اوشيه وجهها مثل يا عفونا عنكم من
بعد ذلك وكقول الشاعر هل يزجرنكم رسالة مرسل ام ليس ينفع فى اولاك الوكل
وكانه لم يجد فى اشعار العرب لحاصلى الالتفات من التكلم الى الغيبة كما فى قوله
تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك ليستوفى امثلة الاقسام الستة من ما اورد من
الابيات الاقسام الخمسة اكثر من ان يضبطها القلم لا احصاء فى ان المفضل
عليه ههنا ليس بمشارك فى اصل الفعل ومثله كثير فى كلام المولدين قال الشاعر
الناس اكيس من ان يمدحوا رجلا حتى يروا عنده آثار احسان فالوجه ان من متعلق
بمعنى فعل يتضمنه اسم التفضيل اى متباعد فى الكثرة من الضبط متعاليه عنه والتاء
متوقفون متباعدون فى الكياسة من مدح الرجل الخالى عن الاحسان وتحقيق
لفظ المبنى للمفعول وهو للحقيق وما فى طالما كافة للفعل عن طلب الفاعل وان كان
يحتمل ان تكون مصدرية وهى مع الفعل فاعل قلّ الا ان كتبتها متصلة وجوار الفعل
منها وبين الفعل يرجح جانب الكافة قال فقد طالما يا آل مروان الخ وتكون طالما تقع
فى معنى لا تقع مع الاستفهام المفرغ معه حتى انها لا تقع الا كالطير فى البلاغة حسب
السليقة او فى علم البلاغة بالاكتساب كما للخلافة والكياسة او بطول الممارسة للافعال

ومتى اختص موقعه اى موقع الالتفات بشىء من ذلك المذكور من لطائف المعانى كسا الشىء ذلك الموقع زيادة حسن وطراوة ووجد ذلك الموقع عند السامع اعلى مرتبة من القبول وقليل ناسم اقتباس والمعنى ان من يسمع ويعمل قليل جدا ثم مبتداء خبره قليل افرد لسبها بفعيل بمعنى مفعول وكذا ام تحسب ان اكثرهم يسمعون او يعقلون وام منقطعة بمعنى بل والهمزة والاستفهام للتقرير وانكار الحسبان بمعنى انه لا ينبغى ان تكون والمراد سماع القبول وحمه الحوط وجهه وما موقعه مسلا وجه فى موضع المفعول الثانى لعرفك اى عرفك ذلك الالتفات جواب هذا السوال يعنى لا يلبس عليك وجه حسنه وبهائه وآلا صاخه الاسماع وليل امسى باللام عطف على اصخ بمنه دلالة على لزوم استمداد الاصاخة وسماع ما اورده من العلم والتمثيل وخبر لعلك محذوف اى لعلك تصير من السامعين الذين يعملون الى ما اشهد خبر ليس واسمه ان المرء الى آخره والشطر اعنى اذا اخذه وجد ضراب وفاعل تغشه ضمير الوجدان وكذا ضمير ما سواه وضمير مفعوله لما سمعه وكذا ضمير له وضمير حاله للمرء وضميرا وهما الحالم سلك اشار الى حلف فى استحضار الخبايات والاستفهام فى السن لا تكاد النفى وتقرير المنفى او ما نوى عطف عليه والهمزة متخلله للاتحاد والتقرير ويجوز ان تكون عطفا على محذوف بعد الهمزة وقوله تجوك عن الجانى بدلا او سار اليك تسمع وسوءا فى مفعولى تراك واذا كنت متعلق به وقوله تثنه الشكوى من اسنت زيلا الخبوا اطهر به له ونشرته واحلى فواحلى حال من حسنا باته اى مفصله مرتبه وعلى تواليه متعلق بتحى اى مع تواليها وجئنا كاينا على توالها الى ان تغلب اى تصير مغلوبا غايته لعدم احابتك للحالة الغضبية فمادعوا الى المواثبه والمبادرة صقطع مالاوع استئناف وقوله بالله قل لى فى موضع المفعول لقوله مشافها لتضمنه معنى القول كانه قيل قائلا ذلك وقوله علا هلا فى موضع المصدر لمشافها اى مشافها اياه مشافهة على هذا الطريق من التوبيخ والتقريع وقوله واذا كان الحاضر عطف على اذا كنت ولا تقال اى تلك الحالة المزينة للاقبال تبنى عليه اى على منعك ثانى مفعولى تجلك الحسن المعروف والرائع المعجب الحسن والعارفه الاحسان الادافه السائلة الكسر من ذرفت الدمع سال واذا وعيت اى حفظت وتاملت الالتفات اى نظرت وعلوت فيه طلبا لمعرفة حاله علمت جواب اذا وعيت وكيف صار مطلع عطف على ما موقعه والجز المقطع وطبق لسقف اى صار المفصل واصاب العضو لكونه علما لذلك والضمير للالتفات الغايبة للحصر اى السابقه اياه بمعنى ان الحصر لا يدركم والاصل الله تعالى فانه اذا سبقه ان تكون قراته مبتداء خبر من حقه والجملة جواب اذا فلا بد من حمله

خبر ان العبد واذا اخذ متعلق بمن حقه وحينا بوحده محركا وكذلك شانه الى الاقبال مسند عنه صفة حاله انطباقها اى انطباق القراءة على المنزل كانا على الوجه الذى المنزل كان عليه والا اى وان لم تكن قراته كذلك لم يكن سوقارتا على الحسنه لسوء غفلته وكذلك الوجه الذى ينبغى ان تكون القراءة عليه مبتداء خبره هو ان تكون واذا ابتع متعلق به توسعا فى الظروف وان ابيت فمحذوف تفسيره ان تكون فى كذا الكلام فى ماذا استدل ان تكون عطفا على اذا ابتع ان تكون محققا به الفحص للاتصال وجذوا الاصاخ فى موقع المصدر والمعنى ظاهر ومن ان تكون الاتصال على طريقه الاقسام مساو باله حذف الفعل بالفعل والقسم بالقسم وفى المفصل انه همس بما لان وهمس محقق للاتاويل اللفظ اى لان لامحذوف بان حذوا ان ويجوز ان قبل قول صاحب الكشاف لو ثبت منه الاسماء لحذى بها حذو كيف واين وسواء لا حادى سوى الحمل على التنزيل منزلة اللازم ثم التعويض بالباء على طريقة تخرج فى عراقيبها اقلا اى فى موقع جواب متى بمعنى تجد محركا البته من معبود عظيم الشان سدا من جهة ان الله اسم للمعبود بالحق المستحق لجميع صفات الكمال ومحاسن الافعال فتكون مستحقا للثناء عليه بما له من الكمالات والشكر على ما به من افاضة العطيات ومستحقا للعبادة لكونه منه المبداء واليه المنتهى جلائلها ودقائقها اشارة الى ما قيل انه لما قيل الرحمن فتناول جلايل النعم على ما ينبئ عنه صيغة فعلان ذكر بعده الرحيم كالتتمة والرديف ليتناول ما دق منها ولطف المنادية تروى بالجر صفة خاتمه وبالرفع صفة مالك يوم الدين بتأويل الصفة ووجه النداء على كونه مالكا للامر كله ترك ذكر مفعول مالك لئلا يختص بشىء دون شىء بل يفيد العموم من جهة امتناع ترجيح البعض وقيد بالعاقبة لظاهر الاضافة الى يوم الدين وفسره بيوم الحشر للثواب والعقاب لان الدين هو الجزاء ومن الغلط ان يجعل للثواب والعقاب بدلا من الامر كله فيقتضى عمومه ويقع حين ابتداء وجدان المحرك ثم تقويه ثم تضاعف قوته ثم بلوغه الكمال بحيث اوجب الاقبال على مولى موصوف بان شانك نفسك معه من حسن اصاخ التعبد ما تصورته حين انك تجد منها محركا يتقوى شيئا فشيئا الى حد ايجابه الاقبال وبانه يكون ذلك المولى معبودا عظيم الشان الى آخر الصفات ليس بمستقيم لان ذلك ليس شان نفسك فكيف يجعل خبرا عنه اللهم الا ان يقال من اعتقاد كونه كذلك فيستقيم بعض الاقامة وقوله فيستطيع عطف على لا تقصر وقوله فلا تطيق عطف على لا تقول وفاعله ضمير القراءة وقوله على ما هو عليه متعلق بالمنزل اى على الوجه الذى هو عليه وهو اياك نعبد واياك نستعين بطريق الخطاب وليس ابن جنى بريدان يشير الى حسن موقع الالتفات فى اسماء المرء القيس بعضه الكامل وقد ذكر له التفات الاول اربعة اوجه وللثانى ثلاثة اوجه وللثالث وجها واحدا

وذكره بلفظ ابن حجر بضم الحاء المهملة وسكون الجيم بعدها لانه قد علم اسمه فيما سبق فيعلم نسبه ونسبته وقوله بَعُدَ خبر ليس وان يكون متعلق ببعد على حذف حرف الجر اى من ان يكون او بدل من فاعله اعنى الضمير العايد الى ابن حجر فان قلت هلا زعمت انه لا ضمير فيه وان فاعله ان يكون وفيه ضمير عايد الى ابن حجر وبه يحصل الربط قلت لانه يلزم ح لا رابط لجملة الحالية اعنى وهو المشهور ولم بَعُدَ خبره بل بمعنى الا فهم عليه ليكون حالا من ابن حجر او متأخر عن ان يكون ليكون حالا من ضمير والجاين اى الجامع لقصبات السبق هي امور هي الكناية عن التقدم والكمال فيه وذلك انهم كانوا اغرزوا قصبات فيتسابقون فمن سبق اخذها اولا فقالوا احرز قصبات السبق وجاوزها وكان له الفضل والتقدم والفضل المضبط و للاناتي مفعوله واللام لتقوية العمل مثل انا نادك لكذا وتوجع لانسان العين عبر بها عن اللطايف لانه اشرف جزء من اشرف عضو هو العين من اشرف هو الوجه من اشرف عضو هو الراس والظرف اعنى في افنانه متعلق بيعد وهو الاتيان بفنون الكلام واذا التفت تعليل للاتيان وكان يمكنه عطف على التفت اى وحال وتمثيل بقول لبيد لا اله استبعاد افراد الضمير وجمعه لشيء واحد اعنى بت وبادلنا او ان يلتفت نوعا عطف على ان لا يلتفت في حين قصد متعلق بان يكون او فعل وهو خبر يكون واستقطاع لما فيه من معنى الفعل او حال منه وهو الصحيح والمفجع بالتشديد من فجعه او جعه والموجع من اوجعه جعله وجيعا والواقع اى لاجل الامر الواقع للحادث متعلق بالنبأ والعابث صفة للواقع او للنبأ والعبث الكسر وقت في عضله كناية عن توهين امره وفل شوكته على طريقة بجرح في عراقيبها نصلي اى فعل العبث وقوله فعل ذلك اى النفس بلا لالتفاتات المتعددة فاقامها اى النفس واخذ يخاطبه اى خلال المصاب ليحصل له بعض التسلي حين تحزن له وتجمع مثل هذا الملاك وقوله لفظاعة شان النبأ متعلق بابدت وضمير استشعارها للنفس ومعه للنبأ يقال استشعر فلان خوفا اذا اضمر في قلبه والكمد الحزن المكتوم والتحرق احترق من الغم والحزن والقلق الانزعاج والاضطراب وكذا الفجر وابدت اى اظهرت النفس وهو خبر ان وضمير لايعلقه ولا يتصرفن في موقع المصدر النوائب المصايب والبوارق جمع بارقة سحابة ذات برق وفعل الملوك مصدر لمحذوف اى فاعلا فعل الملوك وجاريا على طريقتهم ولو لا عطف جريا الجاز ان يكون فعل الملوك مفعولا مطلقا للتثبت والتصبر لانه نوع من الفعل وقوله لم تفعل اى النفس ذلك التثبت والتصبر شكلت النفس اياه في انها نفسه فاقام هو نفسه مقام ذي كربه وحرقة مسليا حال من ضمير قايلا وهو من ضمير اقام على ان التحزن بمعنى التحزن الذي نظهر الملك لاجل المصاب الذي لا يتسلى بعض التسلي الا بتحزن الملوك

٥٤

تحزن صدق الاسفاوت بحضور ذلك المصاب وغيبته ومخاطبته الملك اياه كما في تطاول ليلك وعدم مخاطبته كما في بات فليتامل حتى لا يتوهم ان هذا التحزن من المصايب المكروب على ان جميع ذلك اى ما ذكر من الابيات من تطاول الليل وعدم الرقاد وشدة الامر بالتنكل انما كان لاجل امر خصه ولم يتجاوزه وهذا نشبه يحصل بمعونة المقام وفحوى الكلام وان لم يكن في اللفظ ما يقتضي الحصر والاختصاص الكما ذهب واما اسلاك جاوا بابلوا متحيرا سلكا فما فطن بالفتح من فطنه فهم فالمفعول متروك اى ما حصل له الفهم ثم عدى باللام والاصل نحاتهم مع ذلك النبأ مقتضى الحال فان قلت حاصل هذا الوجه انه كلام لم يصدر عن روية وفطانة بمنزلة كلام السكارى فكيف يكون من جهات الحسن قلت لفظ التنبيه يدفع السوال فقوله والانسان اذا وسمه معناه ان الانسان اذا ابتلى بمثل الحالة المذكورة لا يسلم كلامه عن مثل ما ذكر فيجوز التنبيه عليه ويكون ذلك من كمال التيقظ للحال والتفطن لمقتضاه افاق شيئا اى بعض الافاقة فهو نصب على المصدر وحال كونه مدركا شيئا من الادراك والظرفان اعنى بعد وحين متعلقان بقوله فاوجد وهو خبر ان وجاز التقديم لما في الظرف من التوسع على ما سبق وهو ان جميع ذلك انما كان لما خصه ولم يتعده وكذا قوله بعد ذلك على ما تقدم غاظه ذلك اى عدم التثبت والتصبر فاقامها اى النفس قائلا له اى للمستحق للعتاب والاخفاء في ان اللائق بالتوبيخ والتعيير والعتاب هو الخطاب نحن سكت في موقع جواب لما والظرف متعلق بقوله ولى عنها الوجه والاستعمال العربي في جواب لما هو الفعل الماضي لفظا او معنى بدون الفاء ولو جعلت في ولى هو الجواب بقي قوله نحن سكت حنبيا والاولى انه هو ان يكلم مع نفسه خفيا وما لا حال من ضمير يلايم ما لم يعثر وا متعلق بلا يعثر ون ولا يعثرون اى ما لم يطلعوا من مضمومات تفننات كلامه وتنوعات في لطايف ولا يخفى حسن موقع قوله لامرئ حيث ان تقول لو جعل وقد تادى هذا اللطف الى ان يوهم البعض ان معناه امرئ القيس وقوله والتفاضل ابتداء كلام كالاعتراض وضميرا اشباهها للطايف الاعتبارات واعلم ان عادته افصاح كل فن واختصاص بعبارات جملية واستعارات مستعذبة في وصايا لقارئ الكتاب في ضبط المباحث لباب قوله الموضوع منصوب او مجرور صفة للطايف والاعتبارات وهذا الفن هو فن للسند اليه المطامح جمع مطمح موضع الطموح وهو ارتفاع البصر الى شيء والنماذج البعيد والمراد التراكيب البليغة المشتملة على لطايف الاعتبارات كان البلغاء رفعوها الى كل واليك لنفهمها لكما يرفع القصة الى السلطان لا انبهها خبر ان حالم تجتهد قوة عقلك

في النظر والتامل غاية الاجتهاد ولم يبلغ في السعي والنزول على المرام مع
صدق همته في الاصابة وفرط استظهار بالنفس القوية الادراك والامتراء
الاستدرار واخراج اللبن من الضرع والاستشراف رفع البصر الى الشيء
ينظر اليه كالمستظل من الشمس بوضع اليد على الحاجب لما هنالك اي
للطائف التي في تلك المطامح الاطباء جمع طبي بالضم وهو لذوات الحوافر و
السباع كالضرع لذوات الاظلاف اعني محل اجتماع اللبن والجهود الطاقة
والمشقة والتنقير التفحص وزيادة التفتيش وتمس عنها للطائف الاعتبارات
مادا حال من فاعل لم تمتر ولم تستشرف متبطش صفة همة وهو الاخذ بقوة
وعنف والمتوخي المطلوب والباع مقدار مد اليد والبسط الواسع المدد
اي لا تزال لا تزال انه متعلق بتبطش او بمادا والقسط قلامه الظفر
مستظهرا حال آخر ومعناه مستعينا اي طالبا للقوة والمعونة في طاعتك
اي طمعك ان تستشعر تلك اللطائف اي تجعلها شعارا لك وهو من اللباس
مايلي الجسد والحق ان الاستشعار هو الاضمار في القلب متعلق بمستظهرا
يقظى اي متهيئة لكمال الادراك لا خاملة بمنزلة النائم والطبع القوة للنفس
في ادراك الاذواق واللطائف والفهم الوصول الى المعاني والخاطر في
الاصل ما يخطر بالبال استعمل لمحله والمعوان كثير المعونة والعقل القوة
المدركة المميزة وعلماء مبتداء خبره على ان كلام رب العزة وتعني به
الطبقة الجماعة المتفقة على البحث عن خواص التراكيب ولطائف الاعتبارات
والظلوع مرفوع صفة علماء وان كان الواشي تركه الجمع بالواو والنون
كالمخصوصون والمدلون تشعر بانه مجرور صفة الطبقة والمدلي من ادلى بحجته
توسل والحكم كل ما وافق الحق وقيل علم الشرائع وفصل الخطاب اما بمعنى المفعول
اي المفصول من الخطاب البين الذي يتبينه من يخاطب به لا يلتبس عليه او بمعنى
الفاعل اي الخطاب الفاصل بين الحق والباطل وهو قرآنه الكريم المنظم
من الحروف لا المعنى القديم القائم بذاته تعالى على ما هو داب اسائل السنة
الاكتساء لبس الثوب والطلاوة بالفتح الحسن والقبول والاغدقة بالغين
المعجمة والدال المهملة صارت غدقة كثيرة الماء والماء الغدق الكثير واغلاق
التي هي بمنزلة الاصول والعروق واثمار الاعالي التي هي بمنزلة الفروع والاغصان
تشبيه للقرآن بشجرة طيبة قوية الاصل كثيرة الثمار واصل الكلام من قول من قال
في وصف القرآن ان هذا والله لا يشبه كلام الناس ان له لحلاوة وان عليه
لطلاوة وان اسافله لمغدق وان اعاليه لمثمر ومعنى انصبابه في تلك القوالب
اشتماله على الخواص والكيفيات ولطائف الاعتبارات كما سبق وعلى ما سبق من غير

ان تجاوزه ادنى تجاوز وهو اشارة الى ان اعجازه لكمال بلاغته لا بالصرفة او غيرها
على ما يراه البعض والباء في القوالب للاشباع لطلائع الاساليب   القول الثالث
في تفصيل الاعتبارات الراجعة الى المسند للوجه الذي علمت له ان لا بد من طلب الحال الا
المقتضي لايراد المسند اليه على صور وكيفيات مختلفة تعلم انه لابد من طلب الحال الا
المقتضي لايراد المسند على ما تصور له من الصور والكيفيات وكذلك الوجه سواء كان ما
لك وروده المسند على ما تقتضيه الحال كالمسند اليه لما تقرر من ان مدار حسن الكلام
وقبحه على انطباقه على مقتضى الحال وعلى لا انطباقه فقوله للوجه الذي متعلق بتعلم
والعائد الى الموصول محذوف اي علمته له وقوله تعلم له اي لاجل الوجه تلك تكون وتلك
لتبعيا العهد بذكره وهو كالبدل من قوله للوجه كما تقول مررت به وكذلك ان تجعله
من الاضمار على شريطة التفسير وسوط الاوادي الامواج جمع آذي والالهما
ضرب بعضها بعضا شبه الخاطر ببحر تخرج منه اللآلي ويكثر حركاته الفكرية وتزاحمها
بتلاطم امواج تحركه متجاوزا امثاله حسبي المشاركين له في اصل الفهم والصناعة
استودعته الشيء اطلبت ان يكون وديعة عنده وكان انسب نائب مفعولي المستودع
لاعتماده على الموصول انقاد الطعام التي يتعبل الامور والحادث الصادق الظن
الامور كانما حدث بها وقوله فلا يحتجب عطف على الصلة كانه قيل الذي حدث
فلا يحتجب عنه شيء من اللطائف البديعة الغريبة في مواضع اختفائها واستطلعت
رايه طلبت الاطلاع عليه والطلع بالكسر الاسم من الاطلاع اي ما يطلع عليه والطوق
الطاقة والكفاء مصدر كافاه قابله وصار نظيرا له اقيم ههنا مقام المكافي والنظير
وانتصب على الحال من الضمير في المالك والمتحدين بفتح الدال جمع متحدي اسم مفعول
تحديته باريته وعارضته ونازعته الغلبة واصله في الحادية من الحداء يعني الذين
تحدوا بمعارضة القرآن والاتيان بمثله فحكموا بالعجز واعترفوا بكمال بلاغته واثروا
المعارضة بالسيوف دون الحروف   فهو اي طلع الاعجاز والنوع من الاطلاع
عليه هو المطلوب من فن البلاغة وما يتعلق بذلك والذريعة الوسيلة والاطلاع
التسلق التوسل بالدرج من قولهم تسلق الجدار اذا تسوره وصعد عليه وقوله ان
لابد في موضع مفعولي علمت وان مخففة اسمها ضمير شان محذوف والاصل انه لابد
ومن التقسيم خبر لا النافية للجنس في لابد وقوله من التقسيم لمقتضيات الاحوال صفة
الشاهد على لفظ اسم المفعول اي للامور والاعتبارات التي يقتضيها الاحوال في ايراد
المسند اليه على الصور والكيفيات المذكورة المفصلة في الفن الثاني ومقاسمة الملائم
لما سبق في صدر الفن الثاني من انه وجب عليك ان ترجع الى ملكك في التقسيم لمقتضيات
الاحوال في ايراد المسند اليه على كيفيات مختلفة وصور متنافية لكن ما وقع في بعض
النسخ من مقتضيات الاحوال على لفظ اسم الفاعل وايراد المسند اليه بالنصب مفعول له

للمقتضيات اوفق بقوله تعلم ايضا ان لابد من التفحص عن الاحوال المقتضية لانواع التفاوت في المسند فان قلت كيف نصب ايراد على المفعولية لاسم الفاعل من غير اعتماد قلت لانه بالاضافة الى الاحوال اضافة بيانية في معنى الاعتماد على الموصوف كانه قيل عن احوال مقتضية ايراد المسند اليه ومنهم من يجعل حرف الجر احد ما يعتمد عليه فان قلت فنسخة مع المقتضيات لا يلايم قوله من التفحص عن الاحوال المقتضية ونسخة الكسر لا توافق ما سبق في صدر الفن قلت تصح المقتضيات بسلامة تصحيح المقتضيات وبالعكس وفي افراده عطف على في المسند كان اي كونه جملة اي لانواع التفاوت في افراد المسند من كونه فعلا ماضيا نحو قام زيد او حالا نحو يقوم زيد او مستقبلا نحو سيقوم زيد او اسما منكرا او معرفا او قدم الفعل ثم المنكر نظرا الى ما هو الاصل في المسند واشار بقوله من جملة المعرفات الى انه لا بد لخصوص كل نوع من المعارف من حالة مقتضية على حدة ومن كونه مؤخرا عطف على من كونه متروكا وقدم ذكر الماضي لانه لما كان الاصل في المسند اليه هو التقديم كان الاصل في المسند حق تهيا متعلق بقوله التفحص عن الاحوال المقتضية لانواع التفاوت في المسند وضمير تهيا وتجري للمسند وضمير سمته ومقتضاه وسمته لكل مقام والسمة بكسر السين وفتح الميم مصدر وسم تجمع اصلها الوسم والمراد بها العلامة والسمت بفتح السين الطريق ومعنى اتسام المسند بسمة المقام كونه على وفق ما يقتضيه المقام كبروز المسند اليه لكل مثله في حرزها وكذا اجرا المسند الى حد مقتضى المقام على اعدل طريق لذلك المقام فهو اي ذلك الاتسام والاجرا موضع امتحان القوى الفكرية واستاد الاضعف عن الاقوى فالمطارح والمطارد على لفظ اسم المفعول اسم مكان من طارحوا الكلام طرحوه فيما بينهم ونظروا فيه وطرح بعضهم الى البعض ومن طارد بعض الفرسان بعضا حمل عليه وطرده ومعنى ان يتقدم الوا المحلة جربه وامتحنه والجذع من الفرس الذي تم له سنتان والقارح هو من سنين اما الحالة المقتضية لتركه فيتحقق عند تحقق امرين احدهما قيام قرينة حالية او مقالية يعرف بها المسند ليصلح المقام للحذف وهذا معنى كون المسند اليه بحال يعرف منه اي من ذلك الحال المسند وثانيهما ان يتعلق بالترك غرض ليترجح على الاتيان الذي هو الاصل في جزء الكلام فقوله ويتعلق عطف على كان او حال وبيان الكلام تفصيل للغرض وهو اعم من الغاية التي يقصد حصولها والباعث الذي يدعو الى الفعل كضيق المقام مثلا قسم اتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل كلاهما وتمرا اي لك كلاهما وازدك تمرا او على ترك نظائره بان يكون مثال ضابط علم من استقراء كلامهم انه يحذف المسند عليه وقد ذكر عليه من ذلك اي حدسا ان يكون المبتدا مصدرا او ما يقوم مقامه مضافا الى فاعل او مفعول وبعده ما هو حال منهما او من احدهما فاصل ضربي زيدا قائما ضربي زيدا حاصل

اذا كان قائما فحذف حاصل كما هو حكم متعلق الظرف المستقر اذا كان لدلالة الحال عليه لما بين الظرف والحال من المناسبة وقام مقامه لكونه من تتمة الخبر حالا من الضمير في كان التامة ولهذا كان الحذف لازما بخلاف ما يراه الكوفيون من كونه حالا من زيد المذكور فانه ح يكون من تتمة المبتدا فلا يصلح للقيام مقام الخبر حتى يلزم حذفه وايضا مفهوم الكلام قصر جميع ضربات زيد على ما يقتضيه اضافة المصدر من غير اشارة الى معهود على حالة القيام اي جميع ضرباتي حاصل في حال القيام فلا شي حاصلا في غيره بخلاف ما اذا قيل جميع ضربي زيدا حال كونه قائما حاصل فانه لا ينافي وقوع ضرب عليه في حال اخر وبخلاف ما اذا قدر كان ناقصة وجعل قائما خبر كان فانه لا يناسب الظرف فلا يقع موقعه وكذا التقدير اكثر شربي السويق حاصل اذا كان ملتوتا من ان السويق جوهره بان رش عليه الماء فتماسك اجزاؤه اذا ضرب بالسيف واخطب ما يكون الامير حاصل اذا كان قائما فالحال ههنا من فاعل المصدر وما مصدرية والمنصف الخطابة كون الامير وحصوله مجازا وقد تقدر الزمان فيؤول المعنى الى ان اخطب اوقات كون الامير حاصل في وقت حصوله قائما وقيل جعل الوقت خاطبا على الاسناد المجازي وجعل وقت القيام ظرفا للوقت الخطابة على طريقة ظرفية الكل للجزء ومنهم من يجعل اذا مرفوع المحل بالخبرية كما ذكر سيبويه في اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو ويدل عليه سماع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم ونحو كل رجل وضيعته وضابطه كل مبتدا بعده مرفوع مصدر بواو المعية قصد الى الاخبار بمقارنتهما والتقدير عند المحققين كل رجل مقرون هو وضيعته على ان ضيعته عطف على الضمير في الخبر لا على المبتدا لكون من تتمة فلا يقع موقع الخبر ومنهم من يجعل الواو مع ما بعده خبرا كما اذا قلت كل رجل مع ضيعته وهو قوي من جهة المعنى دون اللفظ اذ لم يعهد في الواو ذلك ونحو لولا زيد لكان كذا اي موجود فحذف لان كون لولا لانتفاء الشي لوجود غيره يصلح قرينة على ذلك وجواب لولا قائم مقامه ومنهم من يجعل المرفوع بعد لولا فاعل فعل محذوف الا ان الاستعمال عند علم الحذف جملة اسمية مثل ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد ونحو ذلك مثل لعمرك لافعلن اي لعمرك قسمي او يميني او نحو ذلك لدلالة صدر الكلام عليه وقيام جواب القسم مقامه ونحو ذلك يريد به الامثلة الاخر من الضوابط المذكورة والاحتراز يروى مرفوعا ومجرورا فاطارثد لا خفاء في دلالة اذا المفاجاة على مطلق الكون فيصلح قرينة للحذف اذا اريد بالخبر مطلق الوجود بمعنى اذا زيد موجود وان كان يفهم من الخارج خصوص قائم مثل فاذا زيد بالباب وحاضر بخلاف ما اذا قصد خصوص خبر لا دلالة عليه مثل فاذا زيد

[illegible]

قائم او قاعدا واكل او شارب فانه لا يجوز الحذف لو جعل الموضع مهنا انما ابلغ
الاستعمال لجاز لكن قد نبهنا كما انه لا تزاحم في المقتضيات والاغراض زيد
منطلق وعمرو اي منطلق محذوف لقيام القرينة من الجملة السابقة ووجود الموضع
وهو الاختصار والاحتراز عن العبث وهذا اذا جعل من عطف الجملة على الجملة
واما اذا قصد عطف عمرو على زيد ومنطلق المحذوف على المذكور كما نظهر من مثل
ان زيدا منطلق وعمروا فهو من حذف المعطوف على المسند الشارح بعد قوله اقائم
بشر من ذلك اما ان يحمل على الناز شر من ذلكم فيكون من حذف المسند او على هي النار
فمن حذف المسند اليه وذلكم اشارة الى غيظهم على من يتلو عليهم الآيات واما
ضيق المقام للمحافظة على وزن او قافية او سجع او نحو ذلك او خوف فوات فرصة
فانما قال مع قصد الاختصار لان ضيق المقام قلما يخلو عنه واما الاختيار فلازم
في الكل من ثم اي من الطالب بهذا الاصفرار وتنهدت اي تنفست تنفس
الصعداء فاجبتها فاللام المتنهد اي الانسان المتنهد هو المطالب فيكون من
حذف المسند ولو حمل على المطالب هو المتنهد فمن حذف المسند اليه وتعريض
بحث كون المسند اسما معرفا فتعرفها ان الثاني اولى لان السامع حين قال
من المطالب كان طالبا ان يعرف حكما على المطالب انه المتنهد او عين منبغي
ان يجاب بانه المتنهد وذكر ايضا انك تقول المنطلق زيد لمن يتصور في ذهنه
المنطلق باعتبار تعريف العهد والحقيقة وهو طالب لتعيينه في الخارج والمذكور
في الكشاف ودلائل الاعجاز انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم
استخبرت من هو فقيل زيد فمعناه زيد التائب لان قولك من التائب معناه
ازيد التائب ام عمرو ام بكر الى ما لا يحصى فينبغي ان يجاب زيد التائب وقد سبق
الى الفهم ان الواجب في مثله ان يقال التائب زيد لان السؤال عن التائب فيجب
ان يجعل محكوما عليه الا ترى انهم اتفقوا على ان جواب من قام زيد هو قام
زيد لا هو زيد قام والواقع في مثله تقديم الفعل عند عدم الحذف نحو ولئن
سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فما يقع بعد من
الاستفهامية في السؤال تقدم في الجواب ومن المعترض يكون لان
تعريف العقل او نحو كما سيجيء في قوله وكلى ان تاخذا اشعارا بان فيه وجها اظهر
وهو كون المذكور خبرا عنهما من غير حذف وافراد الضمير للاشعار بان الوصول
بمكان من الله وان رضاهما واحد وانما لم يحمل على الاختصار والاحتراز عن
العبث كما في زيد منطلق وعمرو لاستلزام الحذف قبل القرينة بخلاف نحن
بما عندنا فان لفظ بما عندنا اصله سبق القرينة وبخلاف اني وقيار بها لغريب
فان المذكور خبر اني وتقديم قيار بمجرد الاهتمام فقوله الى زيد قائم وعمرو الست

لضابئ بن الحارث البرجمي وقيار اسم جمل له وبعده وما عاجلات الطير
تدني من الفتى نجاحا ولا عن ريثهن يخيب ولا خير فيمن لا يوطن نفسه على نائبات
الدهر حين تنوب وأما ان لا يخرج الاخفاء في ان هذا يصلح غرضا للترك
بمعنى الغاية المطلوبة منه اي يترك ليتحقق عدم اخراج الكلام الى ما ليس بمراد والقصد
الى حصوله تحصيلا باعثا واما بدون كلمة الا على ما في بعض النسخ فيصلح باعثا وان لم
يصلح غاية مطلوبة فان اخراج الكلام الى ما ليس بمراد يصلح باعثا على الترك وقد
يتمسك على ان الغرض ههنا اعم صلى صحة ما في النسخ واما حمل الاولى على حذف
مضاف هو الاحتراز فهو اما الاحتراز عن عدم اخراج الكلام الى ما ليس بمراد
لا يصلح باعثا على الترك والمطلوب احسنه وتقرير المثال ان ام على قسمين متصلة للسؤال
عن تعيين ما علم ثبوته على الابهام ويلزمها الاستفهام وان يكون احد المستويين
في علم المستفهم يليها والاخر يلي الهمزة مثل ازيد عندك ام عمرو واقام زيد
ام قعد بخلاف اقام زيد ام قعد عمرو وازيد عندك ام عندك عمرو فانها منقطعة
بمعنى بل والهمزة اي للاضراب عن كلام سابق استفهاما كان او خبرا او استفهام
عن كلام لاحق والمراد بقولك ازيد عندك ام عمرو طلب تعيين من علم ثبوته عند
المخاطب على الابهام كما هو معنى ام المتصلة فلو قلت ام عندك عمرو بذكر المسند
لخرج الكلام الى ما ليس بمراد وهو الاضراب عن الاول والاستفهام عما يليها
على ما هو معنى ام المنقطعة فيترك المسند لئلا يخرج ذكره الى هذا وانما قدم
المسند لكونه قطعيا في الاخراج الى غير المراد بخلاف ازيد عندك ام عمرو عندك
فانه ربما يدعي احتمال كون ام متصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة على ان
هذا اخراج الى غير المراد اي هو الاتصال بالتعيين فان الحق انها منقطعة
البتة عند اعادة المسند على ما ذكره المحققون من النحاة ولقائل ان يقول لم
لا يجوز ان يكون ام عمرو في قولنا ازيد عندك ام عمرو عطفا على زيد عطف مفرد
على مفرد للمشاركة في المسند المذكور كما في قام زيد وعمرو من غير ان يحمل على ترك المسند
بناء على غرض لا يتعلق المراد بترك المسند لا يعتبر اصلا لا مذكورا ولا محذوفا الا انا
نقول ما ذكره في صدر الحالة من كون المسند اليه بحال يعرف منه المسند ويتعلق بتركه
غرض مما ما في هذا المعنى وايضا لا يكون ترك ذكره للغرض المذكور بل لعدم في
واما الاختيار السامع الصواب ترك اللام على ما لا يخفى وتأويله بالحذف للاختيار
فاسد ايضا لان الغرض هو الاختيار لا الحذف للاختيار والاقرب انه ميل مع المعنى
لدلالة قوله وتعلق بتركه غرض على كون الترك لغرض اما لكلا او كلا لكن الانسب
ان يراعي ذلك فيما يليه اعني طلب تكثير الفائدة بالمذكور اي بما ذكر من الكلام
بمعنى ما يكون مسندا اليه على تقدير الحمل على ترك المسند اليه ومسندا على تقدير الحمل على ترك

المسند اليه كلفظ صبر جميل وطاعة معروفة فلا اعتبر عنه بالمذكور دون المسند اليه
وحصر حكمه للمذكور وعليه وغيره لترك المسند ولم يتعرض لتقدير الذي نطلب منكم
طاعة معروفة اي معلومة كطاعة المؤمنين لكونه مذكورا فيما سبق فاقتصر هنا
على ما لا بد منه من التقديرين   واما الحالة المقتضية لذكره فهذا قريب مما
سبق في ذكر المسند اليه وحاصله ان لا يوجد قرينة حالية او مقالية تدل على المسند
او توجد لكن يتعلق بذكره غرض مرجح مطلوب او باعث محض فيترجح الذكر
او قصد التعجب يعني ان قرائن الاحوال من حضور الاسد وتلطخ ثوب زيد
وسيفه بالدم ونحو ذلك وان دلت على انه تقاوم الاسد لكن يذكر ذلك لقصد التعجب من الناس
من حال زيد وما يتوهم بعده وما يقال ان التعجب حاصل بدون الذكر عند قيام
القرينة ممنوع على انه جعل الغرض قصد التعجب واي دلالة لذكر المسند اليه
فقط على ان قصد التعجب دون افادة النسبة وان قامت القرينة على نفس
المسند نعم اذا ذكر ما لا حاجة اليه من افادة النسبة طلب العقل له فائدة وكان قصد
التعجب مناسبا فيحمل عليه ومنهم من زعم ان مراده ان التعجب وان كان حاصلا بدون
الذكر لكن التعجب الحاصل بالذكر لا يكون بدونه واظن هذا كلاما قليل الجدوى جدا
او تعظيمه اي تعظيم المسند اليه او اهانته او التوجع او الاغراء عليه او نحو ذلك
من الاغراض التي تصلح لان تقصد اليها في حق المسند اليه فقصدا ان كان المسند صالحا
لذلك النوع من الغرض   والمقام مقام بسط نفسه وتذكيره وليس اليه كثير حاجة
او لان الاصل الصواب ترك اللام وكذا في قوله او ليتعين بالذكر كونه اسما
لكنه مال مع المعنى يعني ان القرينة ربما دل على ان المسند المحذوف هو عالم او علم او
يعلم او له العلم او نحو ذلك مما يفيد اتصافه بالعلم فيقصد بالذكر تعين احد المذكورات
لغرض يتعلق به ومعنى دلالة الاسم على الثبوت انه يفيد حصول مضمونه للمسند اليه
من غير دلالة على دوام او تجدد في زمان او استمرار او عدد على تجدد الازمنة فلقد صرحوا بانه
لا دلالة لقولنا زيد قائم على ان زيدا من حصول القيام له تجدد فقد يدل المقام او العقل على ثبوت
المسند على دوام او تجدد مثل زيد طويل او قصير وعمرو اكل او شارب في تشبيه ان يكون
قوله مستفاد الثبوت صريحا اشارة الى هذا المعنى واما ما اشتهر من دلالة الجملة الاسمية
على الدوام والثبات فهي بعض المقامات وبمعونة القرائن كما اذا كان الظاهر هو الفعلية
فعدل الى الاسمية   او ظرفا هذا النظر الى الظاهر المتعارف من كون المسند في نحو
زيد في الدار هو الظرف وان الضمير قد تحول اليه وصار هو العامل وان كان المسند
في الحقيقة هو الفعل او اسم الفاعل المحذوف وقد تعرض بانه لا دخل للذكر في احتمال
الثبوت والتجدد عند قيام القرينة على ان الخبر هو الظرف او اعم منه والجواب ان
المراد انه يؤدي الى الاحتمال صريحا وقوله وتمامه اي التقدير ان حاصل او حصل قبل او بعد

الواو او اداة يحتمل التقديرين هذا   وما اشك فيه كلام يدل على ان اقوى الاحتمالين
تقدير الفعل وهو في الحالة المقتضية لافراد المسند   ويصلح لشمول هذه لاعتبارات
يعني الكثير منها دون الجميع اذ لا يجب والاهانة للمسند اليه في الكل ككمال التقرير وبسط الكلام
ومحافظة الاصل الذي هو الذكر وتعيين احد الامور الثلاثة اعني الاسمية والفعلية والظرفية
وهو الاسمية وفي الاكثر استلذاذ المسند وتعظيم المسند اليه والتعريض بغباوة السامع
والمخالف في الله الهنا المعطلة والمشركون ومن يجري مجراهم وفي محمد نبينا مثل اليهود
والنصارى وفي السوابق ظاهر والمعتزلة سموا انفسهم اهل العدل والتوحيد لايجابهم
على الله ثواب المطيع وعقاب العاصي وعدم خلق الشرور والقبائح وشبههما ونحو ذلك
مما يعدونه عدلا ولنفيهم الصفات لزعمهم المفضية الى كثرة القدماء المنافية للتوحيد
والناصر لدين الله هو الثامن والعشرون من الخلفاء العباسية وكان شهما
شجاعا اديبا له همة انشاء ربطا وخانقاهات كثيرة للصوفية وصنف كتاب روح
العارفين بويع له في وفات ابيه ليلة الاحد غرة ذي القعدة سنة خمس وسبعين
وخمسمائة وتوفي في سلخ رمضان من سنة اثنتين وعشرين وستمائة وفي ايامه
قتل طغرل اخر السلاطين السلجوقية   واما الحالة المقتضية لافراد المسند
وضع الظاهر موضع المضمر لزيادة التمكن ولكون هذا منشاء لعلة اقسام والمقتضي
للافراد مجموع امرين احدهما كون المسند فعليا احترازا عن نحو زيد قام ابوه وثانيهما
عدم كون المقصود نفس التركيب تقوى الحكم احترازا عن نحو زيد قام فان المسند
فيه وان كان فعليا لكن قصد به تقوى الحكم وقد نفس التركيب لان التقوي بالمؤكدات
الخارجية مثل التكرير وان واللام لا يمنع افراد المسند وقد سمي في علم النحو
بحال نفسه مثل مررت برجل كريم وصفا فعليا والوصف بحال ما هو من سببه
مثل مررت برجل ابوه كريم او كريم ابوه سببيا وعلى ذلك القياس يسمى المسند
في نحو زيد قام وقام زيد مسندا فعليا وفي نحو زيد ابوه قائم او قام ابوه
مسندا سببيا فبين المراد بالمسند الفعلي واورد امثلته من الاسم والفعل
الماضي والمضارع مطلقا ومقيدا بالشرط ومن الظرف ثم لما كان نفس تقوي
الحكم الى موضعه وتوسط الامثلة بين تفسيري العقدين في افراد المسند دليل
ظاهر على انها امثلة للمسند الفعلي لا الافراد فلا يضر كون المسند في البعض
جملة ومفيدا للتقوي مثل الكرم من البر بستين وفي الدار خالد على اقوى الاحتمالين
والاشارة بمثل الافراد المسند لانه اما اسم منكر او معرف او فعل ماض او مضارع
وقد ذكروا امثلة كل وفوائده في موضعه فلا معنى لذكر امثلة الافراد على الاطلاق
بل لا سبيل اليه سوى ذلك وكون مثال الظرف مؤخرا عن المسند اليه مثل الكرم
من البر بستين ومقدما عليه مثل في الدار خالد على ان خالد مبتدا وفي الدار

خبر واحتج على كون الظرف في تقدير الفعل ليكون جملة لا اسم الفاعل ليكون مفردا
بانه قد يقع صلة للموصول والصلة لا تكون الا جملة مع ان معناه في الصلة والخبر
واحد بلا شبهة ولو كان القصد الى التمثيل لافراد المسند لم يقع التعليل بقوله
او تقديره استقر وحصل الا على ان خالد فاعل للظرف من غير اعتماد على ما
هو راى الكوفيين والاخفش فانه لو قدر حينئذ مستقر او حاصل لم يكن المذكور
جملة مع القطع بانه خبر تام الافادة والقول بانه جعل الظرف بتنشين تقدير
اسم الفاعل وجملة في الدار خالد على راى الاخفش تعسف ظاهر نعم اذا جعل
خالد مبتداء وفي الدار خبرا مقدما فهو على ما ذكرنا ان المسند فعل سواء
قدّرنا الظرف بالفعل او باسم الفاعل فما معنى التعليل بتقدير الفعل وايضا
قد ذكروا ان الخبر اذا كان فعلا للمبتداء مثل زيد قام لم يقع تقديمه ويمكن دفع
هذا بان علة الامتناع هو الالتباس بالفاعل ولا التباس ههنا لعدم بقاء
الاعتماد فيحمله فاعلا تفضي الى عدم كونه فاعلا واما اعتراض الامتناع
بان ما ذكره في تفسير المسند الفعلي يجب ان يكون تفسيرا للمسند المطلق
يعني في الجملة الخبرية بناء على انه لا معنى للمسند فيها الا ما حكم بثبوته للمسند
اليه او بانتفائه عنه فقوي ويستتبع ضم كلام وينبغي ان يحمل المراد بالثبوت
اعم من الثبوت المختص بالمسند الاسم المقابل للتجدد فان هذا قد يكون مع
الدلالة على سبيل التجدد او الدوام او الاستمرار   واما الحال المقتضية لكونه
اي المسند بل المفرد حينئذ فعلا فهو لكونه الاصل في المسند لما فيه من معنى النسبة
ومعنى تخصيص المسند باحد الازمنة تقييده بزمان الماضي او الحال او الاستقبال
وقيل باخصر ما يمكن من الطرق احترازا عن مثل زيد قائم فيما مضى او في الحال
او فيما يستقبل فانه يأتي بالمسند الاسم لكن يلحظ مقارنته بخلاف الفعل فانه فيه
جزء من مدلول الصيغة وقوله مع افادة التجدد يحقق للمقام لا يفسد وقد يتوهم
انه احتراز عن مثل زيد قام فانه يفيد تخصيص المسند باحد الازمنة مع اختصار
وليس المسند فيه فعلا بل جملة لكونه مفيدا للثبوت دون التجدد لكون الكلام
جملة اسمية وليس بذلك لما سيجيء في تقديم المسند وقد يقال انه خرج بقيد
اخصر ما يمكن لانه احتاج الى انضمام الضمير فلم يكن اخصر ما يمكن والحق ان
هذا تعيين للمقام كون المسند فعلا بعد تحقق مقام كونه مفردا وذلك بان
لا يقصد تقوي الحكم بمثل زيد قام خارج عنه لكون المقصود هو التقوي ومعنى
التجدد الحصول بعد ان لم يكن فهو في مثل علم الله ويعلم الله يعتبر التجدد باعتبار
حدوث التعلق ولا يلزم منه التغير في العلم القديم وفي مثل زيد كانت تعلم
التجدد والاختصاص بالزمان بدلالة العقل وقرينة المقام لا بحسب خاصة

التركيب بخلاف زيد كتب ويكتب   فويل لهم مما كتبت ايديهم الاية ويل كلمة دعاء بالهلاك
والعذاب وهي في الاصل مصدر لم يستعمل له فعل وفي قوله مما اسلفت ثان
ان كتبت للزمان السالف اي الماضي وفي قوله بعد ان يكسبون لزمان الحال
تقول افعله بعد اي بعد ما مضى فيكون للحال ولا افعله بعد اي بعد ما نحن
فيه فيكون للاستقبال وما في ما كتبت وما يكسبون مصدرية او موصولة وعلى ان
الكتاب ربما تشعر بانها موصولة مبينة مما لا يحل لهم وبأخذ الرشى بناء على
ان مكسوب العبد يكون فعلا من افعاله التي ربما تكون خيرا وعبادة فيثاب عليه
او شرا ومعصية فيعاقب عليه لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وكذا ما يعمله
العبد يتناول افعاله الحسنة والسيئة فيدل قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون
على كونها مخلوقة لله تعالى سواء جعلت ما مصدرية او موصولة وفي قوله تعالى افكلما
جاءكم رسول بما لا تهوى انفسكم استكبرتم ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون التكذيب
يختص بالزمان الماضي اذ قد فرغوا منه بحيث لم يبق من ذلك الفريق واحد غير
مكذب والقتل مختص بزمان الحال اذ الفريق الذي هم بصدد قتله لم يحصل الفراغ
من قتله بالكلية لان قتل محمد عم لم يتيسر بعد وانما هو مستقبل محض اذ قد قتلوا
البعض كزكريا ويحيى وهم مشتغلون بالقتل في الحال فلذا اوثر لفظ المضارع
وعبارته صريحة في ان ليس المراد بالفريق الذي تقتلون محمدا عليه م خاصة على
ما وهم فليتدبر واما اذا اريد بالفريق من قتلوه من الانبياء والتعبير بالمضارع
لاستحضار تلك الصورة الشنيعة فذلك وجه آخر واما الايات البلاغية الاخر صريحة
في الاستعمال الا ان القصد في البعض الى التاكيد واصل الاستدراج اخذ الشيء قليلا قليلا
كما ترى في الاية والمعنى سنكرمهم بتزيين اعمالهم وكلما جددوا معصية جددنا لهم
نعمة وننسيهم الاستغفار   والمراد بالزمان الماضي يشير الى ان الزمان موجود
لكن الماضي منه قد وجد وليس بموجود الان والمستقبل مترقب الوجود والحال اجزاء
من اواخر الماضي واجزاء من اوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ والظاهر
ان المراد اجزاء لا تتجزى يسمى بالانات على ما يراه المتكلمون من تركب الزمان من الانات
كالجسم من الجواهر الفردة وقوله والحال في ذلك يحتمل ان يشير الى عدم تحقق جزء من
الزمان يسمى الحال فان المحقق انه لا وجود له وانما الزمان امر موهوم الاتصال غير
قار الذات منقسم بحسب الفرض لا الى نهاية وانما الآن نهاية للماضي وبداية للمستقبل
ليس قسما على حدة بمنزلة النقطة حين يعتبر انقسام الخط ويحتمل ان يشير الى بعض
مقدار الحال فانه مفوض الى العرف بحسب ما يجعل سوطر فالة من الافعال مثل يصلي
في الحال او يأكل او يمشي او يركب او يرمي او يحج او يحسن الى الناس او يقتل الكفار ونحو
ذلك واعاد لفظ الزمان مع الحال اشعارا بان ذكره معه بطريق الاضافة دون الوصفية

وفي قوله قبل زمانك هو اخص حيث اقتضى ظرفا لوجود الزمان فلزم ان يكون الماضي
زمانا موجودا من الزمان السابق على زمانك والجواب ان هذا اعتبار دقيق فلسفي لا ينظر اليه
العرف واللغة والا لمن منع صحة قولنا الزمان الماضي قبل الحال والاستقبال
بعد على انه يجوز ان يكون من الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء بمعنى ان كل ما
هو من اجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماض   واما الحالة المقتضية لتقييد اي
تقييد المسند بما يتعلق به من نحو المفعول والشرط اذ قد ذكر تخصيص المسند الاسم
بالاضافة والوصف في حالة على حدة وان كان قد جعل في هذا الفن كل ذلك من تقييد
المسند ولولا قوله فيما بعد فهذه كلها تقييدات للمسند لكنت اجعل ضمير تقييده للفعل
الامري انه قدم ذكر حالتي التقييد بركم على حالة كون المسند اسما نظرا الى ان تقييد
المسند في الاعم الاغلب وبحكم الاصل يكون للفعل لكن حملها من تقييد المسند نظرا
الى انها قد تكون لما يتصل بالفعل من المصدر والصفات المشتقة منه ومعنى تربية الفائدة
تقويتها وازديادها من حيث حصول علوم اكثر وزوال احتمالات اوفر والفائدة
هي الحكم او لازمه ومبنى الكلام على ان المسند اليه والمسند كلما ازدادا خصوصا
ازداد الحكم بعدا عن احتمال التعميم لتوقفه على خصوصيات اكثر وكانت الفائدة فيه
اقوى والى هذا اشار بقوله فهذه كلها تقييدات للمسند وتفاصيل يزداد الحكم بها بعدا
بما يتصل به اي بالمسند اي يتعلق به معنى سواء كان معمولا له كغير الشرط من
المذكورات او لا كالشرط ولعل نحو في قوله من نحو المصدر وكنحو كذا وكذا مقحم لقصد التعميم
كلفظ مثل في قولهم مثلك لا يبخل وهو كثير في كلام المصنف جدا وقوله او السبب
الحامل يعني المفعول له على ما يعم الغاية المطلوبة مثل ضربته تاديبا ومجرد الباعث
مثل قعدت عن الحرب جبنا وجعل بالسوط في ضربته بالسوط مفعولا به بواسطة
حرف الجر جريا على ما اصطلحوا عليه من ان كل ما دخله حرف الجر فهو مفعول به حتى
المفعول فيه والمفعول له عند ذكر في واللام سواء كان الحرف للتعدية كما في مررت
بزيد او للاستعانة كما في كتبت بالقلم ومنه ضربت بالسوط واما القول بان مراده
ما اذا جعل الباء للتعدية دون الاستعانة حتى كان السوط احد المضروبين فمما
لا ينبغي اليه   او ما ضربت الا زيدا يشير الى ان المراد بالحرف اعم من حرف
الجر وانما كون زيد مفعولا به فقط اذ المستثنى منه العام متروك ليس الا في التفريغ
اذ لم يقولوا بان الا زيدا عند حذف المستثنى منه بدل بدل كما قبله واما كونه بواسطة
الحرف فلان الفعل المنفي لا يتعدى الى المفعول المقصود ووقوع الفعل عليه الا
بواسطة اداة الاستثناء   اخرت او قدمت على لفظ الخطاب سواء اخرت
الشرط او قدمته فهو قيد للمسند الواقع في الجزاء واما ما ظهر العرف في انه
اذا قدم سمي المقيد به جزاء وبجزم بحرف الشرط مثل ان تضرب عمرو يضرب

زيدا وغالم يعمل في ان ضرب عمرو يضرب زيد بحيث روي يضرب عبد الماخم
انضمام رفعا لان الشرط اذا كان ماضيا جاز عدم العمل في الجزاء كما في الشرط
واذا أخر كان المقيد دال على الجزاء ويعتبر الجزاء محذوفا   لم اذكر الخبر
جواب سوال وهو ان من المقيدات للمسند الخبر في باب كان نظرا الى ان كان
مسند الى الموضوع الذي هو فاعل بحسب النحو ولذا له تعد في الملحقات بالفاعل
كما يعد الخبر في الملحق بالمفعول فلم لم يذكره وتقرير الجواب ان الافعال الناقصة
مع الفاعل لا تتم كلاما مفيدا حتى يكون الخبر قيدا له لترتيب الفائدة بل المجموع
مسند اليه والمنصوب مسند يتم الحكم بهما وتقييد كان تقييد بمعموله فلو قيل
لم لم يذكر كان من جملة المقيدات لكان اوجه والجواب ان هذا ذكره هذا اما فعال
ان الافعال الناقصة تدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم معناها اي ما هو
مضمون معانيها وحاصلها بمعنى يحصل للخبر في كان زيد قائما حكم الكينونة في الماضي
وفي صار زيد غنيا حكم الانتقال وعلى هذا القياس ويلائم هذا المعنى ومحا الفيه ظاهر
ما عليه كلام النحاة من كون الخبر في باب كان بمنزلة المفعول امرنا بالتامل
وقد ظهر لك مما هنا اي من كون الشرط قيدا للمسند في الجزاء ان الجملة الشرطية ليست
الا جملة خبرية هي مضمون الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو مضمون الشرط كما تقيد
بالمفعول فيه والحال ونحو فقولك ان يضرب عمرو يضرب زيد حكم بنسبة الضرب
الى زيد في وقت وقوع الضرب من عمرو وعلى تقديره كما تقول يضرب زيد وقت
ضرب عمرو وانها تحتمل في نفسها للصدق والكذب كساير الاخبار ولا يخرج عن
الاحتمال الا لعارض كما في قولك ان طلعت الشمس وجدنا ووجد الليل واما الشرط
نفسه مثل ان طلعت الشمس فليس بكلام فضلا عن احتمال الصدق والكذب
ونعم ما قال الامام ابن جني ان الكلام يخرج عن التمام تارة بالنقصان كما اذا قلت
زيد قائم بدون الاعراب واداة الربط وتارة بالزيادة كما بدخول حرف الشرط
مثل ان قام زيد هذا ما عليه اللغة وكلام العرب واما المنطقيون فيجعلون كلا
من الشرط والجزاء خارجا عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب ويعتبرون
الحكم فيما بينهما باللزوم او الاتفاق فان طابق الواقع فالقضية صادقة والا فكاذبة
سواء كان الشرط والجزاء صادقين او كاذبين او مختلفين ويصرحون بان المحكوم
عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء بمنزلة المسند اليه والمسند في زيد قائم والحكم
هو التعلق بينهما باللزوم او الاتفاق او عدمه لا بثبوته له او انتفائه عنه كما في القضية
الحملية وكثير من الناس لا يفرق بين الاعتبارين ويخلط من كلام الفريقين حتى
زعم بعض اكابر الافاضل في هذا المقام ان مراد المصنف هو ان قولك يضرب زيد
جملة خبرية مقيدة بقولك ان ضرب عمرو وتلك الجملة الخبرية محتملة للصدق والكذب

النهار

في نفسها اي بالنظر الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط واما مع التقييد فلا وفيه
على من ذهب الى ان التقييد بالشرط لا يخرجها عن حقيقتها وعن احتمال الصدق
والكذب كالتقييد بغير الشرط بانه قياس مع وجود الفارق واستخير بانه تحقيق
للحق لا قياس واعترض بعضهم بانه اذا كان للجزاء مع التقييد بالشرط غير محتمل الصدق
والكذب لم يكن الجملة الشرطية محتملة للصدق والكذب لانها النسبة لا لمجموع الشرط
والجزاء فيكون قيد الشرط معها البتة وانت خبير بالفرق بين المقيد والمجموع
فما ذكر غلط على الغلط مع الشكوى فمل ومع الحمى ذمل بل مراد الفاضل ان الجزاء
عند التقييد لم يبق محتملا للصدق والكذب كما كان قبله بل اشتغل الخبرية واحتمال
الصدق والكذب الى مجموع الشرط والجزاء وما بينهما من الحكم على ما رواه المنطقيون
وحينئذ لك قطعا على اختلاف كلام الفريقين ان كلمة كلما عند المنطقيين على ٢
الشرطية حتى ان قولنا كلما طلعت الشمس والاخر النهار موجود وان واحدا من
الطرفين لا يحتمل الصدق والكذب وانما يحتملها الحكم بينهما بلزوم الثاني
للاول ولا شبهة لاحد من ان الخبرية عند اهل العربية هو قولنا النهار موجود
وكلما مفعول فيه بمنزلة يوم الجمعة لانه كلما اضيف الى ما المصدرية مع الفعل بمعنى
الزمان في كل وقت طلوع الشمس ثم لا يخفى عليك ان ما ذكره المصنف من انما هو فيما
اذا كان الجزاء جملة خبرية اعتمادا على انه في قانون الخبر بخلاف قولك ان جاءك
زيد فاكرمه او لا تكرمه او فليتك تكرمه فانه انشاء حقيقة بقيد مخصوص
اعتبارات في التركيب دون من التركيب اشعار بان الاعتبارات هي الحالات المقتضية
لا مقتضيات الاحوال وقوله ولو اعني الفعل بالاضمار ثم التفسير هو اللازم بحكم
الذوق لا الاظهار ولا الاضمار بلا تفسير ثم لا ادري جهة حسن الفاء في قوله
بتفسيره وايراده على كلمة في اذ المعنى ان للفعل اعتبارات في نفسه بالشرط
الحملية وكان الاظهر نصب اعتبارات الثاني انما عطفا على الاول الا ان
الرواية بالرفع فكانه عطف على المحل او مبتدا خبره له فالجملة مبتداة غير داخلة
في حيز اعلم وجمع ذلك وكانه عطف الى شان الى ما ذكر من نوعي الاعتبارات
وضميرها عائد الى جمع ذلك نظرا الى المعنى وعلى حدة صفة اخرى لتفصيل او متعلق
بالظرف ومعناها على انفراد مصدر وحده بحذف اصلها وجملة مانع خوف
لاحتياج الى ذكر نطويل كيف نامل مثل عدم علم المتكلم بالفتوح او عدم ارادة
الاطلاع عليها او علم السامع بها او عدم الغرض لذكرها او تعبد مثل
التنبيه على فطانة السامع وتاديه اليها او ادعاء ظهورها او التعويل على دلالة
العقل او تولد علاوة من السامع بسبب توهم المتكلم بكثارا او قادرا على الكلام
اذا الفعل نصب على المصدر من المصدر الواقع خبرا لم يكن وجعله بدلا عنه

غلط واقامة العوض مقام المفعول والفاعل المحذوف هو المسند واما
اذا الفعل مضاف الى الفاعل والمفعول محذوف وقوله لاغراض
متعلق بلم يكن وذلك اشارة الى عدم كون المراد ما ذكروا الاغراض مثل
ان لا يختص بزمان كقولك الله عالم او لايهام الاطلاع على زمانه مثل الحسب
واصل والمطلوب حاصل لكونه منكرا لا خفاء في ان المراد انما منكرا
على ما ذكر في المعرف لكن قد يتوهم وصف الفعل او الجملة بالتنكير بخلاف
التعريف فكان الاولى ذكره في المنكر وتركه في المعرف وقد عكس لقرب
العهد ضما بما ذكر الفن وبعد العهد ثمة لا تعال بل المراد لكون الاسم منكرا
لا ما هو قوله لكونه اسما معرفا يا في ذلك اذا كان الخبر يعني الخبر
الذي فيه ذلك المسند واردا على طريق حكاية المنكر اي نقل المنكر الواقع في
كلام آخر على استبقاء صورته او اذا كان الاخبار عن الشيء واردا على حكاية
المنكر الواقع في كلام الغير بان يخبر عنه على صورته او اذا كان الخبر الذي
يكون هو المسند واردا على طريق نقل المنكر على حاله كما اذا اخبر عن
رجل يعني الاخبار بالذي على ما سبق وتعبدا مفعول له يحذو اللام لا به فعل
لفاعل الخبر المبني للفاعل وهو القايل وان لم يكن لما اسند اليه الخبر المبني
للمفعول في مثل هذا تعيين فاعل اصل الفعل ليس في كلام العرب خبر ان
وسواء خبر لمبتدا هو قلنا يمتنع او قلنا نعم لانه في تاويل المصدر اي مستويان
قولنا نعم وقولنا يمتنع والجملة استئناف او حال بلا واو والمراد انه ليس في
كلام العرب في باب الخبر واما في الاستفهام فقد تقعوا في من ابوك على ان من مبتدا
وابوك خبره وفي ماذا صنعت اذا جعل بمعنى ما الذي صنعته ان ما مبتدا والذي
خبره بل وفي باب الخبر ايضا ورد قوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة
مباركا ولم ان يجعله من باب القلب كما سبق وحديث الامتناع مما لا ينبغي ان له
يخطر ببال العاقل فضلا ان يتمسك للقطع بانك لو قلت رجل عالم هذا وقصدت
الاخبار عن رجل عالم بانه هذا المشار اليه لم يلزم منه محال والقول بانه يمتنع
الحكم بالمعين على ما ليس بمعين وبالمعلوم على ما ليس بمعلوم ليس بشيء لان التعبير
عن الشيء بما لا يدل على تعينه ومعلوميته لا يستلزم كونه غير معين وغير معلوم
وكذا القول بامتناع التعبير عما يكون الاصل فيه المعلومية كالمبتدا بما لا يدل على
المعلومية وعما يكون الاصل فيه المجهولية كالخبر بما يدل على المعلومية لانه ممنوع وكذا
القول بامتناع مخالفة الاصل بالكلية بجعل ما حقه المعرفة نكرة وما حقه النكرة معرفة
واما ما جاء لما ورد في كلام الفصحاء من العرب مسندا اليه نكرة ومسند
معرفة كما في الابيات الثلثة وقد ادعى انه ليس في كلام العرب الا حاصله من با

القلب حيث جعل المسند اليه في مكان المسند واعرب باعرابه والمسند في
مكان المسند اليه واعرب باعرابه فاصل الاستعمال الذي ... الاعتناد لعل لا
كون المسند اليه معرفة والمسند نكرة والا التعليه من ابيات الكتاب كتاب سيبويه
الا ان الثالث لمالم يعص قائله فقد قيل انه لثوقان بن فزارة بن عبد يغوث
وقيل لخداش بن زهير اضافه الى الكتاب لاالة تدلك على كونه من كلام الفصحاء
فالبيت الاول للقطامي عمرو بن سليم من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث
الكلابي وكان اسره فاطلقه ورد عليه ماله واعطاه مائة من الابل او تها في قبل
التفرق ياضباعا ولا يك موقف منك الوداعا موقف نكرة اسم كان والوداع معرفة
خبره وضباعا ترخيم ضباعة والمعنى الدعاء بان لا يكون موقف من المواقف
موقفا لوداع البيت الثاني لحسان بن ثابت من قصيدة يمدح بها النبي عليه
ويهجو ابا سفيان اولها عفت ذات الاصابع فالجواء الى عذراء منزلها خلاء الى
قوله كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء بنصب مزاجها خبر كان
وهو معرفة ورفع عسل اسمه وهو نكرة والسبيئة بالهمزة الخمر المشتراة للشرب
واما المحمولة من بلد الى بلد فسباء لاغير وبيت راس موضع ضيعة بالشام
بين رملة وغزة فيها الخمور وخبر كان قوله يعد على انيابها او طعم غض من
التفاح هصره اجتناء اي اماله او كسره والاجتناء اقتطاف الثمرة والمراد
ههنا ما يكون سببا فيه وهو الادراك والنضج فعنده ينقل الثمر ويميل للسقوط
والانكسار شبه ريقها بخمر مزجت بعسل وماء او بماء التفاح الطري الذي
نطع وقت ادراكه وكمال نضجه بحيث جاز اجتناؤه كما تقول كان في درعه اسدا
فانه كتشبيه له بالاسد والبيت الثالث فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار
وقبله وكائن قد رايت من اهل دار دعاهم ماراية لهم فبادوا فاصبح عهدهم
كمقتص قرون فلا عين تحس ولا اثار فلو بلت اهلا بعد اهل فلا عجب بذاك ولا
تجاوز وبعد لقد لحق الاسافل بالاعالي وماج اللؤم واختلط النجار اي كثر اللؤم
والدناءة واشتبه الاصل والنسب واكتسب الناس اخلاق اللئام وذهب السودد
عنهم فلو تقولا هذا الوصف سبة لا يبالي انسان اعجبا كان ام غير هجين ووجه
كون البيت من عكس المسند وتنكير المسند اليه ان ظبي مرفوع بكان المحذوف المفسر
بالمذكور وهو نكرة وامك خبره وهو معرفة وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى وان
كان يحتمل ان يكون ظبي مبتدا مخصصا بالاستفهام والجملة بعده خبره واسم كان
ضمير يعود اليه وهو معرفة وان كان عايدا الى النكرة لكونه اشارة الى ذلك المذكور ولا
يقع مبتدا مثل جاءني رجل وهو راكب وتفسيره بذلك الرجل و ح يكون المسند اليه
والمسند كلاهما معرفتين لكن فيه مخالفة للاصل وترك للاولى بلا ضرورة والى هذا

اشار بقوله ولا تظنن بيت الكتاب خارجا عما نحن فيه اي عن كون المسند معرفة
والمسند اليه نكرة ذهابا بمفعول له لتظنن ومعنى قوله فليس المراد كان امك
أن ليس محل الاستشهاد فورود الاشكال كان امك بان المسند اليه الذي هو ظبي
نكرة هو اسم كان لندفع بانه ضمير وهو معرفة وانما المراد بالاستشهاد والاشكال
لفظ ظبي المنكر بناء على انه مرفوع بكان المقدر المفسر بكان المذكور وامك
خبره لا انه مرفوع بالابتداء لكون الجملة اعني كان امك خبره ويقع امك خبر كان
المذكور المعرف اسمه وهو الضمير المستتر فيه ولذلك اي ولكون المراد
ظبي قدرنا اصل الكلام اظبيا كان امك ام حمارا واعتبرنا القلب في ظبي وجعلناه
منصوبا مسندا وامك مرفوعا مسندا اليه وابي خبره بان ما ذكرنا انما يحسن
في مقام التوقع والمنع لا في مقام النقض والابطال ثم قال وفي البيت اعتبارات
من جهة السوال والجواب فلا عليك ان تتاملها بل عليك ان تتاملها وانوع نسئل
ان نعرض للبحث اي القول بلا علم واتق البحث ان يتعرض لك في تخطئة احد
في تلك الاعتبارات متخطئا انت لان القول بلا علم في تخطئة المصيب خطاء
فقوله فتخطئ منصوب على اضمار ان عطفا على البحث ثمن الاعتبارات
انه لم لا يجوز ان يكون ظبي مبتدا خبره الجملة بعده وامك خبر كان فيكون
المسند اليه ضميرا وهو معرفة وجوابه ما سبق من الاخذ بالاولى في الاخلاق
ومنها ان الضمير العائد الى النكرة نكرة لكونه كناية عن الموضوع الذي ينبغي ان
يكون فوقه في الابهام فكيف يكون معرفة وجوابه ان فيه من التعيين والاشارة
الى الموضوع الذي ما ليس في المظهر النكرة والامعنى للتعريف سوى التعيين
والاشارة ولو الى مبهم الا ترى انك اذا اردت بضمير الضمير العائد الى شي
مافي قولك اعطني شيئا فكفيني قلت ذلك الشي لا شي ما ولهذا يجري عليه احكام
المعارف بلا خلاف وانما الكلام في ضميره رجلا ونعم رجلا ومنها ان
شرط ام المتصلة ان يليها احد المستويين والاخر الهمزة وهذا انما يحقق
اذا كان ظبي مبتدا اذ لو جعل اسم كان المحذوف كان الذي يلي الهمزة هو
الفعل والذي يلي ام هو الاسم ويكون التقدير عند الرجوع الى الاصل اظبيا
كان امك ام حمارا على ما قدر لكون مثل ازيدا ضربت ام عمرا وجوابه ان
حذف الفعل اذا كان لا ان بحث لا يوجد الا بوجود المفسر كان للمعادلة
حاصله اذ لا يلي الهمزة وام سوى الاسمين وقريب من هذا ما يقال ان الفعل
لما كان غير مقصود فكانه غير موجود ومنهم من لم يقف على وجه السوال فوهم
أن السايل يعتقد كون ظبيا ضميرا او ورده من التقدير واصل الاستعمال خبر محذوف
يفسره المذكور فيكون مثل ارايت زيدا ام عمرا وان المجيب فلا سلم ذلك واعتذر

بان ذلك المحذوف لما كان ملتزم الحذف كانت لمعادله حاصله ثم اجاب عنه بجعل
المذكور بعد الذى هو دليل المحذوف فى البيت ورده وحذف المفسر لم يكن مثل ازيدا
ارايت ام عمرا لا مثل اداءت زيدا ام عمرا وقد عرفت ان وجه السؤال هو ان
ظبيى لو كان مرفوعا بكان المقدر المفسر بالمذكور كان التقدير واصل الاستعمال اكان
ظبيا امك ام حمارا لان وجه القلب الى الاصل ليس الا ان يجعل ما كان مرفوعا واسما
لكان منصوبا وخبرا له وبالعكس ومنها ان امك لما كان هو المسند اليه فى اصل
الاستعمال كان الواجب تانيث الفعل لاسناده الى المؤنث الحقيقى من غير فصل له
تعالى هذا لا توجه على اختيار المصنف لان المسند الى امك هو المقدر لا المذكور فالمقدر
كانت وعلى اختيار كون ظبيى مبتدا وهو ظاهر لا ما تقول المفسر هو بعينه على لفظ
المفسر فاذا كان المذكور كان بدون التاء فالمقدر كذلك وجوابه ان الفعل الظاهر
مسند الى ظبيى وهو مذكر فروعى ذلك نعم يرد على عبارة المصنف انه يقتضى بقول
اظبيا كانت لان تقدير الواجب كانت امك ظبيا ولا يبعد كان الا بالتاويل وعلى جعل
بان الفعل لما توسط بين الخبر والاسم شابه الضمير الواقع بينهما فجاز فيه التذكير والتانيث
كقولك امك كان ظبيا وكانت هذا والحق ان ظبيى مبتدا والبيت ليس من جهة المعنى
فقط دون اللفظ وان هذا النمط من الكلام الوارد فى الابيات يسمى عند
علماء المعانى بالقلب من قلبت الشى جعلت ظهره البطن وقلبت الجراب جعلت ظاهره
باطنا وباطنه ظاهرا او تاويله الضمائر باعتبار الشعبه وياتى فى الكلام فى موضع البيان
لقوله فيها شيوع الا ان المروى بالى تذكير الضمير عودا الى القلب والمراد كلام البلغا
من المحاورات وتقولون بيان للبيان اوردا الكلام بلفظ المضارع المفيد للتجدد والاستمرار
على طول الزمان وقول الشعراء الماضين بلفظ الماضى والتنزيل بالجملة الاسمية المبلغة
للدوام والثبات فان قوله فى التنزيل خبر لمبتدا وهو كم من قرية على طريق الحكاية وما
فى القلب من توهم الاستبعاد والاستنكار لكونه على عكس ما ينبغى راعى فى اداله الاستبعاد
طريق الترقى الى الاعلى كانه قال هو واقع فى كلام الناس بل وفى شعر الشعراء الفصحاء
بل وفى كلام الله تعالى المعجز الذى هو فوق كل كلام ولاجل هذا اعاد لفظ فى فى كلامه
كما طينت لى قوله فلما ان جرى سمن عليها اى على الناقة وطينت السطح تطيينا اصلحته
وسويته بالطين الفدن القصر والسياع الطين بالتبن ويروى كما بطنت من بطنت
الثوب جعلت له بطانة كانك جعلت القصر بطانة للسياع وج لا استشهاد
كما عصبت اى شدت العلباء عرق فى العنق بالعود بالخشب وشق اوله ويلحق
خيل لا صوادة بينها اى يتلاحق فرسان لا صلح بينها ويلحق رجال لا علم لهم بالقتال ولا
سلاح معهم بالضياطرة جمع ضيطار وهو الرجل الضخم الذى لا غناء عنده اى لا نفع ولا
كفاية والحمر جمع احمر اللون وقيل الذى لا سلاح معه ومنهم اى من معشرة

احمد زغراعموله

اى متلونة بلون الغبس ارجاءه اطرافه وجوانبه جمع الرجا مقصورا او فى القلب من
المبالغة فى عموم السماء ما ليس فى الاصل كانه جعلها اصلا فى ذلك وكذا فى كل من الابيات
السابقة مبالغة فى المقصود لا تخفى على المتامل يمشى اوله وراثى شيخا قد تحنى
صلبه تقعس من باب نصر بمعنى مشيه الاقعس وهو من باب علم ضد الاحدب ومن باب
يكب من اكب على وجهه سقط يقال كبه فاكب ويعثر يزل من العثر والعثار
وهو الزلة وفيه قلب لان العثار قبل السقوط الا ان فى القلب نكتة لغاية الضعف
كانه يكب قبل العثار على احد الوجهين دون الوجه الاخر الذى يفسر فيه
اهلكناها باردنا اهلاكها لا قلب على ما يحمل اى حال كونه على الوجه الذى
يحمل عليه ولا يخلو عن رمز الى ان فى الاية وجها اخر لا قلب فيه وهو انفرد عنهم
بعد الفا يلك الكتاب اليهم وقفت قريبا منهم فانظر ماذا يرجعون اى اى جواب
يردون يحمل على تدلى فدنى لان التدلى يكلف القرب ونطلبه فكون قبل
القرب وفيه ان له محملا اخر لا قلب فيه وهو ان تدلى بمعنى تعلق فى الهواء بعد
الدنو او بمعنى تدلل اى تلطف قوم من قلب الكلام وبنهر جه انه اذا كان تدلى
بمعنى تعلق فى الهواء فهو من باب القلب لان الذى يجى من جهة الفوق يتعلق اولا
ثم يدنو ولا يخفى على الفطن الواقف على ما اشرنا اليه فى الابيات من المبالغة والتسارع
نكتة القلب فى الايات كيف والاخراج لا على مقتضى الظاهر لا يتصور فى الكلام البليغ
الا اذا كان هناك مقتضى غير ظاهر ارجح من الظاهر او مساو او لا اقل ليكون الكلام
مطابقا لمقتضى الحال وما ذكره صاحب الايضاح من ان السكاكى قبل القلب مطلقا
سواء تضمن اعتبارا لطيفا اولا ومنهم من قبله انه يوهم ان بعض الابيات التى
اوردها المصنف قبلها خالى عن اعتبار لطيف وقد بينا ذلك اوكان
المسند اليه معرفة عطف على كان المسند اليه نكرة واشترط فى المسند عدم العهد
احترازا عن نحو انت منطلقا وزيد المنطلق وعدم قصد الحصر احترازا عن زيد
الامير وعمرو الشجاع ويشعر هذا بان الايضاح فى الحالة المقتضية لتعريف المسند
او انحطاطه اى انحطاط الشان لا المسند على ما وهم بل لا ينبغى ان يعتبر اضافة الشان
الى المسند لانه لم يتقدم فى شكل المسند اليه ولا الى المسند اليه لان شكل المسند لا يغنى عنه
ولا يخفى امكان معان اخر مما تقدم سوى الارتفاع والانحطاط الا انه اعتبر الغالب
لا يكتنه كنهه اى لا يبلغ ولا يدرك غايته للتخصيص اى تخصيص المسند
بل الاسم المنكر منه ان كان ما سبق من قوله اذا منع من توهم الغالب مانع قرب
او بعد وانما خص التخصيص بالاضافة والوصف لان ما سوى ذلك من نعت الشيوع
ورفع الابهام بالمتعلقات من الزمان والمكان والحال يسمى تقييدا لا تخصيصا بحسب
الاصطلاح وفائدة التخصيص او بالوصف ~~والاضافة~~ ~~او غير~~ ما انساق اليه الذهن

عما ذكر في تنكير المسند الفعلي وأما الحالة المقتضية لكونه أي المسند اسما معرفا باللام أو الاضافة أو غيرهما اذ وقع في الامثلة ذكر الكل فقوله فيما سبق اذا تكلمنا في تعريف المسند باللام نعني في اثناء مباحث تعريف المسند مطلقا فهي اذا كان أي المسند متشخصا أي متعينا بطريق اللام أو الاضافة أو الاضمار أو الموصولية أو الاشارة وكأني بك أي ملتبس بك ناظرا وأحقك حال منه أو ضمير آخر وتقول حال من امتحك أو بدل من الكاف وهذا استفسار مبني على ما يراه الناظر من ظاهر حال الجملة ان تركيبها من المسند اليه والمسند خاصلا عن الجزء الصوري الذي هو الحكم والاسناد يعني ان تعريف المسند يستلزم تعريف المسند اليه لما سبق من انه ليس في كلام العرب كلام من مسند اليه نكرة ومسند معرفة واذا كانا معرفتين متعينتين فماذا يستفيد السامع من مثل هذا الكلام فاجاب بانه يستفيد الحكم ان لم يكن معلوما أو لازمه ان كان معلوما كما اذا كان المسند نكرة ولا تعقم لما انجر كلامه في بيان افادة الحكم أو لازمه الى انه يقول نادى زيد اخوك ونادى اخوك زيد وكذا في غيره من المعارف حاول بيان المقامات المقتضية لتقديم هذا التعريف على ذاك في وتأخيره عنه أخرى فقال انه لا تعقم حانعقم بسلاحه الاميرأي جرافا بلا سبب بل الابد لكل طلب له جهة وهذا من امثال العجم وكلام المتعلمين من الحذم اذا اخذوا شيئا بالسوق فقال صاحبه بكم باخذ فيقول بسلاحه الامير أي ما طلب اميرنا سالما ناخذ مثل هذا الشيء والضابط انه اذا كان الاسمان المعرفان بحيث يستفيد السامع النسبة بينهما وكل منهما يصلح ان يكون محكوما عليه فانهما يحتملان وتوهمت ان السامع كالطالب للحكم عليه بجعله مبتدأ والآخر خبرا وقد قرر المصنف ذلك في الامثلة تمام الاحيا في قوله على الوجه المتصور أي على الوجه الذي تصورته طالبا ان تجعل هذا محكوما عليه وذاك محكوما به وكذا معنى قوله على ما يتصور أي على الوجه الذي يتصور ان يكون الحكم عليه ومعنى قوله كيف حكمك عليه انك تعتقد ثبوته أو نفيه الآخر وتحمل الخبر عن المنتفي اياه أو الآخر وقوله باعتبار تعريف الحقيقة واستغراقها بان يراد ان زيدا هو المنطلق كله على طريقة هم القوم كل القوم يا أم خالد وذلك لان الحقيقة تحمل في المقام الخطابي على الاستغراق لما سيأتي وهذا كله ظاهر وأما الكلام في ان السامع اذا علم ان احدا انه عليه أو احدا حصل له الانطلاق فقال من الذي اتى عليا أو من المنطلق طالبا لتعيين فالذي يصلح في الجواب هو زيد الذي اتى عليك وزيد المنطلق أم الذي اتى عليك زيد والمنطلق زيد وكلام المصنف يميل الى الثاني على ما لا يخفى على الناظر في كلامه وقد صرح جار الله وعبد القاهر بخلافه واتفقا على انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فجوابه زيد التائب واذا تأملت بعض ان النحويين لم يتفقوا على ان المبتدأ والخبر اذا كانا معرفتين لم يجز تقديم الخبر

بل ايهما قدمت كان هو المبتدأ والآخر الخبر لكن بنوا ذلك على امر لفظي هو خوف الالتباس حتى اذا قامت القرينة وأمن الالتباس جاز كما في قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد ولم يبينوا المعنى في ذلك والسر فيه فقال المصنف انك اذا تأملت فيما ذكرنا من ان ما تعدم لا تعدم بسلاحه الامير بل بالمعنى الذي قررنا في الامثلة والوجه الذي بينا فيها اطلعت على حقيقة المعنى والسر فيما ذكروا وذلك ان كل ما تقدم كان هو الذي قصد الحكم عليه والآخر الحكم به والمحكوم عليه مبتدأ والمحكوم به خبر وما قد يسبق اشارة الى الرد على الامام الرازي رحمه الله فيما ذهب اليه من انك اذا قلت زيد المنطلق أو المنطلق زيد فزيد متعين لكونه مبتدأ لانه هو الدال على الذات والذات هو الحقيق بان يكون مسندا اليه لانه الذي يقوم بنفسه ويقوم به غيره والمنطلق متعين لان يكون خبرا لكونه دالا على معنى نسبي لا يقوم بنفسه بل بغيره كالانطلاق الذي هو معنى قائم بالغير فيكون حقيقا بان يكون مسندا وهو معنى الخبر ووجه الرد انا لا نجعل المنطلق مبتدأ الا حال كونه دالا على الذات أي الشخص الذي له الانطلاق غاية الامر ان الذات وصفت بانتساب امر نسبي اليه وهذا القدر لا يوجب تعينه لان يكون مسندا اليه كونه خبرا وزيد لا نجعل خبرا الا ان نجعل دالا على معنى نسبي يستحق به ان يكون خبرا وهو صاحب اسم زيد أي مسمى بزيد فان قلت الدلالة على المعنى النسبي مما لا حاجة اليه في الخبر بدليل قولك زيد اخوك ورجل انسان ونحو ذلك والقول بان الخبر يجب ان يكون مشتقا أو في معناه انما هو رأي الكوفيين ولئن كان اعتبار ذلك لصح على رأي الكوفيين ايضا وعلى رأي ارباب المعقول القائلين بان الجزئي الحقيقي لا يقع محمولا البتة فقوله لا معرج عليه أي لا تعويل ولا اقامة ولا ثبات من عرج فلان على المنزل حبس مطيته اقام بها عليه واما ما قد يقع بعض قد تجده من المبتدأ والخبر المعرفتين ما يدل قطعا على ان المتأخر محكوم عليه ومسند اليه والمتقدم محكوم به ومسند كقول ابي تمام نم وان لم انم كراي كراكا شاهدي الدمع ان ذاك كذاكا وقوله في صفة القلم لعاب الافاعي القاتلات لعابه واري الجنى اشتارته ايد عواسل للقطع بان المعنى على ان كراك كراي ولعابه لعاب الافاعي فاجاب بانه من قبيل القلب حيث جعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ الاري العسل اشتارته اجتنته العاسلة الجماعة الذين يتخذون العسل والمعنى ان قلمه هلاك للاعداء بمنزلة السم ونفع للاولياء بمنزلة العسل واعلم ان القول بتعريف الحقيقة باللام وباستغراقها أي استغراق اللام او الحقيقة مشكل وقوله اذا قلنا الى قوله والاقرب بيان لوجه الاشكال وتعريض لمراده

بتعريف الحقيقة إما القصد الى الحقيقة من حيث هي هي وتمييزها من بين ما يشاركها
واما القصد اليها حال حضورها حقيقة او تقديرا واما استغراقها وتناول
أفرادها اذ لا تعقل ولا تتصل سوى ذلك والكل فاسد اما الاول فلوجهين
احدهما لزوم كون اسماء الاجناس معارف من غير ان تكون معروفة بشيء من طرق
التعريف لكونها موضوعة للقصد الى الحقيقة وتمييزها او ليس معنى الضرب
مثلا في ضربت ضربا الا تلك الحقيقة المخصوصة من بين سائر الافعال واللازم باطل
بالاتفاق وهذا معنى قوله وانه اى كون اسماء الاجناس معارف قول اى مقول
لم يقل به احد من اهل اللغة وائمة العربية الذين اليهم بيان الاوضاع ومعاني
الالفاظ ثم اشار الى اعتراض مرجعها الى منع انتفاء اللازم وتمنع الملازمة ودفعهما
وكان الانسب بدأب المناظرة تقديم الثاني فقوله ولئن التزم اللام فيه موطئة للقسم
وفي قوله ليكذبن بلفظ المبني للمفعول المسند الى ضمير يلتزم لأنه جواب القسم
قائم مقام جواب الشرط وكذا في قوله لئن ذهبت ليلزمنك وذكره بلفظ الخطاب
لانه لم يجيء في الجملة بخلاف التزام كون اسماء الاجناس معارف فانه باطل يحمل الملزوم
الا ملتزم مجهول مكابر ووجه ابطاله انه يلزم وصفها بالمعرفة ضرورة لزوم المطابقة
بين الموصوف والصفة او نحو وصفها لا اصل لكن لا خفاء ولا نزاع في امتناع نحو
رجعى السريعة مثلا بل انما يصح رجعى سريعة بالتنكير والظرف اعني في امتناع متعلق
بيكذبن لا بمعنى انه ينسب الى الكذب في امتناع ذلك بل بمعنى انه ينسب في امتناع ذلك
اى في دعوى امتناع ذلك في نسبته الى الكذب ولو قال بامتناع لكان اظهر ثم ذكر السبب في
ايراد البيان بالمصدر الخالي عن التنوين اما بالمصدر فظاهر للاتفاق على انه للقصد
الى الحقيقة دون الافراد بخلاف مثل رجل وفرس فانه ربما يناقش في ذلك واما
الخلو عن التنوين فلقصر المسافة بينه وبين اثبات المطلوب اذ لو قال رجوع حسن
لتوجه ان يقال ما بال التنوين فيحتاج الى انه تنوين تمكن فيقال لم لا يجوز ان يكون تنوين
تنكير يصير بها المعرفة نكرة فيجاب بانها انما تكون في غير المتمكنة من الاسماء مثل صه
بخلاف قولك مررت بزيد وزيد آخر فان تنكيره ليس للتنوين بل لكونه في معنى مسمى بزيد
وبالجملة يطول الكلام ويفوت سرعة الوصول الى المطلوب واما اعتراض منع
الملازمة فهو انا لا نم لزوم كون اسماء الاجناس معارف وانما يلزم ان لو كان القصد
فيها الى نفس الحقيقة وهو ممنوع بل الفرد منها معتبر فيها بمعنى رجل فرد من بين الحقيقة
والجواب ان المدعى وهو امتناع كون المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها من حيث هي
يثبت بلزوم المحال في صورة ما ولا احتياج الى لزومه في جميع اسماء الاجناس ولا
شبهة في ان القصد في المصدر الخالي عن تاء المرة او النوع الى نفس الحقيقة ولهذا
اتفقوا على ان نحو ضربت ضربا للتاكيد لا غير وانه لا يثنى ولا يجمع لكونه لنفس الحقيقة

فيلزم كونه معرفة وجواز اتصافه بالمعرفة وقوله ولزم عطف على لزم ان يكون
اسماء الاجناس معارف وهو اشارة الى الوجه الثاني من الدلالة على بطلان ان
يراد بتعريف الحقيقة القصد اليها من حيث هي وتمييزها وذلك انه لو كان كذلك
لزم ان يكون اللام الداخلة على اسماء الاجناس اذا لم يقصد بها العهد كافية لتأكيد
تعريف الجنس لانها لا تفيد حينئذ سوى ما يفيد اسم الجنس بنفسه من القصد الى الحقيقة
وتمييزها واللازم باطل وفاقا واما قلنا ابطال للامر الثاني وهو
كون المراد بتعريف الحقيقة القصد اليها حال حضورها في ذهن السامع اى باعتبار
حضورها ومن حيث حضورها بان يكون ذلك مأخوذا في مدلول اللفظ تحقيقا
كقولك انطلق رجل فالرجل كذا والمنطلق كذا او تقديرا بان تنزل منزلة الحاضر
لكثرة الاحتياج اليه او لكونه نصب العين او نحو ذلك كقولك جاء الحبيب ومثله
حاضر مجازا بمعنى تنزله منزلة الحاضر وتسميته به وذلك لانه لو اريد ذلك لم يتميز
تعريف الحقيقة عن تعريف العهد اذ لا معنى لتعريف العهد سوى هذا وتلك الملازمة
ممنوع وبه ينحل الاشكال وذلك ان المراد بتعريف العهد القصد الى الحصة
من الحقيقة باعتبار حضورها لا الى نفس الحقيقة بهذا الاعتبار واما اسم الجنس
النكرة فالقصد الى الحقيقة لكن لا باعتبار الحضور وان كانت حاصلة فالحضور
معتبر في المعرفة مأخوذ في مدلول اللفظ غير معتبر في النكرة وعدم الاعتبار
غير اعتبار العدم فالحاصل ان الاشارة الى الحقيقة من حيث الحضور تعريف
الحقيقة والى الحصة منها تعريف العهد والمراد بالحصة الفرد منها واحدا كان
او اكثر لا مجرد ما يكون اخص منها ولو باعتبار وصف اعتباري حتى يقال ان
الحقيقة مع قيد الحضور حصة من الحقيقة فيكون معهودا فلا يحصل الامتياز
وفي قوله تعالى وليس الذكر كالانثى فاللام في الذكر اشارة الى حاضر تقديري
مجازي لكونه غير مذكور بل مستفادا من قولها اني نذرت لك ما في بطني محررا فان تحرير الولد
بخدمة بيت المقدس انما كان للذكور خاصة والانثى الى حاضر تحقيقي مذكور بقولها
وضعتها انثى واما قلنا ابطال للامر الثالث وهو ان يكون المراد بتعريف
الحقيقة الاستغراق وذلك لوجهين احدهما انه يلزم في لام تعريف الحقيقة ان
يكون موضوعا لغير التعريف لان معنى التعريف التعيين والاشارة ومعنى الاستغراق
الشمول والاحاطة وهما متغايران فالموضوع للاستغراق لا يكون موضوعا للتعريف
لا يقال لم لا يجوز ان يكون مشتركا بينهما فيكون موضوعا للتعريف لانا نقول المقدر
ان معنى كونها للتعريف اعني تعريف الحقيقة هو كونها للاستغراق فلا يكون للتعريف
نعم يكون مشتركا باعتبار كونها للتعريف العهدي وليس الكلام فيه ولا افتقار الى
ما ذكرنا فالسلب اذا تأملت وهو وان كان متعلقا بقوله لزم لكنه قيد لظهور اللزوم

والعلم به وثانيهما انه يلزم ان يكون الجمع من لام الحقيقة ولفظ المفرد جماعة
المتناقض لولالة اللام على الكثرة التي هي مدلول الاستغراق ولفظ المفرد على
الوحدة فان قيل لا نم لزوم الجمع بين المتناقضين وانما يلزم لو لم يكن الجمع بين
اللام ولفظ المفرد بعد تجريد المفرد من معنى الوحدة كما في الجمع بين المفرد وبين
علامة الجمع في نحو المسلمون قلنا اللزوم ثابت لما مر من الدليل والنقض مدفوع
بوجوه مثل لزوم جواز عود ضمير الجمع اليه مثل الرجل ضربوا وضربتهم وجواز
دخول من عليه كما في الجمع وثانيث الفعل المسند اليه مثل جاءت الرجل
وجواز تاكيده باجمعين وجواز وصفه بنعت الجمع مثل الرجل الطوال والعرس
الدثم على الاطراد حيث كان وممن كان بخلاف الدرهم البيض والدينار الصفر
فانه مسموع شاذ لا يطرد في غيرهما وانما جعل منافيا في الوجوه مبالغة في الايراد
فان اريد اندفاع ذلك بانه لا يجوز محافظة على صورة اللفظ المفرد فالكل كذلك فقوله
وان صيرا اي الجمع والنفي في الجمع منهما اي من اللام ولفظ المفرد وقوله او صحح عطف
على وجوب والاول في موقع الحال وخبر لا محذوف وعلى الاطراد متعلق بصحة وكل
ذلك اشارة الى جميع ما سبق من اللوازم وقد يدفع لزوم الجمع من المتنافيين بانه بمعنى كل
فرد لا بمعنى مجموع الافراد ليلزم التنافي وتوجيه ما ذكر من الوجوه **قوله** والاقرب انه
اشتهر وتقرر ان اللام يكون لتعريف الحقيقة وتعريف العهد وقال بعضهم بالاستغراق
ايضا وورد الاستعمال بالكل فاول توجيه ذلك على وجه لا يرد الاشكال وزعم ان الاقرب
الى الصواب ان اللام موضوعة لتعريف العهد لا غير وتعريف الحقيقة راجع اليه وكذلك
والاستغراق بالمقام وتقرير الاول ان معنى تعريف العهد الاشارة الى ما هو حاضر
في الذهن معهود من المتكلم والمخاطب لا مختصا بان يكون مذكورا باسمه او نعت نحو كذا
انطلق رجل فالرجل كذا او المنطلق كذا او في حكم المذكور بلا تجوز واعتبار خطابي
كقولك اغلق الباب لمن دخل البيت وادخل السوق لمن دخل البلد لسوق معين
عهدته اي ادركته ولقيته واما عدم اعتبارها فان ينزل منزلة الحاضر المعهود والى هذا القسم
يرجع تعريف الحقيقة وهي قد تكون الحقيقة من حيث هي كما في قولك الانسان حيوان
والرجل خير من المراة ويسمى لام الطبيعة وقد تكون الحقيقة من حيث الوجود
كما في قولك ادخل السوق واشتر اللحم وفي التنزيل اني اخاف ان ياكله الذئب وهذا
هو المسمى بالمعهود الذهني على ما قال ابن الحاجب قد يراد باللام الحقيقة باعتبار
قيامها بواحد باعتبار عهديتها في الذهن لمطابقة المعهود الحقيقي الذهني وذلك الواحد
في المعقولية كقولك دخلت السوق في بلد كذا وان لم يكن سبق وبين مخاطبك سوق معهود
واذا قامت الدلالة على انها باعتبار الوجود ولم توجد قرينة البعضية تعين الاستغراق
حذرا من الترجيح بلا مرجح فتعريف الحقيقة احد قسمي تعريف العهد وهو الذي يجري اجراء الحاضر

المعهود باعتبار من الاعتبارات الخطابية الموقعة للظن فقوله احد قسمي التعريف اطلاقا
لان التعريف ليس الا للعهد وهو لا منزلة المعهود يعني القسم الحقيقي منه وان قلت مسالة
الحقيقة باعتبار الوجود تكون حصة فتعلق معهودا واما الحقيقة من حيث هي فلا يصلح
ذلك فيها قلت كانه لا يشترط في المعهود ان تكون حصة من الحقيقة بمعنى بعض افرادها
او يجعل الحقيقة مع قيد الحضور حصة من الحقيقة من حيث هي بمنزلة بعض الافراد
فان قلت على اختيار هذا القول كيف اندفع الاشكال وعلى اي تحرير يقوم الابطال
قلت على الملازمة ان اريد بعدم العهد كون تعريف الحقيقة على تقدير كونه للاشارة الى
الحقيقة باعتبار الحضور نفس تعريف العهد وعلى انتفاء اللازم ان اريد كونه داخلا
فان قلت بم تعلق قوله بنا قلت المعنى على تعلقه بان تعال حقيقة لا له او معلا الفعل
محذوف في موقع الحال لكن معمول ما بعد ان لا تقدم فالوجه ان تقدير له محذوف تفسيره
ذلك الظاهر او تجعل حالا من الضمير في الاقرب العائد الى الموصوف المقدر اي القول
الاقرب لان فيه ضميرا البتة ولا يعود الى اللام لكونه حرفا لا اسما موصولا **قوله**
اما ان ذلك الشيء في موضع البدل من قوله بوضع للتعارف حتى الباء واللام **قوله** وعلى
التهكم بان لا يكون ذلك محتاجا اليه البتة فينزل الاستغناء عنه منزلة الاحتياج اليه
التهكم اي الحزبة والاستهزاء كما تقال للجبان اسد مثبت له لوازم المستعار له اعني
الاحتياج اليه وهو اعتبار حضوره ومعهوديته فتعرف باللام وهذا معنى قوله وعرف
معنى هذا في علم البيان **قوله** على احد الطرفين اي القصور والتهكم **قوله** وشانه
صفة اسبابا او متعلق بمنا **قوله** او غير ذلك مجرور معطوف على ان ذلك الشيء
اي او لغير ذلك لكونه محبوبا او مطلوبا او بديعا او قطعيا فهذا شانه يجعل
كالحاضر **قوله** ثم ان الحقيقة تمهيد لتعقيب نشاء الاستغراق من المقام لو اضافة الى ما
ذكر في الكتب الحكمية ان لكل شيء حقيقة هو بها هو ليس من حيث هي واحدة ولا كثيرة
ولا كلية ولا جزئية الى غير ذلك من اللواحق والمتقابلات والا اجتمعت مع المقابل
الاخر وحاصل الكلام ان المعرف باللام اذا قصد بها الى الحقيقة وهي من حيث هي ليست
بواحدة ولا كثيرة بل صالحة للتوحيد والتكثير في المقام الذي يكون فيه بالظن ولا يطلب
اليقين حتى يلزم الحمل على الاقل المتيقن بحمل على جميع الافراد لان الحمل على الواحد او على بعض
افراد الكثرة يعود الى الترجيح بلا مرجح ووقع في نسخة الاصل وعلته انها لكونها من حيث
هي لا متعددة لتعقبها مع الوحدة والمشهور على ان الكلام مسوق لسلب التعليل لا تعليل السلب
اي ليست من حيث هي هي متعددة بسبب تحققها مع الوحدة اي عدم التعدد اذ ربما يتوهم
ذلك سببا لكونها في نفسها كذلك فنفي هذا التوهم واعترض الشارح العلامة الشيرازي على ذلك
بانه انما يستقيم اذا جعل لا بمعنى ليس وهو فيه قلنا بل يستقيم على كونها بمعنى غير مثل
لا فارض ولا بارد ويكون اللام في لتحققها متعلقا بمتعددة كما في لم نعهد حذف اسم لا ونصب

خبرها ونابنا بانا لم نعرف احدا ذهب الى هذا الوهم وهذا اخاح عن القانون
جدا وبالثاني بان مثل العبارة لا تدل على نفي هذا الوهم وهو مكابرة اذ المعنى عن متعلقة
بهذا السبب كما توهمت فلا تتوهم وكم في هذا الكتاب من غير اخر واضعف من
هذه الدلالة ورابعا بان كونها ليست متعلقة بهذا السبب دعوى مجردة عن الدليل قلنا
القصد الى التنبيه على ان جمعها مع التعدد لا يوجب كونها من حيث هي متعددة وخامسا
بان انتفاء تعددها او توحدها بهذا السبب لا يوجب كونها صالحة للتوحد والتكثر لجواز
ان تكون متعلقة اولا متعددة لذاتها فلا تكون صالحة لهما قلنا لما زعم ان هنا توهم
التعدد او اللاتعدد من حيث هي هو هذا العقق وقد نفاه نبه على انتفاء التعدد او
اللاتعدد من حيث هي ولزوم الصلوح لهما ثم قال بل هي تعليل للسلب لانه لولاه
لزم اجتماع المثلين وتقريره ان الحقيقة غير متعددة من حيث هي والا لما قبلت التعدد
تفاديا عن اجتماع المثلين لكنها تقبله لجمعها مع التعدد العارض وغير متحدة من حيث هي
والا لما قبلت الوحدة لما ذكرنا لكنها تقبلها لجمعها مع الوحدة العارضة قلنا انما يتم
هذا على تقدير عائل التعدد الذاتي والعارضي ويستحيل اجتماع المثلين عند المصنف
فان المعتزلة يجوزونه وكون التعدد الذي يعتور الحقيقة معه عارضا ربما يتنبه منه نزول
الى المقابل فلا يكون الا عارضا ولما في التقريرين من الضعف والخفاء سيما حديث اجتماع
المثلين فانه شاب بالاخفى غيّر المصنف النحو القديم وكتب هكذا لا متعددة لجمعها مع
التوحد ولا متوحدة لجمعها مع التكثر كما نقل عن شهاب الدين الخوافي الراوي لهذا
الكتاب عن المصنف فاللام في لكونها متعلق بصالحة ومن حيث متعلق بكونها على
الظرفية او الحالية ولا متعددة نصب على الخبرية ولا بمعنى غير كما في قوله تعالى لا فارض ولا
لا لما سه من ولا لا متعددة عطفا على ما بعدها من لا متعددة بحسب شمله حكم النفي المستفاد
من لا بمعنى غير ويكون لا الاولى حرف نفي ذكره للنفي وهل يجوز ان يجيء غير كما لا شبه فيه
تردد بخلاف قوله تعالى ولا بكر بعد قوله لا فارض فانه يجوز ذلك فيه ثم انه ظهر مما ذكر ان من
التقريرين دالين على ما هو عارض على الزمان ذو شيئين فحالها هو له من حيث هي هي طرف مستقر
واقع خبر كونها ولا متعددة عطف عليه والمعنى ان الحقيقة لكونها ماخوذة من حيث
هي هي لا متعددة تسلب جمعها مع التعدد ولا متعددة لجمعها مع الوحدة صالحة
للامرين وبيان ذلك ان الحقيقة يمكن ان يوخذ متصفة بصفة التعدد لجمعها معه
فلا يكون صالحة للتكثر ويمكن ان توخذ من حيث هي هي من غير اعتبار التعدد والوحدة
فيكون صالحة لهما **قوله** فيكون الحكم متفرعا على قوله اللام موضوعة لتعريف العهد
والحقيقة احد قسميه وهي صالحة للتوحد والتكثر واستغراقا نصب على التمييز وخبر
يكون الى مقتضى المقام اي مفوضا اليه **قوله** فاذا كان اي المقام خطابيا يكتفى فيه
بالظن ولا يطلب اليقين البرهاني والاستدلال الى خلافه ووصف المقام بالخطابي

والاستدلال الى خلافه ~~ووصف المقام بالخطابي والاستدلال الى~~ شايع فيما بينهم على ما
ذكره في آخر هذه الحالة فتحمل ضمير كان للحكم او لمقتضى المقام ليس على ما ينبغي فحمل
المعرف باللام يعني الذي يكون للحقيقة لا المعهود الحقيقي مفردا خبر كان والجملة
في موضع الحال اي سواء كان المعرف مفردا او جمعا والحصر في مثل هذا المقام واجب
التعميم **قوله** بعلة ايهام اي الايقاع في وهم السامع وانما ازداد ذلك لظهور ان الحمل
على البعض لا يقصد الى حقيقة الترجيح لانه ربما يكون في الواقع مرجحات في ذهنه الامر
تساوي الكل في تحقق الحقيقة فيه وفي صحة الحمل عليه لا في جميع الجهات والاعتبارات
والغر بالكسر الذي تخدع لسهولة لقلة تجاربه والخب بالفتح الخداع الخبيث **قوله**
اقل ما يحتمل على لفظ المبني للمفعول وكذا فلا يوجب وانما عبر عن الثلاثة بالعدد
الزائد على الاثنين بواحد باقامة الحد مقام المحدود تصريحا بما لا يعني كونه جمعا
اعني الاثنين كانه قال هو العدد الزائد على الاثنين لا الاثنان **قوله** ويتفق على
هذا اي على الحمل على الاقل المتيقن في المقام الاستدلالي في نوع الاستدلال اشارة الى
ما قال في الفصل الاول في الاستدلال الذي جعلناه خبرا بيان ان الجملة التي لا تكون
متيقنة الحال في الكل وخلافه في مثل قولنا المومن غر كريم نتيجة مهملة والاحتمالها
الكل وخلافه ان استعملت لم تستعمل الا في المتيقن وهو البعض والطلب التفتيش
في الاستدلال لا يترك الحقيقة فيه الى المجاز ولا التصريح الى الكناية فاعرفه وانا اتعجب
من الشارحين يمرون على مثل هذا ولا يهتمون ولا يعرفون اين يتفقون حتى قال بعضهم
ان المراد انك متفق على دليل هذا اي على الاستدلال وسواء يجب الحكم في الاقل اذ لو
سلب عن جميع الافراد لزم السلب عن الحقيقة لانها لا توجد الا في ضمن الفرد لكن الحكم على ما
فوق الاقل يمكن ان يكون وان لا يكون فوجد التيقن ولا يعرض للمشكوك **قوله** ومبنى
كلامي هذا وهو الحكم بكون الاقل على الجمع هو العدد الزائد على الاثنين بواحد على ان الاثنين
من الافراد ليسا بجمع اي بمدلول لصيغة الجمع ومما يجوز اطلاقها عليه ولو اريد انهما
ليسا بجمع من الجموع اي جماعة من الجماعات كما توقف في ذلك ولما كان هذا تعلق بصناعة
العربية الا من جهة اللغة اي ج م ع لاي معنى وضع مع انهم يقولون انه بمعنى الضم وفي الاثنين
ذلك ثم ان اريد بها تلك الصناعة العربية فمعنى سوابقها ولواحقها السوابق منها
كاللغة والصرف والنحو واللواحق كالمنطق وان اريد المعاني والبيان فالسوابق هي
واللواحق وبالجملة فلما علم فيهما من مباحث التثنية والجمع بالتعريف وبالصيغ وبعود
الضمائر لم يرتض عد الاثنين من الجمع وكانه تعرض لصاحب الكشاف حيث تعدد في بعض
المواضع الاثنين من الجمع وان لم يكن ذلك مذهبه **قوله** ومهما دقيقة يريد بالاعراف
العرفي ما يكون المرجع في تحوله واحاطته الى حكم العرف وان كان بعض الافراد في الحقيقة
وبغير العرفي ما يكون جميع الافراد في نفس الامر **قوله** واستغراق تشبه ان يكون مراده

انه قد يكون كذلك على ما بني عنه لفظ يكون كما في الكلم المنفيه وسوط وكما
في المعرف باللام في بعض المواضع بمعونة القرائن كما زعم في قوله تعالى وسع العظم
وذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى والملك على ارجائها انه اكثر من الملائكة
وفي قوله تعالى وكتبه ورسله انه قراء ابن عباس رضي الله عنه وكتابه وروى
عنه ان الكتاب اكثر من الكتب ووجهوه بان معنى استغراق المفرد
شمول افراد الجنس فلا يخرج فردا وفردان ومعنى استغراق الجمع شمول مجموع
الجنس والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه هذا ولكن اتفق جمهور ائمة التفسير
والاصول والنحو على ان الجمع المعرف باللام يتناول كل واحد من الافراد كالمفرد
حتى فسروا العالمين بكل جنس مما سمي بالعالم وذكروا في قوله تعالى والله يحب
المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين
انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى لا يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه الى غير
ذلك من مواضع لا تعد ولا تحصى واتفقوا على ان من قال عبيدي احرار انه
يعتق الكل وعلى انه يصح استثناء الفرد من الجمع المعرف باللام مثل جاءني
الرجال الا زيدا واصرف الدراهم الا واحدا وسجد الملائكة الا ابليس ولا
خفا في ان ما اورد من المثال بقولنا الله عالم الاذوب كلها وجمع الامير
الصاغة لا بد خروج الواحد والاثنين واما ما ذكر من ان جهة اللطف في نقل
الجمع الى المفرد في قوله تعالى حكاية رب اني وهن العظم مني هو التوصل باختصار
اللفظ الى الكثرة في المعنى لدلالته على اصابة الوهن كل فرد من افراد العظم
بخلاف وهنت العظام فيجي الكلام عليه في آخر باب الاطناب نعم يظهر الفرق
في المعرف بلام الجنس بين المفرد والجمع في حالة القلة بانه يصح في المفرد ان يراد
البعض الى الواحد وفي الجمع لا يصح الا الى الثلاثة وهذا ما قال صاحب الكشاف
ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد والجمع صالح
لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول
الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس الخ ومثاله
قوله واذا عرف هذا يعني ما ذكر من حمل المعرف باللام في المقام الخطابي
على الاستغراق ففي نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون المعنى ان زيدا كل منطلق
وكل منطلق زيد بمعنى انه لا منطلق سواه وهو معنى الحصر فلا يصح عطف
عمرو على زيد بالواو للزوم التناقض ويصح بلا الحصول التاكيد ومبنى كلامه على
ما ذكر من ان المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما يفيد حصرا لاطلاق على زيد
وميل صاحب الكشاف الى التفرقة حيث ذكر في الفائق ان هو كل الله هو الدهر
معناه انه الجالب للحوادث لا غير الجالب وقولك الدهر هو الله معناه ان الجالب

للحوادث هو لا غيره قوله لجهات اعتبارية كغفلته في نفسه او قلة ظهور آثاره او
عدم وصول اثره الى المتكلم او السامع قوله واما الحالة المقتضية لكونه اي
المسند جملة فهي اذا اريد تاكيد الحكم بنفس التركيب من غير تكرير او حرف تاكيد
ولا خفاء في انه لا ينافي يكون المسند جملة اسمية فلا اقتصر في المثال على الجملة
الفعلية والشرطية والظرفية وان كانتا ايضا عائدتين الى الفعلية واورد المسند
اليه في الفعلية بالضمير والعلامة والاسم الظاهر اشارة الى انه لا فرق بينهما في
التقوي بخلاف التخصيص فانه لا يكون في الاسم المظهر على ما سيجيء ولذا ذكر
فيه او دون الواو قوله كما سيأتي اشارة الى ما ذكر في تقديم المسند من انه
سبب تقوي الحكم هو ان المبتدا لكونه مبتدا يستدعي ان يسند اليه شيء
آخر كلامه ومثل للشرطية بمثالين اشارة الى انه لا فرق في افادة التقوي
بين تقديم الشرط وتاخيره وقوله لما عرفت تعليل لصحة وقوع الشرطية خبرا
للمبتدا وافادتها التقوي بناء على ان الجزاء مسند الى ضمير بكر كالفعلية المحضة
غايته انه قيد بقيد مخصوص هو الشرط قوله واذا كان المسند سببيا عطف
على اذا اريد تقوي الحكم وسوى المسند بمنزلة الوصف بحال ما هو من سببه في
النعت لان المفرد نحو مررت برجل كريم ابوه يسمى وصفا سببيا كلامه ههنا
مثل زيد كريم ابوه محافظة على الضبط في جعل السببي مقتضيا لكون المسند جملة
ثم كلامه متردد في ان المسند السببي في مثل زيد ابوه كريم وزيد قام ابوه هو كريم
وقام ام الجملة الواقعة خبر المبتدا والظاهر من تفسير المصنف هو الاول و
قوله وهو ان يكون على حذف مضاف اي ذو ان يكون وقوله مع الحكم عليه اي
على ذلك المفهوم بالثبوت للامر الذي هو مبني عليه اي خبر عنه او بالانتفاء عنه اي
عن ذلك الامر وليس المعنى على ان ذلك المفهوم محكوم عليه في ذلك الكلام فانه محكوم
به بل على ان كل جزء من الكلام قد حكم عليه بما هو هو فمثلا احكم على المسند بانه ثابت للمسند
اليه وعلى المفعول بانه وقع عليه الفعل الى غير ذلك قوله مطلوب التعلق خبران
يكون وتعلق اثبات مصدر التعلق وضميره له وعنه لغيره ما هو ومثل بمثاله
امثلة لان الخبر في تلك الجملة الاسمية الواقعة مسندا يجوز ان يكون فعلا او وصفا
او ظرفا وقوله او يكون منصوبا معطوف على ان يكون وكذا فقط في هذا هو الكناية
من جنس المسند السببي اي يكون المسند الى مبتدا اصل الكلام فعلا يستدعي الآخر
الى ما بعده وانما وصف الفعل بذلك مع ان كل فعل كذلك ليرتب عليه قوله فتطلب
بتعلق ذلك الفعل على المبتدا الذي ~~على المبتدا الذي~~ قبله نوع اثبات مثل زيد
ضربت اخوه او نفي مثل زيد لم يضرب اخوه لكون ما بعد الفعل متعلقا بما قبله
تعلق الاخ بزيد واما قال نوع اثبات ونفي لانك لا تثبت لزيد الضرب على حقيقته

بل صورة اخرى لتخصص وقوله لاشيا عطف على فعلا وممثل باسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة لان اسم التفضيل لايجعل فيما هو سبب مما قبله ومن خلاف
الرواية والدراية جعل او يكون مرفوعا معطوفا على كان في اذا كان المسند
سببا ذهابا الى ان هذا سبب آخر لجملية المسند مغاير لكونه سببا اما
خلاف الرواية فظ واما خلاف الدراية فلما فيه من العدول عن الماضي الشايع
الاستعمال بعد اذا الى المضارع القليل مع الالباس ومن جعل المسند في زيد
ابوه انطلق سببا بخلاف زيد انطلق ابوه ومن التكرار المحض ان اريد بقوله
مبنى عليه اعم من ان يكون ذلك الامر مبتدا لا ذلك المفهوم او فاعلا له فيتناول
القسمين وبالجملة فمآل الكلام الى ان من الحالة المقتضية لكون المسند جملة اذا
يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما بعده فيطلب تعلقه بما قبله لا شيا
متصلا بالفعل قوله ليتم يطلقك عليه وهو جعله تابعا في حكم الافراد للضمير
المسند الى الضمير المحكوم عليها بالافراد لشبهه بالخالي عن الضمير من جهة عدم
تغيره في الحكاية والخطاب والغيبة وينبغي ان تعلم ان المسند قد يكون جملة لا
للتقوى ولا لكونه سببا وذلك في صور منها مثل انا عرفت وانت عرفت وهو
عرف عند قصد التخصيص فانه وان جاز ان يفيد التقوى على ما سيجي من ان التخصيص
تاكيد على تاكيد لكن لا خفاء في ان ليس القصد منه الى التقوى وقد يقال ان المسند
ههنا ليس بجملة بناء على ان الضمير تاكيد قدم لا مبتدا والجملة فعلية لا اسمية
وسنتكلم عليه في موضعه ومنها خبر المبتدا اذا كان جملة اسمية مسندها ليس
بفعل ولا مشتق مثل زيد اخوه عمرو او غلامك والله رسوله بشر ولذا لم يقل
الا ما خبره فعل او مشتق وان ادعي انه سببي فيتعلق ذلك الجامد بالمبتدا
الاول تعلق اثبات مشكل ومنها مثل زيد ضربته او ضربت غلامه وزيد قام
عمرو في داره ونحو ذلك مما اسند الفعل الى ما بعده وليس ما بعده بسبب ما قبله
وتقرير الشيخ عبد القاهر ان مثل هذا يكون للتقوى لانه لا يعتبر فيه تكرر الاسناد
بل البناء على المبتدا قال ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث
قد نوي اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت انك تشارع بان تحدث عنه
عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول
المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع للشبهة والشك فان الاعلام بالشيء بعد التنبيه
عليه والتقدمة يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوى والاحكام ومنها الجملة الواقعة
خبرا عن ضمير الشان ونحوه قوله وما ذكرت لك من كون المسند جملة للتقوى
او لكونه سببا اذا علمت مضمونه بحقيقته بان تعرف جهة التقوى وتفصل
مفهوم السببي جعلك مطلعا على امور ثلاثة معتد بها في علم النحو الاول وجه

تامل في هذا المقام

الاستدلال في

قلنا

٦٩

هو انه لا بد في الجملة الواقعة خبرا لمبتدا من عائد الى المبتدا ملفوظا كما في
زيد قام ابوه او مقدرا كما في البر الكر بستين لان التقوى لا يكون بدون اسناد
الفعل الى ضمير المبتدا على ما سياتي والسببي لا بد فيه من التعلق بالمبتدا
وهو يقتضي رابطه وهو معنى العائد وهذا انما يتم لو كان المسند الجملة
في غير ضمير الشان سببيا او للتقوى الثاني ان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير
الشان مستثناة عن هذا الحكم الكلي بانه لا بد في الخبر من عائد لانها ليست
معنى يتعلق بالمخبر عنه كما في السببي او يثبت له كما في الفعلي بل هي نفس المخبر
عنه والمعنى لربط الشيء بنفسه الثالث وضمنيته تعريف الجنس في فاعل نعم
وبئس عن الضمير العائد الى المخصوص بالمدح او الذم فيمن يجعله مبتدا الخبر
والمبتدا محذوف لانه قد علم مما ذكر ان ليس المقصود من الضمير الا ذكر ما
يعود الى المبتدا ليحصل الربط فاذا ذكر ما هو جنس للمبتدا صادق عليه كان بمنزلة
الضمير في حصول الربط وكذا اللفظ الدال على معنى اعم واشمل من المخبر عنه يتناوله
وغيره ولا دخل سوفه يتوب عن الضمير لكونه ذكرا للمخبر عنه مع غيره بمنزلة ان يقول
ان من عمل صالحا فانا لا نضيع اجره واجر غيره وفي عطفه شبه العموم على نيابة تعريف
للجنس اشعار بان ليس معنى الجنس هو الاستغراق بحيث يكون معنى نعم الرجل نعم كل
رجل ولا دخل فيه زيد بل انه جنس لزيد يطلق عليه وعلى غيره فعند ذكره في الخبر عن زيد
علم انه هو فيكون ذكرا عايدا اليه ثم لا يخفى انه اذا علم نيابة الجنس عن الضمير فاعادة لفظ
المخبر عنه بطريق الاولى مثل ارى الموت لا يسبق الموت شيء قوله واما الحالة
المقتضية لكون الجملة فعلية كما ذكر بعد افراد المسند ما يقتضي كونه فعلا مقيدا او غير
مقيد او اسما منكرا او معرفا كذلك اورد بعد جملية المسند ما يقتضي كونها فعلية او
اسمية او شرطية او ظرفية وفي الكلام دلالة على ان مثل زيد انطلق لافادة تجدد
مدلول المسند وهو الانطلاق وان كانت الجملة اسمية فليست كل جملة اسمية لافادة
الثبوت بل اذا لم يكن الخبر فعلا وذلك للقطع بانه لا فرق بين قام زيد وزيد قام الا
في التقوى وعدمه وكون تخصيصه لافادة تجدد ما تضمنه من الحدوث لا ينافي كون
الغرض من وضع الالفاظ على الاطلاق افادة المعاني التركيبية ووجه دخول الزمان
في مفهوم الفعل وانبائه عن كونه للتجدد غني عن البيان وكذا عدم دلالة الاسم على
التجدد الا بالعرض وذلك بان يقترن به ما يوجب دلالته على الزمان مثل زيد ضارب
عمرا فانه انما يعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال وكما اذا كان الاسم موضوعا
للفعل مثل هيهات فانه بواسطة ذلك الفعل يدل على التجدد ولا يشغلن بتشبيه ان
المراد بافادتها خلاف التجدد ما اذا لم يكن الخبر فيها فعلا مثل زيد ابوه قام او يقوم
فانها للتجدد قطعا وكونها لافادة ثبوت تجدد الفعل مجرد عبارة بتاتي جملة في الكل

المسند

الفعل

قام ابوه فما المسند جملة فعلية بل في مثل قام زيد فما المسند مفرد فعل قوله وما تسمع من تفاوت الجملتين بريد اعم من ان تكون مسندا او غيره فان الاسمية والفعلية في الايات المذكورة ليستا مسندتين والى تضمن الفصل في سو تطلعك دلالة على الحصر اى هذا سو المطلع لا غير من القواعد البيانية وقوله تخذ انصب على التمييز وضمير على انه للشان وحسن متعلق بطبق وفيه تقديم ما في حيز الاستفهام وجايز حال من المنافقين او من ضمير قولهم وضمير به لقولهم وجملة فعلية حال منه وعلى معنى صفة جملة ولسروح متعلق بجائز اى لو جاءوا بالجملة الاسمية الدالة على انهم ثابتون في الايمان لم يكن ذلك منهم متقبلا منهم وفاعل طبق قوله تع وحيث متعلق بطبق وضمير به لقوله تع وجملة اسمية حال منه ومع الباء عطف عليها وخبر انه كيف طبق بمعنى طبق غاية التطبيق لانا وان كنا نجوز كون خبر المبتدا جملة انشائية لكن لا في ضمير الشان ووجه التطبيق انهم لما ادعوا احداث الايمان في الجملة كان المناسب الرد النفي بابلغ وجه واكده اى ليسوا في شيء من الايمان وذلك لان اسمية الجملة كما تكون في الاثبات لتاكيد الاثبات فكذا في النفي لتاكيد النفي لا لنفي التاكيد على ما قد يسبق الى الفهم واما الباء فليست الا لتاكيد النفي قوله وعلى تفاوت عطف على قوله على انه فيهما اى في ما لقول الذي يحكيه الله جل وعلا عنهم وسواء جعل حالا من كلام المنافقين فليس للظرفية كثير معنى الا ان يحمل على التجريد وكذا ان جعل متعلقا بيطلعك او بتفاوت وكذا ان اريد في كلام الوحي والمعنى الذي يحكيه اذ المحكي هو القول لا المعنى ثم لا بد من محل في ضمير هو واذا القول اذ لا يجوز عوده الى كلام المنافقين ولا الى ما يحكيه وهو ظاهر وقوله تفاوتا نصب على المصدر من تفاوت كلام المنافقين اى به ليعلم العامل في الحال جملة فان الحق تعلقه بتفاوت لا تفاوتا وقوله ومع ان عطف على اسمية بتقدير موصوف اى والى جملة اسمية وكاينة مع ان والشاطئ الخضر والوحي المرمي والسهم اذا اصاب شاكلة الرمية من الصيد كان غاية في المقصود قوله وعلى ان ابراهيم عطف على على انه او على تفاوت وكيف كان خبر ان وحسن متعلق به والمعنى ان سلام بالرفع بالابتداء المحذوف الخبر اى عليكم يدل على ثبوت السلام وهو احسن من تحيته المستفاد من سلاما بالنصب على المصدر بمعنى نسلم سلاما على ان الحق ان مثل هذه الاسمية اعني التي تكون عدولا عن الفعلية تفيد الدوام الذي هو كمال الثبوت قوله في موضعها يعني الحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشرط الجملة قوله فمتى اذا كان المراد اختصار الفعلية بعني حقيقة مقام الفعلية بما التحدد ثم يتعلق به قصد الاختصار وكون حذف مثل الفعل لازما لا ينافي ذلك وقوله بدل استقر وعلى اقوى الاحتمالين وعلى الوجه الذي تقدم حالا قد مر اظه

٧٠

اذ في بدل ضمير لكونه بمعنى مبتداه من استقر لا مترادفه تعرفه بالفاعل قوله وفظهر كل من هذا تعني انهم وان ذهبوا الى ان الجمل اربع اسمية وفعلية وشرطية وظرفية بناء على انها ان كانت مصدرة بشيء من ادوات الشرط فشرطية والا فالمسند فيها اما اسم فاسمية او فعل ففعلية او ظرف فظرفية لان المسند اذا كان صفة كاسم الفاعل مثلا مع فاعله فهو مفرد لا جملة وان كان جملة كما في زيد قام وزيد ابوه قائم فالجملة مركبة اى مشتملة على جملة والكلام في البسيط لكن ظهر بما ذكرنا من ان الظرفية اختصار للفعلية وان الشرطية ليست الا خبرية مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط فحقيقة الجملة مضمون الجزاء وهو اما اسمية او فعلية ان مرجع الجمل كلها الى الاسمية والفعلية وهذا اولى مما يقال ان الشرطية فعلية لان الشرط ان يلزم لزوم كونه فعلا فهو قيد للجملة وانما الجملة هي الجزاء وهو قد يكون اسمية مثل ان جئتني فانت مكرم قوله واما الحالة المقتضية لتاخير المسند لم يات بالضمير لتخلل الفاصل بتفاصيل الجملة ولما لم يكن للتاخير نفسه ما يقتضيه بالذات وكان تقديم المسند اليه يوجب تاخير المسند جعل المقتضي لتاخير المسند هو ما يقتضي تقديم المسند اليه وهو كون ذكره اهم لكون تقديمه الاصل ولا مقتضي للعدول او كونه ضمير الشان او للتشويق الى الخبر او غير ذلك مما ذكر في تقديم المسند اليه ولما كان هنا مظنة ان يتوهم على ما نسب الى بعض الكوفيين ان كون الحكم على المسند اليه مطلوبا يقتضي وجوب صدر الكلام للمسند اليه اى تقديمه على المسند لانه لا بد في المحكوم عليه من عقليته لكون الحكم على معقول يجب لذلك تاخير المسند ولا يحتاج الى شيء من الاعتبارات المذكورة في تقديم المسند اليه نفاه بقوله لم واياك اى اتق نفسك من ان تظن ذلك ونفسك بكون الحكم على المسند اليه مطلوبا استحقاق صدر الكلام الذي هو المسند اليه والمسند لم يستحقه فليس هو اى ليس كون الحكم على المسند اليه مطلوبا هناك اى بحيث يوجب صدر الكلام للمسند اليه او ليس الاستحقاق المذكور كاينا هناك اى عند كون الحكم على المسند اليه مطلوبا ومرتبا عليه لان غاية الامر ان يكون ذلك هو الاصل ولا انسب الا ان يجب اذ ليس من لوازم التقدم في المعقولية التقدم في الذكر على ان الحكم كما يتوقف على تعقل المسند اليه يتوقف على تعقل المسند ايضا فلا تغفل عن حقيقة الامر ولا تغتر بظاهر الشبهة لئلا يلزمك وجوب تقديم الفاعل مع انه واجب التاخير وامتناع تقديم خبر المبتدا مع انه جائز شائع في الكلام والجار والمجرور في قولهم طلبت فلان خيرا في موقع المفعول الثاني كما تقول به خير قوله واما الحالة المقتضية لتقديمه اى تقديم المسند فلا بد من التعرض لها ولتفاصيلها لانه قد احال وجه تاخير المسند اليه على وجوه تقديم المسند كما ذكرنا قوله كنحو كيف زيد الخبر في الامثلة الثلاثة

جملة ظرفية استفهامية متقدمة على المبتدا، ولا شبهة في ان المتكلم بها مستفهم لا مخبر
عن مقوله الاستفهام وهذا يشير ما ذهبنا اليه من جواز كون خبر المبتدا جملة
انشائية وقانون الطلب موضع تشرّ وكون تضمن الاستفهام مقتضيا للتقديم **قوله**
او ان يكون المراد تخصيص المسند اي جعله متفردا بالثبوت للمسند اليه وسوهج
قصر المسند اليه على المسند على ما سو الاستعمال العربي بمعنى لكم دينكم ولي ديني
مقصور على الاتصاف بلكم لا يتجاوزه الى الاتصاف بلي ودين مقصور على الاتصاف بلي
لا يتجاوزه الى الاتصاف بلكم على ما ذكره في قوله ان حسابهم الا على ربي معناه حسابهم
مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعليّ وهذا مع وضوحه فلا يخفى
على من خفي حتى قال ما قال وتشاوه توهم انه لا يصح ان ديني لا يتجاوز الكم ولم يعرف
انه مفسوخ وكون اللام الجارة مفعلا للاختصاص لما في دينكم لكم على تقدير التسليم
لا ينافي كون التقديم لذلك فانه لا امتناع في اجتماع مثل هذه الاسباب كقوله وانما لاده
ذكرناها بالتقديم وسيتمال انما ومعنى قام هو انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود
وفي قوله فتردده اشارة الى ما يسمى قصر التعيين اذ لا يتصور في مثل قام هو ونحو انا
قصر الافراد لابتنائه على اعتقاد السامع المشاركة ولا يعتقد العاقل ان زيدا قام وقاعد
معا وانت عمي وقسي جميعا نعم يمكن جعله من قصر القلب بان يعتقد السامع انه قاعد
لا قائم وقسي لا عمي والى كون القصر تارة لقطع الشركة وتارة لنفي التردد وتارة لقلب
حكم السامع اشار بقوله وسياتيك في هذا المعنى في فصل القصر كلام والظرف الاول
حال من كلام والثاني متعلق بسياتيك **قوله** التنبيه على انه اي المسند خبر كقولها
اي قول ام تابط شرا وجاز الاضمار لان المعنى كقول القائلة بدلالة لفظ القول
وليس جواز الاضمار بينا، على شهرة ان الكلام لها بدليل انهم يقولون في جمع الكتب
كقوله وقولها بمعنى الشاعر والشاعرة وان لم تشهر بل لم تعلم القائل بالتعيين
سئلت عن موجب شجاعة تابط شرا اذ كانت بعد موته تبكيه وتثني عليه فقالت
ما حملته تضعا ولا وضعته يتنا ولا ارضعته غيلا ولا ابته حنقا ولا سقيته مذ يدا
ولا اطعمته كبدا ولقد حملت به في ليلة مظلمة مشدودة حبك النطاق تحت التي سرج
وعلى ابيه درع، فقولها تحت التي سرج حال من حملت به بدون الواو والاظهر ان سرج
فاعل الظرف لا ابتداء، فلا يكون مما نحن فيه اعني تقديم وان اورده هنا والعرب تزعم
ان المراة اذا افزعت ثم وطئت تلد الولد النجاع يقال وضعت المراة وضعا وتضعا
بالضم بابدال التاء من الواو اذا حملت في آخر طهرها في مقبل الحيض والتين ان
يخرج رجلا الولد قبل راسه ويديه في الولادة وهو مذموم عندهم والغيل اللبن الذي
ترضعه المراة وهي حامل وابنه مفتوح الهمزة من الابانة من البيتوتة يقال ابانك
الله بخير وجعله من الابانة بمعنى قطع العمل والحكم والعزم اي ما قطعته عن الذي هو

٧١

الربى انما هو لو روى بضم الهمزة ليكون مضارعا معا القالباقي الافعال والحق الذي
ما حل تنبيه العواق عند البكاء والهدابد مقصود الهدابد وهو اللبن الخاثر والجلل
الطرائق جمع الحباك وهي الطريقة في الرمل والنطاق شقة تلبسها المراة وتشد
وسطها ثم ترسل الاعلى على الاسفل والاسفل يجر على الارض وليس لها حجزة
ولا نيفق ولا ساقان **قوله** حبها اي للازرع حلق جمع حلقة ولم يات في وصفه اغنى ضيق
بمعنى ضيقة بالتاء لانه في الاصل مصدر الوضين المنسوج من وصف الهيئة نسجه
الهاجس الخاطر يجيش يقلبه خطر فيه **قوله** اغنى اي كريم شريف والاعز من الخيل
الابيض الجبهة وهو ممدوح في الفرس فاستعمل في كل شريف ابلج مضيء من تبلج
الصبح اضاء واشرق يأتم يقتدي الهداة جمع هاد علم جبل في راسه نار دخلة من
مبتدا، وخبر وان كان يحمل ان يكون نار فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف
كما ذكروا في قوله تعالى فيه ظلمات **قوله** غير انني استثناء منقطع بمعنى لكني **قوله**
ولكم في الارض الظرف الاول خبر والثاني متعلق به مستقر موضع استقرار ومتاع
تمتع الى حين الموت والقيامة **قوله** فان النعت لا تقدم بيان وتعليل لكون التقديم
منبها على ان المقدم خبر لا نعت في امتناع تقديم التوابع مما لم تخالف فيه احد وو
كون التابع ثانيا والمتبوع سابقا ماخوذ في تعريف التابع ووجوب جعل ما هو صفة في
المعنى حالا عند التقديم كما في جاءني راكبا رجل مع التزام كون ذي الحال نكرة دليل عليه
قوله متاخر عن المنكر احترازا عن نحو زيد في الدار فان الظرف لا يحتمل الوصفية
فضلا عن اولويتها لانه جملة والجملة انما تقع صفة للنكرة وضمير منه للظرف المتاخر
والباء في بالحمل على الوصف وبالحمل على الخبر متعلق باولى الا ان الاول باعتبار
المفضل والثاني باعتبار المفضل عليه كما تقول زيد بالاكرام احق منه بالاهانة
وكلا الامرين تعليل للاولوية وذلك لفاقة اليهما واستدعاء مجرور ولا مرين وما
سبق اشارة الى ما ذكره في بحث تعريف المسند اليه من ان المسند اليه والمسند كلما
ازداد خصوصا ازداد الحكم بعدا فاذا ازداد فائدة **قوله** ولذلك اي ولكون الاولوية
مبنية على الامرين او ولكون المصير الى التنبيه مبنيا على ما ذكر لا يجب تقديم الظرف
اذا كان المنكر موصوفا كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واجل مسمى عنده انه
جاز تقديم المبتداء النكرة على الخبر الظرف لانه تخصص بالصفة فقارب المعرفة ثم انه
وان كان الكلام السائر ان يقال عندي ثوب جيد ولي عبد كيس الا انه لما كان
المعنى واي اجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة وجب التقديم ومن هذا القبيل
بهم ولها حلق لكون المنكر موصوفا **قوله** وان هذا التقديم ابتداء كلام لفظ اوهم
الناشي من تقييد عدم وجوب التقديم بما اذا كان المنكر موصوفا وهو انه اذا لم يكن
موصوفا يجب التقديم فقال ان ذلك ليس على الاطلاق بل فيه تفصيل وهو ان المنكر

الخبر الموصوف ان كان مخصصا صالحا لان يقع مبتدا لا يلزم التقديم مثل اخلطر
في الدار وما احد في الدار وسلام عليك والا يلزم لكن المصنف اقتصر على ما كان
في الاصل مصدرا منصوبا عدل به الى الرفع للدلالة على الثبات ومثل عينا لمن
لان المراد اعم من ان يكون له فعل كسلام او لا كويل وعلى عدم الوجوب في المصدر
والوجوب في غيره بان الظرف الواقع خبرا عن المصدر كان له في الاصل حق
التاخير عن المصدر المجعول مبتدا لكونه ظرفا لغوا متعلقا به او بفعله وحق
المجعول التاخير فحين جعل ظرفا مستقرا واقعا خبرا عن المصدر لم يلتزم
تقديمه عليه رعاية للحق القديم ولا كذلك الظرف الواقع خبرا عن غير المصدر
فقوله فلا جواب اما اي فلا يلتزم تقديمه وفرقا عليه وقبل صيرورته متعلق
بالظرف له حق وذلك اي ما كان قبل الصيرورة مبتدا وقوله حتى الحال
من سلام عليك الا وصف لان اللفظ المحكي يكون معرفة وكذا صفة الفرد ولا الا
اي لكونه مثل الامثلة اسلم عليك وفيه اشارة الى ان حذف الفعل لازم والمصدر قائم
مقامه فيكون هو العامل في عليك على الاصح وقوله وبين ظرف اعاد لفظ بين لبعد
العهد بطول الفصل والا فحق الكلام بين ظرف له وظرف ليس له ذلك اي حق في
التاخير مثل لها حلق وفي راسه نار وسوط وقيد بقوله قبل صيرورته مبتدا لان
بعد الصيرورة مبتدا للكل حق في التاخير من حيث كونه خبرا واعلم ان في
مثل ويل لك وان جاز قبل الصيرورة مبتدا ان يقال ويلا لك باعمال ويلا في
لك لكونه بمعنى هلاكا وعذابا لكن الاستعمال الشائع ويل لك بالاضافة قوله او
يكون عطف على يكون المراد قلب السامع معقودا به اي بالمسند كهلاك الخصم وقوله
او لانه صالح عطف على ان يكون اما اذا كان على حذف اللام فظ واما اذا لم يكن فمن
عطف الجملة على المفرد الواقع خبر مبتدا كقولك زيد كريم وفي نعمه والضرب بيد
والتاديب وقوله كما اذا قلت له مثله لتقديم المسند الذي هو اسم والمعنى كالتقديم
الذي يتحقق اذا قلت عليه من الرحمن ما تستحقه بتقديم عليه لان الوقوع عليه مهم
عند السامع من ان يكون ذلك ثوابا او عقابا ومن الرحمن حال من المستكن في عليه
وعطف الابيات بكلمة او على طريقة او كصيب من السماء قصدا الى استواء الكل
في صحة التمثيل بها الا انه نظم الابيات في سلك واحد لاشتراكها في النظم قوله يا مطر
بالتنوين شاذ وضرورة ومرامه بالنفي هو تعلق السلام به فقدم قوله وليس بمعنى قدم
بمعنى وهو خبر ليس ومن الضلوع وهو خبره لم يكن للاسمية والمعنى اذا لم يكن
في الجسم شفيع ميل وعناية من الباطن فلا نفع في شفيع من الخارج قوله او لان في
على الى عطف المفرد على المفرد وقوله لانه مسند موصوف بقوله تشرق اي بهي
الدنيا بهجة تلك الملاءة قدم للتشويق الى المسند اليه وكذا تقديم كالنار على الحيوة

وتقدم من رما على اواخرها يعني ان حيوة الموت وزمان العمر بمنزلة النار لاجير
في اولها الذي هو الصبي لكونه زمان طلبات الجهل والعوايد لانتهاء له الا نظام المعاد
ونجاة المعاد بمنزلة الدخان ولا في آخرها لكونه ايام الشيخوخة وضعف القوى وغلبة
الهموم واستيلاء البرد واليبس المضاد للعمر الحيوة بمنزلة الرماد وانما حاصلها
الشباب الذي هو زمان كون القوى مشبوبة مشتعلة متهدفة الى المطالب ها
ما ينبغي كالنار الصافية القوية الاشتعال وقبله وعيشي الحباب في لبس منها
صباي ولا خدا بي الهجان وجعل تشرق مسندا الى ضمير ثلاثة على ان الدنيا
مفعول فيه لعوض المعنى وعلى انها مفعول به على تضمين الاشراق معنى الانارة
او كونه متعديا بنفسه على ما في الكشاف عدول عن الظاهر القوي الى الضعيف
الخفي وحتى اعتبار التشويق بتقديم المسند بطويل الكلام فيه ليتزايد هو التشويق
فيكمل اللذة عند النيل فيحسن الكلام والتشويق غاية الحسن كما في بلاثة تشرق البيت
لا كالنار الحيوة ومن رما او اواخرها قوله او يكون من عطف الفعل على الفعل في ان
يكون وهذا على اصابة في الكلام والمعنى ان من الحالات المقتضية لتقديم المسند
ان يكون المراد بالجملة افادة تجدد الحكم الذي تضمنته دون ثبوته فيجعل
المسند فعلا لانه الموضوع لافادة التجدد ويقدم البتة على ما اسند اليه ذلك الفعل في
الدرجة الاولى مثل عرف زيد واذا تدبرت فهذا تكرير لما سبق من ان قصد التخصيص
باحد الازمنة وافادة التجدد يقتضي كون المسند مفردا فعلا فاضافة الى فائدة التجدد
تارة الى جعل المسند فعلا وتارة الى تقديمه ثم قال وقولي في الدرجة الاولى احتراز
عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف مما يكون الجملة اسمية مسندها جملة
فعلية والمسند اليه فيها ضمير يعود الى المبتدا فان الفعل في مثل هذه الجملة
ما بعده من الضمير اسند اليه في الدرجة الاولى ثم بواسطة عود الضمير الى ما قبل الفعل
وهو المبتدا يسند اليه في الدرجة الثانية لكونه بالواسطة ووجه الاحتراز ان المراد
بمثل هذه الجملة افادة التجدد كما سبق من ان الحالة المقتضية لكون المسند جملة فعلية
هي اذا كان المراد افادة التجدد ومع ذلك لم يقدم المسند على المسند اليه في تلك الجملة
مطلقا بل على ما اسند اليه الفعل في الدرجة الاولى وهو الفاعل لا على ما اسند اليه الفعل
في الدرجة الثانية وهو المبتدا فما توهم من ان وجه الاحتراز هو ان مثل هذا لا يكون
لافادة التجدد غلط صريح والحاصل ان لافادة التجدد بالجملة طريقين احدهما جعل
مسندها فعلا ويجب تقديمه على المسند اليه والثاني جعله فعليه ويجب تاخيره عنه
قوله واذا سلكت هذه الطريقة يعني طريقة اسناد الفعل الى ما بعده من الضمير ثم
بواسطة سلكت باعتبارين احدهما ان يجري الكلام على ظاهره من كون المرفوع قبل
الفعل من اول الامر مبتدا والفعل مع الضمير خبره ونظم الكلام بهذا الاعتبار لا يفيد

التقوي الحكم وما يتبعها ان يتقدم المرفوع مؤخرا في الاصل على انه تابع للضمير بعد الفعل ثم
يقال قدم فجعل مبتداء ونظم الكلام بهذا الاعتبار يفيد التخصيص اي قصر المسند
على المسند اليه سابقا على الاستعمال وهو كثير والمناسبة بان هذه ما كيدا او التخصيص
ماكيد على تاكيد و الاعتبار بما حقه التاخير كالمفعول قوله كما اذا قلت زيد عارف او
زيد عرف مما المسند اليه في الجملة اسم ظاهر معرفة فانه لا يعتبر فيه تقديم ولا تاخير اذ لم
يرد حينئذ التخصيص يطلب له سبب وسيجي من كلامه ما يناقض هذا وقوله الاتي الملفظ
استثناء من قوله لا يعتبر تقديم ويا خير اي الا ان يقال ان الملفظ باثا فعل البلفظ
يعرف وكذا الواو وكلمة اللهم تستعمل عند العصر الى استثناء اخر بعيد نادر كانه يدعو
الله ويناديه اسقطها دابه واستعانه على ذلك قوله وسبب تقويته ظاهر الان فيه
بحثا وهو انه قد سبق ان لا اسناد الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدا بواسطة عود
الضمير في الدرجة الثانية وههنا قد عكس وزعم ان الفعل يستند الى المبتدا اولا ثم
بواسطة تضمنه الضمير العائد الى المبتداء يستند وينصرف اليه ثانيا وقد كثر كلام الفضلاء
في هذا المقام فذهب بعضهم الى ان ههنا ثلاثة اسنادات الاول اسناد الفعل نفسه الى
المبتداء وهو المراد بقوله صرفه المبتدا الى نفسه فيستفاد منه حكم الثاني اسناد الى
الفاعل الذي هو الضمير لعله هو المعني بقوله فان الفعل يستند الى فاعل من
الضمير ابتداء وهذا هو الاسناد في الدرجة الاولى بالنسبة الى الثالث وهو اسناد
بواسطة الضمير الى المبتدا وهو المعني بقولهم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك
الضمير الى المبتداء ثانيا وهو الاسناد في الدرجة الثانية على ما قال ثم بواسطة
عود الضمير الى ما قبله يستند اليه في الدرجة الثانية وهذا لا ينافي كون اسناد
مجرد الفعل الى المبتداء سابقا على الوجهين جميعا ولم يتعرض في بيان سبب التقوي
لاسناد الفعل الى فاعله من الضمير لانه بصدد بيان تكرر الاسناد الى المبتدا المحصل
التقوي وفيه نظر من وجوه الاول ان اسناد مجرد الفعل الى المبتداء مما لا يقول
به النحاة ولا يطابق اصولهم واصطلاحهم استدعائه الى المبتدا من حيث كونه مسندا
لا يستدعي لانه لا يستدعي الا اسناد الخبر وهو الجملة لا الفعل الثاني ان المسند الى
المبتداء بلا شبهة ولا نزاع هو الجملة اعني الفعل والضمير وقد اسقطه عن درجة الاعتبار
وبعد اعتباره يصير الاسناد اربعة ولم يقل به احد ولم يلجئ اليه ضرورة الثالث انه
ان اريد بحسب الاصطلاح فليس ههنا الا اسناد الفعل الى الفاعل والجملة الى المبتدا
وان اريد بحسب المعنى فليس الا اسناد واحد وهو نسبة الحدث كالعرفان الى ما تقوم
به زيد نعم لو قلنا انه يلزم من اسناد الفعل الى ضمير الفاعل اصطلاحا اسناد الى ما يعود
اليه من جهة المعنى لكان صحيحا كما تقول في مررت بزيد قائما ان القيام مسند الى زيد
والى هذا يميل كلام الشارح العلامة حيث يقول ان التقوي يحصل بالاسناد المنعقد

بين المبتداء والخبر المشار اليه بقوله صرفه المبتداء الى نفسه وبالاسناد الذي
فيها عنده اسنادا واحدا احدهما اسناد الفعل الى الضمير وهو الذي في الدرجة الاولى
وثانيهما اسناد الى المبتداء بواسطة صرف الضمير وهو الذي في الدرجة الثانية
وبهذا يندفع الاشكال لان ما ذكره في تقوية التقوي من الاسناد الاول الذي يستدعيه
المبتدا هو اسناد الخبر الى المبتدا مع قطع النظر عن انه متضمن الضمير او لا
متضمنه وهو غيرها وصفه بكونه في الدرجة الاولى او في الدرجة الثانية ولا اسناد
الثاني المشار اليه بقوله صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو اسناد الفعل الى المبتداء
بواسطة الضمير المعبر عنه بالاسناد في الدرجة الثانية ولم يتعرض في بيان سبب
التقوي للاسناد في الدرجة الاولى اعني اسناد الفعل الى الضمير لانه ليس بسبب بل وسيلة
الى السبب فان قلت اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتداء متاخر عن اسناد
الفعل الى الضمير وعما تقادم في الوجود وتعاونه بحسب الاعتبار اعني الاسناد الى المبتداء
بواسطة الضمير فما معنى قولهم اذا كان متضمنا للضمير صرفه قلت معناه تاخر
هذا الاعتبار وملاحظة هذا المعنى عن اسناد الخبر الى المبتداء سواء كان متضمنا
للضمير او لم يكن فان ملاحظة تفصيل الشيء تكون بعد ملاحظته على الاطلاق قوله
او زيد عرف ذكره ملفقا او لانه وان شارك انا عرفت وانت عرفت في افادة
التقوي لكنه قطعي في ذلك لا يحتمل التخصيص بخلاف انا عرفت وانت عرفت
قوله فاذا قلت هو يعطي الجزيل اي العطاء العظيم فالمراد تحقيق ذلك وتقويته لا
تخصيصه بحسب المقام وعدم القرينة على التخصيص واعتبار التعميم والايهام
الذي هو الاصل على اصل الكلام وعدول عن ظاهره ثم اورد امثلة من التنزيل تعلم
قطعا ان ليس المعنى على التخصيص لكن في المثال الاول سهو فان الذي في القران
واتخذوا من دونه الهة لا يخلقون شيئا وهم يخلقون وفي الثاني سهو شايع في تقرير عدم
كونه للتخصيص حيث قال ليس المراد انه لا يتولى غير الصالحين والصواب ان
ليس المراد ان غيره لا يتولى الصالحين لان المعنى على تقدير التخصيص قصر المسند
على المسند اليه كما قرر في سائر الامثلة ومعنى يوزعون يحبسون ويمنعون اي
يحبس اوائلهم الى ان تلحق اواخرهم ويحمل بالكفر به الحال من فاعل دخلوا
وخرجوا ومحل وقد دخلوا ومعه قد خرجوا الحال من فاعل فالوا الامن فاعل امنا
على ما توهم وهو ظاهر وظاهر ان ليس المعنى على قصر الخروج بالكفر على الداخلين
المنافقين بل على تحقيق ذلك قوله وكذلك اذا قلت عطف على فاذا قلت يريد
ان حكم النفي في معنى التقوي حكم الاثبات فانت لا تكذب وكذا من الا تكذب بلا شبهة
ومن لا تكذب انت مع شبهة تؤول بالنظر في ان انت لنا كيد المحكوم عليه وتقرير انه هو
ذلك المذكور البتة لا لنا كيد الحكم وتقوية نفي الكذب عن المذكور لانه لم يقع مبتداء ليكون

للاسناد تقوى الحكم فتدبر وتمكن فيما سبق من ان تاكيد المسند اليه يكون لدفع
توهم التجوز او السهو او النسيان في نسبة الفعل اليه وان تقوى الحكم انما
يكون اذا وقع انه جملة ابتداء يستدعي اسنادا اليه بمكرر ذلك الاسناد
فيجب والبناء في نفي الكذب متعلق بالمحكوم عليه وقد يأتي بتاكيد بمعنى ان الحكم
انما وقع عليه لا على غيره لا بمعنى ان المحكوم به كنفي الكذب انما ثبت له لا لغيره ليلزم
التخصيص قوله وعليه اى على طريق انت لا تكذب في كونه للتقوى ورد الآيات
المذكورة لظهور ان ليس المعنى فيها على التخصيص ومعنى حق القول ثبت الحكم
وسبق العلم بانهم لا يؤمنون البتة ومعنى عميت عليهم الانباء استترت عليهم
طرق الاهتداء فهم لا يتساءلون عما يحتجون به بل يسكتون حيرة واشتغالا
قوله ويقرب منه هو اى من اسناد الى المسند وآخر لان الضمير العائد اليه وضمير
لانه لعارف ولذلك نظر الى شبه عارف بما لا ضمير فيه وقوله لم يحكم على
عارف يعني مع الضمير والا فهو معرب لفظا ليس بجملة واما القول بان عارفا
لم يعامل معاملة الجملة في البناء فان اريد مجرد عارف بدون الضمير فهو غير لايق
جزء الجملة لا الجملة فلا جهة للبناء وان اريد عارف مع الضمير فلا دلالة لقوله
حالي رجل عارف ورايت رجلا عارفا ومررت برجل عارف على اعرابه بل ماكر
ان الاعراب انما هو لعارف الذي هو اسم لا للمركب الذي هو عارف مع
الضمير ويتضح لك غاية الوضوح في نحو مررت برجل عارف ابوه فان المجرور
بالوصفية هو عارف فقط ولما كان لقائل ان يقول سبب انه حكم بافراد
عارف والمسند الى الضمير بناء على شبهه بالخالي عن الضمير من جهة عدم تغير
في الاحوال فما بال عارف والمسند الى المظهر في مثل زيد عارف ابوه وليس فيه
هذا الشبه اجاب بانه حكم بافراده تبعا للمسند الى الضمير والمنصوب في
اتبعه لو حل عارف وفاعله نحو زيد عارف ابوه اى جعل زيد عارف ابوه تابعا
لو حل عارف في حكم الافراد والتحقيق ان اتصاف اسم الفاعل ونحوه الى
الفاعل ليس بحكم ولذا اعتبر في تفسير الكلام الانشاء صحة السكوت وعدم
الاحتياج الى الضميمة وانما هو لتنادي بالمعنى لا على ما هو المعتبر في نفس الفاعل
والغنا لكونه ليس بجملة على مجرد شبهه بالخالي عن الضمير من غير ان يبين
معنى يخرجه عن حد الكلام خارج عن القانون قوله وبالاعتبار الثاني عطف
على بالاعتبار الاول لم يقل لا يفيد الا التخصيص اذ ربما اشار في علم افادة
التقوى كيف فيكون للاسناد ويقرر ان ليس التخصيص الا التاكيد على تاكيد
نعم لا يكون المراد سوى التقوى لان ثبوت اصل الفعل مقرر عند السامع مسلم
فلا معنى للقصد الى التاكيد لانه انما يحسن اذا كان يحتاج طلب السامع ثم ولقد

صرح صاحب الكشاف بدلالته على الامرين جميعا حيث قال في قوله تعالى
الله نزل احسن الحديث في ايقاع اسم الله مبتدأ وبناء نزل عليه تاكيد
لاسناد احسن الحديث الى الله وانه من عنده وان مثله لا يجوز ان يصدر
الا عنه قوله ومن اهل المدينة عطف على ممن حولكم او خبر مبتدأ هو
موصوف مردوا اي من اهل المدينة قوم مردوا على النفاق اي تمهروا فيه
وعتوا واستمروا عليه السويداوات جمع سويداء وهي حبة القلب قوله
ويظهر قولنا انا ذكر قبل من الاسم الواقع بعد حمله فعلم بالحمل اعتبار لا
فيفيد التقوى واعتبار التقديم فيفيد التخصيص او تاكيد ما هو قطعي في اعتبار
الابتداء لا لاحتمال التقديم وما هو قطعي في اعتبار التقديم لا لاحتمال الابتداء فقولك
زيد عرفت له وعرفته لا احتمال ان يعتبر زيد هو مرا اي قدم لانه لا يكون ح لرفعه
جهة وقولك زيدا عرفت لا لاحتمال الابتداء لانه ح لا يكون لنصبه جهة بل يجب ان
يعتبر مؤخرا على انه مفعول عرفت فقوله وفي اعتبار التقديم اي على سبيل القطع
وقوله الرفع نصب الى آخره بيان لما ذكر من كون المثال الاول للابتداء قطعا
والثاني للتخصيص قطعا ووجه افادة زيدا عرفت بالنصب لتخصيص زيد
بالعرفان اي قصر العرفان عليه ظاهر واما وجه افادة زيد عرفت له وعرفته
بالرفع للتقوى فلان ليس فيه تكرير ايقاع عرفانك على زيد الا ان يقال ان المبتدا
يستدعي خبرا له فاذا ذكر بعده ما يصلح للخبرية انعقد بينهما حكم هو كون زيد مقروع
العرفان عليه ثم لما كان الخبر متضمنا لايقاع العرفان على ضمير زيد يصير كانه
تعدد تكرر ذلك الايقاع واما على تقرير الشيخ عبد القاهر وجه التقوى كما سبق
فالامر ظاهر قوله واما زيدا عرفته يعني اذا جعل الاسم منصوبا والفعل مشتغلا
عنه بضميره فان قدر الفعل المحذوف المفسر بالمذكور بعد الاسم فهو للتخصيص
لما فيه من تقديم المفعول فان قدر قبله فهو للتاكيد بالتكرير وفي هذا الخلاف
ذكر الفعل في مثل هذا يكون بمجرد التفسير للمحذوف دون التاكيد والتفسير ولهذا
لا يجوز الجمع بينهما قوله واما نحو قوله تعالى واما ثمود فهديناهم يعني اذا كان المنصوب
الذي قبل الفعل المشتغل عنه بالضمير واقعا بعد كلمة اما فالمحذوف المفسر
بالمذكور لا بد ان يقدر بعد الاسم اي اما ثمود فهدينا ويمتنع ان يقدر قبله مثل اما
فهدينا ثمود لاستلزامه توالي حرفي شرط وجزاء والتزامهم وقوع شيء بينهما يكون
كالشاغل لحيز ما التزموا حذفه من فعل الشرط يعني يكن من شيء لان قولك اما
زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق واذا كان تقدير الفعل بعد الاسم
فهو للتخصيص قطعا هذا والحق ان ليس المعنى في مثل هذا على التخصيص ردا
على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل اثبات الهداية لهم على وجه التحقيق

والعا كيد علا ما هو مدلول احاد الاخبار عن سوء صنيعهم الا ترى انه اذا جاك زيد وعمرو وشنلت ما فعلت بهما تقول اما زيد فضربته واما عمرو فاكرمته من غير قصد الى التخصيص لعدم معرفة السامع باصل الفعل وقد اوردنا تمام تحقيق هذا في شرح التلخيص قوله مع احتمال الاعتبارين اى تقوى الحكم والتخصيص وقوله على السوا ربما يشعر بانه نحو زيد عرف يحتمل التخصيص مرجوحا على ما سيجيء ونحو رجل عرف يحتمل التقوى كذلك فيما اذا كان المنكر موصوفا نحو رجل واجل مسمى عنده سعد بن حصل وشبه ذلك وبهذا قال هو المعرف وهو المنكر اى المناسب له اللائق بحاله وآخرا او الحكم بين الصورتين التي
اعنى هو عرف وزيد عرف ورجل عرف سواء لان الاول يحتمل الاعتبارين على السواء وحق زيد عرف الحمل على التقوى ورجل عرف على التخصيص ووجه الافتراق انا اذا قلنا عرف هو لم يكن هو فاعل عرف لانه ليس من مواقع جواز انفصال ضمير الفاعل واذا لم يكن فاعلا جاز تقديمه اذ لا مانع منها متصور سوى كونه فاعلا واجزاء الجملة يجوز تقديم بعضها على البعض اذا لم يمنع مانع واذا جاز تقديمه فقولنا هو عرف يكون له احتمال التقديم لعدم المانع واحتمال الابتداء اى كونه مبتدأ عن اصله من غير اعتبار تقديم وتاخير لكونه في موضعه الذي هو ما قبل المسند على شرطه الذي هو حصول تمام الفائدة بالاخبار عنه لكونه معرفة واذا قلنا عرف زيد كان زيد فاعلا عرفا لان اعتبار ضمير مبهم في الفعل ثم ابدال الاسم المظهر منه قليل في كلام العرب فلا وجه لحمل الكلام الشائع الاستعمال الكثير النظائر عليه فان قلت هو مع قلته ثابت في افصح الكلام مثل واسروا النجوى الذين ظلموا فلم لا يجوز الحمل عليه احتمالا قلت لان الواقع في فصيح الكلام انما هو موقع ابراز الضمير ولا التباس فيه مع احتمال ان لا يكون الواو ضميرا بل حرفا دالا على كون الفاعل جمعا على ما هو لغة اكلوني البراغيث او يكون الذين ظلموا منصوبا على الذم او رفعا او مبتدأ متاخرا على الخبر لعدم الالتباس بالفاعل بخلاف عرف زيد واذا كان زيد فاعلا لم يجز تقديمه للاجماع ولا التباس فلم يكن لزيد عرف سوى احتمال الابتداء دون التقديم واما رجل عرف فلا يحتمل الابتداء لفوات شرط المبتدأ وهو التعريف او التخصيص فيحمل على انه كان في الاصل هو جرى بدلا من ضمير يعتبر في عرف كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا على من يحمل الذين ظلموا بدلا من الواو في اسروا ثم قدم كما قدم الفاعل في هو عرف فان قيل القول بان رجل في عرف رجل بدل من الضمير مما لم يقل به احد كيف وانه يستلزم ان يقال عرفا رجلان وعرفوا رجال فلم يرو في الاستعمال الشائع فضلا عن الوجوب قلنا ليس المراد ان المرفوع في مثل عرف رجل بدل

٧٥

بل ان رجل عرف مقدر بعرف رجل على ان يكون رجل بدلا من الضمير فيه ان رجلان عرفا يكون مقدرا بعرفا رجلان فهو داخل في التقدير دون النقض وما اعترض به القوم لصاحب الايضاح انه كما يمتنع تقديم الفاعل ما دام فاعلا فكذا البدل والتاكيد للاجماع على امتناع تقديم التوابع وهذا نقض النقض على الاستثناء في مثل ما جاءني الا زيدا احد لئلا يلزم تقديم البدل ونقض كون الظرف في مثل في الدار رجل خبرا لا صفة لامتناع تقديم النعت كما صرح به فيما سبق ونقض النصب على الحال فيما اذا قدم صفة النكرة مثل سائرا راكبا رجل واتى اذا ازيد مع الفسخ لا اخراج عن التابعية فليعتبر مثله في الفاعل ايضا بان يجعل اعتبار اخراجه عن الفاعلية مقارنا لاعتبار الضمير في الفعل لئلا يلزم خلو الفعل عن الفاعل فان جميع ذلك اعتبار يحصل من السامع لقولنا زيد عرف او هو عرف او رجل عرف وبالجملة فجواز التقديم في التابع مفسوخا او غير مفسوخ يحكم ما لم يبين جواز اخراج واجب يمنع الاستواء والحكم فان الفسخ في التابع واقع كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب والمؤمن العائذات الطير بخلاف الفاعل وانه يقتضي فسخ الفاعل ابطال الجملة وتغيير مفهومها لان الفاعل جزء من الجملة مقوم لها فيمنع مبنيا وقطعا بخلاف التاكيد فانه من العوارض واللواحق ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يجوز الفسخ في التابع دون الفاعل لان ما ذكر من الفرق ساقط اما الاول فلان الفسخ ليس امرا محققا يمكن الحكم بوقوعه في جرد قطيفة دون زيد قام واما الثاني فلما من جواز ان يجعل اعتبار الفسخ مقارنا لاعتبار الضمير في الفعل ومنهم من ذهب الى ان المقدم في نحو انا عرفت ورجل عرف تاكيد ويدل اصطلاحا وان الجملة فعلية لا اسمية بناء على جواز تقديم التوابع بدون الفسخ كما في قوله بنيت بها قبل المحاق بليلة فكان محاقا كله ذلك الشهر فان كله تاكيد لكل الشهر وقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام ممن يحمل ورحمة الله عطفا على السلام لا على المستكن في عليك وقول الحماسي لو كان يشكي الى الاموات ما لقي الاحياء بعدهم من ثقل الكمد ثم اشتكيت لاشكاني وساكنه قبر بسنجار او قبر على قهد فان ساكنه عطف على قبر وهو مكابرة محضة ومخالفة لاجماع النحاة ورفض لكثير من القواعد من غير حجة وبيت المحاق مع انه من شعر الاعاجم يحتمل ان يكون كله تاكيدا للمستكن في كان لعوده الى ذكر المحاق وكذلك الشهر بدل منه وتقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة وعدم التقدم على العامل وكون العاطف احد الخمسة اعني الواو والفاء وثم واو ولا صرح به المحققون من النحاة قوله ان ضمير الفاعل لا يستعمل الا اذا جرى الفعل اى كان خبرا او وصفا او حالا او صلة على غير ما هو له اى على غير الاسم الذي مدلوله الذي الفعل صفة لمدلوله وهو قائم به كما اذا قلت زيد عمرو ضربه هو فان ضربه قد جرى على

المسند اليه الفاعل اعنى عمرو وسوق المعنى صفة لزيد لانه الضارب لعمرو وقوله في موضع
الالباس احترازا عن نحو هند زيد ضربته فانه لا ينفصل الضمير الذى هو فاعل ضربته
مع ان الفعل جرى على زيد وسوق المعنى لهند لارتفاع الالتباس بلحوق التاء التانيث
وكذا الزيدان عمرو يضربانه وقيد بضمير الفاعل لان ضمير المفعول متصلا او منفصل نحو
ما ذكر كالتقديم في اياك نعبد وقال جرى الفعل لانه اذا جرى الصفة على غير من هي له
ينفصل الضمير من غير اشتراط الالباس نحو هند زيد ضاربته هي والزيدان عمرو ضاربا به
هما والفروق في كتب النحو وينبغي ان يحمل هذا على ما اذا كان الفعل مذكورا واما
من صور الانفصال حذف الفعل كما في قوله تعالى لو انتم تملكون فان انتم فاعل فعل
محذوف يفسره الظاهر لان لو انما تدخل الفعل دون الاسم واذا قلنا عرف
زيد كان زيد مرفوعا بعرف يعني على الفاعلية وكان ينبغي ان يصرح بذلك اذ مجرد الاعلام
بعرف لا يوجب ان لا يكون له احتمال التقديم ولا يناسب التعليل بقوله لعلة نظائره
واسروا النجوى الذين ظلموا فان كلا من التاكيد والبدل انما هو فرع ما العمل على
الاصح لقلة نظائره واسروا النجوى الذين ظلموا يعني على القول بابدال المظهر
من المضمر اى لا يعرف مدلوله الا بذلك البدل بخلاف مررت بالقوم فاكرمت
رجالا صلحاء والقوم لقسمتهم رجالا صلحاء من غير تفرقة بين المرفوع وغيره
على ما قيل الا بذلك الوجه البعيد هو جعل زيد بدلا من الضمير في عرف كما في واسروا
النجوى الذين ظلموا اذا لم يمنع مانع متعلق بقوله انا سوكت وقوله كما اذا قلت يعني
مثل التخصيص في قولك رجل جاء فانه لا مانع منه فقوله لصحة ان يراد عليه لا اشتباه
فيه كما ان قوله لامتناع متعلق بمضمون دون قوله تعليل لوجود المانع من شرا هر ذا ناب
ووجه امتناع ان يراد المهر شرا لاخير انه قد اشتهر عند العرب ان الكلب انما ينبح
عند رؤيته الشرور والمكاره لا الخيرات وهذا مما نحن فيه فقد قال الشيخ عبد القاهر
قدم شر لان المعنى ان الذى اهره من جنس الشر لا من جنس الخير اللهم الا اذا
حمل التخصيص استثناء من قوله دون قولهم يعني ان فيه مانعا من التخصيص الا اذا حمل
التخصيص على النوعي دون الجنسي فانه لا يتحقق فيه ما ذكر من المانع لكن يكون قولهم
شرا هر ذا ناب حال كونه ملتبسا وما خوذا بهذا الوجه من التخصيص نائيا عن
مواضع استعماله لانه وان لم يمتنع ان يراد المهر شر لا شران لكنهم لا يستعملون هذا
الكلام في هذا المعنى واذ صرح متعلق بمحذوف اى لزم طلب وجه له تخصيصه اى بكون
هذا الكلام لقصر المسند على المسند اليه فالوجه اى وجه الجمع بين ما ذكر بانه وجود
المانع من التخصيص الجنسي والفردي وما صرح به من كونه للتخصيص ان يحمل على الجنس
النوعي بان يحمل التنكير على التهويل والتعظيم كما سبق من ان التنكير ربما يكون للتعظيم
فيكون المعنى شر عظيم فظيع اهر ذا ناب لا شر حقير فهو لى التعظيم بالتنكير موضع القطع

لما ناولوه به من قولهم اصاب الحز وطبق المفصل فان قيل فالمبلوح يمتنع له الموصوف
فيصح حمله على الابتداء كالمعرف المظهر ولا يحتاج الى اعتبار التقديم والتاخير قلنا من
استعمال التخصيص قلنا من مفهوم الصفة او تصيير المعنى شر فظيع اهره لا شر
غير فظيع كما تقول ضربت اكبر اخويك اى لا اصغرهما ولما عرفت متعلق بقوله
توابع اى الفصحاء والشرطية اعني اذا استعملوا الابكار ونانى مفعول في نوع لكونه
اى تقديمهما متعلق بقوله لا يكادون بر كون تعليل لعدم كيدودة النزول وعلى التسائين
متعلق بالتعريض على تعيين معنى الاطلاق كراهة تكرار الباء الجار المتعلقة بفعل
واحد وان كانت كل بمعنى آخر واعون افعل من الاعانة واللام في للمعنى متعلق
باعون والاعانة له وعلمه بمعنى والظرف اعني اذ ذاك متعلق بالمراد اى بالمعنى
الذى اريد بلفظ مثل وغير حين حال الاستعمال وعدم ارادة التعريض متحقق وضمير
بناء الفعل على المبتدا جعله خبرا عنه ومعنى اقوى للحكم اشد تقوية له فكانه من زيد
بحذف لو واد الا لا معنى لكون البناء على الفعل اشد قوة للحكم اللهم الا ان يراد اطلاق
الحكم والافادة ومن غير متعلق باستعملوا اى استعملوا الانشاء من غير معنى ابهام انشاء
من ارادة التعريض يقال ضربه من عرض ونشه فليس التعسف في مثل هذا التركيب
الى امر مناسب لما اضيف له لفظ غير بل الى نفيه وفيه احترازا عن نحو لا يحل مسلك
ولا يجود غير كرمنا بان زيد المماثل للمخاطب او المغاير له لا يحل او لا يجود فانه
لا يكون مما نحن فيه ولا يلزم فيه التقديم ومقصود الكلام واضح وفيه تعريض وتشهاد
لكون التقديم مفيدا للتقوى في النفى ايضا ووجه الكناية انهم اذا نفوا البخل عن
شيء مسلك وعمن هو على اخص صفاته فقد نفوه عنه كما يقولون ابيتت اللائمة
ويكون انواعه يريدون ايقاعه وبلوغه واذا نفوا الجود عن غير وهو موجود
يعني محلا البتة فقد اثبتوه له وقوله ويتحقق على لفظ المبنى للمفعول من تحققت
الشيء علمته بحقيقته مثلا اى كون التقديم اعون على المراد بان تحقق ان الكناية ابلغ
من التصريح به فنعلم ان التقديم لافادته تقوى الحكم يكون اعون على هذا المراد
من ترك التقديم وان كان فيه نوع اعانة من جهة افادة النسبة بيانه هو
الفصل الموعود في بحث المسند الفعلي ان يذكر في آخر هذا الفن وقوله
اعلم ان للفعل الى آخر تكرار لما سبق والمراد بما يتعلق به الفاعل وغيره وقوله
على الخصوص حال عن القيود الشرطية بقرينة على الحال المجرور او في موضع المفعول
المطلق اى تعلقا كائنا على الخصوص وفضلها عما سبق لكثرة مباحثها فلا يتوجه الى
فاعله اى فاعل الفعل احترازا عن فاعل المصدر فانه قد يحذف كما في قوله تعالى
او اطعام في يوم ذى مسغبة والمراد الفاعل بدون الفعل اذ مع الفعل قد يحذف
مثل نعم في جواب هل زيد قائم واما ما هو من الكسائى من حذف الفاعل في تنازع العاملين

ما ضربت اكبر اخويك اى ضربت لا اصغرهما

الفعل

والجمهور في مثل ما نحن فيه كذلك الا انا لم نوجد في كلام العرب فيما نحن فيه عدم ترك الفاعل
بالتعرض لما يترتب عليه من الكلام والا لا يجري فيه التقديم ايضا ولا في الفعل التأخير
ولا الاضمار وعن الكناية بالضمير من خواص الاسم وكذا لا يجري الاضمار في الحال والحسن
وبالجملة فالمراد ان هذه اعتبارات ترجع الى الفعل ومتعلقاته اجمالا الا ان كلا منها جرى
في كل واحد مما حصل الاعتبارات راجعة الى الست مع ان كثيرا من احوال المسند اليه
والمسند يجري في متعلقات الفعل والى ما ذكر من ترك الفعل واثباته واضماره والفاعل
واظهاره انما هي من احوال المسند والمسند اليه لان الغرض بيان اعتبارات لها
زيادة شعب وفروع ومزيد دقة وغموض وكم بين حالها فيما سبق او يختص
بالمسند والمسند اليه الفعل والفاعل ادخلوا شيئا الى ان علم المباحث السابقة
انما هي في المسند اليه والمسند المبتدأ والخبر واما بوصل الى تعين الفعل مثل
زيد في جواب من قام وان زيد قام ولو زيد قام او الى غير الفاعل كالمفعول في زيدا ضربت
والظرف في اليوم دخلت وخرجت في المفعول له مثل للتأديب ضربت وشتمت والحال
مثل [illegible] فان المحذوف اعني منه حال من المستكن في بس والتمييز في خذ
عشرين درهما واردد عشرين لكنه اي الترك لا يسع انضباطا [illegible] الاصل اليه
لسهولة الاتي المفعول به فانه يحتاج اليه الفعل المتعدي في التعقل والوجود فعلى
علو عدم الذكر انه متروك وطلب خصوصية ما بالنظر الى القرائن اما الحال
لترك الفعل نعني الجنس قل او كثر فلا حاجة الى ان الاحوال والاحسن ترك الفعل في حال
واحد بما لا يكون الا بقرينة واحدة واراد بقرائن الاحوال اعم من اللفظية فان
الاقتران بها حال من الاحوال كما في ان زيدا قام والمعنوية كما في زيد في جواب من قام
وبتمام العوض لا [illegible] الا صلوح المقام فلا بد لترجيح الترك من مرجح وقد اقتصر
على ما ذكر الاختصار واتباع الاستعمال اما اعتمادا على ما ذكر في حذف المسند اليه
والمسند اليه والمسند من تفاصيل المرجحات واما لاندراج الكل في طلب الاختصار
بخلاف اتباع الاستعمال فانه ليس الى دوام الاختصار وقد عرفت في بحث المسند اليه
معنى اتباع الاستعمال الوارد على تركه او ترك نظائره وان الاول يكون في كلام شائع
فيما ينبغي ان تجعله من كلامك وبكفيك قيام العوض في الاصل وحاصله ضرب المثل
بما هو مثل او يجري مجراه وان الثاني يكون فيما له ضابط كلي يعرف به وجوب الحذف
او جوازه وان لم يسمع التركيب بخصوصه من العرب ويعبر عن الاول بالحذف
السماعي وعن الثاني بالقياسي فخطبته في قولهم لا خطبة فلا الية فاعل فعل محذوف
اي ان لم يوجد لك خطبة اي خطبة عندك ونتمتع بك لي وان لم يكن لك خطبة على ان
يكون من كان الناقصة فانا لا الية اي غير مقصر على ان لا بمعنى غير كما في جئت
بلا شيء وفي التنزيل لا فارض ولا بكر لا بمعنى ليس لاحتياج الى تقدير الخبر والى الجنس

لاحتياج مع الرفع الى التكرير بل صرح السخاوي بانها اسم في صورة الحرف ظهر اعرابه
فيما بعدها وخطبته فعلة بمعنى فاعل خطبت المرأة عند زوجها صارت خاطبته
والية من الالو قصر واصل ذلك ان رجلا كان لا يحظى عند امرأة فلما تزوج بها
لم تال جهدا في ان تحظى عنده فلم تنفع وطلقها فقالت الا خطبة فلا الية فصار مثلا
في كل قضية كان الانسان اهلا لان يحمد لاجتهاده فيها ولكنها امتنعت عليه لعارض غرض من غير
جهته وقيل في ان يجتهد في المداراة والتجنب لحصول غرض ثم لا يفيد ولا يحصل
الغرض ويروى بنصب الاسمين اي ان لم اكن خطبة فاني لم اكن الية وقولهم لو ذات سوار
لطمتني من كلام حاتم الطائي اسر في بعض احياء العرب فامرته ام المنزل ان يفصد
ناقة لها وكان من عادة الجاهلية اكل الفصد في غير المخمصة فنحرها فضلت [illegible]
فقال هكذا فزدي انه فلطمته جارية فقال لو ذات سوار لطمتني اي حرة لان الاماء [illegible]
السوار وذات سوار فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر لان لو انما تدخل الفعل وجواب
لو محذوف اي لهان علي ويحتمل ان تكون للتمني فلا حاجة الى الجواب وقوله او غيره ذلك
مجرور معطوف على قولهم اي كما اذا ضربت المثل بغير ما ذكر من الامثال الواردة على
حذف الفعل وفي قوله كما اذا اردت ضرب المثل دون ان تقول كقوله اشارة الى
انه انما يكون من قبيل اتباع الاستعمال الوارد على تركه اذا ضرب به المثل فانه يترك
الفعل محافظة على المثل عن التغيير سواء كان الحذف قياسا او لا بخلاف مورد المثل
فانه ربما يكون لا لاتباع الاستعمال الوارد على ترك نظائره كما في قول حاتم مثلا او لمعنى
آخر كما في قول المرأة نفسها وتلك القرائن يعم المغنية عن ذكر الفعل المناسبة
لحذفه وجوبا كما في المفسر او جوازا كما في جواب السؤال كنت وانا اجمع لك منها ما هو مثلا
الموضع على طريق الضبط اذا ذكرت الفاظ طريق الادراج في قاعدة كلية ولفظ عسى في
مثل هذا الموضع كالملح لافادة الاحتمال وعدم القطع والا فالجملة الانشائية لا تصلح
صلة للموصول فكانه قيل ما اشتد وللناظم بقل ان تسلك في طريقه منها وجهها اشارة
الى ان الضوابط لا تنحصر في العلامات المذكورة منها اي من القرائن ان يكون الفعل
المحذوف مفسرا بفعل مذكور فيجب الحذف حذرا الجمع بين المفسر والمفسر وانما يحمل الاسم
المرفوع فاعلا الفعل محذوف والفعل المذكور مفسرا دون ان يجعل الاسم مبتدأ
والفعل خبرا لان ان ولو وهلا انما تدخل الفعل دون الاسم وكذا اذا على الاكثر سيما
اذا كان في الجملة بعدها فعل وهمزة الاستفهام وان جاز دخولها على الجملة الاسمية مثل ازيد
قائم لكن الاستفهام بالفعل اولى فعند وجود الفعل في الجملة بعدها يجعل مفسرا الفعل
محذوف حذرا عن ترك الاولى بلا ضرورة بخلاف ازيد قائم والتنبيه على كون هذا القسم
من الاولى دون الواجب اعاد لفظ نحو وذكره لانه اشكل لان المحذوف اما ان يكون هو
الفعل المذكور مثل ازيد ذهب به اي اذهب زيد ذهب به ومعناه مثل ازيد ذهب به

اى اذهب فى بلد او مناسبه مثل ازيدا ذهب اخوه اى امورق او انعرد زيدا وعن المناسب
ان لا يكون مثال رابع نقدره اعم الافعال مثل ازيدا حبست عليه بمعنى اكرمت زيدا وكثير
من النحاة على ان المرفوع فى مثله مبتدا والفعل خبر ثم ذكر مثالا آخر اعلا مثله لنطق
نحو وسو وايا فارهبون لكونه حذفا عن المفعول دون الفاعل وكون المحذوف
الفعل مع الفاعل لا مجرد الفعل والتقدير ايا اى ارهبوا فارهبون وسائر الكلام فيه
وفى الفاء التى فيه وقوله ان ذو لوثة لانا من بيت الحماسة اذن لقام بنصرى معشر خشن عند
الحفيظة ان ذو لوثة لانا اى لو استبيح ابلى اذن والله لقام بنصرى جماعة فيهم خشونة
وشدة عند الغضب ولقومى لين وضعف فلولا استبيح ابلى كما سبق العوض له
ان اراد لاضمار الفعل كان المناسب ذكره قبل الشروع فى ضبط القرائن مع انه لم يبق
ثم من هذا القبيل الا التمثيل بنحو ان ذو لوثة لانا وان اراد كون الفعل المضمر مفسرا
فقد سبق منه ان دخول الاستفهام واداتى الفعل اوقع وان ولو والشرط والتحضيض
يمتنع عن غير الافعال وان الفعل المضمر لوجود المفسر قد يكون لفظه وقد يكون معناه
وقد يكون لازم معناه   ومنها اى ومن القرائن ان يكون هناك اى فى موضع حذف
الفعل حرف جر فان حروف الجر لا تنفك عن الافعال اى لا توجد بدونها او بدون ما فيه
معناها لوضعها كائنة على ان توصل معانى الافعال الى الاسماء المجرورة بها كزيد المنون فى
مررت بزيد وجل المعرف بمقارنة اللام فى مررت بالرجل ولفظ قام ومن لا يحتمل
لقام الماضى ومن الحالة فى قولك زيد مرفوع بقام او مجرور بمن   فاذا اريد تفصيل
اى بتفصيل الفعل المطلق احتيج الى دلالة اخرى اى الى قرينة ذات دلالة سوى الدلالة
على مطلق الفعل ثم هى اى تلك الدلالة تتفاوت فتارة تكون الشروع والاخذ فى الفعل
الذى اضمر اللفظ الدال عليه وتارة تكون غير على ما قبله ومعنى باسم الله اقرأ مستعانا
ومتبركا كما فى تنبت بالدهن او توسلة والاستعانة كما فى كتبت بالقلم وانما قدر اقرأ دون
ابتدئ القراءة لان القرينة انما دل عليه وليفيد تلبس الفعل كله بذلك وانما قدر
مؤخرا لافادة الاهتمام والاختصاص باسم الله تع   فانه اى باسم الله تقصد كما اى
باسم اقوم او اقعد او احل او ارتحل او نحو ذلك   وتارة تكون الاقتران اى اقتران
الفاعل بالفعل وتلبسه به لا بحدث شروعه فيه كالمعرس اقترن بالاعراس والمعوض
بالتعويض ومن البعد ما قال المراد الاقتران الفعل الخاص بحرف الاضافة   بالرفاء
اى الالتئام والاتفاق اعرست او تحرزت العرس وهو على قصد الدعاء ذكره فى الكشاف
البنين نعوض الظاهر ان قصده ان الظرف لغو والاختصار فاعل نعوض ويحتمل ان يكون
الكل الاختصار مبتدا وخبرا ويعد متعلق الظرف الغير نعوض بقرينة المقام   فانه
لا يراد الا معنى الحصول لانه الذى يعم لاستعماله فى جميع الظروف عندنا سها قرينة الخصوص ومنه
دلالة على تقييد المطلق الذى يعم الحصول والقيام والقعود وغيرها واشار الى ان ما قال

فى مثل هذا المقام من ان المراد كان او كائن فالمراد كان التامة لا الناقصة اذ لو اريد فى
مثل زيد فى الدار كان فى البلد على كان الناقصة كان الظرف مقدرا بكان آخر وسلم
جرا الى ما لا انتهاء   عبر ذلك من مقيدات الى حوال المقيد للفعل المطلق الدال عليه
حرف الاضافة وقد عرفت ان المراد بالاحوال ههنا ما يعم الاقوال ولهذا قال فان الحال
تكون مغنية عن ذكره يكتب مع ان المغنى عنه هو قول السائل من يكتب فى ذلك كمسبح ذكر
الفعل فى مثل مررت اليوم وبزيد وضربت القوم وللارايت وعليه قوله تع ولتكملوا
العدة الآية اى شرع ما ذكر من الامر لمراعاة العدة وتعليم كيفية القضاء والترخيص
فى اباحة الفطر وليحق الحق اى فعل ما فعل وليدخل المؤمنين جنات اى فعل ذلك
وقد يدل عليها سبق السؤال مثل بزيد فى جواب من مررت وفى المسجد فى جواب اين صليت
وبناه على ان حرف الاضافة انما قرينة لوقوع الكلام جواب السؤال ثم خصوص السؤال
دلالة على تقيد مطلق الفعل   وعليه قوله تع لتخاه فى ان الكلام مفروض التحقيق عند
العقل بكون الله جواب سؤال واقع لا مقدر والدليل على ان المرفوع فى جواب من فعل
فاعل لا مبتدا تقدير زيد فعل كذا سواء عند ترك الحذف فى الجواب يقع فاعله
كقوله تع ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فان
يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى انشاها اول مرة وان هم تعليل الحذف وان
كان القياس تقديم المسؤول عنه فكون التقدير زيد فعل   ليبك يزيد على لفظ المبنى للمفعول
ورفع يزيد وضارع فاعل فعل محذوف جوابا لسؤال من يبكيه اى يبكيه ضارع ذليل
لاجل الخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح اى سائل من اجل اطاحة المطيحات اى
اهلاك الوقائع ماله لان يزيد كان غوثا للاذلاء غيثا للسؤال والفقراء وفى المفصل
ان التقدير ليبكيه ضارع وهو ابلغ بالمعنى كما ان يبكيه ضارع اوفق بسؤال
من يبكيه وهو له نعم له فيها الوجه ان يكون القائم مقام الفاعل هو الظرف الاول
اعنى له لانه السابق فى اللفظ والمفعول به فى المعنى   وكذلك يوحى اليك ربك
وكذا وقع فى بعض النسخ وانما فى القرآن وكذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله
العزيز الحكيم   ومن البناء على السؤال بعض على القول بان المخصوص خبر مبتدا
محذوف يكون الجملة فى موضع الجواب لسؤال مقدر كانه لما قيل نعم الرجل او رجلا قيل
من الرجل فقيل هو زيد وهنا يظهر ان جواب من المنطلق المنطلق زيد لا زيد
المنطلق وان المتهدد فى جواب من المطالب المطالب المتهدد لا عكسه وقد سبق
الكلام فى ذلك وان هذا التركيب ابتداء كلام لسان فضيلة هذا التركيب اعنى بناء
الفعل للمفعول ثم ذكر الفاعل مرفوعا بمحذوف واشترط ان يكون عن مبلغ عالم
بما يقتضيه كل حال ليتحقق فضل لمزاياه ولطائفه فهو حمل الكلام عليها وتعل
الى ان يبلغ كذلك ليطلع على دقائقه فيحمله عليها كالادرة انما تظهر كمالها اذا كان الطابع

والمشترى على ما نحالها المناطحه مضادة الكبشين بقرونهما والسماك كوكب
من الثوابت ليس اعلى من البواقى الا ان السموك معناه العلو والارتفاع
فصار مثلا فى ذلك الامتعاض لى الامتناع والادخال الاحاش جمع احاش جمع حش
بمعنى النوع والاسلوب حاق المعنى وسطه وحقيقته قبض الشئ خيال مستعار
من قبض الحاتم مستبعات التركيب ما شفعته وقصر شيئها للمساوية وقوله عن
علم اى عظم كامل وبهذا تظهر فائدة التقييد اذ ليس كل تعمد عن ذلك وقوله منو كلم
ما تلعبوا به اى بذلك المتكلم الذى اما اعتماد ضد حسنا اعتقادا انه نازل الدرجة فى
البلاغة فينبغى ان يكون كلامه كذلك وما يشهد لك وضع لما ذكره صاحب
الكشاف من ان قراءة على رضى الله عنه يتوفون بلفظ المبنى للفاعل سافر ما
روى من تخطئه السائل القائل من المتوفى بلفظ اسم الفاعل وليس المراد ان للتوفى
معنيين احدهما الاماتة وقبض الروح وعليه استعمال البلغاء بل معناه الا
واحد الحق لا غير لكن عند الاستعمال يعلا مفعوله النفس فيكون الفاعل هو
الله تعالى او الملك على ما قال تعالى قل يتوفيكم ملك الموت وهذا هو الاستعمال
الشائع وقد يقدر مفعوله العمر فيكون الفاعل هو الميت لانه الذى يستوفى مدة
عمره وحظه من الحيوة وهذا من المعانى الدقيقة التى لا يتنبه لها الا الافراد
من البلغاء فحين عرف على رضى من السائل عدم تنبهه لذلك لم يحمل كلامه عليه
الى استخراج علم النحو اى طلب خروجه من العدم الى الفعل بتقرير قواعده
وتحرير مقاصده والظاهر ان المراد باول اعلم النحو ابو الاسود الدؤلى بدليل
قوله فاخذ فيه اى شرع تعلاما على وضع قال ابو سعيد السيرافى فى كتاب
اخبار النحويين اكثر الناس على ان اول من رسم النحو هو ابو الاسود الدؤلى
واسمه ظالم بن عمرو بن سفيان وكان من سكان البصرة وكان ممن صحب
عليا رضى الله عنه وسمع قارئا يقرأ ان الله برئ من المشركين ورسوله
بالجر فقال ما ظننت ان امر الناس رجع الى هذا فعمد الى استخراج علم النحو
وعن ابى بكر بن عياش عن عاصم قال اول من وضع العربية ابو الاسود الدؤلى
وقد امر له زياد بذلك حين جاء رجل اليه فقال توفى ابانا وترك بنونا فوضع
باب الفاعل والمفعول ولم يرد عليه المدلول عليهما بوند لانه الذى يعنى
تعلقها السؤال وان كانت القرينة على خصوصية السؤال هى قوله تلقيت القرآن
ولترتب طاهر وهو ان سوق الكلام على وجه يكون كل ما يذكر فيه عمدة وركنا
من الكلام بحيث لا يتم الكلام بدونه احسن وافضل من ان يكون بعض المذكور
فيه مستغنى عنه فى تمام الكلام وان كان محتاجا اليه فى افادة المرام ومعنى
القرينة فى احتمال هذه المحاجات سوق المقدمات على وجه تقيد المطلوب خلاف

اى بخلاف الكلام فى النظم الآخر الذى هو البناء للفاعل ونصب القران وهو
وان كان افضل من جهة ان المحصول بعد الشوق والطلب اعز واوقع فى النفس
من المنساق بلا تعب لكن لا يخفى ان المرزوق من حيث لا يحتسب فحصوله
نعمة لا ترقب تكون الذ فيكون هذا النظم بهذا الاعتبار افضل سيما وليس فى
الآخر طول يناسب الشوق والطلب ان الكلام على ذلك النظم اى النظم
الآخر الذى هو البناء للفاعل يكون كالمناقض من حيث الظاهر انما قال
كالمناقض لظهور ان ليس مدلول احد الكلامين نفى ما اثبته الآخر بالشرائط
المعتبرة فى التناقض وانما قال من حيث الظاهر لان حمل الثنى مفعولا وفضلة
انما دل من حيث علم الحاجة اليه فى تمام الكلام بحسب النحو لا فى اداء المقصود
والتقييد انما قال لانه احتراز عن نظم المبنى للمفعول فانه ايضا كالمناقض لكن
لا من حيث الظاهر بل من حيث التقدير لان قولك زيد فى تقدير يكتبه زيد بتقديم
المفعول ثم قال وفى هذا الوجه نظر يذكره فى الحواشى يعنى الحواشى الموعودة فى
هذا الكتاب وها انا امل حواشى جارية مجرى الشرح للمواضع المشكلة ولم تقع
وكانها لم تكمل والظاهر ان ابهام الجمع بين المتنافيين من جملة المحسنات والرجحان
على ما ذكره فى بحث الاطناب ومن حسن نعم الرجل زيد فلا يصلح جهة للترجيح
وقيل لان تقديم المفعول على الفاعل حاصل فى هذا الوجه ايضا اذا لتقدير يكتبه
زيد ورد بانه لضرورة اتصال الضمير فلا يوجب ذلك الاعتناء وبهذا اندفع ما
يقال فى وجه النظر انه لو صح ما ذكره لكان تقديم الفاعل احسن ما يتم ابهام الجمع
فى بعض الصور كضربنى زيد وما ضرب عمرا الا زيد وقيل لانه يوجب ان يكون التشبيه
احسن وابلغ من الاستعارة سيما المرشحة مثل رايت فى الحمام اسدا انه لو انطفاه لم
تعلم شبه التناقض بين دعوى الاسدية ونصب القرينة المانعة ومن قبيل
ما نحن بصدده يعنى حذف الفعل بقرينة كون الكلام جوابا لسؤال مقدر وان
كان سؤالا هذا فا وسؤالا عن المفعول والامثلة السابقة عن الفاعل ولم يحمل على
كون شركاء الجن مفعولى جعلوا ولله ظرفا لغوا قدم للاهتمام فى الانكار الثابت
الشركاء الجن كانوا ام غيرهم وجمع الشركاء لزيادة التقريع حيث اثبتوا شركاء لمن
لا نعم له شريك وقضى دلالة السؤال المقدر على الفعل المضمر انه من القرائن التى
تغنى عن ذكر الفعل وهذا لا ينافى كون المنشأ للسؤال والدال على خصوص الفعل
هو الكلام السابق من جهات الاستدعاء له اى للفعل وجهات اللفظ به يعنى من جهات
الذكر المقابل للحذف وذلك لكون الاصل هو الذكر وكزيادة التقرير وبسط الكلام و
الاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك مما ذكر فى اثبات المسند اليه والمسند
وبحسب كثرة الجهات المذكورة قال نبهت على احتمالها غير مرة يعنى بل مرارا وانتصابه

على المصدر اي منهيات كثيرة او على الظرف اي في حال الاذى لا اخفى ان المقتضي بالآية للانفاق هو تلك الجهات وانما اسند الى اشتمال المقام عليها بالواسطة واما جعل الجهات مثل افادة التحرج وتقوى الحكم والتخصيص باحد الازمنة على خصوص ما يمكن فليس بمستقيم لانها جهات لكون المسند فعلا او جملة فعلية سواء كان ثابتا او نحوه

واما الحالة المقتضية لترك مفعوله اي مفعول الفعل فهي قصد المتكلم الى تعميم المفعول وامتناع المتكلم في رواية الوضع او القصد الى امتناع الفعل في رواية الجر عن ان يقصر السامع على المفعول الذي تذكر معه متجاوزا غيره مما يصلح للمفعولية ولم يذكروا اشتراط قصد الاختصار اذ لا يتحقق بدونه مقتضي حذف المفعول لجواز ان يعم بذكر جميع ما يصلح ان يكون مفعولا اما تفصيلا ان امكن واما اجمالا مثل يعطي كل شيء ويدعو كل احد واعترض بانه لا بد من قرينة تدل على المفعول العام لامتناع الحذف بدون القرينة وح يكون الغرض من الحذف مجرد الاختصار اذ التعميم قد حصل من دلالة القرينة على عموم المقدر واجيب بانه يجوز ان لا تدل القرينة على ان هناك محذوفا من غير دلالة على خصوص او عموم ويحمل على العموم حذرا من الترجيح بلا مرجح فصح اسناد اقتضاء الحذف الى قصد التعميم ولا اختصار مثلا اذا قلت في مقام المدح فلان يعطي ويمنع لا بمعنى انه يصدر عنه هذا الفعل من غير قصد الى مفعول بل مع قصد الى مفعول لكن لم يقم قرينة على خصوصه او عمومه علم من الحذف انه للعموم لامتناع الترجيح والمعنى يعطي ما يصلح ان يعطي ويمنع ما يجب ان يمنع وعلى هذا باقي الامثلة

ذهابا مصدر في موضع الحال وايضا مفعول له منه ويوجد منه الحقيقة

اشارة الى ان اللام في نفعل الاعطاء للحقيقة ويفهم منه في المقام الخطابي عموم الاعطاءات بعله ايهام ان القصد الى فرد منها دون فرد يعود الى ترجيح احد المتساويين على ما ذكر فما اشتهر من كون اللام لتعريف العهد ورجوع الحقيقة الى المنزل منزلة المعهود وتفويض الاستغراق الى المقام ومنه معنى قوله بالطريق المذكور في افادة اللام للاستغراق وسوء وضوح قد حمل على الشارح العلامة حتى ذهب الى انه اشارة الى ما ذكره في آخر بحث تعريف المسند باللام من ان مثل حاتم الجواد محمول على الاختصار مبالغة بتنزيل جود غير حاتم منزلة العدم فكذا ههنا تنزل فعل الذي هو غير الاعطاء منزلة العدم ويكون المعنى انه لا غير يوجد هذه الحقيقة لا غيرها وذهب الى ان تقديم المسند اليه المظهر ايضا يفيد القصر عليه فليت شعري ما الذي يفيد القصر على المسند حتى يكون المعنى انه لا يفعل غير الاعطاء وعلم اي على القصد الى نفس الفعل قوله تعالى فلا تجعلوا وظاهره هذا العام القصر مع انه صرح بانه يجوز ان يكون وانتم تعلمون من قبيل حذف المفعول لمجرد الاختصار مع كونه مقدرا مراد البتة من هذا الكلام ما ذكر من فوائد التراكيب ليس مما يتعين بحيث يمتنع ان يكون الفائدة غيره او القصد

الى مجرد الاختصار اشارة الى ان في الصورة الباقية ايضا اختصارا وان كان مع نكتة اخرى هي التعميم وقوله اولا لاستدعاء الموصول اشارة الى ان تقدير المحذوف فيه لازم لا يصح للكلام بدونه وثانيا لا لاتضاح ان المراد اشارة الى ان تقدير المفعول وان لم يكن لازما محتاجا اليه في صحة الكلام لكنه حلي لاستقرائه وثالثا لا لانصباب الكلام اشارة الى انه يؤول الكلام الى التقدير وان كان الظاهر عدمه حتى ان من منزلة الواسطة بين القصد الى نفس الفعل والقصد الى مجرد الاختصار مع اتضاح المفعول وتحقيق ذلك كما ذكر الشيخ عبد القاهر ان الفعل المتعدي قد لا يكون له مفعول معلوم النص عليه فيكون متروك المفعول بمنزلة غير المتعدي مثل فلان يأمر وينهى بمعنى انه الآمر والناهي وانه سواء امات واحيى بمعنى منه الاماتة والاحياء فلا يذكر له مفعول ولا يقدر لئلا ينتقض الغرض فانك اذا قلت فلان يعطي الدنانير كان المقصود بيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا وكان كلاما مع من اثبت له اعطاء لكن لغير الدنانير لا مع من نفى ان يكون منه اعطاء بوجه من الوجوه ومنه ما يكون له مفعول معين يمكن النص عليه الا انه يحذف لغرض وينقسم الى خفي لا يستوفي به مثل اصغيت اليك اي اذني واغضيت عليك اي جفني والى جلي لا يدخله الشبهة وهو متنوع فمنه ما يكون الغرض منه بيان حال الفاعل وان ذلك كقول طفيل الغنوي لبني جعفر بن كلاب جزى الله عنا جعفرا حين ازلقت بنا نعلنا في الواطئين فزلت ابوا ان يملونا ولو ان امنا تلاقي الذي لاقوه منا لملت والاصل لملتنا فحذف المفعول لكانه قد ابهم امره ولم يقصد الى معين كما تقول قد مل فلان تريد قد دخله الملال ولو قال لملتنا كان عودة الى ان تنال لاجلها ما علمنا هنا فلم يصلح لان يراد به العموم وانه بحيث يمل كل احد من كل انس وعكسه قوله تعالى ولما ورد ماء مدين فانه حذف المفعول من اربعة مواضع لان ذكره ربما اخل بالغرض فانه لو قيل مثلا تذودان غنمهما لتوهم ان الانكار انما جاء من ذودهما الغنم لا من مطلق الذود كما تقول ما لك تمنع الاخ فان الانكار من منع الاخ لا من مطلق المنع وههنا زيادة كلام اوردناه في شرح التلخيص من الاحتمالين يعني احتمال القصد الى نفس الفعل واحتمال القصد الى مجرد الاختصار وتقدير المحذوف بحسب دلالة القرينة وانما قال الكون بعضها مما يتعين فيه احد الاحتمالين مثل وتلك حدود الله يبينها لقوم يعلمون فانه للقصد الى نفس الفعل ومثل فتمتعوا فسوف تعلمون اي مآل امركم وعاقبة حالكم اذا شاء فاعله ضمير القصد الاعم في البيت السابق فلو ان من حتفه ناجيا

لا تقيه الجدع الاعجبما الجدع بفتح الصاد والدال من الوعول الوسط بين العظم والصغير والاعصم الذي باحدى يديه بياض متحوق اي بوكته او حياضا مملوة النبع شجر يتخذ منه القسي والشام شجر اسود قيل هو الابنوس فان شئت لم ترقل البيت لطرفيه نصف ناقته لحسن الاطاعة والا اوقال ضروب من الخبب والاسراع مخافة ملوى لي سوط مفتول من القد سوالسنين تقدمن حلد غير مدبوغ محصد محكم مفتول عقيق وزرود موضعان وبلا نجد على حذفها الجار اي الى بلاد وكان مقتضى المناسبة ان يذكر الابيات عقيب قوله فلو شاء لهداكم لانه حذف مستمر لمفعول المشية اذا وقعت شرطا وكان المفعول عين مضمون الجزاء ولم يكن تعلق المشية به غريبا فلم يحذو قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا لان مفعول المشية البكاء الحقيقي ومضمون الجزاء بكاء التفكر والا في قوله فلو شئت ان ابكي دما لبكيته عليك ولكن ساحة الصبر اوسع لان تعلق المشية ببكاء الدم غريب او الرعاية الاظهر انه على حذف المضاف اي قصد الرعاية والاخفاء ثم ان ترك ما قلناه حمله ما قبل ليس لمجرد الاختصار والمعنى ما ابغضك نفيا لما قال المشركون حين ان محمدا قلاه ودعه ربه وقلاه وذلك حين انقطع عنه الوحي بسبب انه سئل عن اصحاب الكهف والروح فقال ساخبركم غدا من غير ان يقول ان شاء الله حين الاعتبارات المناسبة للترك كخوف ذكره واخفاء امره وتطهير اللسان عنه او عكسه وتاتي الانكار ونحو ذلك مما ذكر في حذف المسند اليه والمسند واما الحالة المقتضية لاثباته اي اثبات المفعول فخلو محل الكلام وموارده من موجبات الترك فيذكر على ما هو الاصل لعدم الداعي الى الحذف او وجود المقتضي للاثبات مع المقتضي للحذف فيذكر عملا بالاصل وجهات الاثبات كثيرة جدا كالتبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع والتسجيل في القضية والتعظيم والاهانة ونحو ذلك وكان الانسب ذكر بسط الكلام بكليه اولانه وجه آخر غير ذلك التقرير مثال زيادة التقرير سبقت الاحوال وفوضت الامور اليك ومثال بسط الكلام والاستلذاذ ما اذا قال لك الحبيب هل تريد وصالي فتقول اريد وصالك واحب جمالك وانا هي خيالك والتمثيل بنحو نعبدا صنما فنظل لها عاكفين ليس بمستقيم لانه من ضرورة الجواب من مقتضى الحذف بل عن صلوحه واما الحالة المقتضية لاضمار فاعله ليس لتخصيص اضمار الفاعل واظهاره بالذكر من بين سائر احواله جهة ولا لتخصيص الفاعل بذلك من بين سائر المتعلقات على ان فيما سبق من اضمار المسند اليه غنية عن ذلك ولا ضرورة الى تفصيل المسند زادت اي الجبيبة فان ذكرها في حكم المسبوق لما ان المحب لا يخلو عن ذكرها

٨٩

والحق انه لما جاز استتار ضمير الفاعل جعلوا امثال هذا من باب الاضمار بتكلف في مرجع الضمير ولم يجوزوا حذف الفاعل ومثله حتى توارت بالحجاب اي الشمس وحتى اذا بلغت التراقي اي الروح وفي كلامهم فلم خلقت لان لم اخدع الرجال اي اللحية وسوكنش والرواق ستر يمد دون السقف والقلادة ما تعلقها المراة في العنق والنطاق شقة تلبسها المراة على ما مرا والمنطقة التي يشد على الخصر والاول انسب بالمراة والثاني بالمقام في الافصاح اي ابتداء الكلام وان لم يكن خطلع العقيل والقيل اسم كالقال منقول من فعل ماض الفعلين وفي الحديث نهى عن القيل والقال الخنا الفحش وقد خني بالكسر واخنى عليه في منطقة الخنى فحلا مقول قال اي احتمل احمالا فقدا بلغت عن ابلاغ وهو الايصال والتبليغ اسماعي اي شتمي واصله اسماع ما يكره بريم امس الموحش مبني على ما ذهب اليه من الالتفات لا يستدعي سامع التعبير بطريق آخر بل يكفي كون مقتضى الظاهر ذلك واما اعتبار التقديم والتاخير بيانه اي الاعتبار الذي هو التقديم والتاخير لان المراد به الامر الذي اعتبر به من اعتبرت الشيء نظرت اليه وراعيت حاله ولذا قال في دلائل الفعل ان للفعل اعتبارات مجموعها راجع الى الترك والاثبات لانه اخرج فضمير ان يقع لاعتبار التقديم والتاخير وقيد الفاعل بالمعنوي احترازا عن مثل عرف زيد للاتفاق على امتناع تقديم الفاعل اللفظي وانه لا وجه فيه لانكار لوجه البعيد الذي هو الحمل على كونه بدلا من الضمير وكان ينبغي ان يمثل بنحو رجل عرف ايضا ومثل للنوع الثاني بثلاثة امثلة لان التعدية اما الى واحد او الى اثنين متغايرين او غير متغايرين والمتعدي الى الثلاثة راجع الى القسمين اذ واحد منها واما غير متغايرين ولا يخفى انه يجيء في غير المتغايرين تقديم احدهما مثل زيدا اعطيت منطلقا او منطلقا علمت زيدا وفي المتغايرين تقديمهما مثل زيدا درهما اعطيت ومثل للنوع الثالث بتقديم الفاعل على المفعول وبالعكس وتقديم الاول على الثاني وبالعكس في المتغايرين وغير المتغايرين واقتصر ههنا من امثلة ما يتصل بالفعل على المفعول به الا انه اعم وسنشير اليه في اثناء المباحث لكنه اي العالم بالفعل مخطئ في فاعل الفعل بان حسبه عمرا مثلا وانما سواه وكذلك تقديم الفاعل المعنوي وتقول انا سعيت في حاجتك رد الخطائه في تعيين الغير او في مشاركته معك وتؤكد على الاول بنحو لا غيري او لا عمرو اذا ظننت عمرا لانه الصريح في نفي الغير وعلى الثاني بنحو وحدي او منفردا لانه الصريح في قطع الشركة شاهد صدق بالاضافة والمعنى على الوصفية على ما ذكر من كون التقديم لنفي انفراد الغير او مشاركته لان انكار تعلم المخاطب اياه انما يحسن حين اذ لو شاركه المخاطب

او انفرد به لجاز ان يكون اعلم بحال الضب فيحسن منه التعلم وحرش الضب
هو ان يحرك يده على جحره ليظنها حية فيخرج ذنبه ليضربها فيأخذه
وليس اذا قلت تحقيق وتوضيح لكون الحصر وارد الخطاء مستفادا من
التقديم بيان اشعاره عند عدم التقديم بان لا يكون في الكلام فاعل معنوي
مثل سعيت في حاجتك او يكون لكن لم يعلم مثل سعيت انا في حاجتك واسم
ليس ضمير الشان وخبره الجملة الشرطية او جوابه يجب واذا ظرف لغو متعلق
بليس وفاعل يجب ان يكون وفاعل يكون وهو تامة ان يجمع اسمه وهو وجود
سعي وخبره وتقييد السامع وضمير منه للسامع وضمير موجد للسعي وضمير
تفصيله للموجد وقصد منصوب معطوف على تكون وضمير بل اذ فليه للحال
الثاني اعني سعيت انا في حاجتك لانه الذي يتأكد به وجود السعي من غير شائبة
تجوز في الاسناد الى المتكلم او سهوا ونسيان على ما هو فائدة التأكيد بخلاف
سعيت في حاجتك فانه لا دلالة فيه على عدم التجوز والسهو والنسيان اذ لا
تأكيد وانما خص هذا بالبيان لانه محل الالتباس بانا سعيت فليتامل فانه
قد وقع في هذا المقام لبعض الافاضل ما يقضي منه العجب واعجب منه انه لم ينتبه
احد من فضلاء زمانه والناظرين في كلامه ومنه اي ومما قصد بتقديم
الفاعل المعنوي افادة الحصر والاختصاص وان لم يكن الخبر فعلا بل صفة
قوله تعالى حكاية عن قوم شعيب وما انت علينا بعزيز قصدا الى اختصاص
النفي بمعنى ان عدم العز مقصور عليك لا يتجاوز الى رهطك لا بمعنى نفي
الاختصاص بمعنى لست منفردا بالعز وهو ظاهر واستدل على كونه للاختصاص
بقول شعيب عليه السلام في جواب هذا الكلام ارهطي اعز عليكم من الله اي
من نبي الله فانه لو لم يكن قصدهم اختصاصه بنفي العز بل مجرد الاخبار بعدم
عزته عليهم لم يستقم هذا الجواب ولم يكن مطابقا لمقالهم اذ لا دلالة لنفي العز
عنه على ثبوتها للغير وانما يدل على ذلك اختصاصه بنفي العز واعترض صاحب
الايضاح بان هذا من باب انا عارف وهو لا يفيد الاختصاص وفاقا وانما
يفيد التقديم على الفعل مثل انا عرفت وكون المشتقات قريبة من الافعال
في التقوي لا يقتضي كونها كالافعال في الاختصاص والتمسك بالجواب ضعيف
لجواز ان يكون جوابا لقولهم ولولا رهطك لرجمناك فانه دال على ان رهطهم
الاعز حيث كان الامتناع عن رجمه بسببهم لا بسببه ومعلوم بحسب الحال
والمقام ان ذلك لعزتهم لا لخوفهم والاعتراض قوي ولا قائل بالحصر في مثل
انا عارف وانت عارف وهو عارف لكن ذهب صاحب الكشاف وغيره
الى الحصر والاختصاص في مثل وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما

انا بطارد

انا بطارد الذين آمنوا مما يلي الضمير حرف النفي وان كان الخبر صفة لا فعلا
ووجهه ان الضمير في مثل عارف لا يتأتى ابتداء الا غير كما في انا عارف فلا تقديم
فلا حصر واما في ما عارف انا فهو فاعل واقع موقع الخبر والصفة في معنى
الفعل حتى كان مع الفاعل كلاما تاما كصريح الفعل فكان ما انا عارف او
بعارف بزيادة الباء من قبيل انا عرفت في اعتبار التقديم وافادة الاختصاص
بخلاف انا عارف وفي قوله من نبي الله اشارة الى دفع الاشكال بان كلامهم
انما وقع في شعيب عليه السلام وفي رهطه وانهم الاعزة دونه من غير دلالة على
انهم اعز من الله وقد يجاب بان تهاونهم بنبي الله تهاون بالله فحين عز
عليهم رهطه دونه كان رهطه اعز عليهم من الله وبان المعنى ارهطي اعز
عليكم من الله حتى كان امتناعكم عن رجمي بسبب انتسابي اليهم وانهم رهطي
لا بسبب انتسابي الى الله والى رسوله وقوله علينا متعلق بعزيز وجاز لكون
المعمول ظرفا والباء مزيدة ولك ان تجعله متعلقا بمحذوف تقديره الطلب
ولذلك اي ولكون التقديم مفيدا للاختصاص بمعنى ثبوت الحكم المثبت او المنفي
للمسند اليه المذكور ونفيه عما سواه يمتنع ان يقال ما انا سعيت في حاجتك ولا احد
سواي لان مفهوم ما انا سعيت ان غيرك سعى لتحصل النفي بك ومنطوق ولا احد
سواي ان غيرك لم يسع فيتناقضان وكذا في الموضعين لا انت لا دخل له في النفي
ولزوم التناقض وانما هو بيان للواقع وكذلك لا انا اكرمت لانه لا دلالة على اختصاص
النفي وثبوت اصل الفعل لغير الفاعل فلا تناقض ولذلك انتفاء اي لكون التقديم
لاختصاص النفي وثبوت اصل الفعل لغير الفاعل المقدم وكونه في النفي للرد على من
اعتقد ثبوت الفعل للمذكور المقدم يمتنع ان يقال ما انا رايت احدا من الناس
لاستلزامه ان يكون ردا على من اعتقد انك رايت كل احد واحدا في ثبوت اصل
الفعل وانما اخطأ في الفاعل حيث زعم انه انت لا انا او بمساركم الغير فيثبت
ان يكون انسان الفاعل مثبتا ان رويه كل متحقق لكن الراي غيرك لا انت في الاسمية ذلك
بدون التقديم سواء كان بدون تاكيد الفاعل مثل ما رايت احدا او معه مثل ما رايت
انا احدا لا اتيانا موجب للاستقباح وانما علل الاستقباح بلزوم وجود مقيد كذلك
لا بلزوم الفساد في مدلول الكلام وهو وجود انسان فلا راى كل احد لانه قد يعرض
في نحو ما انا سعيت في حاجتك ولا احد سواي لفساد الكلام بحسب الدلالة على امر محال
من جانب المتكلم فيعرض ههنا للفساد من جهة الدلالة على امر محال في جانب المخاطب للتعلم
وجه الامتناع من وجهين ما جرا كل فيما اجرى فيه الآخر فان قيل المنفي هو الروية
الواقعة على احد من الناس وانما يتوجه في سياق النفي فلا عموم في جانب الاثبات
فلا يلزم الا وجود معتقد انك رايت احدا من الناس ولا دلالة على ان غيرك راى

انا بطارد

راى احدا من الناس ولا استحالة في ذلك قلنا لما كان التقديم لرد خطاء السامع
في الفاعل مع اصابته في الفعل كان الفعل مثبتا للغير على الوجه الذي نفي عن المذكور
من العموم والخصوص وسائر القيود سوى الفاعل فلما نفي عن المذكور على وجه
العموم في المفعول كان ثابتا لغيره كذلك ومعتقد السامع ثبوته لك كذلك فلزم
ان يكون المخاطب قد اعتقد ان انسانا قد راى كل احد واصاب في ان ذلك الانسان
انت واخطاء وانت نفيت ان يكون ذلك الانسان وقد ادعى الرؤية على
وجه العموم في المفعول لغيرك وبهذا انظهر ان هذا الاستحالة جارية في كل منفي
عام نحو مثل ما انا قلت شعرا ما انا اكلت اليوم شيئا ما انا رايت احدا على ما
صرح به الشيخ عبد القاهر معللا باقتضائه المحال وهو ان يكون ههنا انسان قد
قال كل شعر في الدنيا واكل كل ما يؤكل وراى كل رجل وكذا اذا اخرج البعض
مثل ما انا ضربت الا زيدا لاقتضائه ضرب كل احد سوى زيد لانه في معنى ما انا
ضربت احدا الا زيدا وبهذا يظهر فساد ما قيل انه قد سقط ههنا لفظ كل من قلم
الناسخ فانما الصواب ما انا رايت كل احد وما قيل ان هذا يختص بلفظ احد لانه اذا
لم يكن مبدل الهمزة من الواو فهو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه المذكر والمونث
والواحد والاثنان والجمع ولا يستعمل في غير النفي الا مع كل تقول ما جاءني احد ولا
تقول جاءني احد بل كل احد نص عليه جمهور ائمة اللغة فههنا جاز في ما انا رايت احدا
ان يكون بدون كل واما في الاثبات للغير بمعنا لمعنى الاختصاص فلا يكون الا مع كل
وكان المعنى ان غيري راى كل احد وهذا بخلاف احد بمعنى واحد في العدد فانه
كثير في الاثبات مثل قل هو الله احد وستسمع انما ما توهم من ان احدا على النفي
العام بالمذكور لا يسعفه سوى ان لا اعلاق على الغير انه لم ير احدا ولا استحالة فيه
اذ يكفي في ذلك ان يكون قد راى واحدا من الناس لان الايجاب الجزئي كاف في رفع السلب
الكلي ثم لو وقع الخطاء في فاعل النفي العام لا الايجاب بان اعتقد المخاطب ان انسانا
لم ير احدا من الناس واصاب في ظن ذلك الانسان غيرك واخطاء وانت ترد خطائه
في فاعل ذلك النفي العام المقصود صح منك ان تقول انا ما رايت احدا بتقديم المسند اليه
على حرف النفي بمعنى انا الذي لم ير احدا لا غيري كما تقول انت لا تكذب قصدا الى الاختصاص
دون التقوى واما في انا ما رايت احدا فالخطاء انما هو في فاعل الرؤية المنفية
ويحترز اي ولذلك يحترز والتعبير عن عدم التجويز بالنفي ولا استحسان والجواز
على عادة افتنانه في الكلام وترك تعليل امتناع ما انا ضربت الا زيدا بما ذكر في ما انا
رايت احدا الى التعليل بان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربته وتقديم الضمير
وايلاؤه حرف النفي يقتضي نفي ان تكون ضربته فبان للامتناع وجه اخر ويكشف للفاعل
واتباع للشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف وصح ايلاؤه حرف النفي اي جعل الضمير

يلي حرف النفي ونسقه بلا فصل لان تقديم الضمير اشارة الى ان مجرد التقديم لا يقتضي ذلك
كما لو قلت انا ما ضربت الا زيدا لانه في معنى انا الذي لم يضرب الا زيدا وهو صحيح
اما ان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربته فظاهر لان الاستثناء من النفي اثبات
واما ان تقديم الضمير يقتضي نفي ذلك فلانه يكون لرد الخطاء في فاعل فعل معين
مقرر هو الضرب لغير زيد فيكون المعنى ان هذا الضرب الواقع على من عدا
زيدا حاصل مقرر لكن فاعله غيري لا انا فلا يكون زيد مضروبا لك كما لا يكون مضروبا
لغيرك ثم المستفاد بالا هو هذا الضرب اي الذي وقع النزاع في فاعله فيكون هو
واقعا على زيد فيلزم كون زيد مضروبا وغير مضروب به هذا محال فاندفع منع
صاحب الايضاح هذه المقدمة واما دفعه بان المنفي عن المتكلم هو الضرب المطلق
لانه لم يذكر له مفعول فينبغي ان يستلزم ضرب زيد وغيره لان نفي العام يستلزم نفي
الخاص فلا يكون زيد مضروبا له وانما يجعل المنفي هو الضرب الواقع على من عدا
زيدا لانه يستلزم ان يكون المخاطب قد اعتقد ان الضرب الواقع على كل احد
سوى زيد ثابت للمتكلم ~~ومضروب جمع من عدا زيدا~~ فينبغي ان يكون هو الفاعل لذلك
الضرب المحقق وهذا باطل فليس بشيء لان الاستثناء المفرغ صريح في ان المنفي
ليس هو الضرب المطلق بل المقيد بمن عدا زيدا واستلزامه كون المخاطب
معتقدا ان المتكلم قد ضرب جمع من عدا زيدا وكونه السبب في علم وهم التركيب
هو عين دعوى الخصم فكيف يلزم به فان قيل اذا كان لرد المخاطب في فاعل ضرب
واقع على من عدا زيدا كان الاستثناء من الاثبات ويمتنع الكلام لبطلان ذلك
ومطلقا ان اعتقاده وح لا يكون من نقض النفي بالا في شيء قلنا نعم في التقدير الا
ان ظاهر الكلام على انه استثناء مفرغ من النفي فيكون النفي منتقضا بالا ولعل
السؤال اقوى وعليك بالتامل والتدبر في بحث ما انا رايت احدا وما انا ضربت
الا زيدا والتصحيح لكلام الشيخ فان المقام من مطارح الانظار ومسارح الافكار
ومعارك الاراء ومصادم الاهواء   واما الحالة المقتضية للنوع الثاني اعني
اعتبار التقديم والتاخير فيما بين الفعل وغير الفاعل من المتعلقات فهي ان يكون
هناك من يعتقد وقوع فعل وهو مصيب في ذلك لكنه مخطئ في المفعول او غيره
من متعلقات الفعل وانت تقصد رده الى الصواب في ما ذكره المصنف من كون
الحالة حرشا من حرشات تقديم المفعول به انما هي على قصد التمثيل وباقي الكلام
واضح وفيه اشعار بان مثل ما زيدا ضربت لتخصيص النفي لا لنفي التخصيص على ما
يسبق الى الوهم وانه لرد الخطاء في مفعول الفعل المثبت لا المنفي كما في قولك
زيدا لم اضرب بالتقديم على حرف النفي ايضا وقوله والنهي الواضح اشارة الى دفع
ما عسى يتوهم من الاعتراض على اطلاق القول فيما سبق بامتناع ما انا ضربته

زيدا ولا احد غيرى وسهما ما متناع ما زيدا ضربت فى لا احد من الناس يعنى لا زحاد كونا
من النهى محقق مما اذا كان التقديم للاختصاص ورد الخطاء فى الفاعل او المفعول
واما اذا كان التقديم لغرض آخر كما اذا قصد بكل القائل الذى يقدم المفعول او
المسند اليه على الفعل دون حرف النفى ويعطف عليه غير بحيث يفى الفعل
عنهما فاسدا انك تعتقد انه ضرب عمرا او انك تعتقد كون زيد مضروبا الغير ثم
قال لك هو الا كاذبا فى صورة ظنه انك تعتقد انه ضرب عمرا زيدا ضربت لا عمرا
ورد الخطا انك بحسب ظنه وفى صورة ظنه انك تعتقد كون زيد مضروبا الغير انا ضربت
زيدا اى لا غيرى رد الخطا انك بحسب ظنه فانه يصح ممكن ان يقول له ردا بمقابلة الاول
ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس او بمقابلة الثانى ما انت ضربت زيدا ولا احد
سواك بتقديم المفعول فى الاول والمسند اليه فى الثانى لكون على وضع كلامه لا
للاختصاص الذى هو منشأ لزوم التناقض بناء على وجوب ثبوت اصل الفعل
لغير المذكور وهذا هو الفرق الواضح وبه يظهر انه حسن يقول ان الحالة المقتضية
لكلا فهى اذا كان كذا لا يريد به الحصر والاختصاص بحيث لا يكون تلك الحالة فى غير
ما ذكر فلساهل حتى لا يتوهم بطلان قوله فالحالة المقتضية للنوع الاول مثل ان
يكون مثال وجود فعل وعالم به الى آخر بناء على ان قصد موافقة كلام المخاطب
حالة اخرى مقتضية للنوع الاول ويظهر ايضا انه يريد بيان حالة يصح معها ان يلى
المفعول او ضمير المسند اليه حرف النفى ثم يعطف عليه ما ينفى الفعل عن احد ولا
يثبت لغير المذكور اصلا لا بيان يصح المثال المعين الذى هو ما زيدا ضربت ولا
غيره وما انا ضربت زيدا ولا احد غيرى ثم انه يوشك الى تصحيحه بعينه فتامل
وكذلك اى مثل امتناعهم عن ان يقال ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس امتنعوا عن
ان يقال ما زيدا ضربت ولكن اكرمته لان مبنى الكلام ليس على ان الخطاء فى المفعول
فطريق الاستدراك فيه ان تذكر المفعول الذى وقع عليه الفعل اى ولكن
عمرا والاستدراك بالفعل انما يصح اذا وقع الخطاء فى الفعل فقلت ما ضربت
زيدا ولكن اكرمته وكذلك اى ومثل ان قولك زيدا عرفت افاد ان سامعك
قد اعتقد معرفتك لغير زيد فقصدت رده عن الخطاء الى الصواب كذلك الامر
فى المفعول بالواسطة مثل بزيد مررت لى لا بغيره كما توهمت ثم عمم الحكم فقال
والتخصيص لازم لتقديم ما حقه التاخير سواء كان فاعلا معنويا او مفعولا بلا
واسطة او بواسطة او ظرفا او حالا او غير ذلك من متعلقات الفعل ولا يخفى
ان هذا اللزوم حرفى الثوى لا كلى ولذا قال صاحب الايضاح انه لازم للتقديم غالبا
الا ان البلغاء يحملون العليل على المعدوم فلذا اطلق المصنف القول با للزوم مع
ان المفهوم من اطلاقه الكل ونا يقال ان المراد ان التخصيص لازم للتقديم الذى

كانى

عن الخطاء فمنزلة ان يقال التخصيص لازم للتخصيص وبالجملة التقديم قد
يكون لا للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او رعاية الفاصلة
او نحو ذلك تخصك بالعبادة اى نخصك العبادة عليك بدخول الباء على المقصور
على ما هو الاستعمال الشائع العرفى ومن معنى قوله وبالآخرة عطف على ما
معنى اياك نعبد شعوبنا يرى ائمة علم المعانى تذهب الى كذا على طريقة معلما
ومحالكن لا يستقيم لفظا يوصف على الجمع للمفعول الاتكلف والاوجه ان
يجعل جملة تذهب فى معنى قوله وبالآخرة عطفا على جملة تسمع ائمة علم المعانى
يقولون فى معنى اياك نعبد اى ولولك تذهب فى معنى قوله وبالآخرة وعدل
عنه الى هذا لانه كانه لا يرتضى ما ذهب اليه صاحب الكشاف فى الآية من التعريض
ولعله قول الجماعة من الائمة يعنى ان كلا من تقديم هو بالآخرة وتقديم هم
للتخصيص يعنى ان المؤمنين بالآخرة يوقنون لا غيرها كما هو حال اهل الكتاب
وانهم هم الموقنون بالآخرة لا اهل الكتاب لان ما يزعمون انه ايمان ليس فى الحقيقة
بايقان ففى الآية تعريض بهم من وجهين سيأتى ولكن ما ذكر بعد هذا من قوله وفى قوله
لتكونوا شهداء تقولون وفى الى الله تحشرون تقولون يأبى ذلك لكونه عطفا
على قوله فى معنى اياك نعبد تقولون داخلا فى حيز تسمع ائمة علم المعانى فى الجملة
لا يخلو العبارة عن تعسف ثم ان ضمير انها فى الموضعين للقصة وضمير فيها
فى الموضع الآخر ولزم فى الاخير تعلق الظرفين اعنى فيها وفى الجملة بلا
يبلاذون على ان الثانى بدل من الاول او قيد للمقيد بالاول والا فلا يصح تعلق
حرفى جر بمعنى واحد بفعل واحد وليس بالآخرة خبرا بان الآخرة وانما تم
عطف على الاخرة فى بان الآخرة وفى شئ خبر ليس ومن الاعمال حال منه قدم على
المجرور او من محذوف يفسره فى شئ وعند الله فى المعنى متعلق بقوله فى الاخرة
ولا نظير له عامل فى اللفظ وكانه ما يشعر به مضمون الجملة من معنى الاتصاف و
الانتساب ومن الآخر اى الغرض فى قوله ويكون الرسول عليكم شهيدا
اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم اى معدلا مزكيا لهم وتقوى بعض الا ان
الشهيد كالرقيب والمهيمن كثيرا ما ياتى بعلى وفى شهادتهم على الامم
بان الرسل قد بلغتهم فكلمة على للاستعلاء على اصلها ويرجع عطف على تسمع والضمير لا
لائمة علم المعانى يعنى يحملون تعريف الناس فى قوله تعالى ارسلناك للناس اهو
على الاستغراق لكون المعنى ارسلناك رسولا لجميع الناس لا لبعضهم الذى هو
العرب كما يزعم طائفة ولا يحملونه على تعريف العهد او الجنس لفساد المعنى
اذ معنى التخصيص الاثبات للمذكور والنفى عن مقابله والمقابل للمعنى المعهود
هو الكل فيصير المعنى لهؤلاء الناس لا الكل والمقابل لجنس الناس الجن

فالوجه

والصواب يلعنون

وكذا المعنى فاسد لانه دخول لكل الناس لا البعض خاصة ولا الامر للجن لا للانس خاصة وهذا الحاصر وانما الكلام في الاخرين اخذ بها جعل المقابل للجمهور هو الكل وانما مقابله البعض الاخر من الجنس فالاولى ان يقال لو حمل على العهد لكان المعنى لهذه الجماعة من الناس كالعرب مثلا لا للجماعة الاخرى كالعجم وثانيهما جعل للناس متعلقا برسولا قدم للتخصيص وانما هو متعلق بارسلناك او حال من رسولا او من كان وصفا له في الاصل فلا يكون من التقديم على العامل بل من تقديم بعض المعمولات على البعض وهو ليس للتخصيص بل المواد به التفصيل بالحال تخصيص بمنزلة الوصف فيدل بحكم مفهوم المخالفة على ان المقابل وبين الكلام ويشبه ان يكون تغيير الاسلوب وترك عطفه على الآيات لسابقة الواقعة في حيز شبه اشارة الى هذا وكذا ارادة بقوله ولافادة التقديم عند التخصيص اي الاثبات للمذكور والنفي عما يقابله تزاحم تفرعون على التقديم الذي يفيد التخصيص ما تفرعون على نفس التخصيص بالوصف والشرط ونحوهما فكما تفرعون على التخصيص بالوصف في مثل ما ضربت اكبر اخويك بمعنى ما ضربت الا الاكبر انه ينبغي ان يكون ضاربا للاخ الاصغر بحكم مفهوم المخالفة المسمى بدليل الخطاب وفحوى الخطاب ولحن الخطاب لئلا يكون التقييد لغوا كذلك تفرعون على التقديم المفيد للتخصيص في ما زيدا ضربت انه ينبغي ان يكون ضاربا لانسان آخر سوى زيد لئلا يكون التقديم الذي هو بمعرض ذلك في اصل الكلام خلوا عن الفائدة ولا حاصل ان التقديم يستلزم ضرب انسان آخر بخلاف الماضي لا يجوزون ما زيدا ضربت ولا احدا من الناس لمناقضة منطوق العطف مفهوم التقديم ويجوزون ما ضربت زيدا ولا احدا من الناس لعدم المانع اذ لا دلالة في ما ضربت زيدا على كونه ضاربا لانسان آخر الا عند من يقول بمفهوم اللقب وهو باطل عند الجمهور ولو سلم فانما يكون عند الاطلاق وههنا قد قرن به ما ينفيه اعني ولا احدا من الناس فان قيل فهي مثله فهما زيدا ضربت ولا احدا سواه وينبغي ان يجوز كما يجوز ما ضربت اكبر اخويك ولا اصغرهما لاضمحلال المفهوم في معارضة المنطوق قلنا افادة التقديم للتخصيص عندهم بمنزلة المنطوق فلذا يمتنع ذلك التعميم الا ما سبق من الظن الفاسد وهو لغاية قلته يلحق بالعدم وقوله فلا هم عنها ينزفون ليس محل الفاء لانه جواب لما اذا الانه اتى بالفاء ليميز عن يلاهون الغاء الذي به يتعلق كما اذا قيل تعلق المعلل به اي ذهابا مثل ذهابهم هلاكا فالوجه ان يحمل عطفا على كلام اي تفرعون فلا هم ينزفون ونتممه عطف على تزاحم وان المعنى بالكسر معطوف على قدم الطرف والغول الغائلة والصداع او الاثم او اغتيال العقول اي افسادها من حيث لا تدري وينزفون بضم الياء وفتح الزاء معناه لا يسكرون من نزف الرجل

يُنزفون على بناء المجهول اذا ذهب عقله من السكر وقوله على الخصوص في موقع الحال من ضمير لا تغتال والمعنى ان عدم الغول مقصور على خمور الجنة لا يتجاوزها الى خمور الدنيا كما تقول ما ههنا احد وما ههنا خلقت ع لو قدم في لا ريب فيه لصار المعنى ان عدم الريب مقصور على القران لا يتجاوزه الى غيره من الكتب السماوية لانه المقابل للقران فيفسد المعنى بمعنى تخصيص نفي الريب بالقران قصره عليه والياء داخلة في المقصور عليه على عكس ما هو الاستعمال الشائع العربي وقوله دليل خطاب تفسير اي من جهة دليل الخطاب ومفهوم المخالفة ويكون ربما للتقليل لانه اللازم من التخصيص وفي ايراد الاسر تنبيه على ان المراد بالتقديم الذي يلزمه التخصيص اعم من تقديم معمولات الفعل عليه فانه من تقديم المسند على المسند اليه واذا اعترف ردا للخطاء كما ردا على من زعم ثبوت الغول فيها كما في خمور الدنيا لا من زعم انتفاء الغول عنهما جميعا فلسديد وعلى هذا متعلق بافادة الواقع جواب حتى اي وعلى قياس افادة ما سبق من تقديم معمولات الفعل الاختصاص افاد تقديم الظرف لا اي سواء اخلوت على عامله الذي هو قرأت قصر القراءة على الظرف بمعنى لا اقراءة الا اذا خلوت كما في بزيد مررت فان اذا معمول اقرأ وحق المعمول التأخر عن العامل ولما كان في تعلق الظرف بقرأت لا بخلوت وفي كون حقه التأخر ليكون من قبيل تقديم ما حقه التأخير وفي كون الحصر مستفادا من التقديم لا من تحرد مفهوم الشرط كما في اذا خلوت قرأت نوع خفاء قال فافهم لما عرفت الى حالة التقديم اي الحالة التي يحقق فيها التقديم وانما عرفت ذلك من قبل انه اورد المثال الجزئي من المفعول به على قصد التصوير والتمثيل وانما مراده الحكم الكلي لكل معمول تقدم على عامله فصرح ههنا بالمقصود لوضوحه بكثرة الامثلة وتحسين معانيها وقوله او غير ذلك من متعلقات الفعل كالمصدر في ضربا شديدا ضربت والظرف في مثل في المسجد صليت والمفعول له في مثل للتأديب ضربته والحال في مثل راكبا سرت ونحو ذلك وقوله فاذا نفيت من كان اعتقد اعتقادا خطاء من الفاعل في ما انا ضربت والمفعول في ما زيدا ضربت وكذا بواقي المتعلقات استدعى المقام غير ذلك الفاعل والمفعول مما وقع الفعل عنه او عليه لان التقدير وقوع الفعل واذا اثبت غير من كان اعتقد من الفاعل والمفعول مثل انا سعيت وزيدا ضربت استدعى المقام نفي من اعتقد لكون اعتقاده خطاء وانما قال في الاول يمتنع نفسك مع الاثبات وفي الثاني اثباتك مع النفي لانه الاول يتعرد ويحق بالمنطوق واما الآخر فيستدعي المقام بحكم المفهوم وتفيد التقديم في المسند اليه والمفعول والظرف وغير ذلك بعد التخصيص على الوجه المذكور نوع

اهتمام من المتكلم بشأن المقدم من ان يتعلق به الحكم مدحا كان او ذما او كراهة او استلذاذا او غير ذلك على حسب حال ما يقصد تخصيصه بالمقدم واذا كان كذلك كان على المؤمن اذا اراد تقدير الفعل في بسم الله ان يقدره موخرا ليفيد مع التخصيص الاهتمام بشأن اسم الله تعالى تعظيما له وتبركا به وكأني ناظر بك وقد تشبثت حال كونك قائلا اذا كان الواجب تقدير الفعل موخرا فما بال قوله تعالى اقرأ باسم ربك عند الاكثر دون الحذف كاشفا مقدم الفعل والحال ان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته وكان الواجب فيه تأخير الفعل ليفيد التخصيص والاهتمام كما في قولك بسم الله عند كل امر ذي بال حيث يجعل في تقدير بسم الله افعل لا افعل بسم الله فالوجه المختار في الجواب عند المصنف ان يكون هذا ايضا موخر الفعل بان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الذي بعده ومعنى اقرأ الاول افعل القراءة واوجدها كما في فلان يعطي اذا حمل على تنزيل الفعل منزلة اللازم بمعنى يفعل الاعطاء ويوجد حقيقته لا على حذف المفعول قصدا الى التعميم كما في قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام اي كل احد وثانيا انه على ما ذكره صاحب الكشاف من انها اول سورة انزلت فكان الامر بالقراءة اهم باعتبار هذا العارض وان كان ذكر الله اهم في نفسه ترجيحا لما بالذات على ما بالعارض والحاقا للفرد بالاعم الاغلب وان جعل بسم الله متعلقا باقرأ الاول وباسم ربك بالثاني سقط السؤال عن اصله ثم في كلامه دلالة على ان تعلق اقرأ باسم ربك تعلق المفعولية على زيادة الباء للتأكيد والثبات كما في اخذت الخطام واخذت بالخطام وفي الكشاف انه تعلق الاستعانة كما في كتبت بالقلم او تعلق الملابسة كما في نبتت بالدهن على معنى متبركا باسم ربك اقرأ والحاصل المتضمن للنوع الثالث وهو اعتبار التقديم والتأخير فيما يتصل بالفعل يعني كمال العناية والاهتمام بشأن ما يتقدم وقوله وابراده حقه الجر عطفا على العناية الا ان الرواية بالرفع عطفا على محل العناية لكونه اسم الكون ويجوز ان يكون العناية وقد جعل ان يكون خبرا احدهما وثانيهما تسامح ظاهر وان حمل على حذف اللام اي لاجل النوعين العناية والاهتمام لاحل ان يكون العناية بتقديم ما تقدم والاهتمام بشأنه لكونه نصب عينك لذاته اولا لامر عارض وينبغي ان لا يذهب عليك ان كلامه وان كان لبيان جهة التقديم والتأخير فيما بين متعلقات الفعل الا ان قاعدة نوع العناية والاهتمام الى النوعين اعم من ذلك ولفظه ما تقدم غير مخصوص قطعا بمتعلق الفعل بدليل انه جعل تقديم المبتدأ على الخبر والعامل فعلا كان او حرفا او اسما على المعمول من هذا القبيل فعلى هذا يسقط الاعتراض بانه جعل تقديم المفعول على الفعل لكون الفاعل ضميرا متصلا به كالمبتدأ المعرف فاي وجه تقديمه في تقديم المسند اليه وكذا وجه تقدم ذي الحال على الحال وقد المعرف لجواز عن مثل

لان كون اصل الكلام في ذلك الشيء الاول يدعو هو التقديم دائما العناية والاهتمام

شارح الحسب الثمين من خطا الناسخ وليس منه ولا يحتاج الى الجواب بان العرض التقديم على الفاعل الا انه لم يكن بدون التقديم على الفعل

في الدار رجل وجاني راكبا رجل واما وجه تقدم العامل فهو انه بمنزلة المؤثر والمعمول بمنزلة الاثر ووجه تقديم الفاعل على المفاعيل انه ركن من الكلام وبمنزلة الجزء من الفعل واما ترتيب المفاعيل فكلام المصنف يشعر بان الاصل تقديم المفعول به بلا واسطة ثم بواسطة ثم ظرف الزمان ثم المكان ثم المفعول المطلق ثم المفعول له وقيل الاصل تقديم المفعول المطلق لكونه جزء مدلول الفعل والباقي كما ذكر وكأن المصنف نظر الى قلة الفائدة في المفعول المطلق ولم يذكر المفعول معه لكونه عملا منصوبا بالواو وملحقا بالمفعول وافرد للتمييز مثالا لادخل في قوله ممتلئا غضبا ليكون متعلقا بصريح الفعل وقوله او في حكم فاعل مجرده مثل عطوت بمعنى تناولت او مزيد مثل اكتسيت والاحسن ان باب اعطيت عبارة عن كل فعل متعد الى مفعولين متغايرين فلا حاجة الى عطف كسوت ووجه كون الاصل ذكر التابع مع المتبوع انه متحد به من جهة كونهما باعراب واحد من جهة واحدة مع كونه نفس المتبوع في الغالب والانتفاء الاتحاد بالذات في المعطوف قال ولذلك عرفت انا وفلان زيدا يعني انه مع مجاورته للمتبوع كباقي التوابع في استحقاق ان يذكر مع المتبوع لما ذكرنا وعند اجتماع التوابع قيل الاصل تقديم النعت ثم التأكيد ثم البدل او البيان وقوله وغير ذلك مجرور معطوف على التوابع وذلك كالمفعول الاول من باب اعلمت وكالاسم المبهم على التمييز والمستثنى منه على المستثنى وقوله بوصف الاصالة في موضع الصفة لموضع وبالاطلاق متعلق بالاصالة اي لا الاصالة التي تعرض باعتبار شرط وقيد كالخبر الذي يكون لمتعلقه ضمير في المبتدأ مثل في الدار صاحبها وكالمفعول الذي يكون له ضمير في الفاعل مثل ضرب زيدا سيفه وثانيهما اي ثاني النوعين وهو تقدمه وشأنه وكونه واليه لما تقدم وكما تحدثك في موقع الحال او الخبر لمحذوف وقوله وقيل عطف على وارى اي شئ واذا متعلق بتحدثك او يقول ومقول في مفعولي يجد وقيل عطف عليه اما لكونه في معنى تريد ان تقول او على العلة مثل لبثت قعودا والاوجه انه تفسير وحق المفسر ان يكون بعد المفسر في الذكر وان تقدمه في الوجود يعني شركاء اي يقوم على الجلد فزعا نقول لله شركاء تقديره اقد عرفت شركاء على قصد الاستفهام للتوبيخ والانكار والتعجب وعليه وجعلوا لله شركاء بدل جعلوا شركاء لله اي اثبتوا في زعمهم فلله في الآية والمثال مفعول بواسطة واما لو جعلته في الآية المفعول الثاني فتقديمه على اصله كما في قولك في الدار رجل او لعارض عطف على لكونه في نفسه وهو خبر يكون والمستتر في يورثه لعارض والبارز لما تقدم وذلك اشارة الى كونه نصب لعين هذا الالتفات اليه وحاصل الكلام انه ذكر من جملة اربعة امثلة للعارض الذي يورث الاهتمام بشأن ما تقدم والالتفات

الله ومن وجه ايرادها ذلك ثم ذكر اربعه امثله من القرآن على وفقها بالترتيب
كما لا يخفى على الناظر وقوله ملتفت الخاطر ثاني مفعولي توجهت اي ملتفت والاول
من انت ومتيطر صفه معني وفاعله ضمير من انت ومفعوله الماكر وضمير به
وله وتذكره لمعني وكما متعلق بلا توقف والكاف للقران في الوقوع مثلها في
قولك كما دخل زيد خرج عمرو وضميره لصاحبك وضمير يورده لكاتبه الاخر مفعول
عطف على تخدش والواو في واعجبني للعطف على اعجبني الاول وتقديم عطف على
مفعول كما من تخدش المعني المذكور عارض اوردت لكتابه الاخر ان يكون نصب
عينك ملتفت خاطرك وهذا المثال يوافق قوله تعالى في سورة القصص وجاء رجل
من اقصى المدينه وفي يس وجاء من اقصى المدينه رجل يسعى او كما اذا
وعدت هذا المثال يوافق قوله تعالى في سورة المومنين لقد وعدنا نحن واباؤنا
هذا وفي سورة النمل لقد وعدنا هذا نحن واباؤنا وضمير وقوعه وتبعاته و
واياه وانكاره والله وذكره للموعود الذي هو ما انت تستبعد وقوعه وضمير
نافيه للانكار وذاك اي ذاك التفاوت الذي هو في الضعف والقوه ومن
جهة متعلق بالتفاوت وفاعل تبعد ضمير جهه وقوله تجد خبر انك وحال التفات
ظرف متعلق به وفي الاول متعلق بالوحشه او المكروه وجمله اذا المكروه
او حيث خبر انت وفي مكانه كذا مبتدا خبره اني يكون في الاول وعامل
يوجح في الثاني وقوله فتذكر منصوب معطوف على تقول وكذا فتقدم ووجه الفاء
قد سبق والمرفوع الذي ذكر المنكر بعده هو الفاعل وتاكيده وما عطف عليه والمرفوع
الذي قدم المنكر اعني هذا عليه هو التاكيد والمعطوف لامتناع التقديم على الفاعل
اذا كان ضميرا متصلا فان قلت هلا فصل لقد وعد هذا انا بانفصال الضمير بناء على
الفصل لغرض كما في ما قطر الفارس الا انا وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي قلت
هو في حكم القياس لكن لا ارى له مساغا في النحو واستعمالا في الكلام مثل الذي
في قولك هذا يوافق قوله تعالى وقال الملاء من قومه الذين كفروا بتقديم من قومه
وقوله او مثل الذي يوافق قوله تعالى برب هرون وموسى بتقديم هارون نعيا لعلة ايراد
التاخير لا لاشتباه في ان الجماعه من محتبك عارض اوجب تقديم من محتبك وهو حال
من الجماعه على التي نادت ودنت وهو وصف لها مع ان الاصل ان تذكر معها بلا
فاصل والمحافظه على السجع عارض اوجب الاهتمام بالمجرور حتى قدم على المفعول
بلا واسطه واعتراض الايضاح بان التقديم لدفع الاشتباه او للرعايه على السجع و
الفاصله ليس من التقديم لعارض يورث الاهتمام مدفوع بالمنع ولهذا العارض
الموروث للاهتمام بشان ما تقدم مع ان حقه في نفسه التاخير تناسي حتى منشاء موضع
الحروف والحصول لطيفا صنعه خفاء المضمار الموضع الذي يضمر فيه الخيل والضلع

التوى من الضلاعه القوه وشدة الاضلاع وعن ابن السكيت الفرس
الضليع التام الخلق المجفر الغليظ الالواح الكبير العصب والطالع من طلع
البعير اذا غمز في مشيته وقوله هنالك اي في مضمار المباني وقوله بمجرد الكلام
تشير الى انه لا بد من الكلام وقولهم لله دره دعاء بالخير واصل الدر اللبن
وهو الخير عندهم من الاطعمه والاصل في التربيه وتعديه الاحاطه بعلى الاعتبار
معنى الاشتمال ومقتضيات الاحوال بالفتح بيخ المصنف وبالكسر نقله الاكثرون
اي الاحوال المقتضيه وقوله لا ترى شناء منها اي من لطائف الاعتبار اداء شبهات
لبيان ما قبله وضمير عليه لشيء وفيه للتنزيل ومن متعلق يراعى ومواقع
على معنى ان كل اعتبار لطيف روعي في كلام البلغاء على وجه لطيف وطريق
بديع روعي وجوه كثيره هي الطف كل جمع جمع من الوجوه نعني ان وجوه الرعايه
فيه تزيد على وجوه الرعايه فيما سواه بحسب الكميه والكيفيه جدا وما نحن فيه هو
التقديم لعارض يورث الاهتمام واذا اجيبت متعلق بتستغني وضمير لها
ونظائرها وتحذها للامثله رسل عيسى عليه السلام يحيى ويونس وشمعون
ورجل هو حبيب النجار يسعى يشتد عدوا ليعلم الرسل بما هم به اهل انطاكيه
في حقهم والقريه انطاكيه اذ تمكنوا منوا ولجوا واستشري في الامر لج وضمير
كان لاشتمال الكلام على سوء المعامله والتنكير قبله الخبر وترتبا ومثبتا عمرو تمييز
للضمير وقوله اذ كانت مفعول مجيلا اي حال كون السامع مجيلا في فكره هذا المعنى
وعبر عن القريه بالمدائن تحسينا لها والحافات الاطراف والجوانب وهنالك ظرف
لغو متعلق بكان وضمير سل للمساق الحديث او للحديث وللذي اخذ الفضيحه
وضمير بذكره وكان لفظ هو مبتدا خبره وضمير له لذكره ومنها ان قال في
سورة المومنين قالوا اذا متنا وكنا ترابا وعظاما انا لمبعوثون لقد وعدنا
نحن واباؤنا هذا من قبل ان هذا الا اساطير الاولين وفي سورة النمل وقال
الذين كفروا اذا كنا ترابا واباؤنا اننا لمخرجون لقد وعدنا هذا نحن واباؤنا
من قبل ان هذا الا اساطير الاولين واذا الداخله عليه همزه الاستفهام متعلق
بما دل عليه الجمله الاسميه المصدره بالاستفهام المؤكده بان واللام للانكار
بما الضمير في الكفر والاستهزاء من معنى الفعل اي نبعث ونخرج وهذا اشاره
الى البعث والاخراج من القبور وقوله هنالك اشاره الى الايه الاولى و
اشاره الى هذه الايه التي في سورة النمل والبني بالضم جمع بنيه ومنها
اي ومن الامثله ان قال في موضع من سورة المومنين فقال الملاء الذين
كفروا من قومه ما هذا الا بشر مثلكم يريد الاشراف من قوم نوح عليه السلام
وفي موضع آخر من سورة المومنين ايضا وقال الملاء من قومه الذين

كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا ما هذا الا بشر مثلكم
وقوله وسواء الذكر بعد الصفة موضع المجرور كما تعرف من ان حق التابع
ان يذكر بعد المتبوع ثم يؤتى بالحال وقوله وانت تعلم يعني ان الوصف للملاء
هو الموصول بجملته فتمامه ما داخله في الصلة من الجمل الثلاث المتعاطفة التي
ثالثها واترفناهم في الحيوة الدنيا اي نعمناهم بكثرة الاموال والاولاد وما هو
من ملاذ الحيوة الدنيا وضمير احتمل للمجرور والمراد به حيثما ذكر الجار والمجرور
فالمعنى انه يحتمل ان يكون من جملة ما يقع صلة الدنيا وان لم يقع ههنا منها وقد يقال
المراد ان المجرور بعض الصلة التي هي الجار والمجرور وقد يروى صلة الدنيا
بالنصب على ان خبر اسم كان اي هذا اللفظ وبالجملة لا يخفى ان تعلق من قومه بالدنيا
وان جاز من حيث انها اسم تفضيل من الدنو ثم جعل اسم الدار كما في حيوة الدنيا
لكنه بعيد من جهة المعنى ليس بحيث يورث الاشتباه وجهها ان قال في سورة
طه فالقي السحرة سجدا قالوا آمنا برب هرون وموسى وفي سورة الشعراء فالقي
السحرة ساجدين قالوا آمنا برب العالمين رب موسى وهرون وكلامه يشعر
بان التقديم في كلتا الآيتين لعارض المحافظة على الفاصلة الا انه في طه والتوبة
في الشعراء لكن لا يخفى انه ليس من قبيل تقديم ما حقه التأخير الا في طه بناء على ان
موسى اكبر سنا واعظم قدرا وما يقال انه قدم هرون لانه لو قدم موسى لربما اوهم
ان المراد برب موسى فرعون لانه الذي رباه في صغره وذكر هرون على سبيل
التبعية فانما يصلح بيانا لعارض آخر في تقديم هرون من قبيل دفع خلاف المقصود
لا دليلا على كونه الاصل فما كان الغرض اي من ذكر الامثلة الا مجرد التنبيه
على التقديم لعارض دون التنبيه لنظائر الامثلة وتتبع فيها للنظائر وخاتمة حال
من ضمير ويقتصر والانواع الثلاثة هي اعتبار التقديم والتاخير فيما من الفعل و
الفاعل المعنوي وما من الفعل وغير الفاعل المعنوي وما من متعلقات الفعل
يريد ان ما ذكر من الحالات المقتضية للانواع الثلاثة قد يخالف مقتضاها ويخرج
الكلام على خلافها بناء على حالات غير ظاهرة كما هو الحكم في سائر مقتضيات
الاحوال مثلا قد يتحقق المقتضي المذكور لتقديم الفاعل المعنوي او المفعول على
الفعل ولتقديم الفاعل على المفعول او بالعكس ويترك التقديم بناء على غرض آخر
كما نزل المفعول في الخطاء منزلة عدمه فيترك التقديم او الاصابة منزلة الخطاء
فيقدم ذلك لاعتبارات خطابية لا تخفى على الفطن واما الحالات فوقوع في
ثاني الامرين اللذين عقد الفصل لهما وهما التكلم في الترك والاثبات والاظهار
والاضمار والتقديم والتاخير للفعل ولما يتعلق به والتكلم في تقييد الفعل بالقيود
الشرطية وعبر عنها ههنا بالشروط المختلفة وفصلها حروفا واسما واعاد الكاف

في لو لعدم وجودها بعدم عمل الجزم وعدم افادة معنى الاستقبال وذكر اذ
وحيث مع ما ادعيا بدونها لا تعملان في الشرط بخلاف لو اذا ومتى واين
الا ان اذا انما تجزم في الشعر مثل واذا تصبك خصاصة فتجمل والاصل فيهما ما اتفق
اتصال ما الابهامية بما الشرطية كما تتصل باذا ومتى واين لافادة زيادة الابهام
اما ان فهي للشرط اي لتعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون اخرى
في الاستقبال والاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه انما
يدل اليه قوله وهو لا يعلم ايكرمه ام لا وبدلاله انه جعل ان لم اكن لك ابا خارجا
عن الاصل لنكتة مع ان الجزم فيه انما هو بلا وقوع الشرط الذي هو عدم كونه ابا له
لا بوقوعه على ما سبق الى بعض الاوهام وقد اطبقوا على ان ان للمعاني المحتملة المشكوكة
وانها تستعمل فيما يترجح اي يتردد بين ان يكون وبين ان لا يكون واما له تعرض المصنف
للخلو عن الجزم باللاوقوع لانه مشترك بين ان واذا ومقصوده ههنا ذكر ما به
يمتازان فاذا استعملت ان في مقام الجزم اي القطع بوقوع الشرط او لا
وقوعه في المستقبل لم تخل من او استعمالها عن نكتة تناسب ذلك لامتناع مخالفة
الاصل في الكلام البليغ بدون نكتة اي لطيفة مبنية على تأمل من يكفي في الاوضن
بالغضب في نحو ان امر بها وانواعها على ما هو فعل المتأمل وحصر النكتة في تجاهل
المتكلم وعدم جزم المخاطب حقيقة او تقديرا فقوله ان صدقت يحتمل ان يكون
للتجاهل وان يكون لعدم جزم المخاطب بصدقه وان لم اكن لك ابا مبني على تنزيل
المخاطب منزلة الجاهل بلا وقوع الشرط الذي هو انتفاء ابوتك له مع انه جازم
بانك اب له عالم بحقيقته الا انه لا يجري على موجب علمه من مراعاة حقك كانه
غير عالم والاستماع متعلق بقوله يترك يريد ان الاصل في كل من جملتي الشرط
والجزاء ان يكون فعلية استقبالية لا اسمية ولا ماضوية اما الشرط فلانه مفروض
الصدق فيما يستقبل فلا يناسبه ما يدل على الثبوت والمضي واما الجزاء فلانه
معلق بالشرط الذي هو محتمل مشكوك لا محقق مقطوع فيطلبون الاولى ان
يكون هو مقطوع التحقق ولا يناسبه الا لفظ المضارع فلا يترك في الكلام البليغ
الى الماضي الموذن بالتحقق نظرا الى لفظه وان انتقل بواسطة اداة الشرط الى معنى الاستقبال
الا لنكتة يناسبها ذلك لان العدول عن مقتضى الحال بلا نكتة خروج عن البلاغة وانما
لم يتعرض ههنا في جانب الشرط لظهوره بل اكتفى بما سيذكر من نكت استعمال ان مع
الشرط الماضي ومثل لنكتة العدول عن المضارع الى الماضي بما في قوله تعالى ان يثقفوكم الآية
فانه ذكر في معرض جزاء هذا الشرط ثلاث جمل متعاطفة كل منها مستقل بالجزائية
مضمون الاولى كون المشركين اعداء للمؤمنين اي اظهار هم العداوة ومشتغلين بها
والا فنفس العداوة متحققة غير معلقة بوجدانهم ومضمون الثانية بسط الايدي

مقام الجزم اي القطع بوقوع الشرط او لا وقوعه في المستقبل

للفعل والضروب والالسن للابناء والسنم وقد ذكرنا بلفظ المضارع كما هو الاصل ومضمون الثالثة وداد تمنيهم كفر المؤمنين ورجوعهم عن الاسلام بمعنى اظهارهم في حصوله وارتدادهم وقد ذكرت بلفظ الماضي للدلالة على ان لزوم هذا المعنى للشرط وحصوله على تقدير حصوله اوضح واثبت من الاولين بحيث لا شبهة في تحققه اصلا اذ هو بمنزلة كون الاولين لدى المعتاد في تذكر ما سنهم من الغوايه وبما نسأوا عليه من قولهم اذا ملكت فاسجح وهذا حاصل ما قال في الكشاف الماضي وان كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم الاعراب فان فيه نكتة كانه قيل ودوا قبل كل شيء كفركم وارتدادكم يعني انهم يريدون ان يلحقوا بكم مضار الدنيا والدين جميعا واسبق مضارهم واولها عندهم زوال دينكم الذي هو اعز عليكم من ارواحكم حتى سفكوا لونها دونه واما جعل ودوا لو تكفرون حالا او عطفا على الشرط لا الجزاء فمدرك للادب المشتمل على النكتة السرية بلا نكتة واذا للشرط قصده الى ذكر كلمات الشرط من الحروف والاسماء واحدا فواحدا وان كان المناسب ان نقول اما ان واذا فللشرط في الاستقبال لم نفرق بينهما واكتفى في ذكر كلمه اما بان لانهما الاصل والعمدة والبواقي في الذكر فكانها مذكورة في البواقي المعطوفة عليها وذكر لاذا الشرطية هنا لا مونس في ذلك لا يحتمل مجرد الظرفية وذلك بدخول اذا المفاجاة في جزائها مثلها في جزاء ان لقرب معنى اذا المفاجاة من معنى الفاء بخلاف اذا حققت اكرمك فانه يجوز ان يكون مجرد ظرف متعلق باكرمك واما في مثل اذا حققني اكرمتك بلفظ الماضي ومعنى الاستقبال فهي ايضا للشرط والا لم تقلب الماضي الا المستقبل ولم يستقم الكلام بمنزلة ان نقول اكرمتك اذا حققني الايتا وبل ان يجعل تعبيرا عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه والاصل فيها اي في كلمة اذا قطع المتكلم بوقوع الشرط بحكم الوضع وشهادة الاستعمال ونعني الى القطع به بطريق النص كما في اذا طلعت الشمس فاني افعل كذا والقطع به بسبب اعتبار حسن لاعتبار الخطابية مثل اذا جاء الحبيب فكذا اظهارا للشعف بذلك وانه بمنزلة المقطوع واذا انعم الامير بالالوف اظهارا للوثوق بكمال كرمه قال الشاعر على اذا لا قيت ليلى بخلوة زيارة بيت الله رجلاي حافيا رجلاي فاعل زيارة وحافيا حال من ضمير المتكلم لانه في معنى زيارتي بيت الله حافيا وقال ابو الطيب اذا انت اكرمت الكريم ملكته وان انت اكرمت اللئيم تمردا فقوله قطعا نصب على المصدر من القطع او من فعل في معناه او نصب بتقدير اعني ويحتملا بمعنى محتملا واو باعتبار بمعنى قطعا مقرونا باعتبار او كائنا بسبب اعتبار والاعتبار لما بعدها ناسبها القطع بوقوع الشرط كثير جدا وهو النكتة اي كون الاصل فيها القطع بالوقوع هو السبب في تغليب لفظ الماضي مع لفظ اذا على لفظ المستقبل في الاستعمال بمعنى اكثر استعمال

89

اذا فعلت اغلب واكثر من استعمال اذا افعل لان الماضي وان انقلب معناه الى المستقبل لكنه من جهة كون لفظه موضوعا للحصول في الزمان الماضي ودالا عليه انسب بالقطع والجزم بالوقوع من المضارع الذي لا دلالة فيه على التحقق والظرف اعني في تغليب متعلق بالنكتة لما فيها من معنى الباعث وكذا الكلام في تكون وقوله في الاستعمال متعلق بتغليب وفي الجملة باقرب وتنظرا حال من المستكن في اقرب لي منظورا الى لفظه او مصدر لفعل في موضع الحال او مفعول له اي بنظر نظرا والاجل المنظورية ثم اورد قوله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة الآية تحقيقا وتوضيحا لاستعمال اذا في المقطوع وان في المحتمل والمراد القطع او الاحتمال بالنظر الى حال الشيء في نفسه وفرض الكلام منقولا على لسان من يجوز عليه الشك والتردد والا فبالنظر الى علم الله ليس الا القطع بالوقوع او اللاوقوع والمراد بالحسنة الحسنة على الاطلاق اي الدلالة على التقييد بنوع دون نوع ولا بنوع ما بحيث لا يجوز التحقق في ضمن نوع معين او اكثر بخلاف قوله تعالى وان تصبهم حسنة فان المراد بها نوع مخصوص منها هو الخصب والرخاء لان الاية نزلت في اليهود لعنوا حين تشاءموا برسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا منذ دخل المدينة نقصت ثمارها وغلت اسعارها فرد الله عليهم بقوله قل كل من عند الله وبخلاف قوله تعالى ولئن اصابكم فضل من الله الاية فان المراد فضل مخصوص هو الفتح والغنيمة لوقوعه في مقابلة فان اصابتكم مصيبة اي قتل وهزيمة بدليل ما قبله يا ايها الذين امنوا خذوا حذركم فانفروا ثبات او انفروا جميعا وان منكم لمن ليبطئن وليس النوع المخصوص مقطوع الوقوع فلم يستعمل فيه اذا بل ان وانما استعمل في الفضل فعل الماضي اما لفظا فلا التزامهم ذلك في الشرط الداخل عليه اللام الموطئة للقسم واما معنى فلان الله تعالى ذو الفضل العظيم فضمه شائبة التحقق ولما كان المراد بالحسنة في قوله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة الحسنة المطلقة ناسب ان يستعمل في جانبها اذا لكون حصولها مقطوعا به من جهة كثرة وقوعها واتساع مجالها وهذا ما قال في الكشاف ان جنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الحسنة بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها ولذلك اي ولكون حصول الحسنة المطلقة مقطوعا به كثرة وقوع واتساعا عرفت تعريف العهد للذهاب الى انها معهودة معينة لكثرة خطورها بالبال وكثرة ورود انواعها على الحس او تعريف الجنس بمعنى الاشارة الى هذا الجنس الذي هو الحسنة فقوله لكون حصول الحسنة متعلق بقال بلفظ اذا في جانب الحسنة وكثرة وقوع نصب على التمييز وذهابا حال او مفعول له وتعريف الجنس عطف على محذوف عطف كما قررنا او الاول اي تعريفها ذهابا الى انها معهودة اقضى لحق البلاغة من تعريف الجنس لكونه ادل

على فضل الله وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان يشك في
وقوعها كثير الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول
أو لما فيه من الاشارة الى ان الحسنة المطلقة بواسطة نزوله المعهود الحاضر في الاصح
كانها نصب عينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة ورودها عليهم أو لكونه ابعد عن
الانكار وادخل في الالزام حيث لم يشر الى حاضر معهود أو لانه ادل على سوء معاملتهم
حيث ادعوا انهم احقاء باختصاص مثل الحسنات العظام التي هي الخصب والرخاء
الدائرة مما شمل العالم بمنزلة الحاضر المعهود ولا يشكرون الله تع عليها والا لذلك
تعريف الجنس فانه لو سلم دعوى استحقاق القليل وتعذر من ترك الشكر عليه او
لان المعهود المتحقق اوفق بلفظ اذا وجاء وفي الكل نظر على ما بينا في شرح التلخيص
وقيل لانه اوفق بقوله هذه اشارة الى ما جاءتهم وما سيقت له الآية وذلك انهم
كانوا كلما نالوا حسنة اي نوع كانت جعلوا المحو... عادة فاذا عادت
اليهم الحسنة من اي نوع كانت بعادة قالوا لنا هذه اي حق مخصوص بنا
ونحن مستحقوها ولم تزل في النعم والرفاهية فهي معهودة مطلقة فليتدبر
ولا كذلك السيئة فانها وان عادت تعد ندرتها لا تكون مالوفة معهودة ملتفتا
اليها وبلفظ ان عطف على قوله بلفظ اذا اي قال وان تصبهم سيئة بلفظ
ان في جانب السيئة مع تنكير السيئة اما لفظ ان فلان وقوع السيئة نادر بالنسبة
الى وقوع الحسنة المطلقة التي لا تخلو عنها العبد لحظة فلا تكون قطعيا مناسبا
لاذا واما تنكير السيئة فلانه ينبئ عن التقليل ولا شك ان ما يصيب الانسان من
السيئة اقل قليل بالنسبة الى ما يصيبه من الحسنة ومنه اي من استعمال اذا
والماضي في جانب الحسنة لكونها قطعية الوقوع وان والمضارع في جانب السيئة
قوله تع واذا اذقنا الناس رحمة الآية الا انه لم يكن ههنا الحسنة اهنا الوجه كالسيئة
فاعتذر عن ذلك بانه للنظر الى لفظ الاذاقة تناسب ان يعبر عن الموصل بما يدل على
قلته بمنزلة القدر الذي يذاق من الطعام وهذا معنى قوله هو اي التنكير للنظر
الى لفظ الاذاقة هو المطابق للبلاغة فان قيل هذا يشعر بان التنكير للتقليل
وقد صرح بانه للنوعية قلنا لا منافاة فان النوع من الحسنة قليل بالنسبة اليه
واما قوله تع وان كنتم بيان للوجه في آيات ورد فيها ظاهرا على خلاف ما ذكر
من قاعدة ان واذا حيث استعملت ان فيما هو محقق الوقوع فضلا عن كونه
قطعي الوقوع واذا مع الماضي في الشيء الذي هو نادر الوقوع يعني ان قوله وان كنتم
في ريب مما نزلنا على عبدنا مع المرتابين في حقية القرآن وكونه من عند الله وقوله
وان كنتم في ريب من البعث مع المرتابين في المعاد وحشر الاجساد لقصد توبيخ
المخاطبين على الارتياب في امر يستدل المقام على ما يدل على حقيته وزوال الارتياب

90

فيه بالكلية وتحدوا الاعجاز المشار اليه بقوله فأتوا بسورة من مثله وانشاء الخلق
المشار اليه بقوله فانا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة وانما التصوير
ان الارتياب في مثل هذا المقام لا ينبغي ان يسلكه العاقل الا على سبيل الفرض
والتقدير كما تفرض المحالات لاغراض تتعلق به كالتبكيت ونحوه كقوله تع ولو
سمعوا ما استجابوا لكم فالواو وان كان ضمير العقلاء فهو ههنا للاصنام التي
هي جمادات لا يتصور منها السمع الا على سبيل فرض المحال وانما عبر عنها بضمير
العقلاء ابتناء على اعتقاد المخاطبين فيهم الالهية التي هي اعلى مرتبة ذوي العلم
تبكيتا لهم والزاما وفي التشبيه بهذه الآية اشارة الى ان الاصل في فرض المحالات
كلمة لو دون ان لانها لما لا جزم بوقوعه ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه الا
انه نزل ههنا منزلة ما لا قطع بوقوعه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد
التبكيت في مثله قوله تع فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وقوله تعالى قل ان
كان للرحمن ولد فانا اول العابدين وهو كثير ويتاتى اي المقام ان يقال واذا
... لانه لما الحق بالمحالات كان استعمال اذا فيه من المحالات ومثله اي ومثل
ان كنتم في ريب ان كنتم قوما مسرفين مع تحقق اسرافهم واشراكهم لقصد التوبيخ والتنبيه
على ان الاسراف ينبغي ان لا يسلكه العاقل الا على سبيل الفرض والتقدير والمعنى
افنهملكم فنضرب عنكم القرآن اعراضا او للاعراض او معرضين ان كنتم متجاوزين
الحد في الكفر والطغيان واما في قراءة من قرأ بفتح ان فالمعنى لان كنتم
ومنه اي مما يستعمل فيه كلمة ان في مقام القطع لقصد التوبيخ والتجهيل الا ان
القطع في الامثلة السابقة كان بوقوع الشرط وههنا بلا وقوعه لان الشرط
هو كونه لم يعمل والمتحقق انه عمل وكلا قال ومنه دون ان يقول ...
تجعل الضمير للماضي فيه بان للمقطوع بالحصول سهو قال في العباب العملة
بالضم والعمالة والعمالة والعملى بوزن الذكرى وسئل عن الفراء اجر العامل
والتسويف للتاخير واصله من سوف فعل والترجم التعبير والتفسير وقطع
التحمل نحو الهمزة مضارع مجزوم على جواب الامر اعني قولوا وحرك بالكسر لالتقاء
الساكنين ومفعول قولوا محذوف اي انك لم تعمل وقوله ويلك دعاء على العامل
على المخاطبين على قصد الضجر والسامة وان كنت مقول العامل ونسبه الى العامل
المخاطبين حمله حسبته للمقصود وكان قياس تنزيلهم منزلة من لا يعتقد انه عمل
ان يقول ان لم تعتقدوا اني عملت لا انه يكون استعمالا في المقطوع فعدل
الى ان اعتقدتم اني لم اعمل ليكون في المحتمل المشكوك تقديرا ويحسن التجهيل ...
واما التغليب عطف على اما لقصد التوبيخ يعني يجوز ان يكون استعمال ان
مع المرتابين لتغليب غير المرتابين من المخاطبين اذا كان فيهم من لا يرتاب على المرتاب

وجعل الكل بمنزلة غير المرتابين وترد على هذا انه يكون ح لستعمال ان في قطعي
الانتفاء ويعود المحذور ولا يجيبين سوى ان تعالى المراد تغليب غير المقطوع بارتيابهم
على المقطوع بارتيابهم لانقال الشرط وقوع الارتياب في المستقبل وهو محتمل
الوجود والعدم لانا نقول ظاهر ان ليس الشرط سوا الارتياب في المستقبل ولا
زعم الكوفيون ان ان ههنا بمعنى اذ وذهب المبرد والزجاج الى ان ان اذا قلب
كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى الماضي
مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو ان كنت قلته فقد علمته ان كان قميصه قد من
قبل وذلك لقوة دلالة كان على معنى المضي لتمحضه له لان الحدث المطلق الذي هو
مدلوله يستفاد من الخبر ولا يستفاد منه الا الزمان الماضي واما ما قال ان
البعض مرتاب قطعا والبعض غير مرتاب قطعا فجعل الجميع كانه لا قطع
بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم فيصلح نكتة في استعمال ان في هذا المقام وليس من
التغليب في شيء وباب التغليب باب واسع يجري في كل فن يحقق فيه متعدد لبعضه
حكم ليس للآخر فيترجح ذلك البعض بحكمه من الجهات ويعطى الاخر حكمه وذلك الجهة
كثرته او قوته او خفة لفظه او ذكورته او نحو ذلك ومن تغليب الكثير على القليل
اسناد العود في ملة الكفر الى شعيب وقومه مع ان العود في الشيء يقتضي سابقة
الكون فيه ولم يكن شعيب قط من الكفر لان الانبياء معصومون من الكفر والكبائر
والصغائر المنفرة كسرقة لقمة والتطفيف بحبة لاخلالها بغرض البعثة بخلاف الصغائر
التي لا تنفر فيها والمسلم خلافه فيه كلا فيه ولا دلالة في قوله تع بعد اذ نجانا الله
منها على كونهم داخلين فيها في الجملة حتى يكون هذا ايضا من التغليب ومن تغليب
الذكور على الاناث قوله تعالى كانوا للخبيثة واصل الامرأة كانت من الغابرين
اي الباقين في القرية والعذاب اي الهلاك وفي آخر سورة التحريم في حق مريم وصدقت
بكلمات ربها وكتبه وكانت من القانتين اي المطيعين والقياس الغابرات
والقانتات لان صيغة الجمع بالواو والنون انما هي للذكور خاصة بحكم الوضع
فاطلاقها على الاناث تغليب للذكور على الانثى وتحقيقه ان القانتين بعد
ما كانت للجماعة الموصوفة بالقنوت من الذكور خاصة جعلت للجماعة
الموصوفة بذلك على ما يعم الذكور والاناث ليصح عد الانثى منها وآما عد ابليس
من الملائكة حتى تناوله امرهم بالسجود وصح استثناؤه من ضميرهم في فاباه
بالسجود فمن تغليب الكثير على القليل والجماعة على الواحد في اطلاق الاسم
مثل ليعودن في اسناد الفعل الا انه يشبه عد الانثى من الذكور من جهة انه
المدلول الاسم الموضوع بجوهر حروفه للملائكة خاصة على الملائكة وابليس من غير
اشتراكه له في مدلول الاسم اصلا كما انه المطلق الاسم الموضوع ببنيته للذكور خاصة

على الذكور والاناث مع اشتراكهم في مدلول جوهر الحروف اعني القنوت ولولا
ذلك عد الانثى من الذكور مع لطيفة اخرى لا تخفى ومن هذا الباب اي
باب التغليب تغليب الخطاب على الغيبة بان تعبر عن الغائب الواقع في جهة
خطاب بطريق الخطاب مع ان مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق الغيبة او
بان تعبر عن المخاطب والغائب جميعا بطريق الخطاب مع ان مقتضى الظاهر
التعبير تغليبا لجانب الخطاب لكونه اشرف واعرف فالاول كقوله تع
بل انتم قوم تجهلون فان تجهلون صفة قوم وهو اسم ظاهر والاسماء الظاهرة غيب
فمقتضى الظاهر ان تعالى يجهلون بياء الغيبة الا انه جيء بتاء الخطاب نظرا الى
ان قوم عبارة عن انتم ومحمول عليه وهذا معنى قوله غلب جانب انتم على جانب
قوم والثاني كقوله تع وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرا بتاء الخطاب اي انت
يا محمد المذكور بطريق الخطاب وجميع المكلفين الغائبين وغير المكلفين لا نعال
لم لا يجوز ان يكون هذا الكلام خطابا للنبي عليه وآخره خطابا له ولغيره من غير
اعتبار التغليب وانما يلزم اعتباره لو جرى في اول الكلام ذكر مع بطريق الغيبة
لانا نقول ذكر النحاة انه لا يجوز في كلام واحد ان يخاطب اثنان او اكثر من غير عطف
او تثنية او جمع واما في قراءة يعملون بياء الغيبة فلا تغليب لان الضمير لمن سواه
من المكلفين وغيرهم لا له وحده ليكون المعنى انت وهم لانه لم يعهد مثل ذلك في
الكلام وان كان له جهة باعتبار تغليب الاكثر نعم لا يبعد ان يكون المعنى يعمل العقلاء
وغيرهم فعبر عن الكل بضمير العقلاء تغليبا لكنه خلاف الظاهر ومن هذا الباب
تغليب ذوي العقول على غيرهم بان يعبر عن العاقل وغيره بطريق يختص العقلاء
كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم وقد اورد ههنا مثالا لا يشرف فيه الى انه
يجوز ان يجتمع في لفظ واحد نوعان من التغليب ومع قوله تعالى فاطر السموات والارض
جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي جعل لكم من جنسكم
حلائل ومن الانعام ذكورا وبثكم ويكثركم في هذا الجعل حيث يكون به التوالد والتناسل
فهو كالمنبع للبث والتكثير فلفظ كم يختص خطاب العقلاء وقد ورد في
يذرؤكم خطابا للعقلاء المذكورين بطريق الخطاب والانعام المذكورة بطريق
الغيبة ففيها تغليب المخاطبين على الغيب حيث لم يقل يذرؤكم واياهن وتغليب
العقلاء على غيرهم حيث لم يقل يذرؤكم واياكن وكم ما قال من قال لتغليب
المخاطبين على الغيب حتى بالكاف لا بالهاء ولتغليب العقلاء على غيرهم حتى
بالميم دون النون وقد تغلب الحكاية على الغيبة مثل انا وزيد فعلنا وعلى الخطاب
مثل انا وانت فعلنا وهذه الاقسام متقاربة جدا بخلاف الابوين فلذا قال
ومنه اي من هذا الباب تغليب احد المتشاركين في خصوصه بان يثنى اسمه الخاص

وبعضهم الله والى الآخر جميعا بان تجعل مسمى باسمه حتى يكون معه الابوين المسمين
بالاب كما يقال الزيدان بتاويل المسمين بزيد و لهذا لا يكون تعريف العمرين لابى بكر
وعمر رضى الله عنهما باللام كالزيدين لاكاباتين وعماتين فان لفظ المثنى هكذا موضوع بازاء
الجنسين واما مثل الابوين والعمرين فليس من قبيل الاعلام بل من قبيل اسماء
الاجناس فان يعرف باللام وتارة يتكرم المغلب سوا الذى لفظه اخف كالعمرين
او مذكر كالقمرين واما الخافقان فمنهم من جعل الخافق حقيقة فى المغرب من خفقت
النجوم اذا غابت وبعضهم فى المشرق من اخفق الرجل بثوبه اذا لمع به وقال ابن
السكيت الخافقان افقا المشرق والمغرب لان الليل والنهار يخفقان فيهما اى
يضطربان وعلى هذا لا يكون من التغليب فى شئ واما ما يجاريه التغليب والعلاقة فيه
وانه من اى انواعه فمما لم اذا احكام حوله واذا مس الناس ضر اى سوء حال
من مرض او جدب او فقر ونحوها وانما جاء باذا والفعل الماضى مع ان الضر قليل
بالنسبة الى حسن الحال كالسيئة بالنسبة الى الحسنة لاستجماع امور اقتضت كون الشرط
فى حكم المقطوع به ومنها التعبير عن الاصابة بلفظ المس المنبئ عن القلة وذكر الضر
بطريق التنكير المناسب فى هذا المقام ان يحمل على التقليل وجعل مفعول المس هو الناس
الاجتماع بان يلحقهم كل ضر وهذا تقرير المصنف رحمه الله بناء على ان الشرط واذا مس الناس
ضر على ما فى سورة الروم لكن جزاءه ليس دعاء على ما وقع فى بعض النسخ بل دعوا ربهم منيبين
واما الذى جزاؤه دعانا فهو واذا مس الانسان ضر على ما فى سورة الزمر وعلى كل تقدير نقل
الآية على ما فى الكتاب سهو لانها فى سورة الروم واذا مس الناس ضر دعوا ربهم منيبين اليه
وفى سورة الزمر واذا مس الانسان ضر دعانا ثم استقرانه ورد مثل هذا الشرط بلفظ
اذا والماضى مع تعريف الشر والتعليق بمطلق الانسان لكون الضمير فى واذا مسه الشر
عائدا الى الانسان فى قوله واذا انعمنا على الانسان على ما هو الظاهر من الكلام وان كان على
ما ذكرتم لكن الذى يقتضيه البلاغة ان يكون المعنى بالانسان المقيد بما يدل عليه الجزاء
من قوله تعالى اعرض ونأى بجانبه اى اعرض عن الشكر وذهب بنفسه اى ابعدها عن الله
سائر الناس تكبرا وتعظما كما يقال ذهب بالخيلاء والجانب فى حكم المتكلم كما فى قولهم كتبت
الى جانب فلان يريدون الى نفسه وذاته وفرطت فى جنب الله اى ذاته وامثال هذا المعرض
المتكبر بمطلق الشر يحق ان يكون فى حكم المقطوع به وعريض الدعاء عبارة عن كثرته مجازا
عن عرض الجسم فانه اذا طال امتداده العرضى فالطولى اكثر وعند التحقيق كان يقتضى
توقيف ما سبق من الاجمال ان تذكر اذا ما بعد اذا الا انه اشتد اهتمامه ببيان كيفية جعل
اذا ما من كلمات الشرط مع كون اذا للماضى خاصة وكون الشرط امرا تعلق به حصول امر
فى الاستقبال ووجه التنبيه ان اذ وان كان دالا على المضى المنافى للشرطية الا انه بعد اتصال
ما الابهامية جعل منسلخا عنه دالا على المضى وجعل دالا على الاستقبال فصلح للمجازاة

92

مثل اذا واذا ما وذلك لانه باتصال ما الابهامية به منقطع عنه التخصيص
بالمضاف اليه وبناسب الشرطية بما فيه من الابهام بمنزلة حيثما وهذا ما
قال الشيخ عبد القاهر ان اذ تضاف الى الجمل وتكون لوقت مخصوص والجزاء
ينافى الخصوص فالزم ما الكافة ليصير عاما وانما اعتبروا الاتصال بما
الابهامية دون ان يجعلوا اذ ما كلمة برأسها للشرط جريا على قضية المناسبة
والمقايسة باذا ما وحيثما وانما ومتى ما والفرق بينه ليس حال اذا
واذا ما كحال اذ واذ ما فى ان يكون مع ما للشرط وبدونها لا بل اذا واذا ما
كلاهما للشرط لا فرق بينهما من حيث المعنى الا ان فى اذا ابهاما فى الاستقبال
ليس فى اذا بمعنى انك اذا قلت آتيك اذا طلع الشمس فانه ربما يكون لطلوع الغد
حتى تستحق العتاب بترك الاتيان فى الغد بخلاف ما اذا قال اذا ما طلعت فانه
لا يختص بذلك ولا يستحق العتاب وانما قال من حيث المعنى اذ من حيث اللفظ يكون
اذا ما جازما فى السعة مثل اذا ما تخرج اخرج قال ولا ذا ما لم تجد يرايهم نعتد
بخلاف اذا فانه لا يجزم الا فى الضرورة كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل وذلك
لان المناسب للمجازاة ان يكون الشئ بحيث يجوز ان يقع وان لا يقع
والخالى عن ما الابهامية يكون لوقت معلوم يأتى الا انه لما دل على وقوع الجزاء
عند مجئ وقته كما تقع فى ان عند وجود الشرط حكم بانه للشرط وايضا الفعل بعد
اذ واذا الخالية عن ما الابهامية الكافة لهما عن الاضافة يكون فى موقع المفرد
ويخرج عن الخبرية كالواقع بعد ان المصدرية والمجازاة تستدعى الخبرية وفى هذا نظر
لان الواقع بعد ان الشرطية ايضا خارج عن الخبرية وكلامه فى الاول لان جزم اذا ما
ايضا انما يكون فى الضرورة ومتى لتعميم الاوقات فى الاستقبال بمعنى ان الحكم
المعلق به يعم كل وقت من اوقات وقوع مضمون الجزاء كما ان الحكم على كل رجل يعم
كل فرد ومتى ما اعم من ذلك واشمل حتى ربما يجرى فى متى من القسم ما لا
يجرى فى متى ما واما انه يفيد التكرار حتى يقع فى متى ما دخلت الدار فانت طالق بكل
دخول طلاق فليس بشئ بل يفيد انها فى اى وقت دخلت من الليل والنهار طلقت
بخلاف متى فانه ربما يخص بعض الاحيان ومثل متى ومتى ما فى الازمنة اين وانما فى
الامكنة وعطف الاحياز على الامكنة لان المكان ما يعتمد عليه المتمكن كالارض للسرير
والحيز الفراغ المتوهم الذى لو لم يشغله المتحيز لكان فارغا وعند الحكماء المكان هو
السطح الباطن من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من المحوى وكذا الحيز وحيثما
نظير اينما بمعنى انه لتعميم الامكنة ولعمل الجزم ولم يقع حيث بدون ما اداة شرط
حيثما كنتم فى اى مكان كنتم من الامكنة فاجعلوا وجوهكم تلى شطر المسجد الحرام
وما لتعميم الاشياء من اولى العلم وغيرهم من غير فرق بما ومن وفيهما اعم من ما

اي شي من الاشياء صغيرا وكبيرا قليلا او كثيرا بحيث لا يخرج عنه البعض ولا يتبع
واختلفوا فيه فقيل كلمة براسها موضوعة لزيادة التعميم فوجه كونها اعم الوضع
والمناسبة على ما قيل ان الزيادة في البناء للزيادة في المعنى وقيل مه بمعنى الكف
وما هي الشرطية والمعنى اكفف عن كل شي ما تفعل افعل فمفاده انه ما من شي تفعله
الا وانا افعله عموما فوق الخالي عن الامر بالكف عن كل شي فالشرطية هي ما الثانية
وقال الخليل اصلها ما ما على ان الاولى هي الشرطية والثانية ابهامية متصلة
بها لزيادة التعميم كما هي في متى ما واينما وغير ذلك ووجه الزيادة ظاهر وقد شاع عند اهل
المنطق استعمال مهما لتعميم الاوقات عنوانا متسامحين جعلوه سور الايجاب الكلي في المتصلة
وليس من اللغة ولا يوجد في استعمال الفصحاء الا ما ذكره صاحب لسان الاعراب انه قد يستعمل
ظرفا نحو مهما تقصدني اقصدك نعم من بين الاسماء الشرطية ما كان منها ظروفا مثل اذا
واذا ما ومتى ومتى ما واين واينما وحيثما فمحلها النصب على الظرف للفعل بعدها وما كانت غير
ظروف كمن وما ومهما فقد يكون محلها النصب بالفعل وقد يكون الرفع بالابتداء والخبر
هو الجزاء او الشرط مع الجزاء فيه خلاف والاكتفاء بالضمير في الشرط مثل من يأت
فاني آتيك ربما يرجح الثاني وقد يكون الجر مثل بمن تمرر امرر وعم تسال اسال واما اي
فمعرب فتقع مبتدأ مثل ايهم ياتني اكرمه ومفعولا مثل ايهم تضرب اضرب ومصدرا
مثل اي ضرب تضرب اضرب وظرفا مثل اي يوم تخرج اخرج ومجرورا مثل بايهم تمرر
امرر فلها محل اي فالتفسير على الحال والمطلوب بهذه المباحث يشير الى ما ذكره
الشيخ عبد القاهر من ان هذه الاسماء انما جعلت نائبة عن حروف الشرط لاجل الاختصار
والتقريب لانه لا يحصل مدلولها الا باطالة مفوتة لحصول المقصود لعدم امكان ضبط
جميع ذلك في مقام الحديث والاخبار والتعداد والتكرار وسوق الفاظ مبسوطة مختصة
حاوية لجملات التفاصيل على وجه بها يقع الغنية مع تحصيل المنية يعني ان الغرض من هذه
الكلمات الشرطية عموم الازمان او الامكنة او الافراد او الاحوال امر ان ترك التفصيل الى
الاجمال والاحتراز عن الاطالة والاملال فقوله او مجمل عطف على غير واقف عطف العام
على الخاص او مقيدا لكونه واقفا بالحصر كما قولك اي سورة تقرأ اجزك وما ترى من صنف في
مكتبة ومن تلق من اصحابي نكرمه ونحو ذلك وقوله الى عدد حال من مفعول قولك اعني ياتني
زيد الى آخر الامثلة اي واصلا الى عدد ومنتهيا اليه وقوله مع قيام الاملال بسعريان
الاملال حاصل البتة لا يتوقف على تيسر الاستيعاب فانما تعرض لتيسر الآية لانه كانه
تعود بما ذكر من حسن التطبيق وقوله فقد جاء اي جمع الفور بمعانيه وجاء فوائد المعاني
ونواحيه جمع جزء فارشاد لما يدل عليه اسم الاشارة البعيدة وضمير الفصل وتعريف الخبر
اي لا فايز سواهم وقوله فاولئك بلفظ الجمع ناظرا الى ما فيه من عموم الافراد من تحويل الحكم
للجمع والا فمقتضى الظاهر ان يقال فذلك هو الفائز واعلم ان الجزاء والشرط يريد الدلالة

على ان الاصل في الشرط والجزاء ان يكونا جملتين فعليتين مضارعتين ولا يخفى
ما في العبارة من المبالغة حيث جعلهما نفس التعليق بزعم انهما للتعليق والاوجه
ان المراد ان مضمونيهما ومدلوليهما تعليق وقدم الجزاء لانه المعلق والعمدة في الحكم
وانما الشرط قيد له وان اريد حصول امر ما نحو حصول نسبة الايجابية او السلبية بل
الانشائية ايضا والامر المعلق مضمون الجزاء والمعلق به مضمون الشرط وفي ذكر
اشارة الى التعليق بل كونهما التعليق وقوله في جملتيهما دون ان يقول فيهما دعا
مرجح ما ذكرنا من الاوجه وقوله او احديهما عطف على خبر ان يكونا لو وضع
الفصل وقوله وكذا اي مثل استلزام امتناع المضي فهو عطف على امتناع الثبوت
وان يكون بدل من المضي او فاعل لفعل محذوف اي ما امتنع ان يكون وفي بعض النسخ
متوغل محذوف وقوله ان يكون الفعلان ماضيين اخذ مما سبق المقصود والا
فالانسب بما سبق ان يقول ان يكونا اي الجملتان ماضويتين وقيد بقوله لما
من ان الاصل في جملتيهما المضي وقوله فظهر تفريع على الكلام اي ظهر من امتناع كون
جملتيهما اسميتين او ماضويتين ان مثل ما ذكر من الامثلة لا يصار اليه من الكلام البليغ
الا لنكتة لامتناع المصير الى خلاف مقتضى الظاهر بدون نكتة بين الحال الغير الظاهر
والا لم يكن الكلام بليغا واما في غير البليغ فربما يصار اليه من ~~الكلام البليغ الا لنكتة~~
مما ذكرنا ان المراد الامتناع في الاصل وفيما سوا الظاهر لا الامتناع عن اهله بحيث لا يجوز
خلافه اصلا واشار باعادة لفظ نحو الى ان اقسام خلاف الظاهر بلا ماء الاول ما صير
فيه الى الماضوية في كلتا الجملتين او في الشرط فقط او في الجزاء فقط الثاني ما صير فيه
الى الاسمية ولا يتاتى الا في الجزاء وطي ولذا قدم ذكر الماضوية مع ان الاوضح ما سبق
تاخير الثالث ما صير فيه الى الماضوية لفظا ومعنى من غير انقلاب الى المستقبل كما
في امثلة القسم الاول والظاهر ان الشرط فيه حال فكان الانسب كونه بلفظ المضارع
وقوله مما لا موجب بيان لقوله نحو في المواضع الثلاثة وقصره معه بما وقصر كونه للفعل
اتى من العهود والامثلة التي لا توجب جهة لكون الفعل مضارعا لكون التاكيد فانها انما
تلحق المضارع لا غير بحيث يكون لا يجوز المصير الى غير المضارع ولو مع الفعل نكتة ولا
ارى حمل الضمير بين لما وجهها الا ان يكون ما عبارة عن الفعل وفي لا يستقيم الا ان
الا بتكلف واما في قوله فاما ما ترين ان الشرطية اتصلت بها ما المؤكدة ولزمها تاكيد
الفعل بالنون لئلا تنحط رتبته عن رتبة الحرف والفعل المؤكد بالنون لا يكون الا مضارعا
وجواب الشرط الجملة الشرطية بعده اعني فمن تبع هداي فلا خوف عليهم وقوله واما تثقفنهم
اي ان تصادفهم وتظفرنهم فرق عن محاربتك ومناصبتك بقتلهم والنكاية فيهم من وراءهم
من الكفرة حتى لا يجسر عليك احد اعتبارا بهم واتعاظا بحالهم ومن صور وجوب المضارع
ما اذا كان الجزاء مع ان او السين او سوف ولا يخفى ان المراد ما اذا حوفظ على تاكيد الحرف

بما وتقييد الفعل بالسين ونحوها والا فلا امتناع في العدول الى الماضي لكنه مثل توخي جعل النكتة امرين احدهما طلب ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل والثاني ابراز المقصود في معرض الملفوظ وذكر لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اسبابا خمسة ثم عممها بقوله ونحو ذلك وعليه

اي على المصير الى الماضي لكون ما هو للوقوع كالواقع وان لم يكن من الشرط والجزاء وذلك لان ما علم الله وقوعه واخبر به فهو كالواقع لعدم الشبهة في وقوعه كنداء اصحاب الجنة اصحاب النار ونداء اصحاب الاعراف رجالا يعرفونهم بسيماهم وفتح مكة اذا حمل قوله تعالى انا فتحنا لك فتحا عليه وقد نزلت قبله والمراد بالاعراف سور مضروب بين الجنة والنار على ما قال تعالى وبينهما حجاب اي بين الجنة والنار او بين الفريقين واصل الاعراف جمع العرف بالضم استعير من عرف الفرس وعرف الديك للارتفاع واختلف اقوال المفسرين في المراد بالفتح المذكور في قوله انا فتحنا فقيل فتح مكة وقيل فتح خيبر وقيل فتح الله له بالاسلام والنبوة والدعوة بالحجة والسيف فان كل الفتوح تحته وقيل صلح الحديبية لانه كان سبب الفتح بان غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وبويع بيعة الرضوان وقيل معناه قضينا لك قضاء بينا على اهل مكة ان تدخلها انت واصحابك من قابل لتطوفوا بالبيت من الفتاحة وهي الحكومة وأما للتعريض اي بزيادة ليس بحاصل مثل اسناد الفعل في الشرط في معرض الحاصل فيورد بلفظ الماضي تعريضا لمن حصل منه ذلك الفعل كما في قوله تعالى ولئن اتبعت اهواءهم من بعد ما جاءك من العلم انك اذا لمن الظالمين ولئن اتبعت اهواءهم بعد الذي جاءك من العلم ما لك من الله من ولي ولا نصير ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين فان زللتم من بعد ما جاءتكم البينات فاعلموا ان الله عزيز حكيم ذكر الشرط المنبئ عن الفرض والتقدير في الآيات المذكورة مع القطع بعدم وقوعه عن المخاطب بلفظ الماضي تعريضا بالغير وانه قد صدر عنهم اتباع اهواء اليهود والنصارى والشرك والزلل وانهم من الظالمين ولا ولي لهم ولا نصير وقد حبطت اعمالهم وانهم في معرض وعيد عظيم فان الافعال الواقعة في الشرط لما ذكرت بلفظ الماضي مع القطع بانها لا تقع ممن اسندت اليه عليه السلام وجب ان تكون هي التعريض بخلاف ما اذا ذكرت بلفظ المضارع على ما هو الاصل في الشرط لان فعل الشرط الواقع بعد اللام الموطئة للقسم يلزمه المضي على ما تقرر في علم النحو لانا نقول قد مر مرارا انه لا تنافي بين الاغراض والمقتضيات على انا نقول ان الاتيان باللام والتزام الماضي لغرض التعريض ونظيره اي نظير ما ذكر من الآيات في كونه اي في مجرد كون ذلك النظير تعريضا لا في كونه شرطا وتعبيرا

عن غير الواقع بلفظ الماضي قوله تعالى ومالي لا اعبد الذي فطرني والمنبه على انه للتعريض وان المراد ما لكم لا تعبدون قوله واليه ترجعون دون ارجع وكذا قوله تعالى في قصة رسل عيسى عم حكاية عن حبيب النجار حين اسلم أأتخذ من دونه آلهة تعريضا بالمخاطبين الذين اتخذوا من دون الله آلهة ولكونه للتعريض قيل اني آمنت بربكم مع انه كان المناسب لولا قصد التعريض ان يقال آمنت بربي واتبعه اي ذكر بعد قوله آمنت بربكم قوله فاسمعون ولولا التعريض لم يكن لذلك معنى وقوله وجه حسن التعريض ولاجل المقتضى له من حيث كونه محلا له هو تطلبه سماع الحق اي اسماعه قومه الطالبين لايذاء القاصدين لقتله للحق الذي هو وجوب عبادة الله وقبح عبادة الاصنام وكونها ضلالا مبينا فقوله اسماع الحق من اضافة المصدر الى مفعوله الثاني وضمير هو للوجه والتصريح عطف على المواجهة

ومن هذا الاسلوب يعني اسلوب اسماع الحق على وجه لا يورث مزيد غضب قوله تعالى قل لا تسألون عما اجرمنا ولا نسأل عما تعملون بدل لا تسألون عما عملنا ولا نسأل عما تجرمون وقوله وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين بدل انا لعلى هدى وانكم لفي ضلال مبين لكن ترك التصريح اوصل بالمجادل الى الغرض واهجم به على الغلبة مع قلة شغب الخصم وفل شوكته بالهوينا فقوله لعلى هدى او في ضلال يحتمل ان يكون خبر الاسم ان وما عطف عليه على طريق اللف والنشر وان يكون خبر الاحدهما وقد حذف خبر الآخر اي انا لعلى هدى او في ضلال وانا اياكم لعلى هدى او في ضلال وفي كلمة على وفي اشعار بان صاحب الحق كانه على فرس جواد يركض به حيث يشاء وصاحب الباطل كانه منغمس في ظلام لا يدري اين يتوجه وانما لم يرد الآيتين على ترتيب النزول لان آية قل لا تسألون اظهر في التعريض والانصاف من حيث نسبة الاجرام الى نفسه صاحبه وانما لم يذكر الآيتين قيل بتقرير حسن التعريض لانه من الانصاف واسماع الحق على الوجه اللائق اظهر منهما في التعريض وهذا النوع من الكلام المشتمل على اسماع الحق على وجه لا يورث مزيد غضب يسمى المنصف وصفا له بوصف صاحبه حيث انصف من نفسه مجمله ولم يجعل له مزية على مخاطبه ولان كل من سمعه من موافق ومخالف قال لمن خوطب به قد انصفك صاحبك الكلام وجعله الانصاف كانه النسوة واعطاه التخفيف وقد يسمى الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان والتسليم ويقولون انه من مخادعات الاقوال التي تقوم مقام مخادعات الافعال ان لطموح يعني مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة وقوله تعالى ان اردن تحصنا وارد على اظهار الرغبة لان اداة الشرط عند المحققين اذا لا معنى للتفاؤل

٩٦

ههنا ولذا لم يقل وكقوله تعالى والآية مما استدل به القائلون بنفي مفهوم المخالفة
فالالزم جواز الاكراه على تقدير عدم ارادة تمنن التحصن واجيب بوجوه الاول
ان مفهوم المخالفة انما يكون اذا لم يظهر للتقييد بالشرط فائدة اخرى سوى
انتفاء الحكم عند انتفائه وههنا الفائدة اظهار الرغبة في الوقوع والمبالغة في
النهي بمعنى انهن مع قصور عقولهن اذا اردن التحصن وترك الزنا فالمولى
احق بذلك ولكون الآية نزلت فيمن كن يردن التحصن ويكرههن المولى على الزنا
وفي مثله لا يثبت المفهوم على فعل يريد الفاعل خلافه فعند انتفاء ارادة تمنن ترك
الزنا لا يتصور الاكراه على الزنا لكونه اكراها على ما لا يريد الفاعل خلافه وتحقيق
الكلام ان القيد الوارد بعد النهي قد يكون قيدا للفعل نحو لا تصل اذا كنت
محدثا وقد يكون قيدا للترك مثل لا تبالغ في الاختصار ان حاولت تسهيل الفهم
وقد يكون قيدا للطلب مثل لا تشرب الخمر ان كنت مؤمنا والظاهر ان الآية
من هذا القبيل فلا تدل بحكم المفهوم الا على انتفاء طلب ترك الاكراه عند عدم
ارادة تمنن التحصن بمعنى لا اطلب ترك الاكراه على الزنا ان لم يردن ترك الزنا
لانه لا يتصور الاكراه ح فلا معنى لطلب تركه الثالث ان مفهوم المخالفة ظاهر لا
قطع فلا يعتد به في معارضة الاجماع القاطع والنصوص القاطعة في حرمة الامر
بالمنكر فضلا عن الاكراه عليه وما شاكل ذلك المذكور من اسباب ابراز
غير الحاصل في معرض الحاصل كالانباء عن الوثوق بوقوع الفعل مثل ان اعطاني
الامير الوفا فكذا وكالاستلذاذ مثل ان قدم الحبيب ومثل زيادة الترغيب
مثل ان اكرمتك فلا تقصر في الشكر والترهيب مثل ان ضربتك لم اقصر
على القليل وكان مقتضى سوق الكلام ان يقول واما ما شاكل ذلك
وقولهم رحمه الله بلفظ الماضي في الدعاء مع ان معنى الظاهر ليرحمه الله من قبيل
ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لمعنى من المعاني كالتفاؤل واظهار الرغبة
والانباء عن استحقاق الرحمة ومن ههنا اي من مقام ذكر نكت ابراز غير
الحاصل في معرض الحاصل تنبه للنكتة في ذكر مجيء الحسنة بلفظ الماضي واصابة
السيئة بالمستقبل غير معدول به وهي اظهار الرغبة في وقوع الحسنة وكمال رأفة
الله تعالى بالعباد ولو كان قوله ههنا اشارة الى العدول الى الماضي لاظهار
الرغبة لكان المناسب ان يذكر ذلك عقيبه فان قيل قد سبق صريحا ان كون الاصل
في اذا القطع بوقوع الشرط هو النكتة في تغليب الماضي معه كما في هذه الآية فما معنى
التنبه ههنا للنكتة قلنا تلك النكتة هي العامة وهذه هي الخاصة كما ذكر في النعت
ان له وجه حسن عاما ولكل النعات وجه حسن خاصا وابراز المقدر
عطف على ابراز غير الحاصل وهذه هي النكتة الثانية في المصير في الشرط والجزاء

٩٥

الى غير المستقبل وهي مختصة بالمثال الخامس من الامثلة المذكورة وهو ان اكرمتني
الآن فقد اكرمتك امس فهذا هو الملفوظ به الذي ابرز في صورة الكلام المقدر
الذي هو ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس لانصباب
الكلام الى معنى هذا المقدر ونه يظهر ان الجزاء قد يكون جملة انشائية من
غير احتياج الى تاويل بالخبر اذ لا ضرورة اليه لان الامر والنهي وغيرهما يجوز
تقييدها بالشرط كما يجوز تقييدها بالظرف والحال وغيرهما فان قيل قد سبق
ان مضمون الجملة الشرطية تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط
فما معنى ذلك في الانشاء وكيف لا يمتنع في الشرط دون الجزاء قلنا الحصول
قد يكون لثبوت شيء لشيء او نفيه عنه كما هو مدلول الخبر وقد يكون لتوجه الطلب
او التمني او نحو ذلك كما هو مدلول الانشاء فتعلق ذلك بحصول مضمون الشرط
المفروض الصدق ممن تهيأ يمتنع كونه انشاء فحاصل ان جاءك زيد فاكرمه ان على
تقدير صدق انه جاءك اطلب منك اكرامه لا بمعنى الاخبار بالطلب بل بمعنى انشائه
واما كلمة لو فهي كانت اي لما كانت ولذا اجيب بقوله امتنعت فالمعنى
انها لتعليق ما امتنع من حيث امتنع لما عرف من ان تعليق الحكم بالوصف يشعر بالحيثية
فيصير المعنى انها لتعليق امتناع الشيء وهو الجزاء بامتناع الغير وهو الشرط وعلى
هذا يكون معنى قوله معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع اي بامتناع الشيء الذي هو مجيء
مخاطبك فيتم الحكم وينطبق عليه المثال من غير احتياج الى تقدير المضاف اي لتعليق امتناع
ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع والمراد بما امتنع ولغير اعم
من ان يكون مضمون اثبات او نفي فيشمل اقساما اربعة هي ان يكون الشرط والجزاء
مثبتين مثل لو جئتني لاكرمتك ويكون امتناع الاثبات نفيا او منفيين مثل لو
لم تجئني لم اكرمك ويكون امتناع النفي اثباتا او يكون الشرط مثبتا والجزاء منفيا
مثل لو جئتني لم اشتمك او بالعكس مثل لو لم تجئني لشتمتك وقوله على سبيل القطع
متعلق بامتنع لانك تعلق امتناع الاكرام قطعا بامتناع المجيء فعلى هذا كان الانسب
ان يقال لتعليق ما امتنع على سبيل القطع بامتناع غيره والا الظهر انه متعلق بامتناع
غيره لانك تعلق امتناع الاكرام بالامتناع القطعي للمجيء بمعنى جعله مستقيما عنه على ان
التعليق مجاز عن التسبيب لانك اذا قلت ان جئتني اكرمتك وعلقت الاكرام بالمجيء فقد
جعلته مسببا والمجيء سببا والا فالظاهر انه ليس مستقيما اذ ليست كلمة لو لتعليق
الامتناع بالامتناع بل لتعليق مضمون الجزاء بمضمون الشرط القطع الانتفاء لسبب انتفاء
الجزاء لظهور انك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك كان المعنى ان الاكرام كان يثبت لو يثبت
المجيء وانما لم يثبت لعدم ثبوت المجيء قطعا ولهذا اطبق ائمة العربية على انها لانتفاء الثاني
لانتفاء الاول كما ان لولا لانتفاء الثاني لثبوت الاول وبهذا صرح في علم النحو قال ولو

لنحو ان شرط في الماضي على امتناع الثاني لامتناع الاول وبهذا يسهل استعمال
للقطع بان معنى قوله تعالى لو شاء لهديكم اجمعين ان انتفاء هدايه الجميع بسبب
انتفاء المشية لا بالعكس وقد صرح بذلك الحماسي حيث قال ولو طار ذو حافر
قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي لكن لم يطر ذو حافر فلهذا لم تطر تلك الدابه
وابو العلاء حيث قال ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن
دوام اي فلهذا لم يكونوا رعايا وقد ذهب الشيخ ابن الحاجب ومن تبعه الى انها
يجب ان تكون لانتفاء الاول لانتفاء الثاني لان الاول سبب والثاني مسبب وانتفاء
السبب لو اتحد لا يوجب انتفاء المسبب لجواز ان يثبت بسبب آخر بخلاف انتفاء
المسبب فانه يوجب انتفاء جميع الاسباب او لان الاول ملزوم والثاني لازم وانتفاء
اللازم يدل على انتفاء الملزوم دون العكس لجواز كون اللازم اعم وما كان
ينبغي ان يخفى على مثله ان ليس معنى كلام القوم ان انتفاء الاول يدل على انتفاء
الثاني ويفيد العلم به بل ان سبب انتفاء الثاني في الخارج هو انتفاء الاول بمعنى
انه قد حصل جميع الشروط والاسباب لوجود الثاني كالاكرام سوى مجيء الاول
كالمجيء مثلا فلم يثبت الاكرام الا لانتفاء المجيء الا ترى انك تقول لو المآء البارد لو اعطاني
بادرت الشجر يعني ان عدم حصوله بسبب عدم اصابة البارد ومعنى قوله تعالى لو انزلنا
هذا القرآن على جبل لرايته خاشعا متصدعا من خشية الله ان انتفاء روية
الجبل خاشعا بسبب انتفاء انزال القرآن عليه لا ان تستدل بانتفاء احدهما
على انتفاء الآخر وانما غلطوا من جهة ان اهل المعقول جعلوا لو اداة اللزوم
والاتصال واستعملوها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات لا لبيان
ان سبب الثبوت والانتفاء في الخارج ماهو ولا خفاء في ان انتفاء اللازم
يدل على انتفاء الملزوم بمعنى ان العلم به يستلزم العلم به من غير عكس وعلى هذا
القاعدة ورد قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا استدلالا بعدم الفساد
على عدم تعدد الآلهة وهذا الكلام زيادة بسط يطلب من شرح التلخيص
امتنع جواب حين كانت لنزلها منزلة لما اي لكونها للتعليق ما امتنع مما امتنع
قطعا امتنعت جملتاها عن الشرط والجزاء عن الثبوت لدلالة على علمه بالجملة الاسمية
ولزم ان يكون جملتاها فعليتين والحال ان الفعل ماض فهذا ايضا داخل تحت اللزوم
وانما لزم فعليتهما ليصح التعليق وعدم الثبوت ولزم ماضويه الفعل ليصح انه التعليق
ما امتنع على لفظ الماضي واستلزم لزوم كونهما فعليتين ماضويتين اي تركيب المستقبل
الداخل عليه كلمة لو في مثل ولو ترى اذ وقفوا على النار منزلة الماضي لصدوره عمن الاخلاف
في اخباره وان تحمل المستقبل في مثل قولك لو تحسن الي لشكرت على ان القصد فيه
الى الاستمرار فيما مضى من الزمان وقتا فوقتا فيكون المعنى على المضي او ان تحمله العود

على قصد استحضار الصورة على ما تناسب فعل الحال الحاضر وان كان المعنى
على المضي فان قيل عطف ليستلزم في الموضعين على لزم يوجب ان يكون
التعدد ان كلمة لو حين كانت للتعليق ما امتنع بامتناع غيره استلزم التنزيل
والقصد المذكورين فما وجهه قلنا قد ذكر الشيخ عبد القاهر انه اذا عطف
الشيء على الجزاء فهو على وجهين احدهما ان يستقل كل بالجزائية مثل اذا جئتني
قمت لك وخلفت عليك وثانيهما ان يكون ترتب المعطوف بواسطة المعطوف
عليه مثل اذا رجع الامير استاذنت وخرجت اي واذا استاذنت خرجت
فالمعنى هاهنا انها لما كانت للتعليق المذكور امتنعت الجملتان عن الثبوت
ولزم فعليتها الماضوية ولما امتنعت ولزم استلزم التنزيل والقصد ايا لما
جعلنا مجبرا استلزم اللزوم كونها فعليتين ماضويتين ثم المقصود ومعنى وقفوا
على النار اروها حتى يعاينوها او اطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها
فعرفوا مقدار عذابها من وقفته على كذا عرفته وفهمته وجواب لو في لاية
البلك محذوف اي لرايت امرا عجيبا والخطاب عام كما مر والمعنى ان
هذه الحالة كانها قد تحققت وانقضت فلذلك لو رايتها لرايت العجب ونزل
منزلة المستقبل منقولا استلزم وتنزيله الماضي ظرف لتنزيل كما في قولك نزلنا
منزله كذا ونظيره اي نظير المستقبل منقول له لتنزيله والقصد اي صدور المستقبل
متعلق بنظيرها ولا اذي لو صار الماضي بالمعلوم مكسر فادا ربما وعلى نحو متعلق
بتنزيل ووجه تاويل يود بوده ان الفعل الداخل عليه ربما يكون الا ماضيا الانه
الذي يحقق فيه التعليل والتكثير واما المستقبل في الغيب وعند الكوفيين هو
تقديره كان اي ربما كان يود وعند بعض البصريين ما النكرة بل نكرة
بمعنى شيء موصوف بيود كما في رب رجل يسافر غدا وح يكون متعلق رب
محذوفا اي تحقق وعلى الوجهين لا احتاج الى تاويل يود بود فلا اقل من احد
قولي اصحابنا البصريين ومعنى التعليل ان اهوال القيامة تدهشهم فيقعون
مبهوتين فان كانت منهم افاقة ما تمنوا ذلك وقيل هو على طريقتهم في قولهم لعلك
ستندم على ما فعلته وربما ندم الانسان على ما فعل لا يريدون الشك والتقليل
بل يريدون ان الندم وان كان مشكوكا او قليلا فحق عليك ان لا تفعل هذا الفعل
لان العاقل لا يتعرض لما يورث الندم وان كان مشكوكا او قليلا وقوله لو كانوا
مسلمين حكاية لودادتهم على طريق الاخبار عنهم كما في قولك حلف بالله ليفعلن
ولو قيل حلف بالله لا فعلن بطريق الحكاية لكان الكلام بلفظه
مستمر الامتناع وقوله في لو يطيعكم باستمرار امتناع مبني على انه كما يكون
المضارع الخالي عن حرف الامتناع لاستمرار الثبوت كذلك الداخل عليه لو اي

96

على ما

لا تكون لو للتعليق المذكور لكان حمله الشارح العلامة

حكاية ما

كلمة لو تكون لاستمرار الامتناع لا لامتناع الاستمرار كما تكون المنفي لاستمرار النفي لا نفي الاستمرار والجملة الاسمية المؤكدة المنفية مثل ما انهم بمؤمنين تكون لتأكيد النفي لا نفي التأكيد على ما مر من ان نحو ما زيد ضربت للاختصاص النفي لا نفي الاختصاص وله نظائر جمة بمعنى لو تحسن الى لشكرت ان انتفاء الشكر بسبب استمرار امتناع عن الطاعة لكن الظاهر ان المراد باستمرار الامتناع دوامه وعدم انقطاعه لا لحظة ساعة فساعة وعلى التجدد كما يشعر به قوله وقتا فوقتا وقوله الفعل مفعول استلزم وعلى نحو حال منه ويكسبون عطف على يستهزءون وقوله بعد قوله قالوا انا معكم انما نحن مستهزءون يعني انهم ذكروا استهزاءهم بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت فالله سبحانه لم يترك الاستهزاء بهم الى المؤمنين بل تولاه بذاته وذكره بلفظ المضارع المنبئ عن الاستمرار وقتا فوقتا لانه اشد وافظع وسماع انواع الهوان فالحاقه بهم والبلايا والنكايات فيهم على تجدد الاوقات وتعود الحالات وقوله لو تطيعكم مبتدأ خبره وارد على هذا اى على قصد الاستمرار وقيس باستمرار امتناع عن الاطاعة كما قلنا لكن الاظهر ويشعر كلام الكشاف انه لاستمرار الفعل اعني الطاعة ودخول لو لنفي امتناع الاستمرار وذلك انه كان في ارادتهم استمرار عمل النبي عليه السلام على ما يستصوبون وانه كلما عن لهم رأي في امر كان معمولا عليه فذكر الله انه لو تم على الطاعة كما تريدون لوقعتم في الجهد والهلاك لكن لم يستمر عمله وقعت فكون لامتناع الاستمرار وانتفاء ما كانوا يريدون ولم يعطف هذا المثال على امثلة لو ترى ولو يحسن لانها تحتمل الفعل الى الاستحضار بخلافه ثم انه رجع لاستحضار في لو تحسن الى صورة منع الاحسان على قياس استمرار الامتناع وهي ربما يؤدي الى صورة الوطأة وصوظاهر وحتى لو ترى في المواضع الى صورة حال المجرمين والظالمين وغايته ان يرجع الى صورة رؤية تلك الحال وهو صورة الفعل لا منعه كما ذكر في لو تحسن واجيب بانه اشار الى اختيار ان لو في لو ترى للتمني دون الامتناع بخلاف لو يحسن فانها امتناعية وانت خبير بان لو لو كانت للتمني لم يحتج الى التأويل لان لو التمني لا يختص بالماضي وكان المناسب ان يتعرض لصورة حال الموقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب لظهور ان قوله ولو ترى الظالمين موقوفون عند ربهم متناول بتلك الحالة لا مختص بقوله ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم يرجع بعضهم الى بعض القول يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا انتم لكنا مؤمنين وهو اسوأ المراد وتناول تلك الحالات ووجه اختيار المضارع للاستحضار انه الذي يكون للحال في الحاضر وهذا ظاهر وما تعالى لان الماضي يدل على ان صفات الفعل امر قد انقضت

ولا تكون

97

ولا تكون للنفس رغبة تامة في استحضارها لعدم امكان مشاهدتها على المستقبل فانه يدل على ان الفعل سيوجد مع صفاته فتحصل للنفس رغبة في ان ترى انه كيف يوجد فيستحضر مع صفاته حتى غاية الوكادة لان الصورة العجيبة اذا شوهدت مرة فاستحضارها اسهل وانساق النفس اليها ارغب اذ قال فتثير سحابا فانه دال على اسناد الى السبب وهو الرياح لانه ادل على كمال القدرة اذ يفعل بعض ما ارسله هذه الافعال العجيبة والاحوال المختلفة ثم قال فسقناه مكان ساقه الغمام الى الحال دلالة على زيادة الاختصاص وان الكل منه والوسائط اسباب وآلات فقوله من اثارة السحاب صار للمصدر الى المفعول والفاعل محذوف وهو الله نظرا الى الحقيقة والرياح نظرا الى ظاهر الكلام قزع بفتحتين قطع رقيقة من السحاب واحدها قزعة والقطع بكسر القاف وفتح الطاء جمع قطعة منزوف مضروب في المدرقة تضاف على اشاعل والضمير لقزع وكذا ضمير يعقل اي تصير وحوله بين الضمير لما في تضامن من الثقل ركاما سحابا متراكبا ركب بعضه على بعض وسوا عني تضام عطف على تبدو قائم مقام بان اخرى وانه ابلغ لعدول بالماضي الى المضارع للاستحضار طريق مسلوك للبلغاء فان قيل علم عدول البلغاء عن سلوك الطريق الذي يقتضيه المقام معلوم لا يحتاج الى ان يذكر قلنا المعنى انهم لا يعدلون عنه الى طريق مقتضى الظاهر وان كان انما يلغا وذلك لكمال حسنه وفرط اهتمامهم به باني قد لقيت بطان قوله بما لاقيت البيت السابق الا من مبلغ فتيان فهم بما لاقيت عند رحا بطان الغول سهوا بالفتح من السعالي والجمع اغوال وغيلان وكل ما اغتال الانسان واهلكه فهو غول تهوي تنزل تعالى تهوي بالفتح تهوي هويا اي سقط الى اسفل السهب الفلاة وكل ما استوى من الارض وبعد والصحيفة الورقة ترك القرطاس في الصحصحان المكان المستوي وكذا الصحصح والصحصاح والدهش الحيرة خرت سقطت لى لصريع الهالك فعيل بمعنى مفعول من صرعه اهلكه ولذا استوى فيه المذكر والمؤنث ولم يقل صريعة والجران مقدم عنق البعير من مذبحه الى منحره وبئس البعير فقلت لها كلانا نضو ارض اخو سفر تخلى لي مكان فشدت شدة تحوى فاهوت لها كفي بعضول يمان انضو المهزول يخلي تأنث خلي بكسر اللام صيغة امر من تخلية السدة الحملة اهوت كفي بالسيف اومات ومقتضى الظاهر فاضربها فضربتها عطفا على شدت واهوت خلقه من تراب جملة مفسرة للمثل لا محل لها من الاعراب في هذا من نفسه

الضريب بالاضرب وهو المخلوق بلا اب فاجم لتكون اقطع للخصم واجمع لمادة شبهته ويكون في حق التشبيه اشترا كهما في الخلق بلا اب فلا يضر اختصاص المشبه به بخصوصيته على ان القصد هو التشبيه في كون وجودهما خارجا عن العادة المستمرة وهما في ذلك سواء قوله ثم قال له قبل الترتيب اللفظ وقيل لترتيب المعنى اي صوره طينا ثم قال له كن لحما ودما ونحو ذلك واستلزم عطف على لزم او استلزم والضمير للزوم كون جملتها فعليتين اي استلزم في مثل لو انتم تملكون ان تحمل على كون انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر ليكون الجملة بعد لو فعلية لا ابتداء خبره تملكون فيكون اسمه ولا تاكيدا لفاعل تملكون على ان يكون الاصل تملكون انتم تحذف تملكون لان تقليل الحذف وهو حذف الفعل وحده اولى من تكثيره وهو حذف الجملة مع انه لا دليل عليه ولا ضرورة اليه وما ذكر من كون التقدير تملكون بالتكرير وكون الدال على المحذوف هو ضمير المحذوف مخالف لما عليه الجمهور من كون الفاعل للتفسير لا جمع بينهما قط لا للتاكيد وان الدال علم كلمة الشرط المقتضية للفعل مع قيام المذكور مقامه على ما سوغ لو دات سوار لطمتني وان خولوته لا انا فقوله المنزل منزله ضمير ومنفصل احال الضمير في المبدل او منقول ثان على تضمين معنى الجعل ولا الحمي في ان لو انتم تملكون بعد تعريه الفعل من جهة اخرى من مخالفة الظاهر وهو كون الفعل مضارعا وكانه لقصد استحضار الصورة ومذهب المبرد ان لو يستعمل في المستقبل استعمال ان مثل اطلبوا العلم ولو بالصين وانى اباهي بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط وفي شعر ابي العلاء المعري ولو وضعت في دجلة الهام لم تفق من الجوع الا والقلوب خوالي تصف تاسفه على مفارقة بغداد وشوق ركائبه الى ماء دجلة والمعنى ان وضعت وتسبب ان يكون المعنى مهنا ان تملكوا تعملوا او تخلوا لخشية الفاقة ومن لطائف هذا التركيب ان الموضوع وان كان فاعل فعل محذوف لكنه لما برز مع الفعل المذكور في صورة المبتدا والخبر افاد الاختصاص مثل ما نحن صرح المبتدا والخبر مثل انا سعيت في حاجتك والمعنى ان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ واحتمال هذه اللطائف يعني المذكورة في مباحث الشرط تتغلغل الماء في الشجر تخلله الرياض جمع روض اصلها روضة كما تشق وشقه من زمنت الشهر اروضه رياضا ورياضة يريد ان هذه اللطائف واحتمالها مما استنبطها هو وامثاله من علماء المعاني ولم يتعرض لها القدماء من اهل التفسير ولو قلت ان هذا بناء استنبطه عبد القاهر وكلمه جار الله وزينه بل زينه المصنف لم يبعثه بين علو رتبة علم المعاني وصعوبه المهارة فيه ولم يصيروه من

واضبته بانه مبني على التتبع للتراكيب وخواصها مفصلة كما توجد وايراد الامثلة وبيان خواصها من اللطائف حتى لو اقتصر على مجرد تمهيد القواعد كما في كثير من العلوم لم يحظ الطالب بطائل فاللام في قوله للمبني متعلق بلطائف وذلك لانه لا سبيل للبشر الى الاحاطة بالتراكيب واحدا فواحدا وانما ذلك لعلام الغيوب لكن جملة ذلك لا يسمى علم المعاني لعدم ابتنائه على تتبع التراكيب ثم الابتناء معرفة اعجاز القرآن يكفي على كمال الاحاطة بعلم المعاني لم يدخل الا تحت علم الكامل هذا الفن يعني الفن الثالث والاستيراء طلب الورى وخروج النار من الزند والزنا دجمع زند وقد يسمى وتجميع جواهرها والاقتضاء واذمتها جمع زمام وحلبها واستقبالها المسو والركض المستحب من ركضت الفرس برجلي اي استحثثته للعدو والحلبة فرسيقت الي اناتي مدى اي ابعد غاية متعلق بالركض وكذا باستفراغ اي بذل الجهد والطوق الطاقة والتفوق الفضل شرب اللبن فواقا وهو ما بين الحلبتين من الوقت لان الناقة تحلب ثم تترك سويعة يرضعها الفصيل لتدر والافاويق جمع افواق جمع فيق جمع فيقة بالكسر وابدال الياء من الواو اللبن الذي يجمع بين الحلبتين نحوه متعلق بتفوق حوله صنف دالركض وكلا متوسل وطامع وحيات القلوب اي سويداؤها واثمار لطائف حال من المجرور في يما يؤثرها وهو متعلق بمولع والضمير لما وكذا ضمير عليها الا ان يشير عطف على تؤثر والصفايا المختارات جمع صفية والخبايا المخبيات جمع خبيئة ويخص مجيبا بها للاقتناع بذلك مما ذكر من الركض والاستفراغ والتفوق ونحو ذلك الى ان ينال بتق اي الى ان تامل باستقصاء او يشرح النظر حتى مجيبا به من نام في الروضة يتمتع فيها معجبا بها مشتغلا حال من ضمير تيانق اي متلذذا في الاشتغال من العلم الاجمالي الحاصل بسبب مجرد التقدير بالتنزيل ومعارضته الى العلم التفصيلي الحاصل بعلم المعاني والبيان اذا احاط بهما على وجه قوله والفوز يروى بالنصب عطفا على الحسنى على انها مفعول طامع لاصفة المتوبة والاظهر انها صفة والفوز مجرور معطوف عليها ولو نصب لعطف على محل المثوبة وحاكان طمع لا يتعدى بنفسه بل بالحروف والغرض انا وان حققنا القواعد واوردنا الامثلة لكن ما اودعناه فصول هذا الفن لا ينفع بمجرد معرفتها وحفظها بل لابد من انضمام الامور المذكورة اليها ووجه اشتراط الطمع في المثوبة والنجاة يوم النشور ان به كمال الاجتهاد وفيضان النور ومن لم يجعل الله له نورا فما له من نور والحمد لله على التوفيق لشرح الفن الثالث وهو المسؤول لسلوك الطريق الى الباقي والباعث وصلى الله على النبي واله . الفن الرابع

في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والايجاز والاطناب ثم كونه خبر مبتداء
هو ان ليس ولا تجد حال او خبر بعد خبر وان هي المخففة من المثقلة وفي اسمها ضمير
الشان او هو مع تمتنع في الفاعل تنازعان والمعنى ان علم امتناع الاتحاد
والتباين بين مفهومي جملتين ثابت في ذهنك معود عندك والتاخي تفاعل من
الاخوة تعالى تاخيا اذا اخذ كل واحد منهما صاحبه اخا له والارتباط حصل في
المبني للمفعول تقول ارتبطت الشيء بالشيء وربطته واستحكم الشيء صار محكما قويا
والاواخي جمع آخية بالمد وكسر الخاء وتشديد الياء وهي ان تدفن طرفا قطعة
من الحبل في الارض فيظهر منه مثل عروة يشد اليه الدابة والمراد ههنا العلا
والوشائج الوسائل والاصرة ما عطفك على الرجل من رحم او قرابة او صهر او
معروف تعالى ما يأصرني على فلان آصرة اي ما تعطفني عليه قرابة ولا منة ولا
ولا ان تباس عطف على اتحاد وارتباط وكذا ولا ان يكونا اي مفهوما جملتين
بين اي بين الاتحاد والمباينة فيتوسط حالهما اي حال مفهومي الجملتين بين
الحالة الاولى التي هي الاتحاد والاتصال والحالة الثانية التي هي المباينة والانقطاع
لذلك اي لما بينهما من القرابة والاتصال في الجملة والحاصل ان بين الجملتين كمال
الاتصال او كمال الانقطاع او التوسط بينهما وصار مدار الفصل والوصل على
هذه الجهات الثلث فحق الاولين الفصل وحق الثالثة الوصل واما ما الحاق
عليها ادعي لكل من الجهات شرائط وتفصيل وموانع كما في العطف لدفع الايهام
مع كمال الانقطاع مثل لا وايدك الله وترك العطف مع التوسط لايهام خلاف
المقصود على ما سيجي وبالجملة فليس كل كمال اتصال وانقطاع للفصل وكل
توسط للوصل وكذا الكلام في كون مدار الايجاز وترك الايجاز على الجهات الثلث
اذ ليس كل اتصال يكون فيه طي احدى الجملتين وكل انقطاع لا يكون وكل توسط
يستوي الامران بل ليس كل ايجاز بطي الجمل بل قد يكون بحذف يكون المفرد وكما
سيجي لكن المدار على ذلك يعني انه الاصل والعمدة هنالك وقوله وهو ترك العاطف
وذكره جملة معترضة بين المبتداء والخبر واورد الضمير لجري الفصل والوصل
مجرى اسم مفرد بمنزلة هذا الباب والفصل كما قال وهذا فصل وجعل الضمير
لاحدهما انما يستقيم اذا جعل ذكره خبر مبتداء محذوف اي احدهما ترك العاطف
والآخر ذكره وانها اي هذه الجهات الثلث التي هي اعتبارات الاتصال والانقطاع
والتوسط لمحك البلاغة اي الامر الذي به يعرف بلاغة المتكلم بان يطبق فيها
المفصل فيعرف كمال بلاغته واصله الحجر الذي يحك عليه الذهب فيعرف حاله
والمنتقد والمتفاضل اي موضع الانتقاد والتفاضل والمعيار ما يعرف به العيار
والمسبار ما يعرف غور الجرح وقدر عمقه والمنجم المظهر من نجم النبت نجم بالضم

ظهر وطلع والمنجم موضع النجم من عجمت العود عضضته لتعلم صلابته ورخاوته
والجلاء بالكسر مصدر جلوت السيف صقلته والصداء مصدر صدئ الحديد
بالكسر اذا وسخ وصداء الحديد وسخه والقدح السهم قبل ان يراش وقداح
الميسر سهامه والمعلى هو السابع منها وهو الذي يكون لصاحبه كمال الغلبة
ومن البلاغة حال من القدح وان كان عطف على القدح اي سهم البيان لكن في
اختراع نقش البلاغة واحداث دقتها اليد والواصلة ايضا تزيد والمجاز من قداح
الميسر هو الذي له سبعة اسهم من فاز به اخذ سبعة اعشار لحم الجزور والخائب
اخذ منه سبعة اعشار غرمه واعلم انه يريد في هذا الفن الثالث الايجاز
والاطناب وبحث الجملة الحالية وبحث للواحق والتتمات والمقدمات المتعلقة
بالوصل والفصل وكل هذه بمنزلة التبع وانما الاصل هو تمييز موضع عطف الجمل
عن غير موضعه فان هذا هو المختص بالخفاء والاشكال والاحتياج الى زيادة
البيان فلذا اشتغل به اولا وبسط الكلام وبني باقي المباحث عليه فقال واعلم
اي عطف الجملة نوعان القريب التعاطي والبعيد لان عطف الجملة اما ان
يكون بالواو وبغيرها وعلى التقديرين اما ان يكون للمعطوف عليها محل من الاعراب
اولا فما كان بغير الواو او بالواو وللمعطوف عليه محل من الاعراب فهو قريب
التناول سهل المأخذ وما سواه فبعيده ولما كان العطف تارة وتركه اخرى لتمييز
التمييز ونتيجته مثل له فقال كنحو ان تذكر وضمير تذكر للجمل وتعطو فيها
منه مسندا الى بعضها ومتروكا عطف عليه مسندا الى العطف في قوله ونوع
يتخذ ذلك اي التعاطي فيه اي في ذلك النوع وقوله لكن يشرط استدراك عن قوله
بالواو فقط فيفيد ان العطف بغير الواو مطلقا وبالواو ويشرط ان يكون للجملة
الاولى محل من الاعراب من القريب وما سواه بعيد فالقريب صنفان وبما
في قوله ان تعقد مع ان القريب والبعيد هو العطف لما ذكرنا القصد اليه
من التسامح جعل بعضهم ضمير انه نوعان لمميز موضع العطف لا للعطف لكنه
اشارة الى ان المراد نوعي العطف المعنى المصدري المبني للفاعل اعني عطف
بدليل انه قال يعتمد معرفة اصول ولم يقل يعتمد اصولا والسبب في ان
قرب القريب اي النوع الذي سميناه القريب التعاطي وبعد اي النوع الذي
سميناه البعيد التعاطي هو ان العطف لا في محض ضعه التركيب في تادية اصل المعنى
اذ لا دخل لو حكونه مقبولا في ذلك بل في حكم كونه بلغيا يتوقف على معرفة اصول
بلاغية هي مهملة في العطف بغير الواو مطلقا وفي العطف بالواو اذا كان
للجملة المعطوف عليها محل من الاعراب غير مهملة في العطف بالواو اذا لم يكن للجملة
محل من الاعراب وقد بسط المصنف الكلام في ذلك غاية البسط واوضحه غاية

الانضاح واول الاصول التي لا بد من معرفتها في العطف المطابق لمقتضى الحال
هو الموضع الذي يصلح للعطف من جهة الوضع يعني وضع الحروف العاطفة لمعناه
بان يكون الثاني منتسبا للاول في العطف بالفاء لان الفاء موضوعة لذلك ومتراخيا
عنه في العطف بثم وعلى هذا قياس سائر الحروف وحاصله ان يتحقق فيما بين
المعطوف والمعطوف عليه المعنى الذي وضع الحرف بازائه اذا لم يخل في ذلك
بغير الوضع واياك ان تتوهم ان المراد بالوضع ههنا الرتبة التي تليق بذلك العاطف
بالنسبة الى سائر حروف العاطفة على ما يناسب معنى مقوله الوضع اعنى الهيئة الحاصلة
للشي بالقياس الى غيره وان تفسر الموضع الصالح من حيث الوضع بان يعلم متبوع
غير متروك حكما مغايرا لما بعد الواو فان ذلك ليس معناه بل غايته ان يصدق هو
عليه وثانيها قابلية العطف وهو العلم بكون الثاني من الاول على النسبة التي
يدل عليها الحرف على ما سبق من تفصيل المسند اليه او المسند جملا وثالثها وجه
كونه مقبولا بان يكون على ما ينبغي في نظر البلغاء اي على شي مخصوص يليق بكل حرف
بان يكون في الواو بين الامرين جهة جامعة وفي البواقي نسبة مخصوصة تقتضيها
العاطفة واما تفسير القابلية بمشاركة الامرين في المعنى الذي دل عليه الاعراب
والمقبولية بوجود الجهة الجامعة فليس على ما ينبغي لاختصاصها ببعض الصور
وانت اذا تعمقت تقديم هذه المقدمة العامة النافعة في باب قريب
القريب وبعد البعيد في تفصيل الدليل المحمول على قوم الصنف الاول من العرب
ثم الصنف الثاني ثم بيان السبب في بعد البعيد ثم بيان حمله قريبا اصوله وانت
اذا تعمقت اخذ في بيان الاول وقوله كذلك اذا تعمقت في الامر الثاني وقوله
واما توسط الواو في الثالث وقوله واعلم انك في الرابع والشرطية اعنى اذا
تعمقت اي علمت على وجه الاتقان والاحكام معاني ما سوى الواو من حروف العطف
حصل لك معرفة الاصول الثلثة لان كلا من الحروف العشرة التي هي غير الواو
على معنى محصل محقق يستدعي في الجمل وسطا مخصوصا مشتملا على قابلية العطف
وعلى كونه مقبولا مع ذلك اليس بخلاف الواو فانها انما تدل على مطلق الجمع الذي
هو امر مبهم لا يحصل الا بان يكون على وجه المقارنة او التعقيب او التراخي وهذا
كما يقال ان الانواع امور محصلة بانفسها او بما دخل فيها من الفصول والجنس
امر مبهم لا يتحصل الا بما يضاف اليه فيجعله احد الانواع وهذا اشد مما يقال ان
الواو ايضا تدل على معنى هو الجمعية والمشاركة فينبغي ان يكون الاصول فيها ايضا
متحققة كسائر حروف العطف من غير فرق وذلك لان الفرق ظاهر وهو انها لما
دلت على معان محصلة فاينما تحقق صلحت موضعا للعطف بها وحصل فيه قابلية
العطف وكان مقبولا لعدم توقف القبول فيها على امر غير محصل معانيها بخلاف

بلغاء محصلا لمعانيها

الواو

١٠٠

الواو وحيث لا محل لها من الاعراب فانها لا تدل الا على تحقق مضمون الجملتين
وعدم احتمال كون الثاني اشتراكا مع الاول كما في زيد قائم عمرو قاعد نص عليه
الشيخ عبد القاهر والجمل المتشاركة في التحقق مما لا يكاد يحصى واكثرها
غير متناسبة بحيث لو تعاطفت عدت من قبيل الهزل والجنون واودعت
كتب المضاحك فلا بد بين المتعاطفين من خصوصية جامعة وكذلك اذا
تعمقت يريد ان العطف بالواو على الجملة التي لها محل من الاعراب قريب
التعاطي وبنى ذلك على العلم بمقدمات الاولى ان الاعراب صنفان ابدل وتبع
الثانية ان التبع منحصر في الخمس الثالثة ان المتبوع في البدل في حكم العدم
من جهة المعنى بمعنى ان المقصود بالنسبة هو التابع الرابعة ان المتبوع
والتابع في الوصف والبيان والتاكيد واحد بالذات لا تغاير بينهما الخامسة
ان معنى الواو يستدعي مغايرة التابع للمتبوع فيحصل لك من هذه المقدمات
ان الموضع الصالح للعطف بالواو ليس الا الشي المخصوص الذي يقصد فيه اتباع
الثاني للاول في الاعراب بتوسط حرف وهو النوع الخامس من الصنف الثاني
لانه ان لم يكن هناك اول وثان يقصد جعل احدهما تابعا للاخر وهو معنى الصنف
الاول فهو ليس بمحل للعطف بحرف ما من الحروف فضلا عن خصوص الواو
لفوات شرط العطف حقيقة وان كان فان كان الثاني هو البدل فهو
ايضا ليس بموضع للعطف بشي من الحروف لفوات شرط العطف حكما لان الاول
بمنزلة العدم فلحق هذا بالصنف الاول وان كان هو الوصف والبيان
او التاكيد فليس موضعا للعطف بالواو لفوات شرط معنى العطف بالواو وهو
التغاير على ما يحقق من ان الواو يستدعي معناه ان لا يكون معطوفه هو المعطوف
عليه فظهر لك ان موضع العطف بالواو هو النوع الخامس من الصنف الثاني
ثم اذا ضممت الى المقدمات السابقة مقدمة سادسة هي ان كل واحد من وجوه
الاعراب دال على معنى كما عرف في علم النحو اما اجمالا كالفاعلية والمفعولية
والاضافة واما تفصيلا لخصوصية كل من الفاعل والمفعول والمضاف اليه
والاضافة باشخاصها حصل لك معرفة قابلية العطف بالواو وهي مشاركته
المعطوف للمعطوف عليه في ذلك المعنى الذي يدل عليه ذلك الوجه الذي ثبت
في المتبوع من الاعراب فبالنظر الى مجموع هذه المقدمات المعلومة من علم
النحو حصل لك في العطف بالواو فيما له محل من الاعراب اصلان من الاصول
الثلاثة التي يعتمدها العطف في باب البلاغة وهما معرفة موضعه ومعرفة
قابليته ولم يبق الا الاصل الثالث الذي هو معرفة وجه كونه مقبولا فاذا
عرفت في علم المعاني ان شرط كون العطف بالواو مقبولا ان يكون بين التابع

الماحز الذي لا ساليا صنع
بما قبل الى مصالح الجنون و
الحانه اسم منه

والمتبوع جهة جامعة على ما سيأتي بتفصيلها حصلت لك الاصول الثلثة
من غير رجوع الى امر اخر وللزيادة تأمل فيما ذكر وهذا معنى قرب التقاط
هذا الضبط الكلام من شأن سبب قرب العثور بتصنيفه وكثرة الحاجة الى شرح
الكتاب في قوله الاعراب صنفان ان تأول بذي الاعراب فظاهر
وان حمل على حقيقته فالمعنى ان ذا الصنف الثاني اي المعرب بالاعراب
التبع منحصر في الانواع الخمسة او الصنف منحصر في اعراب الانواع الخمسة
والاول اوفق بما ذكر في علم النحو ان المعرب في قوله للاعراب على وجهين
احدهما ان يكون بحيث لا تتخلله الابعاد ان يكون غيره قد قبله وهو خمسة
اضرب يسمى التوابع وصرح بان التأكيد في عرف اصحابنا يسمى المؤكد
لكن نعتبر منها عن المعطوف بالحرف بقوله اتباع الثاني للاول في الاعراب
بتوسط حرف انما يصدق على المعنى المصدري للعطف لا على التابع الذي هو
المعطوف ولا على اعرابه وبالجملة انما عبر عنه بهذه العبارة دون العطف
او المعطوف لانه لا يحسن حينئذ ما ذكر من ان الموضع للعطف هو النوع الخامس
دون الانواع الاربعة الاول اذ يصير بمنزلة هو كل الموضع للعطف هو العطف
دون خمس من التوابع وقوله وعلمت عطف على اتقنت ذكر الصور السابقة
بالاتقان لانها امور محكمة مقررة في علم النحو بلا اشتباه واحتياج الى زيادة
بيان بخلاف كون المتبوع في البدل في حكم العدم فانه انما يعلم مما يقع في عبارات
بعض النحاة ان البدل في حكم تنحية المبدل منه اي تبعيد والاضراب عنه عند بعضهم
على ان هذا ليس على ظاهره لصحة قولنا زيد لقيته رجلا صالحا مع انه لو اسقط
المبدل عنه لم يصح الكلام لخلوه عن العائد الى المبتدا، وقوله ويوجبون عطف على
يقولون ودلالة على كون المبدل منه في حكم المنحى ان كلمة بل للاضراب عن المتبوع
فيكون في حكم المضروب عنه حيث لم يصرح ببل ليحصل بالتصريح حسن الكلام
وخروجه عما يقع لاعن رويّة لكن دلالة هذا على كون الامر كذلك في بدل الكل و
البعض والاشتمال محل نظر والقول بان البدل نوع واحد من التابع فاقتضى
تماثله وحكم الامثال واحد مزخرف بل الاقرب ان يقال ان لفظ البدل بحسب اصل
اللغة ينبئ عن القائم مقام الشيء وانما يكون كذلك اذا كان الشيء مطروحا او في حكم
المطروح فاذا انضم الى هذا المعنى توصيتهم بالتصريح بكلمة الاضراب في القسم
الذي اطراح المتبوع فيه في غاية الظهور علم ان باقي الاقسام في حكم طرح المبدل
منه وفي تقويته وكذا الحكم بان التابع في الوصف والبيان والتأكيد هو نفس
المتبوع بالذات بل بالمفهوم ايضا في بعض صور البيان والتأكيد ليس مما تقرر
في علم النحو وعلم بالاتقان لكنه حكم يعلم بالنظر والتأمل في هذه التوابع وهو انهم
فتعين

فتعين عطف على اتقنت في علمت وانما احتيج الى هذه المقدمة ليحصل
العلم بان ليس الوصف والبيان والتأكيد موضعا للعطف كما احتيج الى المقدمة
القائلة بان المبدل منه في حكم المنحى ليعلم ان البدل ليس موضعا للعطف والحاصل
انك بعد ما علمت بادنى العنايات ان التابع في هذه الثلاثة نفس المتبوع اذا
رجعت الى التأمل والنظر في معنى الواو وان الجمع لا يتصور بين الشيء ونفسه
فعلمت بلا شبهة ان الواو يستدعي مغايرة المعطوف للمعطوف عليه فحصل
لك العلم بان شيئا من الثلاثة ليس موضع العطف بالواو   باي حرف هي
كان قدم للاستفهام واسم ضمير العطف ومن حروف العطف صفة اي حرف
اخرت الى موضع الحشو لا تعاد الاستفهام فيه ويحصر فيه للمصنف لا الاول ولم تذكر
عليك عطف على حصل لك اي لم تشتبه عليك ولم تغفل انت عن ذلك اداة للعطف
للعطف حيث لا معطوف عليه بحسبنا ولا تقدير لتأديه الى اجتماع المتنافيين
وسوان يكون اعرابه تبعا وليس بتبع ومن ههنا قيل في قوله تع لقد نصركم الله
في مواطن كثيرة ويوم حنين انه من عطف الجملة اي ونصركم يوم حنين لان كلا في
ظرفي الزمان والمكان مستقل بالاعراب فلا يصح عطفه عليه   وان نحو
قوله عليك ورحمة الله السلام اشارة الى ان انتفاء تقدم المتبوع فلا يكون انتفاء
المتبوع اصلا لكما في جاء، وزيد اذا جعل زيد فاعلا مستقلا لا عطفا على مستكن في
جاء على السنوذ وعرف عمرو وامّا في خالدا ولا كبا وقد يكون لانتفاء تقدمه كما
في عليك ورحمة الله السلام حيث تأخر المتبوع الذي هو السلام وهذا حكم بانه لا
يسوغ الا بتقديم المتبوع وبتأخير التابع واما حكمه بانه عديم النظير فمنقول عن
علم النظائر واشباه الاطراد وكان الاولى ان يمثل بقول الحاسي الاشكاني وساكنه
قبر تسنى او يعطف وساكنه على قبر اذ ربما نوقش في كون ورحمة الله عطفا على
السلام لجواز ان يكون عطفا على المستكن في الظرف اعني عليك لكونه خبر المبتدا
وفي مثله يعود الضمير الى الظرف غايته انه يكون في شذوذ قوله قلت اذا اقبلت
وزهر تهادى حيث عطف على المستكن بلا فصل او تأكيد   واما نحو قوله
عن سلطانه توهم ان ما هو عديم النظير وعلى نسق التمثل والعاطف ومحض بالمضروح
انما هو تاخير المعطوف عليه واما حذفه فترتب له حقه كالمقيس في اي اي ولا جحود
او ما بقي كالاستفهام في افاعاهدوا وكلما عاهدوا فيما يقع شائع من غير نكير لا ان
المقدر كالملفوظ به من لفظ على الحكم نكلفت بها والمقيس هو فارهبون والفاء
للعطف على المقيس المحذوف اي ارهبوا والذي تعرض له في علم النحو هو الاضمار
على شريطة التفسير واما عطف وايّاي ارهبوا بالواو فعلى حذف مقدم
مقدر اذكروا نعمتي واوفوا بعهدي وستجيء في باب الايجاز بيان معاني المعطوف

والمعطوف عليه وزيادة كلام من حذف الفاء وأما الواو والفاء ونحو أو كلما
عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم واضرب عنكم الذكر صفحا أثم إذا ما وقع آمنتم ونحو
ذلك مما يقع بعد الاستفهام فقد يحتمل من قبيل حذف المعطوف عليه وقد يجعل من قبيل
العطف على ما قبله من الكلام وتوسط الهمزة للتوبيخ ونحوه على ما ذكر في الكشاف
وقوله مدلولا على معناه يشير الى ان حذف الفعل في الجملة بقرينة الاستفهام ولما
خصوصه ومحصل معناه فبالقرائن الأخر وكان الانسب ان يقول ويعرفوا
لان ذلك الفعل هو يعرفوا لا ايكفروا ولا يخفى ان المعطوف هو الفعل العامل في
كلا وهو نبذه وكلما مفعول فيه اي كل وقت ما عاهدتم موسطا للعطف
بالواو قيد بذلك لكون البعض موضعا للعطف بأي مثل جاءني اخوك اي زيد
واعجبني زيد اي حسنه وبل مثل جاءني زيد بل حمار واعجبني زيد بل حسنه ونحو
ذلك حكما متعلق بتوابع وخص معناه للعطف بالواو واما
نحو قوله عز اسمه وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فهو نقض يرد على ما
ذكر ان الوصف ليس موضعا للعطف فان جملة لها كتاب صفة لقرية على ما صرح
به صاحب الكشاف وقد عطف عليها بالواو والجملة ظرفية ان جعل كتاب فاعل
الظرف واسمية ان جعل مبتدا وتقرير الجواب انه بالاثم اي وصف بالحال
من قرية وانما جاز الحال عن النكرة بدون التقديم عليها لكونها في حكم الموصوفة
اي قرية من القرى وما يقال ان هذا لكونها في حكم الموصوفة اي قرية مستغرقة
كالمبتدا في ما رجل الا قائم عائد الى هذا واعتذر لصاحب الكشاف بان ما ذكره
سهو منه لا خطاء والسهو لا عيب فيه للانسان لكونه ذهولا وغفلة لا اصرارا
عليه والانسان مجبول على ذلك حتى قيل على سبيل السهو ان الانسان مشتق
من النسيان والسهو اشد من السهو لانه زوال ما للصورة لا بالكلية بحيث لا يحتاج الى
اكتساب بل بحيث يتنبه بادنى توجه والغفلة والنسيان زوالها بالكلية
بحيث يحتاج الى كسب جديد والخطاء ثبوت للصورة المضادة للحق بحيث
لا تزول بسرعة فان قيل من جعل الجملة وصفا لم يجعل الواو للعطف ليلزم عطف
الصفة على الموصوف فلا يكون خطاء بل لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف
حتى ان الواو المتخللة من الكلام عنده اربعة العاطفة والحالية والاعتراضية
والموكدة للصوق الصفة قلنا الخطاء ح من جهة انه لم يعهد في العربية صفة
مصدرة بالواو ولم يقل بها احد ولم يعضده حجة وسيرد اذ ما ذكر
وضوحا حيث ذكر انه يجوز الحال عن النكرة بدون التقديم اذا كان مع الواو نحو جاء
رجل وعلى كتفه سيف لعدم الالتباس بالصفة وكيف لا وقد كانت النكرة مستغرقة
كما في هذه الآية فانه احوزوانه اذا اريد في مثل جاءني رجل وعلى كتفه سيف الحال
الواو

١٠٢

الواو واذا اريد الصفة يجب ترك الواو ولا امتناع عطف الصفة على موصوفها
الثم معرفة موضعه ومعرفة فائدته بذلك اشتمال من اصلا ان يعمل
اعجبني زيد حسنه لان الاصل على ما سبق بيانا الموضع والفائدة
فاذا عرف تمهيد لمعرفة جهة القبول وليس يعرف ذلك بحسب النحو
بادنى نظر بل بما تقرر في علم المعاني فلا اقل ان يعرف دون التفنن او
علم تمييزا من الاعتبارات واقتنانا في الكلام مما ذكر من المثالين لوجود
الجهة الجامعة وعدمها اشارة الى اشتراط ذلك في عطف المفردات ايضا
اذا كان بالواو وحتى انها في الجمل ايضا تكون باعتبار المسند اليه والمسند
او قيد من قيوده على ما سيجي وانما قال في الاول تحدث لان كل ذلك مبتدا
وفي الثانية محدثه لان كلها تاكيد على الاظهر والمبتدا هو المذكورات السابقة
واما توسيط الواو وشروع في بيان سبب بعد النعاطي
بعد بيان سبب قربه لتعريب وذلك لان الاصول الثلاثة التي هي الموضع
والفائدة ووجه القبول غير متاتية في توسيط الواو بين الجمل التي لا محل
لها من الاعراب كما كانت متاتية في توسط غير الواو وفي توسط
الواو بين الجمل التي لها محل من الاعراب وعدم تمهيد الاصول هو السر
في مسلك هذا التوسط وبلوغه من الغموض الى حيث حصر بعض علماء
المعاني البلاغة على معرفة الفصل والوصل وما قصر البلاغة عليه اي
على معرفة الفصل والوصل وبذكر الحصر باعتبار ان المعرفة في معنى العرفان
او في معنى ان تعرف ولحصر لاجل انها مقصور عليه في نفس الامر بل لاجل
التنبيه على زيادة غموض في فن الفصل والوصل وعلى ان احدا من البلغاء
لا يتجاوز هذا الفن الغامض من البلاغة الا بعد تخلف سائر غوامضها كلها
بمعنى انه لا يمكن الاطلاع على حقيقة هذا الفن الا بعد الاطلاع على سائر
فنون السابقة واللاحقة اما السابقة فلتعلقها باجزاء الجملة وهذا بانضمام
الجملتين الواردتين على قانون البلاغة واما اللاحقة فلتعلق بعض احوال
هذا الفن بانتساق الجملتين واختلافهما في الخبرية والانشائية وتعلق بعض
المناسبات بما فيها من التشبيهات والاستعارات في الكنايات
واعلم تريد بيان الطريق الى تعريب هذا النوع الذي هو بعيد التعاطي
قصير قريب للعامل وهذا العالم اشاره الى البعيد التعاطي وهو نحو اقرب
والباء في نحو بحيث متعلقه به وفي باذن الله بالاضحي وفي بادني تعرب وجاد
لاختلاف البائين معنى اذ الاولى للظرفية والثانية للسببية مع ان متعلقهما
هو المعتد بالاولى وخص هو ان الجملة لا ادخل في التشبيه والمراد بالجملة الجملة

الثانية التي جعلناها بدلا وتمثيل عليها في الكلام المعطوف كما في المعطوف عليه
ولم تقل اعني اردت بها البدل عنه اي عما صلها لان القطع يكون عما قبلها من الكلام
مطلقا والابدال من جملة واحدة معينة وظاهر هذا الكلام ظاهر وما على الاول في
كيفية حصول التنبيه بهذا الكلام على التقريب البعيد وكيفية تطبيقه على ما الحصر في
التوبيخ التعالى تحصول نزول الجملة الثانية منزلة العادية مما تعطف هي عليها
اشارة الى فوات شرط العطف باي حرف كان اعني تقدم متبوع كما هنا
فكما في الجملة التي اريد قطعها عما قبلها واما حكما فكما في الجملة التي اريد ابدالها
عن الجملة الاولى لكون بمنزلة العدم فينتفي تقدم المتبوع حكما ولا انظمها في
سلك واحد وتنزيل الثانية من الاولى منزلة نفس الاولى لكمال الاتصال اشارة الى ان
الى فوات شرط العطف بالواو وهو المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه
كما في الصفة والبيان والتاكيد واقتصر ما على البيان والتاكيد اذ لا يحتمل
كون الجملة الثانية بمنزلة الوصف للاولى وقد توهم ان كونها موضحة للاولى اشارة
الى كونها بمنزلة الوصف لها ولا يخفى فساده على الناظر في الكتاب ولان اجمال
واما الحالة المقتضية للايضاح والتبيين واما الحالة المقتضية للتاكيد والتقرير
واتفاء جهة الجامعة بين الجملتين اشارة الى انتفاء شرط كون العطف بالواو
مقبولا عند البلغاء على ما هو الاصل الثالث فيما لا يحتاج كونها كذلك لطا ولا
ثم قال واعلم انه كون اي الثانية موضعا لدخول الواو اذا توسطت بين كمال الاتصال
والانقطاع ناظرا الى ما قال فيما سبق واعلم ان موضع النوع الخامس ... سببا
الجامع الاول انه جعل فيما سبق وصل المقبول اصلا ثانيا وههنا ادرج في الاصل الاول
الجامع الاول انه جعل فيما سبق وصل المقبول اصلا ثانيا وههنا ادرج في الاصل الاول [الصالح صح]
الثالث اعني الموضع الثالث والجواب له قيد الموضع الصالح ثم يكون من حيث النوع
لم يتناول وصل المقبول لكونه من حيث البلاغة وههنا اطلقه فتناوله فصار الخ
الاختصار واعتمادا على ما سبق من التفصيل الثاني انه لا تعرض ههنا للاصل الثالث
اعني فائدة العطف والجواب ان ذلك لظهوره وعدم تسميته بالمشاركة في
المعنى الذي يدل عليه الاعراب فيما لها محل من الاعراب فهي ههنا المشاركة في الحكم
اذ يعني الواو ويحمل الاضراب على الاول الثالث ان كمال الانقطاع قد يكون للاختلاف
خبرا وطلبا ولا تعرض له والجواب ان انتفاء الجهة الجامعة يتناوله بناء على
اخذها اعم من الجامع العقلي والوهمي والخيالي الرابع ان قوله لكمال انقطاعها
على انتفاء الجهة الجامعة متعلق بكل منهما والامر بالعكس اذ كمال الانقطاع
معلل بانتفاء الجهة الجامعة والجواب انه متعلق بما بعده اعني لم يكن ايضا موضعا
لدخول الواو ولكل من هذه الانواع الخمسة يعني القطع والابدال وكمال
الاتصال بناء على الايضاح والتبيين او التاكيد والتقرير وكمال الانقطاع والتوسط

١٠٣

بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع حالة تقتضيه وتقتضي ورودها للانواع
وتقتضي طبق وترقي لورودها ومن البلاغة حال من درجة وتقتضي مناط للكلام
وهذا كان اشارة الى تلك الحالة المقتضية او الى المقام المدلول عليه بسوق الكلام
اما الحالة المقتضية للقطع اي قطع الجملة عما قبلها فهي نوعان احدهما
ان يكون للكلام السابق حكم وانت لا تريد ان تعطي الكلام اللاحق شريكا في
ذلك الحكم فتترك عطفه لئلا يشاركه في ذلك الحكم فان كان قبل الكلام السابق كلام آخر
لا مانع من عطف اللاحق عليه كان ترك العطف للاحتياط لئلا يتوهم عطفها
على الاقرب المشتمل على المانع كما في قوله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في الضلال
تهيم على تظن مع عدم المانع لئلا يتوهم عطفه على ابغي فيشاركه في كونه مظنونا لسلمى
وان لم يكن قبل الكلام كلام خالي عن المانع من العطف علم بان لا يكون قبل الكلام
آخر مثل اذا جئتني اكرمك انا احبك او كان وفيه ايضا مانع مثل واذا خلوا الى
شياطينهم الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم انما نحن مستهزئون لئلا يشاركه
في كونه مقول قول المنافقين ولا على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف اعني
اذا خلوا كان ترك العطف على سبيل الوجوب ثانيهما النوع من ان يكون الكلام
السابق بفحواه كالمنشئ لسؤال يقطع الكلام الثاني جوابا له فيجعل ذلك السؤال
بمنزلة المحقق ويترك عطفه لكونه قصدا الاتيان جوابا لذلك السؤال كما في قوله
زعم العواذل انني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي لم يعطف صدقوا على زعم
قصدا الى كونه جوابا صدقوا في ذلك الزعم ام كذبوا فعوله فيقطع موضوع معطوف
على لا يوما لا على ترى والمقصود في تشريكه للكلام السابق وسؤال مفعولي يشرك
والعاني الثاني سؤال اشتركت ... اذا جعلت ... بالعكس
كما قد يتوهم وقوله كالمورد على لفظ اسم الفاعل من اورده كان هذا الكلام لكونه
منشأ السؤال سؤالا اي مورد السؤال ومحركه ... ويقطع ويطلب منصوبات
عطفا على يكون اي ترك عطف الكلام اللاحق على الكلام السابق لقصد وقوعه جوابا
للسؤال المعول منزلة الواقع وتنزيل السؤال الحاصل لكونه مدلولا عليه بالفحوى
منزلة الواقع لكونه خلاف مقتضى الظاهر لا يصار اليه الا لنكتة مثل تنبيه السامع
على موقع السؤال وعلى ان الكلام السابق كالمورد له ومثل اغناء السامع
عن ان يسأل بكونه وعن ان لا يسمع منه شيء بعضا له وقلة ... ومثل
ان لا ينقطع كلامك بكلامه حرصا منك على الكلام وجعله حق ان يتكلم بكلامك
لا يقال هذا المقتضي البلاغة فاجعله على تقدير ذكر العطف لا انا نقول نحن نجعلها [العاني صح]
مقتضيا لترك العاطف بل لتنزيل السؤال المقدر منزلة المحقق بعد تحقيق صحة جعل
الكلام جوابا عن سؤال ومثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ او بواسطة فان
سام

بكثير المعنى اعنى انما حصل بتقليل اللفظ اعنى ترك العاطف لكن قوله وسوى
بكثير المعنى بتقليل اللفظ بتقدير السوال وترك العطف يعنى المعيم انسب وتقليل
غيرها ذكر مما ينخرط في سلك تنشيط الكلام مع السامع وطلب ايناسه بالكلام معه
وادعاء كون السوال ظاهرا غير محتاج الى ذكره واغنان السامع عن تنبيه للسوال
وسمى النوع طاهر ان القطع والاستيناف اسمان لنوعى المستفهم عنه فالظ
لكن العنوي انهما اسمان لنوعى المستفهم عنه معقول فيكون الاول من تسمية الخاص
باسم العام واما الحالة المقتضية للابدال اى ابدال الجملة عن جملة سابقة
عليها فهى ان يكون الكلام غير واف بتمام المراد وبايراد المراد وشبهها بغير
الوافى بنوع خفاء فيه وقصور شانه وكونه ويعين للمراد تميز منه الكلام الوافي
وانه للمراد والغريب بقلة وقوعه والفظيع الشنيع الهائل والعجيب الفاضل
النظام واللطيف كالاوضح الخفى وغير ذلك مثل العظيم والكثير وفي قوله فيجعل
الى آخره اشارة الى ان ما به تميز الجملة البدلية عن الجملة البيانية اولبس فيها ليستفاد
القصد ومزيد الاعتناء بالشان بل مجرد القصد الى ازالة الخفاء واما المقتضى للتاكيد
والتقرير فكون الجملة السابقة بحيث توهم تجوزا وسهوا او قصورا في الشمول او غير ذلك
او غفلة للسامع او نحو ذلك مما يحتاج الى زيادة تقرير وتثبيت في كلامه في بيان الحالات
والامثلة مما لا يشتبه على احد دلالته على كون الايضاح والتبيين واحد اختير للاكون
الجملة منزلة عطف البيان وكذا التاكيد والتقرير ولم نسمع احدا يقول يكون بعض الجمل بدل
البعض للبعض على ما توهمه من قال ان يكون الجملة للايضاح اشارة الى كونها بدل الكل
مع تفصيل يعرف سوان لا يكون المقام مشتملا على ما يزيل الاختلاف من تضمين
الخبر معنى الطلب والطلب معنى الخبر اذ لو لم يكن هذا لم يتحقق كمال الانقطاع
فالمعنى لكمال الانقطاع مع الاختلاف مع هذا القيد او اتفقتا فان لا يكون
لا نظير لهذا التركيب وجه سوى ان يكون قوله فان لا يكون جواب الشرط بتقدير مبتداء
اى فهى ان لا يكون والشرطية عطف على الاسمية الواقعة بعد الفاء الواقعة جواب اما
او يكون الشرط من نوع التاخير وفان لا يكون عطفا على فهى ان يختلفا اى او فهى ان
لا يكون بينهما جامع ان اتفقتا خبرا او يكون الشرط عطفا على شرط محذوف والفاء
جوابها اى اما الحالة المقتضية لكمال الانقطاع ان لم تتفقا فان يكون او ان اتفقتا
فان لا يكون والحق انه تركيب مشوش وبالجملة في كمال الانقطاع ان لا يكون بين الجملتين
ما يجمعهما عند القوة المفكرة جميعا من جهة العقل بان يكون سوى المقتضى لذلك من جهة
الوهم او من جهة الخيال والمراد بالعقل قوة للنفس بها ادراك الكليات والوهم قوة
لها ادراك المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان تتادى اليها من طرق
جهة الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد وكادراك الشاة معنى في الذئب والخيال

في

في تجتمع فيها صور المحسوسات وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك اعنى القوة
التى يتادى اليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فيدركها والمفكرة
القوة التى بها التصرف بالتفصيل والتركيب في الصور المأخوذة عن الحس المشترك
والمعاني المدركة بالوهم بعضها من بعض ومن شانها لا تسكن نوما ولا يقظة و
ليس من شانها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اى نظام تريد وان
استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وان استعملتها بواسطة القوة العاقلة
وحدها او مع القوة العاقلة فهي المفكرة والمراد بالصور ما يمكن ادراكه باحدى
الحواس الظاهرة وبالمعاني ما لا يمكن والكلام في شرح هذه القوى والدلالة على
وجودها ومحال المحسوسات منها في الدماغ مذكورة في كتب الحكمة قوله والجامع العقلي
من المهم في هذا المقام والظاهر من هذا الكلام ان ليس المراد بالجامع العقلي
ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالي ما يكون مدركا
بالخيال لتعرض بان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي تدركها الوهم والتقارن
في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة فيجاب
عن الاول بان الجامع الوهمي هو كون كل من السواد والبياض مضادا للآخر
وهو معنى جزئي لا يدرك الا بالوهم وترد بان الجزئي انما هو تضاد هذا السواد وهذا
البياض وح لا فرق بينه وبين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضايف في
انها ان اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات والى الكليات فكليات فلا وجه
لاطلاق القول بان البعض عقلي والبعض وهمي بل المراد بالعقلي الامر الذي بسببه
يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة وبالوهمي الامر الذي بسببه يقتضي الوهم ذلك
وبالخيالي الامر الذي بسببه يقتضي الخيال وح لا اشكال فالجامع العقلي بين الجملتين هو
ان يكون بينهما اتحاد او تماثل او تضايف في تصور اى في مر المفردات الواقعة فيهما
مسندا اليه او مسندا او في قيد من قيودهما صفة او حالا او مفعولا او غير ذلك
اما في الاتحاد فظاهر واما في التماثل فلان معناه اشتراك الافراد في الحقيقة والعقل
لكونه بالذات مدركا للكليات لا غير يجرد الفردين المتماثلين عن العوارض المشخصة في
الخارج فيرفع تعددهما ويصير الامر بينهما الى الاتحاد واما في التضايف فلان معناه
كون الشيئين بحيث يكون تعقل كل منهما بالقياس الى الآخر فعند وجود احدهما في العقل
يمتنع ان لا يوجد الآخر قوله في تصور احترازا عن الحكم الذي معناه الاذعان والقبول
بوقوع النسبة او لا وقوعها وكثيرا ما يطلق على المتصور بهو المتناسب سهوا وقوله
المخبر عنه ويعم المسند اليه والمسند مبني على انه في قانون الحسن كما قال ان
اتفقتا خبرا مع انهما ان اتفقتا طلبا فالامر كذلك وقوله هنا كل اي في المخبر عنه او الخبر
او قيد من قيودهما وقوله في الخارج لان ما يحصل في العقل فهو من حيث انه في نفس جزئية

١٠٢

الوهميه ص

ادراكه احدى الحواس الظاهره م

يكون متشخصا بتشخص لا بوضع العقل وكل من العلة والسبب وقد يعبر بهما عن
الله تعالى والاسباب وقد يراد بالعلة المؤثر والموجد وبالسبب ما يفضي الى الشيء
في الجملة او ما يكون باعثا عليه مضروعا فكذا المعلول والمسبب وكل هذا مثال
لم التضايف المشهوري واما الجميع فالذي من العارض كوصفي العلية والمعلولية
ووصفي السببية والمسببية ولا خفاء في ان التضايف انما هو من مفهومي العلة
والمعلول لا ما يصدقان عليه كالصانع والعالم وعلى خاص واما العلو
والسفل فاما بمعناهما اجلا اذ يراد بهما الاعلى والاسفل فيكون كالاقل والاكثر
لا جهة العلو والسفل بمعنى القرب من المحيط والبعد من المركز وبالعكس فانه يمكن
تعقل كل منهما بدون الآخر وقد يقال في الفرق بين الامثلة ان العلة والمعلول للمعقول
والعلو والسفل من المحسوسات والاقل والاكثر يعمهما وقد يقال التضايف مما ليس من
مفهوم ماديتها ومن صور عقلية وان اريد ان ما يصدق عليه الاقل والاكثر قد يكون محسوسا
وقد يكون معقولا فكذا ما يصدق عليه العلة والمعلول وقوله وان العقل سلطان
مطاع يعني ان احكامه صادقة مطابقة يقبلها النفس ويكون مطيعه لم في حكم قطعها
المفكرة في اتحاد الامرين واجتماعها البتة   والوهم اي الامر الذي يسببه يعني
الوهم اجتماع المختلفين في المفكرة ان يكون من تصوراتهما اي تصورات المحكوم عليه والمحكوم به
وقيود معانيها تلك شبه تماثل كما في لوني البياض والصفرة فانهما نوعان تحت العام لكن
الوهم يبرزهما في معرض المثلين حتى كان الصفرة زائدة فيه وحيل الوهم ما يقع عند
المفكر كما يجمع المثلان بحكم العقل او تضاد كما بين السواد والبياض او شبه تضاد
كما بين السماء والارض فان الوهم يبرز المتضادين او الشبيهين بهما في معرض المتماثلين
في عدم امكان خطور احدهما بالبال من خطور الآخر فيجمع بينهما في المفكرة كالمتماثلين
فقوله والا اي وان لم تصدق في ان الوهم يبرز المتشابهين للمثلين في معرض المثلين
ويجمع بينهما فالزم وخذ هو له بلفه لشرول لا انشا البيت وقوله اي شيء الاهلال
حسن الجمع بين الشمس والممدوح والقمر سوى احتيال الوهم في ابرازها في معرض
المتماثلات حتى كانها افراد متعددة من نوع واحد وكذا الجمع بين [illegible] الثاج اعلى [illegible]
والسقاء اي الذي يسقى الناس ويبيع الماء والزاي [illegible] الجمل ومعنى البيت الاول
تماثل الشمس والقمر والممدوح في اشراق بطراوتها وبهايتها الاشراق الحسي للشمس
والقمر والمعنوي للممدوح لافاضته انوار العدل والاحسان [illegible] مسند الى الذ
والتكلف في جعله متعديا مسندا الى ضمير القلم والانشاء مفعولا [illegible] وخروج
عن اللغة ثم الجمهور على ان بلفه خبر مقدم على المبتدا والاشبه بالمعنى والاعلق
بالطلب انها مبتدا محذوف الخبر اي لنا او في الوجود بلفه بشرول لا انشا بها
وشمس الضحى بدل او بيان او خبر مبتدا محذوف في معنى لك انك [illegible] الطبع

١٠٥

من الخلق ووجهت الى جناب الحق بهذه الاشياء المتباينة المتباعدة جدا
سواء عندك استغنائي عنها وعدم التفاتي اليها   وقد عرفت حال مرولة
سبرزهما في معرض المثلين يعني قد عرفت حال المثلين في شان الجمع وان
العقل بتجريدهما عن التشخص يرفع التعدد عن البين ويجعلهما واحدا فقوله الى
القسم الاول من الجامع العقلي اعني الاتحاد وتوسيط قوله سواء بين الموصول
والصلة للاهتمام والا فموضعه بعد الصلة لكونه في اللفظ ظرفا متعلقا بحسن
وان كان في المعنى استثناء من ما الاستفهامية الواقعة مبتدا خبره الذي
وهذا البحث نصب على المصدر من حسن   او تضايف وهو تقابل وجودين
لا يكون تعقل احدهما الا بالقياس الى الآخر فان كان فهو التضايف ومعنى التقابل
امتناع اجتماع الشيئين الواردين على موضوع واحد في زمان واحد من جهة واحدة [illegible]
للتضاد خمسة امثلة حسب المحسوسات الاولية اعني المبصرات والمسموعات
والمشمومات والمذوقات والملموسات ثم اعاد الكاف وذكر خمسة اخرى
من غيرها من الاعراض الجسمانية وهي التحرك والسكون بمعنى ان ينفعل ذهابا
الى ان السكون وجودي لا عدم ملكة والقيام والقعود من الاوضاع والذهاب
والمجيء من الحركات المختلفة بالاضافة فان الحركة تنسب الى موضع ذهاب ومن
موضع اليه مجيء وواحد من الاعراض النفسانية هو الايمان والكفر فان الايمان
اذعان وقبول والكفر اباء وجحود بالقلب وانما يجعل بعض الافعال او الاقوال
ايمانا او كفرا باعتبار انبائه عن ذلك وواحد مما يحتمل الجسمانية والنفسانية وهو
الاقرار والانكار اي باللسان او القلب ثم اعاد الكاف وذكر ما هو متضاد
باعتبار الوصف المدلول عليه تضمنا وذكر منها الاول المحسوسات وهو الاسود
والابيض وآخر من المعقولات هو المؤمن والكافر وفي اخذ المثالين [illegible] والامثلة
واخرها [illegible] ان الامثلة الكل فليتدبر   او شبه تضاد كالذي بين نحو السماء
والارض مما عدم التضاد بينهما حقيقة كما في السواد والبياض فظاهر لعدم تواردهما
على الموضوع لكونهما من الذوات دون الصفات واما انما كما في الاسود والابيض
فلان الوصفين المتضادين اللذين هما غاية الارتفاع والانخفاض ليسا داخلين في
مفهوميهما بل غاية اللزوم بينهما واما شبه التضاد فلاستلزامهما واشعارهما
بالوصفين المتضادين وهما في السماء والارض الارتفاع والانخفاض وفي السهل
والجبل السهولة والصعوبة او اللين والصلابة وفي الاول والثاني السابقية
والمسبوقية فان الاول هو السابق الغير المسبوق والثاني هو المسبوق بواحد
فقط وقيل لكونهما وجوديين بينهما غاية الخلاف ولا خفاء في انه لا يجري في الاول
والثاني اذ الثانوية مبدا الخلاف لا منتهاها   ولا الكل اي ولكون المتضادين او

الشبهين بها بمنزلة المتصاحبين تجد الصفا اقرب خطورا بالبال مع
الضد من غير الضدين للمغايرات فانه قلما يخطر البياض بالبال الا
ويخطر السواد بخلاف الحلاوة   والخيالي بان تكون بين تصوراتهما
اي الجملتين تقارن في الخيال سابق لاسباب مختلفة مؤدية الى ذلك التقارن
فانه ليس في الخياليات علاقة لزومية كما في العقلي او شبيهة بها كما في
الوهمي بل جميع ما ثبت في الخيال من الامور التي اصلها من الخارج في
طريق الحواس انما ثبت فيه على الوجه الذي يتأدى اليه ويتكرر لديه من
الاجتماع والافتراق والمقارنة فهذا دون ذلك او ذاك دون هذا وقلة
الممارسة وكثرة الممارسة ونحو ذلك من الاسباب الاتفاقية ولذلك اي ولاجل
ان السبب في الجامع الخيالي ليس امرا ناشئا لزوميا او شبيها به بل بسبب اسباب
خارجية اتفاقية لكن لم يكن الاسباب على وتيرة اي طريقة واحدة وتستوي منتظم
متقرر فيما بين معشر البشر اختلف الحال في ثبوت الصور في الخيال الاجتماع
جهة ترتيب البعض على البعض واجتماع معه ومن جهة الوضوح لدية والورود
عليه فكم صور تتعانق اخذا بعضها بعنق البعض كصور القرطاس والحبر
والقلم والسكين في خيال الكاتب دون القصاب وكم صور لا تكاد تظهر
في خيال الا برتبة فيه وهي في خيال آخر في الحضور والوضوح بمنزلة نار تشتعل
على جبل مرتفع كصورة محبوب زيد لا تظهر في خيال عمرو ولا تزول عن خيال زيد
فالتفريع الاول ناظر الى الترتيب والثاني الى الوضوح   وان احببت زيادة
بيان وتوضيح لما ذكر بالتمثيل والتصوير في الصور الخزينية تلوح بشارة بالايماء
والاستيضاح طلب للوضوح وهو ما تقدم به والتي لما تحقق جواب الشرط اخرج من الحذف
تعليب الحد فيه قصدا الى شمول النظر اي فانظر نظرا يكون من جانب الاختيار
ولاجل الامتحان تلق امر من تلقاه استقبله في موضع البدل من حدق لان في
للزوم الفاء وجعله من تلقاه اخذا على معنى تلق كلام كان تعسف والعوار
بان المعنى انما ساعد على هذا دون الاول تعكيس والمثل الخزائن المركبة
على حسبه التي يتعقب بها النجار الخشب فيقال لها بالفارسية سكنة ولما انه
قد يلار بالمثقب يحسبها توهم انها اسم للمثقب التي يراد بها المثقب وقوله واخر
ولخر عطف على كاتبا ونجارا والعقد الى الكثير دون اثنين فلا احتياج المصير
في بيان ما يلاقيسون وذلك كتلقي الحداد بتعدد القطلس والكور والعلاة والفحم
والنار وتلقي الصائغ بذكر البوتقة والمنفاخ ونحو ذلك وتلقي التصيير في ذكر العيار
والمثاقيل وما يناسبها من الاوزان وهذه كلها صناعات مخصوصة بمنزلة الانظار
العرف الخاص فاشار الى اهل العرف العام واصحاب الرسم المعهود فيما

من العامة فقال وكاسا ومن كان في موضع الجنس لكاسا واعاد ذكر العامل بالقاع
طريق زيد اضرب به وظاهر العطف على المنصوبات قبله لكنه يعني له الجمع
بين المفسر والمفسر فالوجه الاول انه من عطف الجمل باضمار الفعل على شريطة
التفسير اي تلق كائنا من كان يذكر مسجد ومحراب وقنديل او يذكر حمام وازار
وسطل او يذكر البستان والماء والنهر والشجر او يذكر الدار والاواني لو كوس
وقميص فانهم للكاتب والنجار وغيرهما من المذكورين وجميعا في موقع الحال
واللام في لمصادفتهم متعلق بجنبان اعني لا يستبعدون اي يعدون على تلك
الاشياء بديعا خارجا عن القانون ولا يتفقون لعدها في موقف الانكار فيه
ما كان ينبغي ان يتبع واه غيره لعدله خلاف ما ثبت في خيالهم مثل الجبن
وللمنشار والقلم والعقوم بالنسبة الى الكاتب والنجار والى المسجد
والسطل ونحو القنديل والحمام بالنسبة الى اصحاب العرف والرسم استبعدوه
وانكروه لعدول الملائمة ومن العرس ما يقال ان المراد بالعرف المعروف
من الخير والطاعة والامور الدينية واصحابه الزهاد والعباد ومن
يجري مجراهم وبالرسم ما عرف واشتهر من الناس   وهل نسبتها
بعضو برائق تصوير وتوضيح عقيب توضيح والتركيب من قبيل هل زيد خرج
على ان الموضوع فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر على الاصح الاستبداء
يتلو من البلاغة يعني القراءة ويجلو من جلوت العروس وسلك الطرق
من قبيل لجين الماء اعني اضافة المشبه به الى المشبه وكما وكب الجلد
ومن هنا حسن استعارة الانتظام للجمع والحمل للثبات على الحاجة
الطريق الواضح جعل الظلمة بمنزلة نقاب يستر وجهه سوى الاغرار في موضع
قال مفعول اورد اي امرا سوى الاغرار على الجدية السير وما احسن
التعبير عن ذلك بلطم خدود المهمه بالايدي الرواقص جمع راقصة وبين المناهج
تستر نشاط وتنشر جناح الظلام وفي ارادة وسوستها تحدو البس
عبان عن انسان في الهواء ويشير وجه الطريق وافترار العبوس عن
مزيد تخبطهم اي الظهر وبين طرف متعلق بانتسيم البلاد واصبغ الى
الجملة الاسمية اعني هم في وحشة الظلماء وقد بلغ حال الضمير في الطرق
ومقاساة عطف على وحشة وفرحا وزحال من الضمير فيه وكلا المكلف
يعني لحلة البيت وقطاع الامر والزيانا بالزاي المعجمة جمع زبية الاسد وهو
حفرة تحفر له في مكان مرتفع لئلا يعطلها جادا بلغها الماء كان الغاية في الاجحاف
ويروى بالراء المهملة جمع ربوة والطنبان للفرس كالتنس للمرأة واداة الاصطب
الجوام حتى يلغيها سعطه لسرج وذلك عند الهرب وعدم التمكن من شد الحزام

هذا اشاره الى اختلاف الصور وترتيبها

هذا اشاره الى اختلاف الصور ووضوحها

تعريض بان العلامة

الشر الكبير

والمحيط السير لا على بصيرة متظلم بهم خالص الظلام لا مخالطه شيء من
النور فرس بهيم مصمت لا مخالطه لونه شيء مما كلوا تما سكوا آلسنا بالغض
الضوء وبالمداكر فعه وخزانه الصور هي الخيال فانه خزينة للحس المشترك
توضع فيه الصور المدركة من طرق الحواس كالحافظة للوهم يودعها المعاني
الجزئية اوالسماو عطف على شمها في المعنى هل التفاوت
في الابراد سلوا علمك صورة او يخلو صورة عن ما دكرنا فيما متعلق الاثر
ومن فوى حال من الاذكياء وقوله احسن الكلام الى آخره شعر لابي الحسن
وكذا في الوافي والسمط الخيط ما دام فيه الخرز الرايف المردود الاصل
من الاوهام والبهرج الردي الباطل منه احسنه حتمله حانه الكبر
منفاح الحداد من زق او جلد غليظ ذي طاقات واما المبني من الطين
فهو الكور وسبكه اذا بته والابريز الخالص الذي نفي عنه الغش وما لا ينبغي
ان يكون ومعنى مركبا في معنى وحين انه ركب لذلك كما قال هذا الكلام
في معنى المدح والموم الفحم والفحم بالفتح والسكون الحمة وجريته مجها اي
اخرجه الكلام من حيث ان يوجد مجها اي قاصرا عن البيان بمنزلة الانسان
المبهم السالك لفطيس بوزن النسبون الطرقة العظيمة وفطيس الافهام فوسني
ماء الكلام المرجل القدر من نحاس والاذان جمع دن والراووق المصفاة ممتنع في
المفاصل اي تترسخ الكلام ووقع معناه في نفس السامعين الوشم النقش والاسم بالسين
المهملة يعني اثر معاشه واثرها ويرسومه بالشين المعجمة وهو تصوير النقش اي الاطول حجرا
استعجم الامر واستبهم استغلق اللكنة عجمة في اللسان وعقدة والوقص بالتحريك وسح في حوف
العين جامد فان سال فهو غمص البرود ما يبرد به الشي وهو كحل او سلوك عطف على سمها
وكذا او اخبار تد البعض نقود ذهب على وجهه وهكذا نفرد عن الجمهور وثبات وهو كاملا
تصريح بما هو مقرر في الوافي هو له واصحاب علم المعاني زيادة احتياج في فن الفصل
والوصل الى التنبيه والتيقظ لانواع الجامع من العقل والوهمي والخيالي لا سيما الاحتياج
الى النوع الخيالي فانه ليس على طريق الضبط وحكم العقل او الوهم بل يجري على طريق الالف
والعادة المختلفة بحسب الاشخاص والاوقات والاديان والمذاهب والصناعات والولايات
وغير ذلك العقوقه موضع العبادة والدسكرة موضع الفسق والدكاكين الخمارين وقوله
ان الم يوقع ضمير المرفوع لصاحب علم المعاني والمنصوب للنوع الخيالي وحمه ما في
نوفية حال وفاحصة اعطاه تاما واضاوانه في موقع الحال والضمير لصاحب علم المعاني لكن في
تسجيل كيف ومن ابن نحو حلوا مع متعلق بالكلام لكونه بمعنى المصدر والفاعل ضمير
كلام وتنا مستاحال منه تعالى نسقه الكلام اي اعطف بعضه على بعض ويجوز ان يكون
الضمير لرد العين وذلك النسق في موضع المصدر ومفعول ناسقا قوله اطلا عطرون

الى خوع واللام في لبعد البعض متعلق بما يدل عليه اني يستحلي من نفي الاستحلاء
اي لا يستحليه لبعد البعض في خيال اهل المدر عن السماء وقوله وذلك اي النيط
يحصل اذا نظر وقوله لا يحتاله اعتراض وهي تفعله من حال يحول اي لا يحول الا افلا
وقوله لنا جبل من ابيات الحماسة لعبد الله بن عبد الرحيم الحارثي وقيل
للسموأل بن عاديا اليهودي بخيله الجليه وبعده من تجبى من نزحله من حوارنا
منبع على طالبه يرد لاشرافه وسموه طرفا الناظر اليه وهو كليل بجيوبه بدل
على ان المراد بالجبل حقيقة لا جبل العز والسمو على ما ذكره المرزوقي قوله
بعد ذلك وان لم يورد في الحماسة وهو الابلق الفرد وقد سار ذكره بعز على من
رامه ويطول وقوله ومن لاصحاب اي من تكفل لهم بذلك اي بطول الملك
في منزل وقوله من عزم الامور اي معزومات ها وواجباتها والظرف اعني عند نظر
اي نظر اهل المدر هذا النظر المذكور ينبغي ان يتعلق بمحذوف يدل عليه الاستفهام
الانكاري بعده اي لا يكون ذلك وترى مبني للمفعول من اراى وهو مسند الى
ضمير المخاطب والمعنى انظر والحمل مفعوله المنصوص الذي هو جوابها
الجملة الشرطية اعني اذا اخذ لا تجدها ان شئت قلت لا تجد الظرف متعلق
به هناك اي في خزانة الصور للبدوي وضمير لا تجد وتنون للبدوي وكها لعوده
الابل وتعوده للابل والسماء تنصب للشيء رفعه التليل العنق تعد من
اي بعد الابل والسماء والجبال وقوله لا اي لا يرى ذلك لم ساحته بجمع وهو
واحد بعضها بعضا من النسق اي عطف الجار والمجرور في المواضع الثلاثة على
الجار والمجرور قبلها وكذا عاطف الاحوال اعني كيف خلقت الى الآخر فان قيل
الكلام في عطف الجمل لا سيما التي لا محل لها من الاعراب ولزوم الجامع فيها قلنا
نعم الا انه قد اشير في اثناء الكلام الى لزوم ذلك في المفردات ايضا بل لا ان الجامع
في الجمل يعود الى ذلك واما الحالة المقتضية للتوسط اخرها عن حالتي كمال الاتصال
وكمال الانقطاع لانه اضافي بينهما ولا يتحقق الا باعتبار تحققهما وقدم صورة الاحلاء
في الخبرية والانشائية لعموم مباحثها وغموضها ولم يتعرض لحالص الطلبين مراعاة
لحق القانون بخلاف المختلفين وان كان اشتمال المقام على تضمين الخبر معنى الطلب
فانه ليس خارجا عن قانون الخبر كل الخروج ووسط الشرط اعني ان اختلفا خبرا
وطلبا بين المبتدأ والخبر ليوضح مضمون الخبر اعني اداه الاختلاف على نحو الاخلال
وجزاء الشرط مضمون الخبر المتأخر عنه وقدم ذكر تضمين الخبر معنى الطلب على
عكسه مع انه ادخل في قانون الخبر لانه اكثر وقوعا واوفر غموضا والمراد بالتضمين
اعم من ان يكون احدهما في معنى الآخر او منساقا الى اعتبار تقديره وقوله وشتوكا
عطف على سملا يروى مشددا ومخففا من التشويك والاشواك اي لا يكون المقام

مشتركا بين الجملتين في جهات جامعة من انواع الجامع المذكور واشتراط الجمع
من الجهات مبني على ان كل من الجملتين من المقصود فرض فرض كما الثبت بعضهم
لا ابيانه فان قيل ازالة الاختلاف واثبات الجامع لا ينفي كمال الاتصال لسبب
التوسط قلنا مبنى الكلام على تقدير انتفاء كمال الاتصال على نحو في موضع
الحال من تعيس اي حال كون التعيس واقعا على طريق الآية او في موضع المصدر
لتعيس او لقوله مشتغلا اي تعيسا او اشتمالا كاينا على هذا الوجه تريد
ان لا تعبدون خبر في معنى النهي اي لا تعبدوا لانسياق المقام اليه كما
تقول تذهب الى فلان تقول له كذا مقام اذهب والمعنى فالمثل لا
تعبدوا ولا اخفاء في ان هذا اقرب من جعل لا تعبدون في معنى ان لا
تعبدوا بتوقع الفعل بعد حرف الناصب وان مع الفعل في موضع البدل
ميثاق بني اسرائيل وهو لو اي معنى ان هو لو على حمل الامر ضلم ان او في معنى
ان لا تعبدون على ان مفسرة ومعنى الكلام على ما تقرر عندهم من ان بين
الجملتين خبرا وطلبا كمال الانقطاع ما لم يوجد الجامع ومزيل الاختلاف واما
قوله تعالى ان اصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون فيتضمن طلبا عطف عليه وا
اليوم ايها المجرمون وهو امر غائب فاعلم اهل الجنة منكم اي امتازوا عنهم
الى الجنة لا يعني ان هذا خبر اريد به بحسب المقام ويحيط انعم اليهم الاحال على
طلب يصلح معطوفا عليه لهذا الطلب وبنى ذلك على مقدمات منها ان ما قبل
قوله ان اصحاب الجنة اليوم يعني قوله فاليوم لا تظلم نفس شيئا كلام وقت الحشر
وعام لجميع الخلق لدلالة الفاء على كونه بعد الصيحة واحضار الخلق ولدلالة تنكير نفس
في سياق النفي على العموم لا لامتناع لاخفاء في ان اليوم اشارة الى يوم الحشر فلا حاجة
الى الاستدلال على الاول لانا نقول ذلك لا يدل الا على ان الحكم اعني نفي الظلم يكون في
ذلك اليوم واما ان الاخبار به يكون في ذلك اليوم فيحتاج الى الدليل بل ربما يمنع
دلالة الدليل المذكور عليه فان العطف بالفاء على الكلام الدال على وقوع الصيحة
والاحضار لا يدل الا على كون مضمون المعطوف واقعا بعد ذلك واما الاخبار به
فلا ولا محيص سوى دعوى الضرورة والاحالة على الذوق ثم الغرض من اثبات
العموم شموله السعداء الذين هم اهل الجنة والاشقياء المجرمين ومنها ان الخطاب
الوارد بعد قوله فاليوم لا تظلم نفس شيئا على سبيل الالتفات من الغيبة الى
الخطاب في قوله ولا تجزون الا ما كنتم تعملون يعم جميع اهل المحشر ومع جميع الخلق
لكون التفاتا وتعبيرا عن معنى واحد بطريقين ومنها ان قوله ان اصحاب الجنة
الى قوله ايها المجرمون متفرع بهذا الخطاب يعني ان اصحاب الجنة منكم كانه قيل
انكم يا اصحاب الجنة كما قيل وامتازوا اليوم ايها المجرمون لما اراد ان بأن حال

اصحاب

١٠٨ اصحاب الجنة عما ذكر من النعيم وبيان حال المجرمين بما امرهم من الامتياز تفصيل
لما اجمله بقوله لا تجزون الا ما كنتم تعملون من جزاء اعمال الفريقين ومن حكم
المجمل والمفصل ان لا يتغايرا الا بالاجمال والتفصيل بحسب مقدمة اخرى
نعم لاشتمال المقام على امر اهل الجنة بالامتياز عن المخاطبين الذين هم جميع اهل
المحشر وينبغي ان لا يكون معمولا لقوله تعالى ان اصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون
حال كونهم في الجنة على ما هو مقتضى الظاهر بل حال كونهم في الموقف من
بيان بعثهم الى الجنة ليكون حال الامر بالامتياز فاثبتها بالنقل عن ائمة التفسير
واشار بقوله تعالى بل ما هو المكون منزلة الكائن المتحقق لتحققه البتة الى دفع السؤال
بانه كيف يصح حال كونه في الموقف الاخبار عنهم بانهم في شغل فاكهون وفي ظلال
متكئون الى آخر الحالات والتنكير في شغل للتفخيم والابهام اي شغل لا يحيط به
الافهام ولا يبتنى ثم الكلام وهو خبران او متعلق بما فاكهون اي متلذذون في النعيم
والظلال جمع ظل او ظلة كشعاب جمع شعب وقباب جمع قبة واما ظلل فجمع ظلة لا غير
في ثلج والارائك السرر المزينة في قبة او في بيت يدعون يتمنون من ادعى بالشيء
تمنيته سلام بدل من ما يدعون او مبتدأ اي لهم سلام وسلاما نصب على المصدر
او الاختصاص واما كونه اي كون المقام في العطف الذي نحن بصدده في
الآيتين مشتركا بين المعطوف والمعطوف عليه في جهات جامعة فغني خاف على
المتامل اما في الآية الاولى فاتحاد المسند اليه في لا تعبدوا وقولوا وتماثل المسند
اعني عدم عبادة غير الله وقول الحسنى للناس واشتراكهما في قيد الحال لساق
واما في الثانية فاتحاد المسند اعني الامتياز وشبه التضاد بين المسند اليهما اعني
اهل الجنة والمجرمين والاتحاد في قيد الظرف وهو اليوم ونحو قوله تعالى
لفظ نحو ان هذا من تضمين الطلب معنى الخبر على عكس ما سبق وذلك لان
الامر الذي هو الق معنى الخبر الذي هو قيل الق ليصح عطفه على قيل بورك
على ما هو مضمون ان المفسرة والمعنى لما جاء موسى النار نودي موسى ان
بورك اي قدس او جعل فيه الخير والبركة من في النار فاعل بورك قيل هو الله
ومن حولها موسى وقيل من فيها موسى ومن حولها الملائكة الحاضرون وقيل
بورك من في مكان النار وهو البقعة المباركة ومن حول مكانها والظاهر انه عام
في كل من في تلك الوادي وحواليها من ارض الشام وانه الهاء ضمير الشان او
للمتكلم وانا خبره والله بدل او بيان وما وقع في بعض النسخ اني انا الله سهو في
هذا المقام واما قوله تعالى وبشر الذين آمنوا حيث ورد بعد قوله اعدت
للكافرين فقد توهم انه عطف عليه بتضمين احدهما ما يوافق الآخر وليس كذلك
بل هو عطف على صريح الامر في قوله فان لم تفعلوا اي لم تاتوا بسورة من مثله ولن

تفعلوا فاتقوا النار التي على طريقة ويلك يا بني تميم احذروا عقوبة ما جنيتم
وبشر يا فلان بني اسد باحساني اليهم ذكره صاحب الكشاف في احد الوجهين
ولم يرضه المصنف لانه وان اشتمل على نوع جامع باعتبار التقابل في المسند
اليه والمسند لكن يبعد من جهة ان ورود امر المخاطبين مختلفين من غير الموضوع
بالنداء مثل قم يا زيد واقعد يا عمرو مستقبح عندهم بل صرح بعض النحاة بعدم
جوازه ومن جهة ان جعل بشر الذين آمنوا في معرض جزاء ان لم تعارضوا
القرآن ليس على ما ينبغي مع ما فيه من اختلاف المخاطب في الشرط والجزاء
وايضا اذا نعطف على فعل مراد ا قبل يا ايها الناس وسوء ملائم الاتفاق
فيه اصلا ولا اختلاف بالخبرية والطلبية ولا ذهاب الى ما يحل وجوه
في الكلام لان تقدير القول بواسطة انصباب الكلام الى معناه كثير في
القرآن وكان ينبغي ان يتعرض لرفع ما فيه من مانع قوي وسوء نظمه ولو
وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا الى آخر ان لم يكن داخلا في حيز القول
المقدر اختل نظم الكلام وان دخل كان النبي عليه م ماموراً بان يقول انهم
في ريب مما نزلنا على عبدنا وهو ظاهر الفساد ووجه الدفع انه داخل فيه
بمعنى انه مامور بتأدية هذا المعنى بعبارة تليق به كما في قوله تع قل للذين
كفروا ان ينتهوا يغفر لهم اي اذ الهم معنى هذا الكلام فكما ان هنا يعدل
عند التعبير عن طريق الغيبة الى الخطاب كذلك ههنا يعدل عن طريق التكلم الى
الغيبة وطريق الغيبة الى التكلم فعال وان كنتم في ريب مما نزل الله على واما
انصباب الكلام الى معنى القول فلا يرى له في الاية وجه سوى عطف وبشر
الذين آمنوا كما في قوله تع واذ جعلنا البيت مثابة للناس وامنا واتخذوا او فلا
يوهم بان جميع خطابات الله تع واردة بلسان النبي واما في قوله تع ووصى
بها ابراهيم فالمقصد بقول اصحابنا مبني على ان الكوفيين يجعلون وصى في
معنى القول فلا يحتاج الى تقدير القول اي وقلنا او وقائلين يعني يجوز
ان يكون القول المقدر في موضع العطف على انزلنا او الحال منه وكذا في
كلوا واشربوا الا ان في جعله للحال ههنا نوع خفاء لان العامل هو اضرب على
ما هو الظاهر وفيه من لزوم الفصل وساهو السلم ما لا يخفى واقتصر في
واتخذوا وذوى على العطف وان كان يجوز حذف المعطوف وابقاء العاطف
لمكان الواو ولا مجال لتقدير القائلين كي يبنا على تقدير معول لمكان قراة عبد
الله واما تقدير الماضي او المضارع فبناه على المناسبة للمعطوف عليه
ووجه انصباب الكلام الى معنى القول في فبشروا هو ان عاهدتم خطاب
للمؤمنين والكلام معهم وفسيحوا خطاب للمشركين ولا ينتظم سياق الفاء

الا اذا امر المسلمون بان يقولوا لهم ذلك والمعنى هذه براءة كاينة
من الله ورسوله واصلة او هو مبتدا ء خبره الى الذين والمعنى انه
يجب عليكم نبذ عهود المشركين وان كانت على اذن باذن الله واتفاق رسوله
فانتم ابريا منهم وكذلك اي مثل عطف بشر على فعل مراد قبل يا ايها
الناس عطف وبشر الصابرين على فعل مراد قبل يا ايها الذين آمنوا
وعطف وبشر المومنين في سورة الصف على فعل مرادا قبل يا ايها
الذين امنوا ورجح علي العطف على تؤمنون مذكورا قبل وبشر
لكونه في معنى آمنوا ايا نا لكفته التجارة المنجية بنا ء على ان تقدير
القول اكثر من جعل الخبر في معنى الامر وان تعاطف الامرين مع تعدد
المخاطبين من غير تصريح بالنداء قليل جدا بل ربما منع صحته والتزم سعد
صاحب الكشاف لعطف وبشر الصابرين لظهور كونه عطفا على استعينوا
اي يا ايها المومنون استعينوا وبا محمد بشرهم او ان تنوع عطف على
ان يكون المقام مشتملا وهذه هي الحالة الرابعة من الحالات المقتضيات
للتوسط وهي الانتفاء في الخبرية مع وجود الجامع وعدم كمال الانقطاع
وقد عرف معنى جميع المواضع لهذا القدر متعلق بقوله ليختم ومعر
اشارة الى القدر الذي ذكر في تفصيل الحالات وايماء الى ان التزايد عليه
محال والتسمية الصحيحة ان عسى تكسر الهمزة وعسى فتح لما كيد معنى الغرض
والتطبيقها التقدير المستفاد من ان والا فهو انشاء لا يصلح شرطا وفي بعض
النسخ بفتح الهمزة اي لان عسى وهي بعضها عسى ان بالفتح وليس
فيها كثير معنى ولا وجه صحيح تعتد به لعطا ولا يخفى حسن مناسبة حذف
الضبع والعاجز وسلوك الطرقات وقد راعى في ترتيب الامثلة
ترتيب الحالات في الذكر لم تعطف يعني انه كان يحسن عطف انا
على نطق لاتحاد في المسند والتناسب في المسند اليه اعني المحب والمحبوب
الا انه لم يعطف لئلا يتوهم عطفه على ابغي فيفسد المعنى المراد والا يبعد
ان يكون ترك العطف لقصد الاستيناف جوابا عن سؤال كيف تراها
في ذلك الظن وهذا معنى قوله وليس يستبعد الى آخر واسم ليس ان
يكون والانصباب فعل مقدم على عام المصدر اعني عدم استبعاد ان يكون
القطع لقصد جواب السؤال واضافه ابراد الى ما هو كلحن اضافه المصدر الى المفعول
وكذا الكلام في قطع لهم الفتح زعمتم فانه جمله اسمية خبرها مقدر بالفعل على
الاصح فيصح عطفها على الفعلية ويظهر الجامع لان الحاصل ان حالكم دعوى
الاخوة وحالهم نفي ذلك والحاق لكن لم يعطف لئلا يتوهم عطفها على مفعول

زعمهم بتاويل القول كانه قيل علمتم اخوتكم قريش او تشويع العطف
على محل اسم أنّ اى وانّهم الفا فسد ان هذا ايضا مما زعمه
المخاطبون وتمنّوا فاسدًا ويحتمل الاستيناف وهو الظاهر والظرف
اعنى حين متعلق بفصل وهو خبر أنّه والضمير للشاعر واسم كان
ضمير الكائن زعمهم وضمير هم للمخاطبين وكذا فاعل تحرك اى هلا اذا كان
تحركهم لان يسالوا وقوله بفحوى الحال مبنى على ان لسان الحال
اصدق من لسان المقال اذ ليس معه للمناقشة مجال والا ففحوى المقال
ايضا يدل على الانكار لكن اكثر ما يستعمل الزعم فى الكذب قال فى
الكشاف الزعم ادّعاء العلم ومنه قوله عليه السلام زعموا مطية الكذب
وعن شريح لكل شئ كنية وكنية الكذب زعموا والالف مصدر الف
المكان اى سكن اليه واحبه والايلاف مصدر آلفه على وزن افعله
والالفا والالاف مصدر الفه على افعله وفعله او لكيلا او تشبيها
جوعا وخوفا وقد جاءت بنو اسد وخافوا والمعنى على تكذيب المخاطبين
وهم بنو اسد فى دعوى الانتماء الى قريش بالقرابة لان لقريش ايلافا
فى الرحلتين المعروفتين لهم للتجارة رحلة فى الشتاء الى اليمن ورحلة فى
الصيف الى الشام وليس لكم ذلك امنهم الله من الجوع والخوف وانتم
جائعون خائفون واما كل ان تروى ترك عطف لداها الا على المحافظة
على وزن الشعر وانه لو قيل واداها لم يكن موزونا فليس هو الى الفصل
هنا كاف فى موضع المحافظة على الوزن مع ما ذكرنا من المعنى وان كانت رعايته
السجع والقافيه قد تعتبر فى باب البلاغة قوله لكن لو عطف على انا لهن
مستهزؤن مبنى على انه بيان وتقرير لجملة انا معكم فهو منه والعطف عليها
عطف عليهما لما ذكره فى الاختصاص بالظرف المقدم اشار الى ان
اذا سواء جعلت شرطية او ظرفا مجردا فهو متعلق بالجواب مفيد
لاختصاص الحكم به اما الحكم افادة التقديم الاختصاص واما حكم دلالة
التقييد بالشرط على انتفاء الحكم عند انتفائه لكن ميل المصنف الى اعتبار
التقديم وعليه التعويل وقوله وما سولت مفعول معه وحتى الدار حال
من ضمير ظلامه ومتصل خبر ان استهزاء الله وبكل حال متعلق ببغى
الانقطاع لا يستطيع والا كان الواجب ان يقال بحال البيع بالنفع فليتامل
وقد اورد على ما ذكر فى الآيات لبلت اى من جملة الجمل ان العطف
على الجملة المصدرة بالظرف سواء سميت جملة شرطية او فعلية مقيدة
بالظرف مثل خرجت يوم الجمعة ودخلت يوم السبت فلو اذا الشرطية

١١٠

لعست لما الظرفية استعمل استعمال الشرط والقول بانه ليس فى
الكلام عطف غير الشرطية على الشرطية فاسد لانه اوى ان قوله
ولا يستقدمون فى قوله تع فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا
يستقدمون عطف على مجموع اذا مع الجزاء لا على الجزاء اذ لا معنى
لقولك اذا جاء اجلهم لا يستقدمون وكذا الحال العكس فان قوله تع
ولو انزلنا ملكا لقضى الامر عطف على قالوا لولا انزل عليه ملك بل فى
هذه الآيات الشرطيات المصدرة بالواو عطف على كانوا او
يكذبون فى قوله ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون وبهذا امكن دفع
ما اورد من الاعتراض لظهور انه لا وجه لعطف الله يستهزئ الا انهم
هم المفسدون والا انهم هم السفهاء على كانوا يكذبون قوله عمل ما شرع
معنى لما ظرف عطف على انؤمن كونه من قولهم وعلى قالوا كونه مختصا
بالظرف فان قيل انؤمن استفهام ولا يصح عطف الخبر عليه قلنا
هو على سبيل الحكاية فيجوز كما يقال قال اكرمنى واكرمتك واضعاف ذلك من
لامتناع العطف على لا تفسدوا وآمنوا وقيل وخلو الظهور بتخلل الجزاء
واما بيان الاستيناف فى الآيات فظاهر واما الخفاء فى انه لم يورد
الآيات فى الطريقين على ترتيبها عن جماعات العذال اشارة الى ان
العواذل جمع عاذلة بمعنى رجل عاذل على ان التاء للمبالغة مما لا يلتفت اليه
لان ذلك ليس بقياس وقوله فبنى اى الشاعر الكلام على السؤال المقدر وقوله
على ما عليه اى على الوجه الذى يكون عليه ايراد الجواب فانه يكون بلا عاطف
وهو كثير على النساء العاذلات اشارة الى ان العواذل فى البيت لا اخر جمع
عاذلة بمعنى امراة عاذلة بدليل رأين وقلن جنود بضم الدال جنوب جمع جنب
بمعنى جانب وناحية خبت اسم موضع غربت خط عنها رحلها من غرى
من ثيابه واعريته وعريته تعريه واجمت ازجيت وازلت كلاهما خل الاجلام
مناخنا موضع اناختنا العادحيه منزل بينه وبين الكوفة خمسة عشر فرسخا
لج اى جذب بمعنى بالغ فى السير ودلت اى الناقة من السير لبعد المنزل
وطول السفر يبكى امر من بكى بالتشديد بمعنى بكى الغدران بالكسر اسم
موضع وكذا برام بالكسر والمعنى ابكى البكاء على المقتولين بهذا المكان الاولى
بطن برام فقد طالت غيبتهم وحصل الياس من رجعتهم ثم وصفهم دالا
على استحقاقهم البكاء عليهم بطريق الاستيناف والجواب عن سؤال لم
ابكيهم وكيف كانوا مصيبتهم لى فقال كانوا على الاعداء نارا محرق وح للاوى
آمن باقى وحبين وتحرق هو عمرو بن هند وكان لذلك يحرق مائة بعير
واحصنهم

الجواب م
جواب ما ذا عناه

فنعل فضول الطلل بناء على عفا الدرس وعفاه درس يتعدى ولا يتعدى
احوال جمع حول وسوا العام سحاب حنان مصوت عشوف طلوم القطر
هطال كثير الهطل وهو تابع المطر اى عفاه من يحدو بالابل ويسوقها
النعم من السائلين والحادحين وفي قوله جعل عفاه كل حنان وعفاه من
حداء الابل على ما تقرر عندهم من ان جواب من قام قام زيد لا زيد قام وعليه
قوله تع ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز
العليم قال من يحيى العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشاها وقد
عرضت اى ضجرت ومللت كغر اى من يحرب له الامور ثاني مفعولي حعط
واللام للتقوية تعدى بمعنى على الفم يحذف المضاف اليه منويا متعلق بما عرضا
جاز توسعا في الظروف طوى عنه كشحه اعرض وجانب وكذلك قوله
عز من قائل ذكر في الاية وجوها ثلثة الاول ان الموصول الاول اعني الذين
يؤمنون متصل بالمتقين مجرور على الوصف او منصوب على الاختصاص
والموصول الثاني اعني والذين يؤمنون بما انزل اليك عطف عليه واولئك
على هدى استيناف الثاني ان الموصول الاول مبتدا والثاني عطف عليه
واولئك على هدى خبر له والجملة استيناف الثالث ان الموصول الاول
صفة المتقين او نصب على الاختصاص والثاني مبتدا خبره اولئك على هدى
وعلى هذا يكون الاية خارجة من الاستيناف وقوله مراد به اى بهذا الحمل
او بالموصول الثاني مع خبره التعريض فيكون حالا منه سابقا لما دل الاخبار
بهذا بعد الاخبار بان الكتاب هدى للمتقين الموصوفين بما ذكر يعني به تعريض
بمن لم يؤمن من اهل الكتاب بنبوة محمد عليه السلام وطمع وتوهم انه على هدى
وانه فلاح اى الهدى والفلاح انما يكون لمن امن بالكتب جميعا لا بالتورية
وحدها ولمن ايقن بالاخرة على وجهها لا كما يزعم اليهود من ان النار لا تمسهم
الا اياما معدودة وان اهل الجنة لا يتلذذون الا بالنسيم والارواح العبقة
ونحو ذلك مما هو معتقدهم في الاخرة وقوله جاعلا الجملة حال من فاعل يحمل
الموصول الثاني اى جاعلا جملة والذين يؤمنون بما انزل اليك مع خبره
بتمامها من متعلقات هدى للمتقين بحسب المعنى ولوازمه لان نفي الهدى
والفلاح عن اضدادهم من لوازم اختصاصهم بذلك وتوابعه والغرض من
هذا الكلام الارشاد الى وجه ترك عطف ان الذين كفروا في هذا الوجه ايضا
كما في الوجهين الاخرين فتضمن امتناع عطفه على ما قبله على الوجوه الثلاثة اما
على الوجه الاول فلما سياتي من انه كلام في شان القران وهذا في شان الكفار واما
على الثاني فلانه استيناف مبني على تقدير سوال فكذلك دراج له في حكم المتقين

وبالجملة

١١٦

وما بعده في المعنى وان كان مبتدا في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه
قلنا على الثالث فلان هذه الجملة اعني الموصول الثاني مع خبره مما
من توابع المتقين فيدل الوجه الثاني فان قيل فعلام عطف جملة
والذين يؤمنون قلنا الاشبه ان يجعل الواو للحال فان قيل ما معنى
قوله الجامعين من كذا في ضمن كذا ولم لم يقل ما للمتقين الموصوفين بتلك
الصفات والجامعين منها قلنا هذا اشارة الى معنى عطف الموصول
الثاني على الاول بالواو الجامعة وعطف ما عطف على كل الصلتين فليتدبر
وقوله اختصوا في موضع الحال من المتقين والا تكتنه كنهه اى لا يبلغ نهايته
صفة هدى ومن الكلام المولدين والا تقادر قدره اى لا يعلم علمه في
القدر من قادره فقادره غلبه في القدر مفعولا حال من ضمير اختصوا الذين
يعني الموصول الاول بصلته والذين يعني الموصول الثاني بصلته بشكرها
الدال على التفخيم قوله اولئك الموصوفين يشير الى ان اسم الاشارة ليس
اشارة الى مجرد ذوات المتقين بل بما ذكر من الصفات والحصر المشار
اليه بقوله دون من عداهم في الفلاح ظاهر حيث قيل هم المفلحون
بضمير الفصل وتعريف الخبر واما في الهدى فمن المقام وحيث بالفلاح
سابقة الكلام اخر وهي هم المفلحون وانه اى استيناف الذين يؤمنون
ادخل في البلاغة من استينافه اولئك على هدى لاشتماله على بيان سبب
اختصاصهم بالهدى المذكور وهو اتصافهم بالصفات المذكورة وقوله مجرورا
او منصوبا لم يلتفت الى الرفع على المدح لعلمه امتنانه من الوصفية وقوله
او اولئك خبر يعني جملة اولئك على هدى من ربهم وقوله ويستقر والتعريض
تكرير للوعد فقد ذكر في تقديم المفعول قوله والفصل من هذه الوجوه الثلاثة
لاستيناف الذين يؤمنون بالغيب لجهات عدتها الانطواء على بيان الموجب
ومنها الخادحال الصلات من غير فك وعدم وقوع الواو بين صفتي
موصوف واحد وعدم الفصل بين المسؤل عن حالهم وبين جواب السوال
عنهم بذكر الصفات وعدم اختلاف الموصولين في الاعراب المقتضي له
عدم الانتظام وما في السوال المقدر من تكثير المعنى بتقليل اللفظ وما قيل
عطف المفرد من الاشتراك في الحكم وانتفاؤه في كون القران هدى للمتقين
مع ان المتقي هاد وجهان احدهما ان المراد بالهدى زيادة الهدى والثبات عليه
وثانيهما ان المراد بالمتقين الضالون الصائرون الى التقوى على ما هو على
المشارفة واستيناف الذين يؤمنون يحسن على الوجهين من غير تكلف بخلاف
استيناف اولئك على هدى وابتداء والذين يؤمنون بما انزل فانه على تقدير

المشارف يحتاج الى تكلف في وصف له تعالى بقوله الذين يؤمنون بالغيب الى الآخرة ايضا على تقدير كون الموصول صفة المتقين فهو بيان للموجب طلاقه للسؤال عنه وعلى تقدير توجه السؤال ليس في الجواب له عنى اولئك على هدى ما يغني غناءه لايجوز حاجة الدعوى الا بتكلف تنزل على كل افاك اى كذاب كثير الكذب اثيم اى فاجر كثير الاثم فان قيل لا مجال ههنا للوصل لكمال الفصل للاستئناف فان الجملتين مختلفتان خبرا وطلبا فلما لا يبعد ان يكون ترك العطف للاختلاف والاستئناف جميعا والامر كذلك ههنا للقطع فان تنزل على كل افاك ليس الا في معرض الجواب ومن الامارات شاهد الى ما صرح به آخرا ان سلوك طريق الاستئناف في القرآن كثير كقوله ما رب العالمين الجاثي شيء حقيقته ردا على موسى قوله انا رسول رب العالمين وسمى الكلام فصلا قوله المكرمين صفة ضيف لان المراد به الكثير وجاز لانه في الاصل مصدر كالزور والصوم وكانوا اثنى عشر ملكا وقيل تسعة عاشرهم جبرئيل وقيل ثلثة جبرئيل وميكائيل واسرافيل او ملك معهما جعلهم ضيفا لكونهم في صورة الضيف او ضيفا في حسبان ابراهيم والمعنى مكرمين على الله وعلى ابراهيم حيث خدمهم بنفسه واخدمهم امرأته اذ دخلوا متعلق بمكرمين او بما في الضيف من معنى الفعل او باضمار اذكر قوم منكرون ليسوا من معارفه او من جنس الناس الذين عهدهم اولانه رأى فيهم حالا وشكلا خلاف حال الناس وشكلهم فراغ الى اهله ذهب اليهم في خفية من ضيوفه على ما هو داب الضيف لانا كالحلون انكار عليهم ترك الاكل وحث عليه فاوجس فاضمر واما خافهم لظنه انهم يريدون به سوءا حين لم يتعرضوا الطعام وعن ابن عباس رضي الله عنه وقع في نفسه انهم ملائكة ارسلوا للعذاب في القرآن كثير تقديم الظرف لمجرد الاهتمام دون الحصر وذلك كقوله تعالى ثم استوى الى السماء الى قوله قالتا اتينا طائعين وهل اتيك نبؤ الخصم الى قوله قالوا لا تخف وقال الذين استضعفوا الى قوله قال الذين استكبروا ومن احتمله البدل او اربعة احتمله يشبه ان يكون الاولان بدل الاشتمال والثالث بدل البعض والرابع بدل الكل وكون المقصود من ارحل كمال اظهار كراهتي اقامتي بما لا تشتبه على من له ادنى معرفة بالكلام واما دلالته على ذلك بالتضمن المقابل للمطابقة اعني دلالة اللفظ على جزء الموضوع له او جزء المعنى وكانه مبني على ما يقال ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده واما كون دلالته تضمن عندنا علمه بالمطابقة فيحكم العرف اخلا لما لا تعنون الا لذلك حق القبول النهي عن الاقامة وكون الثاني او في تادية المراد في الامثلة وعدم احتمال الرابع للامثلة او احتمال لا يعتد به مما لا يخفى

للتبيين قد بسط المصنف الكلام في هذا المقام بحيث يستغني عن الشرح فليقتصر على التنبيه على بعض ما يحتاج الى التنبيه ولنكن على ذكر مما ذكرنا في اول الفن من ان الحكم بان هذا الفصل مثلا لغرض كذا مبني على اعتبار المتأخر والاخذ بالاولى والاحلو بحكم الموضع او استعمال ارباب الفصاحة او جميعها الاذوق وانه لا يقدح فيه احتمال الآخر وان كان مساويا لم فكيف اذا كان اخفى وادنى قوله وباليوم الآخر هو يوم القيامة لكونه آخر الايام وتوحيد الضمير في تقول وجمعه في هم بالنظر الى لفظ من ومعناه والكلام في المراد بالمخادعة وكونه من الجانبين وما يتعلق بذلك مذكور في حواشي الكشاف وما ذكر في المتن من كونه في حكم المخادعين انما هو للجمع من جانبهم قوله فوسوس اليه اي انهى اليه آدم وسوسته وتعدى لضافة الشجرة الى الخلد لانها سببه بزعمه يعني من اكل منه لم يمت ابدا وملك لا يبلى اي لا يزول ولا يضعف قوله على ذلك الكتاب كانه يشير الى ان ذلك مبتدأ والكتاب خبره وقولهم وان هذا وان ذلك اي قيامه ونسبته وهو في الاصل مصدر كاذن لكن ليس المعنى على ان يعتبر لذلك الشيء موازنة مع شيء وان كان في بعض المواضع محتملا قوله يدل على ذلك ان الضمير للشان ويولغ مسندا الى الجار والمجرور بعده وضمير انه للكمال لا الكتاب وتلك المبالغة مصدر يولغ ولفظ حين قد يستعمل استعمال لما وجوابه كان اي وصف الكتاب او حسن المبالغة او المبالغة بتاويل ان يولغ وكذا ضمير نظمه والشرطية خبران وسماع الاصول اي القواعد السائغة من ان ذلك للبعيد يفيد في الفرس العظيم والتعريف الجنس يفيد الحصر كانه قيل هو الكتاب البالغ اعلى درجات الكمال هو الكتاب لا غير كان ما عداه لا يستحق ان يسمى كتابا والجزاف الكسر مصدر جازف مجازفة اخذ بغير تقدير ومعرفة بالكيل فاتبعه مسندا اي لا ريب فيه وضمير المفعول لذلك الكتاب اي جعل لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب وذكر بعده لتوهم انه مما يرمى به على سبيل الجزاف اتباعا مثل اتباع نفسه الحلفة وهو كذلك حالي الحلفة نفسه لا اراك ما يمكن ان يتوهم السامع من التجوز او السهو فيه مجي الخليفة اليك ويقرب دلالة الامتحان انه بمنزلة التاكيد اللفظي حيث قال لا ريب فيه بيان وتاكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبيته قوله للذي فيه متعلق بالتقرير والضمير لهدى للمتقين وان معناه بكسر الهمزة والجملة حالا وعطف على جملة بعيدة هو هدى وكونه هدى له بحيث مستقلا من جملة المصدر وبالغة اقصى درجات الكمال من التكلم تسوق لما ذكر اي الوصف بكمال كونه هاديا وضمير اجزائه وهو تعقيبه للنظم قال الصفاقي المراهن او اسبق قيل اخرز قصب السبق لان الغاية التي يستبق اليها تذرع

كذا في الشارح العلامة

اي الكمال لا الكتاب كما في الشارح العلامة

بالقصه وتذكر تلك القصة عند ثمانه الغانة فمن صفق اخدها واما ضمير له و
وشانه فصل كلاهما لما ذكرا عنى الوصف بكونه ماديا وصل الثانى النظم
وسوط ملحق الشامل ونظر فى قوله وانك لتعلم الى آخره لم تشتبه عليه ان كلمهما للتنزيل
اى للكتاب وان اللام فى لم بمعنى لاجله وفى لاحراز صله الثماره اى النظم
الشاهد للكتاب باحرازه قصب السبق فى شانه اى علو رتبته ورفعه منزلته
ولا شك ان شان الكتب السماويه وما هو المقصود الاعظم منها هو الهدايه
لا غير وبحسبها تتفاوت فى درجات الكمال فما يشهد للقرآن بكمال الشان
وعلو مكانه ورفعه منزلته يشهد له بكمال الهدايه وسبب ان ما قبل هدى للمتقين
مسوق لوصف التنزيل اعنى القرآن بكمال كونه هاديا وهو المطلوب ومبنى كلامه
على ان ذلك الكتاب جمله ولا ريب فيه جمله اخرى وهدى اخرى سعد بن المتداد
اى هو هدى قوله وكذلك قوله ان الذين كفروا اما قطع ان الذين كفروا عما قبله
فلكمال الانقطاع على ما سيجئ واما قطع لا يؤمنون وختم الله فلكمال الاتصال
لان الاول تقرير لما يدل عليه قوله سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم من تركهم
الى الايمان والثانى لما يدل هو عليه من انه ليس لهم قلب يعى ولا سمع يدرك حجه
وبصر يثبت عبرة فقوله وعلى ابصارهم غشاوة من عطف الاسمية على الفعليه
نعم اذا جعل عطفا على لا يؤمنون او ختم الله ووجهه ان اثبات خاصة الشئ
وهو العذاب العظيم لعدم الاجابة الى الايمان تاكيد وتقرير لثبوته والعطف
على جمله ان الذين كفروا فلا قوله سوانا معكم قلوبنا صح نفى الهمزة لان المراد
هو المعنى قوله وذلك ان تقول ان الكلام من جملتى ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم
منطوقا ومفهوما فمفهوم الثانيه وهو نفى البشريه يؤكد منطوق الاولى
ومنطوقهما مفهومها وهو اثبات الملكيه وانما قال فى حال التعظيم اذ المفهوم
من نفى الانسانيه فى مقام التخصيص اثبات الشيطانيه والبهيميه او الملكية و
البهيميه قوله كان لم يسمعها لاخفائه فى اذنيه وقرا تقريرا له واما
هو فمتنزل موقع الحال اى مشابها حاله حال من لم يسمع والاشبه انه تقرير
لقوله ولى مستكبرا قوله وقال رائدهم هو الذى يقدم الرفقه لطلب الماء
والكلأ ارسوا من ارسى السفينه القيت مرساتها لتقف نزاولها اى نعالج
تلك الحرب ونصبر عليها والحتف الهلاك بجرى بمقدار اى بقدر وقيل
الضمير للسفينه والسبب للاخطل وبعده اما نموت كراما او نفوز بها فواجد
الدهر من كد واسفار والمعنى قال مقدم القوم للملاحين ارسوها اى
السفينه ولا تجروها لكى نعالجها ونأخذها وما فيها من الاموال ولم يوجد الست

سعدديوان

ديوان الاخطل قوله ملكته حبلى برد حبل المواصله والمعاهده لكنه نبذه
على كاهلى لعله رغبته فيه وزعم انى كاذب فى هواه ومحبته والمراد انه قال
معنى هذا القول ومؤداه بعبارة لا تفيد ومنى انك كاذب نظرا الى الخطاب قوله
بالرفع فيهما اذ الجزم يخرجهما عما يحن فيه لكونه جزاء شرط محذوف اى ان تترك كلك
على راى الكسائى وان تصلح ادفع اليك الاجر ولا يخفى انه لا وجه للحال عند
الرفع بخلاف مثل ذرهم فى خوضهم يلعبون فانه يحتمل الحال قوله ومن امثلته
اى امثله الانقطاع لغير الاختلاف خبرا وطلبا يعنى لعدم التناسب وانتفاء
الجامع بعد الاتفاق فى الخبرية والطلبية قوله ولا نقول وخفى صيق صرح فى
انه لا يكفى فى العطف اتحاد الجملتين فى المسند بل لا بد من الجامع بين المسند
اليهما ايضا قوله او يكون فى حديث عطف على وحدت اهل مجلسك ليكون
مثالا آخر للثانى اعنى وجود جامع مع عدم ملتفت اليه لا على كان وجعل مثل هذا
خبر المبتدأ الذى هو مثال الثانى يتاول هذه القصه وكذا جعل كنت فى
حديث خبرا مثال الاول وجعل كان معنى فلان مضافا اليه لمثل يتاول القصه
ونقدر الحكاية به وقوله واسب كما قيل الكاف للقران فى الوقوع كقولك كما دخل
زيد خرج عمرو وقوله فتورده عطف على تورد وقطع قوله قطع عما قبله لكونه
ثانيا له قوله لا والذى هو عالم لانفى لما ادعت عليه الحسناء من الدراس
هواه المشار اليه بقوله فى البيت السابق زعمت هواك عفا الغداة كما عفا
عنها طلال باللوى ورسوم وخطاب هواك للنفس وكواكب القسم فى البيت
الذى بعده ما ذكر عن سن الوداد ولا اخرق نفسى على الف سواك يحوم
وهذا ادوى مما يروى ان النوى بكسر الهمزة على انه جواب القسم وقوله
نعالى الجمع سرواره النوى وكرم ابو الحسن اشاره الى ان هذا من
عطف المفرد كما هو الظاهر وقد عرفت ان وجود الجامع شرط فيه
ايضا وشان الجامع بالسواره نوى الحبيبه دار وكرم ابى الحسن دواء
مما لا يلتفت اليه قوله ومن امثله التوسط لا كلام فى ان الغرض
الاصلى بيان الاتصال والانقطاع والتوسط بين الجمل الا انه قد انجر
كلامه الى لزوم الجامع فى عطف المفردين ايضا فلذا اورد مثالا
من كل من القسمين مع ان فى عطف المفرد مثالا ايضا يشتمل على جمله
هى الصله فيما يتحقق الجامع من الشاهد وسميه فمراده بالتوسط توسط
المعطوف والمعطوف عليه بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع ولم يعرض
لامثله القسم الاول من التوسط اعنى اختلاف الجملتين مع ما يزيل
الاختلاف لانها قد سبق مستوفاه قوله واعلم ان الوصل قد يعرض

١١٣

ان يصح الوصل بتوسط الجملتين بين كمال الاتصال والانقطاع على التفصيل
المذكور فلكن يشترط الحاق مع ذلك محسنات اذا تحققت كان الوصل حسنا
واذا فقدت كان فصيحا وان صح فمنها تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية
والشرطية والظرفية والفعليتين في المضي والمضارعة مالم يعرض امر يقتضي
اختلافهما في ذلك بان يكون المقصود من احديهما افادة التجدد ومن الاخرى
الثبوت كما في قام زيد وعمرو قاعد او من احديهما المضي ومن الاخرى المضارعة
مثل ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون فانه لا يحسن بل لا يجوز الا بترك تناسبهما
في الاسمية والفعلية او المضي والمضارعة وهذا معنى قوله فاذا كان المراد
من الاخبار الى آخره وقوله اما افادة التجدد في احديهما الى الآخر وقوله
فتقول عطف على تراعي وكان الانسب ان يكون قوله تراعي ايضا على لفظ
المبني للفاعل المخاطب لكن الرواية على المبني للمفعول الغائب وان يكون
قوله وان لا تقول بدون ان ليكون عطفا على تقول لكنه مع ان والطاء عطفه
على ان يراعي وليس بذلك الحسن وفي قوله من غير التعرض لقيد زائد كالتجدد
والثبوت بحث في التمثيل بقام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد بحث
لان في الاول تعرضا للتجدد لا محالة ان توقف في العرض للثبوت في الثاني
اذا اريد به معنى زائد على مجرد حصول المسند للمسند اليه على ما قال
الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق
فينبغي ان يكون بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء
للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق
لاكثر من اثبات الانطلاق صفة له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل
فانه يقصد فيه التجدد والحدوث يراد بزيد منطلق ان الانطلاق
يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه والجواب ان المراد التعرض
في القصد والارادة لا بمجرد دلالة اللفظ فربما يكون قصد مجرد نسبة
المسند الى المسند اليه مورد الجملة فعلية او اسمية في بحث رعاية
البلاغة قوله وكذا زيد قام وعمرو قعد يعني ان الاسمية اذا كان خبرها
فعلية فمن المحسنات ان يراعي ذلك في الجملتين فيقال زيد قام وعمرو
قعد ولا يقال زيد قام وعمرو قاعد وان كان كلتاهما لافادة التجدد لا تفترقان
الا بالتقوي وعدمه وكذا في باب الاضمار على شريطة التفسير عند
تساوي الرفع والنصب لا يختار في احدهما النصب وفي الاخرى الرفع
بان يقال زيدا لقيته وعمرو مررت به وزيدا اكرمت اباه وعمرو ضربت غلامه

بل يوى

بل يوى بهما اسميتين او فعليتين قضاء لحق المناسبة ولا يخفى وجه التفرقة
بين ما ذكر من الامثلة لا سيما بعدما لاحظ ما صرح بحث الاضمار على شريطة
التفسير والمراد بامثال ذلك ما ذكر ثم من الامثلة ومن بديع الكلام ما قيل
في قوله وكذا زيد قام وعمرو قعد انه زيد لفظ كذا لان هاتين الجملتين
يحتمل ان يكونا اسميتين بان يكون زيد وعمرو مبتدأين وقام وقعد
خبريهما وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد
قدما عليهما يعني يجب ان يقدرا اسميتين او فعليتين لا مختلفتين قوله وعليه
اي على كون المراد باحديهما التجدد وبالاخرى الثبوت ورد قوله تعالى
سواء عليكم ادعوتموهم الى الاصنام ام انتم صامتون عن دعائهم يعني الاختلاف
بالاسمية والفعلية عند اختلاف القصد الى التجدد والثبوت يجري في
العطف بغير الواو ايضا وقوله اجئتنا يروى بالتشديد من التجديد المناسب
للاحداث وبالتخفيف من الجد المناسب لا الهازل اللاعب والاول من
الوجوه والمسموع ان اللاعبين يدل على احد معا ام والاخر الهمزة بما مضمون
الجملتين كانه قيل اهذا واقع ام ذاك فيكون السؤال عن تعيين ما علم ثبوته
على الابهام قوله اسعادا مفعول له لما تضمنه الكلام من قولهم ذاك
المقال واذا تمم هذا المعنى قوله وما اعظم كيد الشيطان نشر
الى ما هو المذهب عنده من بطلان التقليد في الايمان وما يتعلق به
من الاحكام المتعلقة بالاعتقادات وان صح بانه قد يفضي الى التقليد
في الامور الظاهرة البطلان وحقيقة التقليد الاخذ بقول الغير من غير
دليل وبالقيد الاخير يخرج الاخذ بقول النبي الثابت صدقه بالمعجزة
وبقول اهل الاجماع قوله لحصولها متعلق بالحري ان جعل مبتدأ بزيادة
الباء وبالظرف اعني بالحري ان جعل خبر المبتدأ وتارة مصدرا وظرف
ومعها حال وكذا معها اي غير مقارن للواو الا ان الواقع بعدلا هنا
يجب ان يصلح مضافا اليه لغير ومع ليس كذلك فالوجه ان يجعل لا عاطفة
اي مجردة عنها لا معها فالجملة كون الجملة الحالية مع الواو يشبه الوصل
ولا معها يشبه الفصل لانما واو العاطفة الاصل قوله حالا لا الا
يعني اذا الملحق الحال سواء غير المؤكدة فهذا الاعتناء يكون قسما للمؤكدة
وهما معا نحو واحد في الاستعمال ولولا ذكرهما التوهم ان الحال منهما نحو جاء
مسعود والنجح كما اطلقهما قيل لهما بحلاف لهما معا نحو قام لا توهم
ذلك قوله فاصل النوع الثاني يعني المؤكدة جعله ثانيا نظرا الى كونه
في الكلام اقل وكون الثاني على ان الجملة وعلى ما نبه عنه لفظ الحال

114

من معنى العروض ادل وقدمه في البيان لان الثابت وجودي واللاثابت عدمي لا تعمل الا بالقياس اليه واشار في التمثيل بقوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا الى ان الحال التي يسمى موطئة لا تخرج عن النوعين غايتها انما اختص مذكورا هو ذو الحال في الحقيقة واجراء الحال عليه بطريق الوصفية والى ان المؤكدة لا يجب ان يكون مقرونة لمضمون جملة اسمية وان يكون عاملها محذوفا لانه قد كثر في القران وقوعها بعد الجملة الفعلية مثل قائما بالقسط ومنهم من يجعل مثل هذا نوعا ثالثا يسميه بالنائبة ومعنى الاصل هنا الراجح في المناسبة السابق في الاعتبار فان قلت الاسمية انما تدل على الثبوت اذا لم يكن خبرها جملة فعلية مثل زيد قام فكيف اطلقوا القول بدلالتها على الثبوت ويكون الوجه فيها الواو قلنا كانه بنى الكلام على الاعم الاغلب والحاصل زيد يسرع ويزيد مسرع في وجوب الواو ومعنى الوصف ما دل على معنى قائم بالغير سواء كان من الصفات المشتقة كما هو الشرط في المنتقلة او لا مثل قرآنا عربيا وخص اسم الفاعل والمفعول بالتمثيل لان الصفة المشبهة انما تدل على معنى ثابت فلا يصلح مثالا لصحة الفاعل او المفعول من حيث كونه فاعلا او مفعولا ولا ينبئ عن معنى العروض والحدوث فلا يصح جاء زيد طويلا ونحو الا بالتاويل انه حدث ذلك حينئذ بنموّ او ذبول او مرض او عرض او الحيار بطريق عن الطرق قوله وبجهانه في الاستعمال ان يا ساعارس من حرف النفي لان المقرون بحرف النفي لا يدل على ما هو الاصل في النوعين من معنى ثابت عن ذات او لا ثابت متى هي الفاعل او المفعول وان دل في بعض الصور كالانزعج الدال على الفوت واللاتحرك الدال على السكون فبطريق الالتزام دون ما هو الاصل في الدلالة على المقاصد اعني المطابقة ولهذا لم يرد في الاستعمال جاء زيد لا راكبا وان دل على كونه ماشيا قوله وجه النوعين اي المناسب فيهما ان لا يدخلهما الواو اما اولا فلان هذه الواو في الاصل للعطف بحكم الضبط والمناسبة والنقل عن ائمة اللغة ولهذا لم نعد في اصناف الحرف واو الحال وقد عرف من قواعد النحو ان الحال اصلها الاعراب من جملة الملحقات بالمفعول لا يقع المنصوب اخر كالتوابع وما ليس يتبع ليس محل للعطف فليس محلا لما هو حرف العطف في الاصل واما ثانيا فلانه في الاصل الجمهور انما في الحال ليست بعاطفة وهذا ما قال في الكشاف ان واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل واما ثالثا فلان حكم الحال مع ذي الحال في النوعين حكم الخبر مع المخبر عنه ولا مجال للعاطف بينهما لما سبق من وجوب المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه فان قلت كلامه يشعر بان ذا الحال في قولك هو الحق بينا هو الحق وليس كذلك بل هو ضمير المفعول في العامل اي احقه واثبته على ما ذكره القوم

والراجح لابد ان اعتبار المرجوح كاملا الراجح

وصيرا العامل سدو على ما ذكره المصنف في قسم النحو حيث قال ان احوال التقديرات في مثل زيد ابوك عطوفا وهو الحق بينا تجيء طوعا وبدو تبنا قلت نعم الا ان الضمير عبارة عن الحق فصح ان الحكم الحويص قوله والتحقيق فيه ان في الاصل النوعين ان لا يدخلهما الواو وهو ان الاعراب لا ينتظم الكلمات لا يجمعها كقولك ضرب زيدا للتص مكتوفا الا ان يكون فيما بينها تعلق ينتظم معانيها لان الاعراب عبارة عن هيات تطرأ على الكلم بعد تركيب بعضها مع البعض وضعت للدلالة على معان تطرأ على مدلولات الكلم عند ضم بعضها الى بعض وانتفاع تعلقات فيما بينها يجعل البعض محكوما عليه والبعض محكوما به والبعض واقعا عليه الحكم والبعض كيفية الوقوع الى غير ذلك فوجود الاعراب للاستقلال في دون الشروع الكلمة الواقعة في التركيب يدل على ان لمدلولها تعلقا معنويا بمدلولات الكلم الاخر بان يكون جملة او زمانا او نحو ذلك فلا يحتاج الى لفظ آخر يفيد تعلقه به كالواو مثلا والحال من حيث القبيل مما له اعراب لا بالاصالة في التركيب فكون حقه الخلو عن الواو مفردا كان او جملة لكنها اذا كانت جملة فبالنظر الى كونها جملة مفيدة للنسبة التامة بين طرفيها مستقلة بتلك الفائدة وان كانت غير مستقلة بالنظر الى عروض لها من كونها قيدا للفعل وسا بالكيفية وقوعه والى كونها غير منحلة بالمفرد ولى كانحلالها فيما اذا كانت مؤكدة وغير منقطعة عن الاولى بالكلية كما اذا لم يكن بينهما رابط اصلا وجهة جامعة قطعا تنزل منزلة الجملة المتوسطة بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع ولا سعداد ان يدخلها واو يجمعها بالاولى وتعلل الاستقلال انها كالجملة التي فيها من الجمل المناسبة عن المتحدة مثل قام زيد وقعد عمرو ولكن الجمل متفاوتة في شان دخول هذه الواو فقد يجب وقد يمتنع وقد يجوز على التساوي او الرجحان فاشار بعد تمهيد المقدمات الى الضابط في ذلك وقال اذا تمهد هذا فنقول الضابط في دخول الواو في الجملة الحالية وجوبا وامتناعا وجوازا انها ان كانت مؤكدة فلا واو لكمال الاتصال وان كانت غيرها فاما ان يكون على اصل الحال او لا والاول اما ان يكون على نحيها او لا فهذه اقسام ثلثة الاول ما يكون على اصل الحال ونحيها فالوجه فيه ترك الواو جريا على موجب الحال فقد عرفت ان تعلقها بالعامل من جهة اعرابها الاصلي يوجب استغناءها عن تكلف رابط من خارج الثاني ما لا يكون على اصل الحال سواء كان على نحيها او لا والوجه فيه الواو لانه لبعده عن الحالية وخروجه عن اصلها يحتاج الى رابط لفظي الثالث ما يكون على اصل الحال دون نحيها وحكمه جواز الامرين اما الواو فلجهة البعد عن الحالية لكونه لا على نحيها واما تركها فلقربها من الحالية بحسب الاصل قوله او بعدو فيه يشير الى ان الحال كالمسند والصفة قد يكون فعليا وقد يكون اسميا وافتقر في الامثلة

على المضارع لما يجي من ان الماضي وان كان مثبتا يجوز فيه الواو قوله
الا نكاد نسمع نحو جاءني ويسرع ليس على ما ينبغي اذ كثيرا ما يسمع ذلك غايته انه
يكون على حذف المبتدا ففي التنزيل لم تؤذونني وقد تعلمون وفي كلامهم قمت واصك
وجهه وفي الشعر فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا ومثله كثير قوله
ما جاء بخلاف هذا الاصول معدود الجملة في موقع البدل من قوله الوجه الواو وقد
يجوز ترك الواو وبعضهم مطلقا وبعضهم اذا كان الضمير في صدر الجملة مثل
جاءني زيد غلامه يسرع بين يديه وبعضهم اذا كان يعقب حال مفرد كقوله
والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم او معه حرف نفي عن سيبويه كقوله
فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد وقيل اذا كان في
تاويل مفرد كقوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو اي متعادين كلا وجاءني
وهو يسرع او لو اريد المفرد لقيل مسرعا وفي هذا المقام مباحث نفيسة يطلب
من شرح التلخيص فمما اورد من الصور المعدودة الضمير في صدر الجملة وقد لا
فاه الى في وعوده على يديه بنصب الاسم الذي هو صدر الجملة الحالية تشبيها له بقول
الامر على انه حال وسوغ المحقق من نصب المبتدا للقطع بان الحال هو الجملة
وذكر ابن الانباري انه من المصادر التي قمت مقام الحال نحو ارسلها العراك
وفعلته جهدك وطاقتك ومعنى فوه الى في مشافهة ومعنى عوده على بدئه رجوعه
الى الابتداء على ان البدء مصدر بمعنى المفعول والحاصل انه رجع في الطريق
الذي جاء منه وهذا التركيب شائع سواء اسند رجع الى مظهر نحو جاء زيد عوده
على بدئه او مضمر مثل زيد جاء عوده على بدئه فيجوز كون الفعل مسندا الى
عوده مجازا وتمام اصلاح المنطق كما لابن السكيت في تصحيح اللغات واستعمالها
والافعال كتاب في النحو لابي علي الفارسي تصنيف انما كان نصف
بمعنى بلغ نصفه عمرو المكارم سترة وتمامه ودفعته بالغيب لا تلاقي نصف
غواصا ووقع في بعض الكتب انه في صفه الغائص فصحفه بعضهم الى
القانص بالقاف والنون ففسره بالصياد وظاهر انه لا معنى لوصف الصياد
بذلك ولو في صيد البحر وفي الصحاح والديوان ان البيت للمسيب بن علس
يذكر غائصا ولولا جنان الليل ظلام وستره اي دخل قوله مصوا
لا يزول البيت لعكرشة الضبي يرثي بنيه وقبله سقى الله اجداثا
ورائي تركتها بحاضر قنسرين من سبل القطر ونعم ولو تسطيعون
الرواح تروحوا وغدوا في المصبح على ظهري الرواح النزول
من السير للتروح والرواح وخلف دفت العشي عالكم اهلكم القيد ما
قلده الله من القضاء لا الارتفاع متعلق بدخلوا لا احجب لا امنع

الورق بكسر الراء الدراهم المضروبة اودى العامل بالقتل فلته به
والمعنى طلبوا القود من دمي وتمردوا وفي بالقتل هممته كقعدهم واخرته
قال الشيخ عبد القاهر كان في البيت تامه والجملة الداخلة عليها الواو
في موضع الحال والمعنى وقد وجدت غير متهم بالوعيد وغير مبال به ولا
معنى لجعلها ناقصة وجعل الواو مزيدة وكذا الكلام في ولقد كان ولا يدعى
لا بد قوله الا ان ترك الواو ارجح لكونه من جهة بقاء اصل الحالية والاثبات
من جهة انتفاء بمجيئها الذي هو بمنزلة العارض كما قيل ان الاصل يدل
الدليل والنهج الطريق المتعارف سواء كان بدليل او بغير دليل وعن
المصنف انه مدلول استعمال العرف على انه لو تساوت الجهتان فترك الواو
عملا بالاصل قوله والفعل الماضي يريد انه ملحق بالمضارع المنفي في جواز
الواو وتركها مع رجحان الترك بناء على كونه على اصل الحال من حيث الدلالة
على التجدد لا على تمحيضها من حيث وجود الحرف اما حرف النفي فلما مر واما قد فلتشبه
بالنفي من جهة تخلل حرف بين الحال وذي الحال ولان طريق استعمال الحال في
الاصل اعني المفردة هو العراء عن قد ولان قد رابطة في الاتصال بالحال
والنهج فيما يشتمل على الرابطة في صدر الكلام ان لا يؤتى برابطة اخرى ولانه
قد يستغرب الماضي الى الحال كانه يسلب عنه معنى المضي به فصار كالمنفي وكانه
يخرج بها عن اجراء الماضي غير الحال القريب من الحال عن صلوح اقتران الحدث
به فشبه المنفي الخارج جميع اجزائه عن صلاحية الاقتران واقتصر في المثال
على ما لان لم ولما من قبيل المضارع المنفي وهو ظاهر ولا وان جاز ان يقع في
الماضي المنكور حالا لكن لم يوجد في الاستعمال فتعين ما وناسب ذلك من جهة
انما لنفي الحال فيكون بمنزلة الماضي المثبت مع قد في الاشتمال على ما يدل العد
عن الحال اعني المضي ولهذا لم يحتج في الماضي المنفي الى قد وايضا المنافي
للحالية هو المضي لا سلب المضي قوله لعدم تعليل للزوم قد ظاهرا او مقدرا
في الماضي المثبت الواقع حالا وقوله من زمانك اي زمان تكلمك وهو حق من جهة
ان قد انما تقرب الماضي الى الحال المقابل للماضي والاستقبال وقد عرفت
ان حقيقة اجزاء مقارنة من اواخر الماضي واوائل المستقبل لكن في قوله فيصلح للحال
نظر لان الصلوح للحال الذي نحن بصدده اعني بيان كيفية وقوع العامل لا يتوقف
على كونه حالا بالمعنى المذكور لظهور تباين الحالين ولهذا صح جاءني زيد في السنة الماضية
راكبا وسيجيء في سنة اخرى والحاصل ان المعتبر في هذا الحال هو المقارنة
للعامل ماضيا كان او حالا او استقبالا لا المقارنة لزمان التكلم الذي يقرب قد
الماضي منه وغاية ما يحصل في هذا المقام ان حالية الماضي وان كانت بالنظر

العامل ولفظ قد انما تقربه من حال التكلم فقط لكنهم قد استبشعوا لفظ
الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظ قد لظاهر
الحالية فقالوا جاءني زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه وما ذكر الشارح
من انه لا يجوز جئت وقد كتب زيد الى وهو ملتبس بالكتابة مستديم لها
لم ينقض كتابتها وانما جيء بالماضي لانقضاء جزئها وهو وقوعها لا يلتبس بعض
الاجزاء قوله جملة السر انه واوقعه في المشقة الى ان ترك الواو انما يجيء لمثل
ما مر في المضارع المنفي قوله واما الظرف فقد جاء في مثل رايته على كتفه سيف
الواو وتركها بناء على جواز تقدير الظرف بالفعل اي حصل فيجوز الواو وباسم
الفاعل فلا يجوز وهذا معنى قوله بحسب التقديرين وهو وان كان يحتمل ايضا اذا
قدر باسم الفاعل مع انه ليس بجملة فعلية بناء على انه مفرد لا جملة لكون المرفوع
بعد الظرف فاعلا لا مبتدأ لان اسم الفاعل يكون منصوبا على الحالية كما صرح به
في المفصل نحو جاءني عليه جبة وشي اي مستقرة لكن لا يخفى انه على كلا التقديرين
يكون على اصل الحال بل تقدير اسم الفاعل اولى بذلك فلا يصح قوله وتردد لذلك
بين ان يكون واردا على اصل الحال وغير وارد فالوجه ان يحمل التقدير ان على ان يكون
المرفوع اعني سيف فاعلا الظرف المقدر بالفعل فيكون الجملة فعلية جائزة ترك
الواو وان يكون مبتدأ والظرف خبره فيكون الجملة اسمية غير واردة على
اصل الحال ولا يكون في كلامه اعتداد بما ذهب اليه صاحب المفصل
من كون الظرف مقدرا باسم فاعل منصوب على الحالية وقال الشيخ عبد
القاهر ان جعل نحو على كتفه سيف حالا لا كثر فيها ترك الواو كقول بشار
اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي على سواد والوجه ان يكون
الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ
وينبغي ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون
الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وتمام الكلام في هذا المقام
يطلب من شرح التلخيص قوله جاء الامراء اما الترك فكبر فجرح على
قومه في ذمته خرجت مع البازي على سواد واما الواو فكقوله وان امراء
اسرى اليك ودونه من الارض يوماه وسدا يهلوى قوله هذا من عرف
السبب يريد ان السبب في تقديم الحال على ذي الحال هو دفع الالتباس بالصفة
فانها لا تتقدم على الموصوف فمن عرف ذلك تنبه لامرين الاول انه اذا
كان الحال مع الواو يجوز بدون التقديم مثل جاءني رجل وعلى كتفه سيف
لحصول الفرق بوجود الواو اذ كما يمنع تقديم الصفة يمنع كونها مع الواو
على ما مر في صدر الفن فالواجب عند قصد ايقاع الحال عن النكرة المحضة

١١٧

اما التقديم على ذي الحال واما التصدير بالواو الثاني ان ايقاع
الحال بالواو عن النكرة التي في حكم الموصوفة بوقوعها في سياق النفي كما
في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم اولى بالجواز لان فيه مع
دفع الالتباس زيادة صلوح النكرة لذي الحالية كما في المبتدأ واما بيان جهة
الاولوية بان في الحال الذي لا يتوسط بين الصفة والموصوف كالواو فيه
خاص اذ لا خلاف في جريان الاستثناء المفرغ في الصفة مثل ما جاءني
رجل الا كريم الثالث ان مثل على كتفه سيف اذا ورد بعد نكرة مثل
جاءني رجل على كتفه سيف فان قصد كونه حالا اوطالا على هيئة الفاعل
وكيفية وقوع الفعل يجب فيه الواو ولئلا يلتبس بالصفة وان قصد كونه صفة
ودالا على بعض احوال الذات من غير نظر الى تلبس الفعل يجب فيه ترك
الواو لان الواو حينئذ لا يكون الا عاطفة ولا مجال للعطف فيما بين الصفة
والموصوف وجعلها غير عاطفة بل مختلفة لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف
سهو على ما عرف فلذا امر بالتامل والتدبر لما سوى الاتصال ثم لا يجوز
ان يعطف لا على الموصوف بل على الجملة المشتملة عليه لانا نقول في لا يكون
صفة بل حكما مستقلا فان قيل فالحال ايضا لا يعطف على ذي الحال
قلت نعم الا انه قد سبق بان هاهنا سقط العذر في ذلك فمن ادعى مثل
ذلك في الجملة الواقعة صفة كان له ذلك لو ساعده الاستعمال كما في الحال
بان يقع صورة بعض بالوصف ولا يحتمل الحال قوله واما الذي يريد ان
اذا كان الفعل المنفي بالحرف ماضيا كان او مضارعا واما الفعل الموضوع بنفسه
للنفي بحسب مفهوم مقام لا يكون وهو ليس فقد جاء فيه الواو وتركه لكونه مقام
الفعل المنفي الا ان ذكر الواو ههنا ارجح بحسب الدليل والسهر وفي الاستعمال
الكثر على عكس الفعل المنفي لان النفي الذي هو سبب جواز الواو ههنا بمنزلة
الذاتي لا العارضي كالفعل المنفي والمقصود انه ليس من قبيل الافعال
المتصرفة التي فيها معنى النفي كابى وامتنع ونحو ذلك مما يلزم في ماضيه
قد ويكون دخول الواو فيه لوجود قد ويسع ذلك في ما يدل على الحال والامن
قبيل الافعال المنفية مثل ما كان ولا يكون حتى يكون ترك الواو ارجح وفي
الكلام اشارة الى ان كلا من ذكر الواو وتركه كثير في نفسه لا ان يكون الكثير
ذكر الواو والترك في صور معدودة بناء على ان ليس بمنزلة حرف والجملة اسمية
في الحقيقة قوله واما الحالات المقتضية لطي الجمل جمعها نظرا الى
كثرة اقسام الايجاز والاطناب واجملها لانه لم يبينها بل احالها على
علمك ولا معنى للتفصيل وخص طي الجمل والطيها بالذكر مع ان الايجاز والاطناب

كان نزع الشارح

قد يدعيان الى غير الجمل نظرا الى ان وضع الباب لذلك على ما سيجي بيانه وقوله ايجازا
واطنابا في موقع الحال لا المفعول له لانه فسّر بما في صدر التقسيم بالطي والاطي وجعل
اللاطي اطنابا لانه اراد به ترك الايجاز ولم يعتبر بالمساواة وقوله ههنا قائم
مقام العائد الى المبتدا كانه قال فيهما وما يشبه شان الحذف وذكر من طي المسند
اليه والمسند المفرد والجملة وطي السوال في مثل تكتب القرآن لي زيد وذكر المسند
اليه وغيره عند قيام القرينة لاعراض تتعلق به والتاكيد والتقييد على خلاف مقتضى
الظاهر وبسط الكلام حسب الاصغاء مطلوب ووضع المظهر موضع المضمر
وامثال ذلك قوله اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين لا يكون تحقق احدهما
ولا تعقله الا بالقياس الى شي آخر اذ ليس لنا كلام هو موجز او مطنب على الاطلاق
من غير ملاحظة ونسبته الى كلام آخر محقق او مقدر لا تيسير الكلام فيهما
د في بيان معناهما الا بترك التحقيق والبناء على امر منسوب الى عرف الناس دون
الناشي في نفس الامر على ما هو المعتبر في معرفة حقائق الاشياء واعترض صاحب
الايضاح بان كون الشي نسبيا لا يقتضي ان لا يتيسر الكلام فيه الا بترك التحقيق
والبناء على الشي العرفي اذ كثيرا ما تحقق الامور الاضافية ويتميز معانيهما على
التحقيق غاية الامر انه يتعرض لما له الاضافة ولجنسية الاضافة بضرب من التلطف
كما يقال الاب حيوان تولد من نطفة شخص آخر من نوعه من حيث هو كذلك ف
اجيب بانه لا يريد بذلك تعسر تفسيرهما وبيان معناهما لان ما ذكره بيان لذلك
بل عدم تيسر بيانهما على وجه التعيين والتحديد والنسب بحيث لا يختلف ولا يكون ما
هو ايجاز بالنسبة الى شي اطنابا بالنسبة الى آخر وعدم تيسر تعريفهما بدون
اعتبار كلام يكون اصلا في الباب ومقيسا عليه الايجاز والاطناب على
ما هو شان سائر الامور النسبية وحاصله انه لا يتيسر تعريفهما على طريق الامور
الحقيقية دون الاضافية ومن الخارج عن القانون ما يقال ليس المراد ان كل
ما يكون نسبيا لا يتيسر الكلام فيه الا بترك التحقيق بل ان الايجاز والاطناب
من بين النسبيات كذلك لان شرط معرفتهما على التحقيق يحتاج الى كلام لا
ايجاز فيه ولا اطناب اصلا ليقاس عليه كل كلام فيعرف ايجازه واطنابه
اذ لو كان المقيس عليه ايضا مشتملا على ايجاز او اطناب لاحتاج الى مقيس عليه
آخر ويتسلسل لكن الكلام الخالي عن الايجاز والاطناب غير موجود في التحقيق
لان كل كلام يفرض يمكن ان يوجد كلام ازيد منه او انقص فتعين المصير
الى غير التحقيق وهو ان يوجد كلام اهل العرف ويجعل مقيسا عليه ولا ينظر
الى ايجازه واطنابه بل يقال على طريق التساهل لا ايجاز فيه ولا اطناب
قوله مثل بدل من البنا والشي العرفي هو كلام الاوساط الذين لا يرتقون

بالبلاغة والفصاحة ولا ينحطّوا الفهاهة من الوسط بمعنى المتوسط بين الجيد
والردي وقوله متعسرا اي معمول جعل وقوله ولا بد من الاعتراف بذلك اعتراض
دافع للاعتراض بان البناء على متعارف الاوساط رد الى الجهالة لانه غير معلوم
بمعنى ان من ترك طريق الغنا وسلك حالة الانصاف اعترف بوجود كلام لهم
في مجرى عرفهم وعاداتهم في تادية المعاني فيما بينهم عند الحوادث اليومية والمعاملات
الدنيوية معلوم بالنوع عند العوام والخواص كما ان العدد الذي من الكلام بحسب
المقام وبلوغه معلوم عند الخواص وارباب البلاغة فيصح جعله مقيسا عليه بالنسبة
اليهم والحكم بان ما يكون اقل منه بناء على حاله خفية لا يظهر الا لافراد البلغاء
ايجاز وما يكون اكثر اطناب ولا يكون عليه ولا على كلام الاوساط ردا الى الجهالة
قوله ولتسميه متعارف الاوساط لتميزهن كلامهم العرفي المتعارف عند
تكلف بعللها وتكسر قوله وانه اي كلامهم المتعارف لا يحمد منهم في باب البلاغة
ولا يذم لان غرضهم مجرد تادية المعاني بعبارات متعارفة فيما بينهم لا تعتبر فيها
الخواص والمزايا التي بها البلغاء حتى يحمد بمصادفتها او يذم بعدم ملاحظتها فلا
عبرة في كلامهم بالاحوال ومقتضياتها التي بها يرتقي الكلام سواء وجدت او فقدت
بل بما يؤدي به اصل المعنى بعبارات تليق به قوله والاحسن ان يجعل متعارف
الاوساط هو الميزان وقيس به وبين وجوه وسماته ووصف رجع الى المقصود فقال
الايجاز هو اداء المعنى الذي يقصد من الكلام بعبارة اقل من عبارات متعارف
الاوساط والاطناب اداؤه بعبارة اكثر منها ولما كان ما سبق من الكلام موهما
ان يعود بان المرجع في الايجاز والاطناب الى طي الجمل والطيها دون المفردات
دفع ذلك وعمم الامر بقوله سواء كانت القلة او الكثرة في العبارة راجعة الى الجمل
او الى غير الجمل من اجزاء الجملة المسند اليه والمسند وغيرهما وقد تليت عليك وقررت
لديك فيما سبق من فنون الامثلة والمسند اليه والمسند والفصل الموعود وبعض
مباحث الفصل والوصل طرق الاختصار بترك التاكيد او المسند اليه او
المسند او المفعول او الجملة وطرق التطويل بذكرها مع دلالة القرائن لاعراض
تتعلق بذلك كزيادة التقرير وبسط الكلام لطلب الاصغاء او فرط الابتهاج
او رعاية الفاصلة او غير ذلك فان كنت فهمتها اي تلك الطرق حق الفهم
فلا بد ولا محالة ان تعرف كلا من وجوه الكلام وطوله متفقا وتارة الزيادة
والنقصان تفاوتا لا يحدد في نظر البلغاء فانهم يؤثرون تارة الكلام
البالغ في الاطناب وتارة بالكلام الموجز غاية الايجاز بحيث يكاد
يلاحظ المحبوب وينظر اليه بمؤخر عينه خوفا من الرقباء يعني يرمزون
الى المقصود رمزا خفيا لا يدركه الا الاذكياء كل من ذلك بحسب مقتضى

المقام وكما بليت عليك طرفي الاختصار والتطويل ذكرت لك انهما معا منها
التي ندارتك فيهما الى مقامات اخرينا سيما في قضاء الاختصار و
التطويل فليس حالك كحال وساط الناس لا يحمد منهم الكلام بل اما دف
من اختصارك وتطويلك مقامه اللايق به بان يكون على وفق ما ذكروهنا سيا
به جملة باب البلاغة ومالم يصالفه ذم وسمي باسم آخر يمتز عما يحمد فسمي الايجاد
عيا وتقصيرا لانه كانه عجز في الكلام وقصور والاطناب اكثارا وتطويلا
لانه اكثر من الكلام وطوله بلا طايل فقوله فما سعى طرفي الاختصار والتطويل
يريد بهما المعنى اللغوي والكلام في كلاف فيهما لام يوطيه القسم وفي لئن فوقت جواب
القسم القائم مقام جواب الشرط ووحي الملاحظ نصب على المصدر اي يوحون
وحي الملاحظ وبان على الظرف اي في نعص الاحسان قوله واصابة المجز اما
مسدا وحسن نفضله اي اصابة قوله في القصاص حيوة للبلاغة يظهر بانه
زايد على ما كان كلام لهم في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل يوجوه من
الحسن الاول قلة حروفه لانها عشرة وحروف قولهم اربعة عشر ٢ انه مطرد اذ
في كل قصاص حيوة وليس كل قتل انفى للقتل بل القتل قصاصا واما القتل
ظلما فادعى للقتل ٣ استغناوه عن الحذف بخلاف قولهم فان به يقدر القتل
انفى للقتل من تركه ٤ ان المقصود بالذات من القصاص وهو الحيوة منصوص
فيه بخلاف قولهم ٥ انه خال عما في قولهم من تكرار اللفظ الذي هو عيب في نفسه
وان كان حسنا من جهة ما فيه من شبه رد العجز على الصدر ٦ انه يشتمل على صنعة
الطباق حيث جمع بين القصاص والحيوة اللذين هما بمنزلة الضدين ٧ انه
يشتمل على ما يفيده تنكير حيوة من معنى النوعية او التعظيم على ما سيوضح بكر المسند
٨ انه يشتمل على ما يفيده دخول كلمة في على القصاص من جعله منبعا ومعدنا
للحيوة ظرفا لها ٩ ان القتل انما ينفي القتل بعد تقدير قصاص
لا من حيث انه قتل ووقع نص على الجملة فيه لا في قولهم ١٠ انه افصح لفظا
اعني من جهة تلاؤم اللفظ وعدم تنافره حيث لم يشتمل على ما اشتمل عليه
قولهم من توالي الاسباب الخفيفة بحيث لا يتبع فيه حرفان متحركان الا في
موضع واحد وذلك ينقص من تلاؤم اللفظ وجريانه على اللسان قوله
ذهابا في موقع الحال اي يكون قوله هدى للمتقين حالا لا تجانب ادا كتب ذلك
الحال المراد بالمتقين الضالون الصايرون الى التقوى ليصح الى الكتاب
هداية لهم واما اذا حمل المتقين على حقيقته ويجعل اثبات الهدى لهم من
قبيل قولهم للعزيز المكرم اعزك الله واكرمك قصدا الى الزيادة والثبات فلا
احتمال من هذه الجهة ووجه حسن هذا الايجاز انا اذا حرفنا قصد المجاز

المستفيض اي المشهور نوعه وهو وصف الشيء بما يؤول اليه كما في قوله تعالى
اني اراني اعصر خمرا وقوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه فان هذا
النوع من المجاز شايع كثير في الكلام وان لم يستفض ولم يكثر خصوص هذا الفرد
اعني التعبير عن الضالين الصايرين الى التقوى بالمتقين وقيل المراد انه مجاز مستفيض
النوع مجازا لا بعضه بخلاف ما ليس كذلك مما يحتاج الى السماع كهاتنا لا انسا بطويل فانه
لا يخرج في كل مورد ولا يسمى كل طويل نخلة وفيه لانه يكون لا محالة لعلاقة كالمشابهة
في المثال المذكور وكل علاقة نوعها مستفيض وثانيهما التوصل الى تصدير سورة
البقرة وهي اولى الزهراوين اعني البقرة وآل عمران سميتا بذلك لانهما تنهما واشراقهما
من زهرة النار اذا اضاءت او لتشبيههما بالشمس والقمر المسميين بالازهرين بذكر اولياء
الله والمرتضين من عباده وهم المتقون بعني اللفظ الذي يدل على الحسن في ذلك والا فالضالون
الصايرون الى التقوى ليسوا اولياء الله ما لم يحصل لهم التقوى بالفعل قوله فغشيهم
اي اتبع فرعون وجنوده من اليم اي البحر ما غشيهم اي ما لا يدخل تحت العبارة ولا يحيط
به الا علم الله من العذاب والهلاك والغضب والانتقام ونحو ذلك فان عن ذلك
كله ما في قوله ما غشيهم قوله وكذا قوله تعالى ولا ينبئك مثل خبير اي هو من الكفي
حاله في الايجاز نظرا الى الاطناب عنه وذلك انه ورد بعد قوله والذين يدعون من دونه
ما يملكون من قطمير ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ولو سمعوا ما استجابوا لكم ويوم القيمة
يكفرون بشرككم فناب مناب ان يقال ولا ينبئك بمضمون ما ذكر على التفصيل مثل
خبير كامل في العلم والاحاطة بالامور الماضية منها والآتية لا مثل له في ذلك
اذ لو كان له مثل لانا كان اي بحكم العادة لكن اللازم منتف فينتفي وجود المثل
قوله وانظر الى الفاء وذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى واذ قال موسى لقومه
يا قوم انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فتوبوا الى بارئكم فاقتلوا انفسكم ذلكم خير لكم
عند بارئكم فتاب عليكم ان الفاء في فتاب عليكم من الفاء الفصيحة يحتمل ان يكون
جزاء شرط محذوف يدل عليه الكلام اي ان فعلتم قتلتم انفسكم فقد تاب عليكم ويكون
من مقول موسى والخطاب على ظاهره وان يكون عطفا على فعل محذوف يدل عليه
سياق الكلام اي فامتثلتم ما امرتم به فتاب عليكم ويكون من كلام الله تعالى عرد اخلا عن مقول موسى عليه
ويكون التفاتا من الغيبة الى الخطاب لان مقتضى الظاهر فتاب عليهم لان ذكر القوم
في كلام الله تعالى انما هو بطريق الغيبة حيث قال واذ قال موسى لقومه واما خطابهم
في مقال موسى نعم يكون فيه التفات آخر حيث قال فتاب مع ان مقتضى الظاهر
فتبنا بطريق التكلم وبالجملة فقد جعل الفاء فصيحة على الوجهين اما لافصاحها عن
المحذوف او وصفا لها بوصف صاحبها كالكتاب الحكيم او لكونها فصيحة في
نفسها باعتبار ما تفيد من المعنى والمصنف لما اقتصر على الوجه الثاني فانه

من تعليل الحذف يوهم بعضهم ان الشيئين بالفصيحة انما هو على هذا التقدير اذ على
تقدير الشرط يكون جزاء لا فصيحة وذهب عليه ان كونهما فصيحة بناء على ولاقة
المعنى البديع والوضوع ذلك الموقع الحسن لا ينافي كونهما جزاء في اصلهما كما لا ينافي
كونهما عاطفة وان المشهور فيما بينهم في الفاء الفصيحة ما يقع هذا الموقع من الجزاء
حتى جعلوا العلم في ذلك قول الشاعر فالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد
جئنا خراسانا اي ان كان اقصى المراد بنا خراسان فقد جئناها فلو ادعى ان الفصيحة
انما هي هذه لم يبعد والفاء في قوله فتوبوا للسببية لان الظلم سبب التوبة وفي
فاقتلوا للتعقيب على معنى اعزموا على التوبة فاقتلوا انفسكم او توبوا ثم اقتلوا انفسكم
اتماما للتوبة وايراد هذا الموضع ذكرا لبارئكم قصدا الى زيادة التقريع بانهم تركوا
عبادة العالم الحكيم الذي براهم بلطف حكمته على الامتثال المختلفة بريا من التفاوت
والتنافر الى عبادة البقر الذي هو مثل في الغباوة والبلادة وكذا الفاء في فانفجرت
بعد قوله واذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فصيحة مفيدة
معنى فضرب بها فانفجرت او فان ضربت بها فقد انفجرت ثم ذكر مثالا آخر للفاء الفصيحة
المنبئة عن فعل محذوف لكنهما لما كانت مقدرة غير ملفوظ وكانت مفتقرة الى تامل
ليظهر موقعها قال وتامل ولم يكتف بمجرد انظر وذلك ان قوله وكذلك يحيي الله الموتى
بعد قوله واذ قتلتم نفسا فادارأتم فيها والله مخرج ما كنتم تكتمون فقلنا اضربوه ببعضها
يفيد ان المعنى فضربوه بها فحيي فقلنا كذلك يحيي الله الموتى فالفاء في فقلنا المقدر فصيحة
مثلها في فانفجرت واما الفاء في فادارأتم فعاطفة على قتلتم وفي فقلنا اضربوه عطف
على فادارأتم اي اختصمتم في شان النفس التي قتلتموها وما بينهما اعتراض وضمير اضربوه
للقتيل وضمير بعضها للبقرة والقصة مشهورة مذكورة في كتب التفسير قوله وقد
صاحب الكشاف يريد انه جعل الاية من قبيل الايجاز حيث اقتصر الواو وعطوفا
عليه يكون مسببا عن اتيانهما العلم مترتبا عليه وليس مذكور بل يقدر اي فعملا به وعلماه
عرفا وحرفا حق النعمة فيه وهو الفضيلة اذ لو كان المرتب على ايتاء العلم هو قولهما
الحمد لله لذكر بالفاء دون الواو وجوز المصنف ان يكون فالا عطفا على اتينا
من غير تقدير فعل آخر مصدر بالفاء الدال على التسبب بل يعوض استفادة الترتب
والتسبب الى فهم السامع ودلالة المقام كما في قولك قم يدعوك زيد فان المعنى على السببية
اي قم فانه يدعوك لكن اكتفى بدلالة المقام وعول على فهم السامع وسلك العقل الذكي
الفرسي ولم يؤت بالفاء بل اقتصر على الاستئناف كما لم يؤت في الاية بالفاء واقتصر
على العطف بالواو ولا يخفى ان المعنى في الاية على سببية الاول وسببية الثاني في
المثال بالعكس لان الدعاء سبب للقيام فقولك تفويضا نصب على المصدر
او الحال او المفعول له واستفادة مفعول تفويضا ومثل صفة له اي تفويضا

مثل تفويضا

مثل تفويض استفادة الترتيب على فهم السامع حال كونه في قم يدعوك
حال كون قم يدعوك بدل قم فانه يدعوك قوله ومن امثلة الاختصار لا
يظهر من كلامه فرق بين الايجاز والاختصار سوى انه ذكر ان المرجع ١٢٠
في الايجاز الى متعارف الاوساط وفي الاختصار قد يكون اليه وقد يكون
الى كون المقام خليقا بابسط من الكلام الذي ذكر على ما سيجيء وانه كثيرا
ما يطلق الاختصار على ما ليس بالاطناب وان كان يعلى فلا متعارف الاوساط
وانه لا يطلقه الا حيث يكون في الكلام حذف فما لنظر الى هذه الاعتبارات
يظهر ان بينهما عموما من وجه ثم انه ميز هذه الامثلة عما سبق لانها ليست في
حيز انظر الى الفاء ولانه مدخل وطال الكلام بنقل كلام الكشاف وورده
وزاد لفظ الامثلة مبينا لان الذي اورده ههنا آيات كثيرة وكان مال
للاختصار امثلة كثيرة وهذه جملة منها وتسميته القوم بالفاء الفصيحة
اعني جزاء شرط محذوف مدلول عليه سياق الكلام فلو كان غرضه من قبيل الفاء
الفصيحة لكان المناسب ذكرها في جملتها فيما سبق فالفاء في قوله فكلوا ايذان
على انه مسبب عما سبق لبيان قوله ولولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب
عظيم ما يصلح هذا مسببا عنه فظهر ان التقدير اي احل لكم الغنائم فمست ذلك كلوا
مما غنمتم في الحرب او من الفدية الماخوذة من الاسارى الموعود عليها فيما سبق
من الكلام حلالا حال مما غنمتم او صفة مصدر اي اكلا حلالا قوله فلم تقتلوهم
جواب ان افتخرتم بقتلهم لكن الجواب بالحقيقة محذوف اعني الافتخار وهذا سبب
له اقيم مقامه اي ان افتخرتم بقتلهم فلا تفتخروا لانكم ما قتلتموهم بانفسكم
ولكن الله قتلهم ولا يخفى حسن ما اورده من تاكيد ضمير المخاطب حيث ذكر
فلم تقتلوهم بانفسكم وبه يظهر حسن قوله ولكن الله قتلهم لدلالته على
ان ليس الكلام في القتل بل في القاتل فان حمل معنى الكلام على القصر
ولا اداة قلنا اراد به حذف الاستدلال الواقع موقع لكن العاطفة
في ما جاءني زيد لكن عمرو قوله وكذا قوله فانما هي زجرة واحدة يعني انه
ايضا من قبيل الشرط لدلالة الفاء وكذا ما بعده من الامثلة المصدرة
بلفظ كذا والمعنى اذا كان وقت البعث فانما هي اي الرادفة التي تعقب
البعث وهي النفخة الثانية زجرة اي صيحة واحدة لا تكرر لشدتها
فاذا بعث فاذا هم اي الخلائق كلهم يظهرون اي احياء بصيرون بعد ما
فعل بهم قوله لا ولية سواه لان تعريف الخبر يفيد القصر
يعني القصر فان حمل ها على انه مرتبا على لم اتخذوا من دونه
اولياء من غير تقدير شرط فان معنى الهمزة التي تضمنه ام المنقطعة

فى ام اتخذوا هو الانكار والتوبيخ بمعنى ما كان ينبغى ان يتخذ من دونه اولياء ان الله تعالى هو الولى وحينئذ قلنا انما يحسن ذلك فى صريح النفى والانكار الذى
الاستفهام المتضمن لهما فانه لا يحسن فى البلاغة ولا يوجد له نظير فى الاستعمال
قوله اصله فان لم ينات هذه الفاء ايضا جزاء شرط محذوف اى اذا كانت
ارضى واسعة فان لم تنات والثانيه اعنى فاياى جواب هذا الشرط والثالثه
اعنى فاعبدون تكرير لما قبله ليكون المفسر على وفق المفسر وذكر صاحب الكشاف فى
فى واياى فارهبون انما للعطف على المحذوف اى اياى ارهبوا فارهبون وهذا صرح
المصنف الشارح اول بحث الفصل والوصل واعترض بانه لابد فى العطف من المغايرة
ولا مغايرة واجيب بان فى الاول الاختصاص دون الثانى فتغايرا واتحاد بعض
فى الثانى التخصيص لان الغرض منه مجرد تفسير الفعل من غير قصد الى تعلقه
بالمفعول واعترض بانه لابد من التعقيب ولا تعقيب واجيب بانه باعتبار
التفسير فان مرتبة المفسر ان يقع عقيب المفسر واما ان تقديم المفعول مع
افادة الاختصاص معوض عن الشرط المحذوف فقد ذكره صاحب الكشاف ايضا
ومعناه انه لما قدم المفعول على الفعل الذى هو جواب الشرط وقع موقع الشرط
فبالحقيقة يكون العوض هو المفعول المقدم فحصل من تقديمه فايدتان التعويض والتخصيص
قوله وقوله كلا لم تقتل وكذا لان هذا ليس من حذف الشرط بل
من حذف المعطوف عليه بقرينة كلا اى ارتدع يا موسى عن خوف ان تقتلك
قوم فرعون لما صدر عنك من قتل القبطى الذى هو ذنب بزعمهم فاذهب انت
يا موسى واخوك هارون فالخطاب لموسى وقد ادخل فيه هارون بطريق التغليب
لا ان يكون امرا لهما والخطاب معهما جميعا بالاستقلال وذلك لان قوله تعالى
قال كلا انما وقع جواب قول موسى انى اخاف ان يكذبون ولهم على ذنب فمعناه ارتدع
لا ارتدعا وانما لم يجعلوا المعطوف عليه هو كلا لانه ليس اسم فعل بمعنى ارتدع بل
حرفا يفهم منه معنى الردع باجماع من اهل اللغة قوله تتوسط علم النحو فانه
يدل على ان ايهم مكتفل مبتدأ وخبر واقع على سبيل التعليق لكونه معلقا مما هو
من جملة التعليق والتعليق من خواص افعال القلوب ولابد من تقدير العلم
وهو لا يحصل من مجرد القاء الاقلام فى الماء ما لم يكن لقصد النظر المطلوب
به العلم قوله لتحو لحق اللام من حيث انها حرف جر لابد لها من متعلق
ومن حيث انها للتعليل لابد لها من معلل فاذا لم يكن مذكورا كان محذوفا
مدلولا عليه بسوق الكلام او قرينة المقام مقرونا بحرف العطف او غير مقرون
وجاز فى مثل هذا الموضع حذف المعطوف والفاء حرف العطف لقيام المتعلق
المذكور مقام المعطوف المحذوف ولهذا يقدر المحذوف متأخرا ليسمى الحرف مع معطوفه

الطاهرى

الطاهرى والتصريح بان الاسم هو المذكور دون المحذوف وما مثل الاية الاولى
واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم وتودون ان غير ذات الشوكة
تكون لكم ويريد الله ان يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين ليحق الحق والثانيه
قالت انى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر ولم اك بغيا قال كذلك قال ربك هو على
هين ولنجعله آية للناس والثالثة ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم
ان تطؤهم فتصيبكم منهم معرة بغير علم ليدخل الله فى رحمته من يشاء لو تزيلوا لعذبنا
الذين كفروا منهم عذابا اليما وذلك انه كان بمكة قوم من المسلمين مختلطون بالمشركين
غير متميزين منهم ولا معروفى الاماكن فقيل لولا كراهة ان تهلكوا ناسا من المؤمنين بين
المشركين من غير علم بحالهم فيصيبكم باهلاكهم مكروه ومشقة من الدية والكفارة والاسف
وتعيير الكفار واثم التقصير فى البحث عنهم لما كف ايديكم عنهم ولعذبهم بايديكم
وانما فعلنا ما كان الكف ومنع التعذيب دون ما فعلنا من الكف والمنع
لان اطلاق الفعل على عدم التعذيب ليس بذلك الحسن المتداول ولكنه على جواز
مثل هذا التقدير يكون الجار والمجرور ظرفا مستقرا او الجعل كان المقدر ناقصا
لا فعالا فى بعض الايات المذكورة احتمالات لا تفتقر الى ما ذكرتم من التقديرات
لانا نقول كثرة الاحتمالات لا تقدح فى صحة التمثيل بالايات على بعض الوجوه
المقبول من ائمة التفسير قوله دالمراد بالحمل نفس الحمل بمعنى الامانة ويراد الحمل المذكور
فى الاية هو نفس منع الامانة والامتناع عن ادائها من هو مكر فلان حامل للامانة
ومحتمل لها بمعنى انه لا يؤديها الى صاحبها حتى يزول عن ذمته ويخرج عن عهدته بحمل الامانة
كانها راكبة له وهو حاملها كما يقال ركبته الديون والمعنى انا عرضنا الامانة اى الطاعة
اللازمة الوجود بمنزلة الامانة اللازمة الاداء على هذه الاجرام العظام من السموات
والارض والجبال فانقادت الى امر الله تعالى انقياد مثلهن من الجماد واطاعت طاعة
تليق بها حيث لم تمتنع على مشيئته وارادته ايجادا وتكوينا وتسوية على هيئات مختلفة
واشكال متنوعة والانسان مع حيوته وكمال عقله وصلوحه للتكليف لم يكن حاله فيما صح
منه من الطاعة وما يليق به من الانقياد لاوامر الله ونواهيه مثل حال تلك الجمادات
بل الى ان يكون محتملا لتلك الامانة غير مؤدى اياها وصفه بالظلم لكونه
تاركا لاداء الامانة والجهل لاخطائه طريق سعادته وهو اداء الامانة وقد يفسر
الحمل بحمل التكليف من حملت الشىء على ظهرى والمعنى ان التكليف الانسان يبلغ من عظمه
وثقل محمله بحيث لو عرض على اعظم ما خلق الله من الاجرام واقواه واشده
تحملا واستقلالا لابى حمله والاستقلال به واشفق منها وقد حملها الانسان
على ضعفه ورخاوة قوته ثم خان الحمل اى غل الامانة ولم يف بالامانة انه كان ظلوما
جهولا حيث حمل الامانة ثم لم يف بها وضمنها ثم خاس بضمانه فيها تفنن الكلام

ارخاين

اختصار حسب حذف المعطوف مع حذف العطف اعنى ثم حاسر ادم لم تف او نحو ذلك مما يؤدى هذا المعنى والمنبه على المحذوف وهو قوله انه كان ظلوما جهولا على فصل التوبيخ وليس فى تفسير الاول هذا الحذف فلا اختصار فيه من هذا الوجه وان اشمل الوجهان على طى عرضنا ها على الانسان وكنفه كان فالعرض والاباء والاشفاق بمثيل وتصوير ويحسن قوله منبها على لفظ اسم المفعول حال الحذف ثم حاسر ساويل هذا الكلام وضمير عليه عائد الله والذى صفة لقوله انه كان وفى الغالب متعلق بالظرف الواقع صلة اعنى عليه وفيه احتراز عمن ليس على الظلم والجهل كالانبياء ونحوهم وان كان يصح منهم الظلم والجهل فى الجملة ففرق بين الظالم والظلوم وكذا الجاهل والجهول ولذا قال ما عليه بكلمة الاستعلاء المنبئة عن كمال الاستيلاء ومن كلام الحكماء ان المراد بالامانة العقل والتكليف ومعرفة الاشياء كما هى عليه والعمل الموجود على ما ينبغى ونحو ذلك وبعرضها عليهن اعتبارها بالاضافة الى استعدادهن وباباهن الاباء الطبيعى الذى هو عدم العابلية والاستعداد والحصول بالفعل للسماويات وعدم العابلية للجمادات وبحمل الانسان قابليته واستعداده مع عدم الحصول بالفعل وبكونه ظلوما جهولا غلبة القوة الغضبية والشهوية عليه ومعنى التعليل بذلك انه حمل العقل وقبله ليكون مهيمنا على القوتين حافظا لهما من التعدى والافراط قوله افمن زين له سوء عمله فرآه حسنا فان الله يضل من يشاء ويهدى من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم حسرات ان الله عليم بما يصنعون لا خفاء فى ان قوله فرآه حسنا عطف على زين داخل تحت حكم الصلة لاجراء للشرط اما لفظا فلوجود الفاء فى الماضى بدون قد واما معنى فلانه لا وجه لاستفهام الانكار لان رؤية سوء العمل حسنا على تقدير التزيين متحقق البتة الا ان يحمل الانكار على معنى لا ينبغى ان يكون كذلك وفيه ايضا بعد لا يخفى واذا كان هو من حكم الصلة لزم المصير الى تقدير خبر او جزاء حسب ما يدل عليه الكلام ويقتضيه المقام فقدر ذهبت نفسك عليهم حسرة بقرينة فلا تذهب نفسك عليهم حسرات او كمن هداه الله بقرينة فان الله يضل من يشاء ويهدى من يشاء والمحذوف على هذا خبر وعلى الاول يحمل الجزاء فاطلق لفظ التتمة ليشملهما وتقديم الوجه الاول مع ما خروشه ربما يشعر بكونه الراجح عنده نظرا الى زيادة الافادة وههنا وجه ثالث ظاهر وهو ان يكون التتمة كمن لم يزين له لم يذكره لما فيه من صحبة الفاء بعد من نوع خفاء وعليهم متعلق بتذهب وحسرات مفعول له جمع

حسرة

لصاعف

لصاعف اهتمامه على احوالهم وكثرة مساوى افعالهم اى لا تهلك نفسك عليهم للحسرات على غيهم واصرارهم على التكذيب كما يقال هلك عليه حبا ومات عليه حزنا قوله بعد اللتيا والتى اى بعد الخطة الصغيرة والخطة الكبيرة التى من شانهما كيت وكيت فحذف الصلة ايهاما لقصورها العبارة عن الاحاطة بهما والمصنف جعل موصوف اللتيا هو الحية وموصوف التى الشدائد وكثرتها وسمت على لفظ المبنى للمفعول بمعنى الرجل فهو مبهوت واما تانيث ضمير معهما مع انه عائد الى صلتها لكون الجملة صفة له لانه عبارة عن عامة الشدائد والقطاع وحتى عامه لسببه وما اجاد بنت شفة ما تكلم بكلمة قوله ومن الحجاز ما هو نوع مخصوص يدخل تحت ما قبله وهو نفى الملزوم او ما هو بمنزلته مع القصد الى نفيه وهى لازمة فان نفى علم الله تعالى بالمنبأ به وهو ان يكون له شريك او يكون معبود اغيره الباطل شفعاء عنده يستلزم نفى ثبوته لان ثبوته ملزوم لتعلق علم الله تعالى به فاذا انتفى اللازم وهو تعلق علم الله تعالى به انتفى الملزوم وهو ثبوته فقوله ولا علم الله معلومه جملة مرسلا وحضر معطوفه على الجملة من اسم او حسرة الاى صوله وقوله نفيا فى موقع الحال اى افسر بالاعلم له بما لا ثبوت له ولا علم به حال كونه نفيا وقوله للعالم اللات اشارة الى مذهبهم فى نفى الصفات وقوله لو كان له اى للمنبأ به ثبوت باى اعتبار كان من الاعتبارات زيادة فى البيان وكذا لفظ وجوب لان اللازم هو كونه معلوما له فليتامل قوله ولن يكون اى فلن يقع وسمعى ووكر نفى اللازم ههنا بالفاء وفيما سبق بالواو على عادته افتنانه مع الاشارة الى ان اللزوم فى الاول مقرر متفق عليه بين الكل اذ لا نزاع فى ان كل ما ثبت يعلمه الله تعالى البتة ولا حاجة فى التعبير عنه الى الحرف المنبئ عن اللزوم بخلاف لزوم قبول التوبة للتوبة فان ذلك انما هو عند المعتزلة وصدوا لا وجوب واللزوم بالنسبة الى الله تعالى وفى قوله الواجب فى حكمته اشارة الى ان وجوبه انما هو من جهة انه لا يحسن من الحكيم مجاوزة العقول والعادات الا لا يقبل التوبة لا من جهة انه لا يقدر على ترك القبول قوله وقوله بما اشركوا اى سنلقى فى قلوب الذين كفروا الرعب بسبب اشراكهم بالله شركاء لم ينزل الله بها حجة وبرهانا وسماه النفى له الى الاله وحمين من هذا الاسلوب اعنى اسلوب القصد الى نفى الاصل والفرع جميعا مع ان ظاهر الكلام يوهم ان المراد نفى الفرع مع ثبوت الاصل وذلك ان انزال الحجة بالشركاء فرع ثبوتها وقد اقتصر على نفى الفرع مع ان المراد نفى الاصل والفرع جميعا اى لا شركاء ولا انزال حجة بها وكذا انزال الحجة فرع ثبوت الحجة وقد اقتصر على نفى انزالها والمراد نفى الحجة والانزال جميعا والمصنف قد اقتصر على تقدير الاول وصاحب الكشاف على الثانى وقوله على اسلوب حال من الضمير فى منتقل ومن الضمير فى الظرف الواقع

خيرا اى ومن الايجاز قوله تعالى بما اشركوا الى آخره حال كونه واردا على اسلوب
قول الشاعر • ولا يبدينه ثم اجح بسيره • على لاحب لا يهتدى بمناره • وقوله
لا تفزع الارنب اهوالها ولا ترى الضب بها ينجحر لكنه يؤول الى المقول ويروعهم
ويكرو فى الدار حالسا بمعنى يستقروا ويحصلوا فيهما حال كون يكرو جالسا وفى
استفاصه فطن السرو ومد اليد نحو الشى وسدوا لنا قه تدرعها فى المشى واتساع
خطوها وآج الظليم بوح اجا اذا عدا وله حفيف فى عدوه اللاحب الطريق الواضح
المنار العلم فى الطريق وانجحر دخل فى الجحر وفى قوله اى لا ضب ولا انجحار فاخذ
بالحاصل واشاره الحال فى البيت وجميس من الاسلوب كما فى الآيه فان دونه انجحار
الضب فرع سوف الضب وسوف الانجحار وقد نفى الرويه مع ان المقصود نفي
الرويه والاصلين جميعا وقوله نفيا للاصل والفرع نعت فى الاسم والنصب وهو فى موضع
الحال وقد اشاره الحال من هذا النوع من قبيل اللازم والملزوم بل شبيه بما نظر الى
اللزوم العادى قوله ومنه اى من الوارد على اسلوب البيت وهو نفى الاصل
والفرع بما ظاهره نفى الفرع فان ظاهر قوله ليس لك به علم نفي العلم بالشريك والمراد
نفي ثبوت الشريك والعلم وكذا ظاهر لا شفيع يطاع نفي طاعه الشفيع لان النفي
فى المقيد راجع الى القيد لكن المراد نفي الشفاعة والطاعة جميعا وانما فصل جمعا
الاشتراكها عما سبق لخلوا الاصاله والفرعيه فيهما عن اللزوم العادى ايضا قوله
ومن الايجاز نوع آخر هو حذف المفعول بالواسطة او بدونها بناء على اقتضاء الفعل
ذلك فان الخلط يستدعى مخلوطا ومخلوطا به فاذا ذكر المخلوط وحده كان المخلوط
به مقدرا والامر للمخاطب بالقول لقوم ذكروا فى المقول بلفظ الغيبة يستدعى
ان يكون مفعول قل محذوفا وهو قول مضاف الى المتكلم الآمر ليصح فى المقول ذكر
القوم بلفظ الغيبة اذ لو كان ذلك المقول متعلقا بامر قل خطابا لامر القائل
لوجب ان يكون ذكرهم بطريق الخطاب مثلا يصح قل لزيد لعمروا ان تصبر تظفر
بمطلوبك بطريق الخطاب ولا يصح ان يصبر هو يظفر بمطلوبه ولا يستقيم قل له قولى
هذا وضمن قرأ قل للذين كفروا اى لابى سفيان واصحابه ان ينتهوا اى عن معاداه
الرسول بالدخول فى الاسلام يغفر لهم بياء الغيبه فى ينتهوا ولهم بالتاء دون
تنتهوا بتاء الخطاب ولكم بالكاف كما فى مصحف ابن مسعود وقرأ قل للذين
كفروا يعنى مشركى مكة او اليهود ستغلبون يعنى يوم بدر بياء الغيبه دون تاء الخطاب
لزم ان يكون التقدير قل لهم قولى لك هذا بمعنى ادّ اليهم هذا القول واما من
قرأ بالتاء بطريق الخطاب فلا حاجة الى التقدير لانه امر محمد عليه السلام بان
يخاطبهم بهذا الخطاب فان قيل لم لا يجوز ان يكون معنى قل للذين كفروا قل
لاجلهم وفى حقهم كما فى قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا

ماسبقونا

ماسبقونا اليه وح يستقيم الكلام بدون التقدير وان يكون خلطوا عملا صالحا
وآخر سيئا من عطف المفرد على المفرد من غير اعتبار فعل آخر كما تقول خلطت
الحنطة والشعير ولا يكون من قبيل خلطت الماء باللبن وح يستقيم الكلام بدون
التقدير قلت الاسماء فيهما لا يساعد التمسك على البعد كما مر غير مرة وقوله اى تارة
الماعوا الى آخره تفسير للآيه على مذهبهم وقد دفع لما يقال ان خلط العمل الصالح
بالسيء يصدق خلط العمل السيء بالصالح فيكون قوله وآخر سيئا حالا عن الفائده كما
يقال خلط الماء باللبن واللبن بالماء واما عندنا فالمعنى انهم خلطوا عملا صالحا
وهو اظهار الندم والاعتراف بالذنب وآخر سيئا هو التخلف عن الجهاد وموافقه
اهل النفاق بربط طائفة من المتخلفين الذين اوثقوا انفسهم على سوارى المسجد
لما بلغهم ما نزل فى المتخلفين فقدم رسول الله فدخل المسجد على عادته فصلى ركعتين
فرآهم فسأل عنهم فذكر انهم اقسموا ان لا يحلوا انفسهم حتى تحلهم فقال وانا اقسم ان لا
احلهم حتى اومر فيهم فنزلت فاطلقهم قوله ومن امثلة الاطناب وقد اطنب المصنف
رحمه الله فى تقدير هذه الامثلة فاطاب واصاب فيا كلم الصواب فلم يقل الا قليل
تعرض لبعض الالفاظ او تنبيه على نكت رمز اليها بالالحاظ فقوله بتركها اى ايجاز
قوله ان فى خلق السموات الى آخره وذلك الايجاز هو ان يقال انه ترجح وقوع كل
ممكن على لا وقوعه لآيات للعقلاء اى علامات داله على وجود الصانع ووحدانيته
وسائر صفات كماله لان وجود الممكن لما لم يكن من ذاته كان من فاعل واجب لذاته
او منتهى اليه قطعا للدور والتسلسل ثم وجوب الوجود يدل على الوحدة والعلم والقدره
وغير ذلك على ما بيّن فى علم الكلام وسائر ادلته فوافق للافهام وانما ترك ايجازه لكونه كلاما
غير كائن مع الانس فقط بل مع الانس والجن ولا مع اهل زمان واحد بل مع اهالى الاد منه
الى انقراض الدنيا والحال ان فيهم من تعرفه انت كالمياس فى الساقى ونعرض وتعوده
كالاشرعن المقتصر فى باب النظر والاستدلال وتحصيل العلم بالصانع وصفاته فلا
يتصور مقام ادعى للاطناب من هذا المقام فقوله ان واقع الموضعين بكسر الجيم وقوفا
فعربا فى موضع الحال اى صدرها واكى صعلق به لما فيه من معنى التدرج والامتداد وقيل لى
اى مقام معناه فليه جواب هذا السوال او فليه قولا اعلم به اى مقام ادعى واتيا
فى الآيه فالفلك السفن والاختلاف الاعتقاب وما فى بما ينفع الناس مصدريه او موصوله
ومن عطف على انزل بحذف العائد او على احيى وتصريف الرياح اى فى مهابها واحوالها
قوله قولوا آمنا الخطاب للمؤمنين والاسباط جمع سبط وكانوا اثنى عشر سبطا من
اولاد يعقوب وفيهم انبياء وحا نذد خول بين احد لكونه فى معنى الجماعة لامر حيث انه
نكرة فى سياق النفي او من حيث انه اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوى فيه المذكر والمؤنث
والواحد والاثنان والجمع ولسيح عطف على نعرفها وهو مفعول له لا ورد الاطناب

مراد للعول بالاحباط وبغفر بالعفو عن استحقاق النوار بالكبائر ثم لا بعوه بالبر غيرها

تعريض بالشارح العلامة والعاضى

ووقع عطف على اوتو قوله واتقوا يوما يعني يوم القيامة لا تجزي لا تقضي شيئا
اي من الحقوق او قليلا من الجزاء على انه مفعول به او مصدر والعائد الى الموصوف
محذوف اي لا تجزي فيه عدل اي فدا لانها تعادل المفدي وقوله اذ كان
كلاما متعلق بلم تؤمن ايات وكذا قوله لئلا يختص المطلوب منهم اي
من الامم وهو انها من جهة الدنيوية ضمايرهم واو تخلص عطف على ما سبق
ان الناس مختلفون في الاستعداد للادراك وحصول الاسباب وارتفاع الموانع
فربما يتعين صورة المطلوب في ضمن البعض بعض خواصه ومعانيه وفي ضمير البعض
الآخر بخواص ومعان اخر فلا بد من الاطناب في ذلك فان قيل لا اثر بالنسبة
الى الخاص والمعاند فلا معنى لذكرهما في هذا المقام قلنا ممنوع بل لهما
يكون في الاطناب ما يردعهما ويصد بالنسبة اليهما لكونه مما لا يقع معه الى العناد
سبيل قوله ويؤمنون به اي يديمون فان قيل ما معنى ذكره بلفظ المضارع
قلنا المواظبة عليه والاستمرار والدوام والثبات كما في حملة العرش في التسبيح
وفيه مع اظهار شرف الايمان التنبيه على ان المشاركة في الايمان من اقوى المناسبات
بين المتصفين به حيث توجب النصح والشفقة فيما بينهم وان تباعد اجناسهم و
للعاطف على يؤمنون يستغفرون للذين آمنوا قوله لترك جواب لو او ثم و
الضمير لقوله والله يعلم انك لرسوله وما بين لو او ثم وجوابه اعتراض الفاء
في موقع التعليل لوجوب تركه على تقدير اختيار الاختصار في قوله ولكن ابهام
رد التكذيب الى نفس الشهادة يعني المشهود به وهو قولهم انك لرسول الله ساق
لفائدة الاطناب اذ لو لم يكن لفائدة لكان تطويلا واكتفا بافادة اخبار الله تعالى
بانه يعلم انك لرسول الله نفس كون التكذيب راجعا الى دعوى اخلاص المنافقين
في الشهادة كما سيجيء عنه ان واللام واسمية الجملة وما قيل ان المصنف قد
ضرب خطه على هذا الفصل محافظة على الادب والتحرز عن اطلاق الفضل
على شيء من القرآن مع عدم اشتماله في النسخ ليس بمعتمد بعد تتبعه فصل في
البين قوله مآرب اخرى قيل انه كان يحمل عليها زاده وسقاءه ويماشيه
ويحدثه ويضرب بها الارض فيخرج ما يأكل يومه ويركزها فيخرج الماء فاذا
رفعها غاب ويركزها فتورق وتحمل اي ثمرة احب واذا اراد الاستقاء
ادلاها فتصل الى الماء وتصير شعبتاها كالدلو يستقي بها وتضيء شعبتاها
في الليل كشمعتين ويحارب عنه ويطرد الهوام وكانه صلى الله عليه وسلم
فهم ان المقصود من السؤال ان يذكر حقيقتها وما يرى منها فجمعها
حتى اذا رآها بعد ذلك على خلاف تلك الحقيقة ووجد فيها خصائص
اخرى خارقة للعادة علم ان ذلك آيات باهرة ومعجزات قاهرة

احدٰهما

احدٰهما الله تعالى فيها لاجله وليست من خواصها فذكر حقيقتها ومنافعها مفصلة
ومجملة على معنى انها من جنس العصا تنفع منافع امثالها ليطابق جوابه الغرض
الذي فهمه قوله من باب الاطناب خبر ما يحكيه وكذا ما يحكم اعتراض بينهما وانما
يصح جعله خبرا عنهما لو لم يكن لفظ كذا قوله لكفى عصاي بل عصا فالاول ايجاز
بالنسبة الى المذكور والثاني على الاطلاق قوله وقد يتبين وجه حسن الاطناب فيهما
ففي الاولى بسط الكلام افتراصا لان اصغاء السامع مطلوب وفي الثانية البسط
ابتهاجا منهم بتلك الاصنام وافتخارا بمواظبتها ومما يجب التنبيه له انه يريد بالايجاز
والاختصار حيث تقول لو اريد الايجاز او الاختصار لكان كذا خلاف الاطناب
وان كان على حد متعارف الاوساط فلذا سمي فيهما الاطناب قوله ومما يعد من
الاطناب زيادة ما يصح حمله وهو الجار والمجرور بخلاف ما سبق فلذا فصله وذلك
في قول الخضر لموسى عليهما السلام الم اقل لك انك لن تستطيع معي صبرا بعدما قال له
في الكرة الاولى الم اقل انك لن تستطيع معي صبرا وذلك لاقتضاء المقام مزيد تقرير
وتثبيت وتذكير لما قد كان الخضر عليه السلام قدمه لموسى من قوله انك لن تستطيع
معي صبرا حيث قال له هل اتبعك على ان تعلمني مما علمت رشدا ففي الكرة الاولى
وذلك حين اعترض وانكر عليه خرق السفينة اقتضى المقام تقريرا لما قدمه اليه
من عدم استطاعته الصبر معه وفي الكرة الثانية وذلك حين اعترض وانكر
عليه قتل الغلام اقتضى المقام مزيد تقرير لذلك لتكرر الاعتراض وترك الصبر و
الثبات فقوله وهو في موقع اعتراض بين الخبر والمبتدأ ولاقتضاء المقام متعلق
بالظرف على موقعه او زيادة لك ولما قد كان متعلق تقرير وصلته لا باقتضاء المقام
مزيد تقرير تعليلا له والا فوقع التعليل ان يقول لما كان قد قدم لان وقوع الماضي
بدون قد خبر كان مما يأباه كثير من النحاة وبجعل ليس ان كان ضمير ومن قيل
بعد بقد وفي سياق قصة موسى مع الخضر نكت منها انه جعل في قصة
السفينة خرقها جواب اذا واعتراض موسى مستأنفا حيث قال حتى اذا ركبا
في السفينة خرقها قال اخرقتها وفي قصة قتل الغلام عطف القتل على الشرط
بالفاء وجعل اعتراض موسى جواب الشرط حيث قال حتى اذا لقيا غلاما
فقتله قال اقتلت نفسا وذلك لان القتل اقبح والاعتراض احد فناسب
ان يجعل في عمدة الكلام ولذا قال فيه لقد جئت شيئا نكرا وفي الخرق شيئا امرا
ولان خرق السفينة لم يكن عقيب ركوبها وقتل الغلام عقيب لقائه وفي قصة
القرية يحتمل ان يكون قول موسى مستأنفا والجزاء استطعما وان يكون جزاء
~~استطعما وان يكون جزاء~~ واستطعما صفة قرية ومنها ان الخضر عليه السلام قال
في تاويل خرق السفينة فاردت ان اعيبها بالاسناد الى نفسه لما هو القبح وفي

تاويل قبل الغلام فخشينا بلفظ الخشية والامثالة بنا لان الكفر مما يجب
ان يخشاه كل احد وفي تاويل اقامة الجدار فاراد ربك ان يبلغا اشدهما
بالاسناد الى الرب لان بلوغ الاشد وتكامل السن بمحض مشيئة الرب من
غير اثر لمشيئة العبد قوله وكذا يعد من الاطناب وهو في موقعه قول موسى
رب اشرح لي صدري بزيادة لي وكان الاصل رب اشرح صدري اي وسعه لتحمل
اعباء الرسالة ومشاق التكليف والتبليغ وردي اخلاق فرعون والنكتة
في هذا الاطناب انه يفيد زيادة تاكيد الطلب لانشراح الصدر مع ان المقام
مقام مزيد احتياج الى ذلك اما الاول فلما في الاجمال ثم التفصيل من زيادة التاكيد
والتقرير واما الثاني فلان هذا الدعاء كان وقت ارساله الى فرعون معاند من فيه
من تلقي المكاره وضروب الشدائد بالايجاز فقوله معها اي مع زيادة لي وجعل من
تاكيد بيان بالايكون وهو مفعول اكتفاء وقوله بدونه اي بدون لي وكان الاظهر بدونها
اي زيادة لي وجعل الضمير للتاكيد او للاكتفاء الكلام مما لا معنى له وان كان يفهم
المعنى اي لان كان عطفا على الاكتفاء وليس المقصود الحال كلا من الامرين
لكنه بل المجموع ولما لوذن متعلق بمزيد احتياج قوله وقول البلغاء مبتدأ
خبره في موقع ومن الاطناب حال من موقع وهذا اولى من العكس وتكلف منصوب
مفعول لقول وهكذا في موقع الحال من لا واصلحك الله والوا وعاطفة للدعاء
على الجنس المدلول عليه بكلمة لا اي ليس الامر كذا وجاز مع كمال الانقطاع لدفع
ايهام كون النفي عائدا الى الدعاء فيصير الدعاء له دعاء عليه ولذا كان في موقع
اي موقع قوله وكذا ان يعد باب نعم وبئس يعني افعال المدح والذم موضوعا
على الاطناب لاختصار في ان اصل معنى نعم الرجل او رجلا زيد وبئس الرجل او رجلا
عمرو وعلى الوجه اللائق بالاوساط كان يتأدى بان يقال نعم زيد وبئس عمرو
لكن لم يجز في حكم الوضع مثل هذه العبارة ولم يرد الاستعمال به والاطناب انما كان
يطلق حيث يكون هناك عبارة اخصر موضوعة متعارف الاوساط وحسب لا والغافل ينظر
الى ذلك الكلام المختصر المفروض المقدر اعني نعم زيد وبئس عمرو كان المذكور المحقق
اعني نعم الرجل او رجلا زيد وبئس الرجل او رجلا عمرو اطنابا لكن وضعا من الواضع
لا استعمالا من المتكلم كما في سائر الاطناب اذ لم يوضع الا كذلك ولم يرد الاستعمال
الا بذلك فلاجل هذا فرض عده من الاطناب الذي وقع بالوضع على الاطناب
فقال ولك ان تعده موضوعا على الاطناب وما ابعد وابرد ما قيل ان المعنى
يجب لك ان تعده من الاطناب قوله فان يجعل اي ولك ان تجعل الحكمة الواضع
في وضع الباب على الاطناب طلب تقرير المدح او الذم وانه نقطة الحكمة اذ يقال
حكمة الواضع في وضع ذلك ولا يقال وجه حسنه او النكتة او نحو ذلك وضمير لاقتضائهما

ولكونهما

ولكونهما نعم وبئس واللام الاولى متعلقة بتوخي والثانية باقتضاء وضمير يجمعهما
للمدح والذم العامين وضمير خلافهما لخصال الحمد ومعنى كونهما للمدح والذم العامين
125 ان نعم مثلا موضوع للمدح باي خصلة يكون من الخصال الحميدة وبئس للذم باية
خصلة يكون من الخصال الذميمة بخلاف مثل شرف ولؤم وكرم وحسن وقبح
ومعنى الشيوع ان الاطلاق يصرف الى العموم هذا ما يرجح احد المعنيين وبيانه
فلما هو هذا الكلام ان مثل نعم الرجل زيد يفيد مدحه بكل خصال الحمد وليس
كذلك اذ لا يفيد الا المدح بكمال الرجولية وما يتعلق بها ونعم الشاعر بالشعر ونعم
الشجاع بالشجاعة بل المراد ان كلمة نعم مثلا لا يدل في باب المدح على خصلة معينة
بل نعم الخصال حتى يصح نعم الرجل ونعم العاقل ونعم الفارس وغير ذلك والاقرب
ان المراد ان مثل نعم الرجل لجميع خصال الرجال ونعم الامير لجميع خصال الامراء
ونعم الفارس لجميع خصال الفوارس الى غير ذلك قوله ويجعل منصوب معطوف
على تعد ويجعل الحكمة يعني لك ان تجعل تقرير المدح العام والذم العام اكد توضيح
المدح العام الى المخصوص بالمدح اجمالا اولا بالاسناد الى اسم الجنس الصادق عليه
او الى الضمير المبهم المفسر باسم جنسه وتفصيلا ثانيا بذكر المخصوص خبرا للمبتدأ اي
هو زيد ولا خفاء في ان الاثبات مرتين اوكد والاجمال ثم التفصيل انفس واوقع والضمير
المنصوب في اضربته وضربته لزيد وكذا المجرور في اليه واما المنصوب في توجيهه فللمدح وهذا
اذا قلت نعم رجلا محذوف اي كيف توجه المدح الى زيد اولا على سبيل الاجمال وثانيا
بيان الاول ان توجه المدح الى زيد اجمالا لا يتوقف على كون اللام للجنس دون
العهد لانه لا يراد به العهد الخارجي المشار به الى معين بل العهد الذهني
المشار به الى البعض من الجنس باعتبار عهديته في الذهن وهو انما يصدق على
زيد ويحتمله فيحصل توجيه المدح اليه اجمالا كما في لام الجنس بل اذا تاملت فالوقف
قليل جدا اذ ليس المراد بالجنس الطبيعة التي لا تصدق على الافراد ولا الجنس من حيث
الوجود في ضمن جميع الافراد على ما هو معنى الاستغراق بل من حيث الوجود مع قطع
النظر عن الكل والبعض على ما مر في تعريف المسند اليه باللام ولقد صرح
ثمه بانه قريب من النكرة وان مثل اللئيم يسمى من هذا القبيل والجواب انه
احتراز عن حمل اللام للعهد الخارجي مشارا به الى زيد فانه وان افاد التكرير
لم يفد الاجمال ثم التفصيل الثاني ان حمل الضمير في نعم رجلا الزيد مما لا وجه
اولا م له اصلا سيما على القول المختار وهو ان المخصوص خبر مبتدأ محذوف اما الاول
فلانه لا معنى لتفسيره بالنكرة واما ثانيا فلانه لا وجه لافراده في مثل نعم رجلين
الزيدان نعم رجالا الزيدون والجواب انه كونه يفسر بالنكرة من جهة
انه وان كان لزيد لكن ما لم يفسر لم يعلم جنسه وما لم يذكر زيد لم يعلم عينه

وبهذا الاعتبار يحصل الاجمال ثم التفصيل والابهام ثم التفسير وان يكون استتار
الضمير دون ابرازه في المثنى والمجموع من خواص هذا الباب لمشابهته الاسم
الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم هذا والاقرب ان الضمير
عائد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود ملزم تفسيره بالنكرة
ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل والاسم
المخصوص بالفاعل مثل نعم رجلا السلطان ونصب نعم التفسير بمنزلة
نعم الرجل ويحصل الاجمال والتفصيل والابهام والتفسير وعلى هذا
ينبغي ان يحمل كلام المصنف بان يجعل معنى اضمرته وضعت موضعه ضميرا
غير مذكور المرجع سابقا وفسرت ذلك الضمير باسم جنس منون اراده
والدليل على هذا انه صرح في اخراج المسند اليه على خلاف مقتضى الظاهر
بان هذا المضمر موضوع موضع المظهر وان نعم رجلا مكان نعم الرجل قوله وان
هذا الباب بكسر الهمزة ابتداء كلام معطوف على ما سبق يعني ان باب نعم وبئس
متضمن للطائف منها الاطناب الواقع توضيح لاشتماله على التقرير المناسب موقعه
للمقام على ما ذكرنا ومنها اشتماله على تقدير السوال وبناء الجملة المحذوفة
المبتدا عليه وقد عرفت لطف البناء على السوال المقدر وتنزيل منزلة
الواقع فيما سبق حيث قال في بحث الفصل والوصل في الحالة المقتضية
للقطع ان تنزيل السوال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لجهات لطيفة
اما لتنبيه السامع على موقعه او لاغنائه ان يسأل او لئلا يسمع منه شيء او لئلا
ينقطع كلامك بكلامه او للقصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ او نحو ذلك لا في فصل بعرض
متعلقات الفعل حيث قال ومن البناء على السوال المقدر ارتفاع المخصوص بالكلام
في باب فانه لبيان للطف والحث من حيث يحسن تكسير السوال في دفائنه
ليس فيهما ما يناسب هذا سوى نيابة الكلام مناسب بعلم ومنها اشتماله على اختصار
ترك المبتدا في جواب السوال المقدر ولا يخفى حسن موقع الاختصار بترك المبتدا
لما فيه من الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر واتباع الاستعمال الوارد على ترك
النظائر كما مر ولو لم يكرر الاختصار بترك المبتدا سوى انه يرد الكلام في معرض
الاعتدال نظرا الى اطنابه اي اطناب الكلام من حيث الاتيان بالفاعل
المبهم ثم تفسيره بالمخصوص والى اختصاره من حيث حذف المبتدا في الجواب
او سوى ابهام هذا الاختصار الجمع بين المتنافيين الاطناب والاختصار
ايهاما مثل الايهام في جمع الكلام بين الاجمال والتفصيل المتنافيين لكفى في الحسن
والغرابة لا يسمى السحر الكلامي الذي هو التدلل والغرابة والدقة الشبيه بالسحر
الحقيقي في اخذ القلوب والتاثير في النفوس انما هو على امثال تلك اللطائف

ما لك رجلا طلب نعم الرجل
او نعم رجلا كان سائلا
سال من هو او من الممدوح
بهذا الكلام فقال في جوابه
زيد اي هو زيد صح

والغرابة

١٢٦

والغرابة التي هي حليها ايهام الجمع بين المتنافيين فانه مع عدم تحقق جمع المتنافيين
حقيقة لما اشار اليه من خلاف الحكم يورث الكلام لطفا وغرابة فان قلت
كيف يسمع اشتمال الايراد في معرض الاعتدال وايهام الجمع بين المتنافيين الى
الاختصار بترك المبتدا وما الذي وعاك اليه والجمهور على تخصيصه وتبرز
وايهامه وجمع للسابق اعني باب نعم وبئس قلت اما الاشتمال فمعنى ان الاطناب
لما كان حاصلا اولا فاذا انضم هذا الاختصار اتي الكلام في معرض الاعتدال
واوهم الجمع بين المتنافيين الا ترى ان الجمع بين الاجمال والتفصيل لما لم يكن للاختصار
مدخل فيه بل لذكر التفصيل سواء كان على طريق حذف المبتدا او ذكره لم يذكر
على هذا الاسلوب بل على طريق التشبيه واما الداعي فلانه لا يعني ان هذا الباب
يبرز الكلام في معرض الاعتدال وان كان على سبيل الجاز بل هو نفسه يبرز في هذا المعرض
قوله وقد الملغنا كيف موقع الحال من قوله كفى اومن قوله متضمن للطائف يعني وقد علمت
من الكلام في الفنون الاربعة كيفية تحصيلهما تحسن الكلام فتتنزه عنهما وتامل
فانك ان فعلت ذلك ترى باب نعم وبئس مملوا بما من الحسن لكون المسند فعلا
ينبئ عن المدح العام والمسند اليه معرفا باللام ومضمرا مبهما مفسرا بالنكرة
ثم تعيين ذلك المسند اليه بطريق الجواب عن السوال المقدر وما في ذلك من التشويق
وزيادة التقرير ونكت الاظهار والاضمار وتقدير السوال وما في الجواب من الاختصار
ونكت حذف المسند اليه ولطافة احداث الاعتدال وغرابة ايهام الجمع بين المتنافيين
فقوله ترى الباب مجزوم على جواب الامر وكثرت المرجع اليه عطف عليه اورد بلفظ الماضي
قصدا الى الجمع وفوعه ومعنى الحساب المحسوب ما هو المعتاد في بعض الامر من اقوال
النحو في هذا الباب حيث اطلقوا في موضع لحديثها ان المخصوص مبتدا والفعل
مع فاعله المظهر او المضمر المفسر خبر له مقدم عليه او هو خبر المبتدا محذوف على ما
وايت وفروت مركوزة في هذه الجملة اسمية محذوفة المبتدا واقعة جواب سوال
مقدر منبئا على ذلك كثير من النكت واللطائف ولهذا كان المختار عند المحققين
مع ما في الوجه الآخر من حيث المرجح مثل كون خبر المبتدا جملة الشايبة فانا
وان جوزناه فلا كلام في قلته بل في احتياجه الى التاويل عند البعض ومثل التكلف
في اعتبار العائد الى المبتدا بجعل اسم الجنس او الضمير بمنزلة العائد وفي اعتبار الابهام
ثم التفسير الذي عليه وضع الباب بجعل التزام تقديم هذا الخبر في الغالب ابهاما
وذكر المبتدا في الآخر تفسيرا ومثل جعل الضمير المعتبر عن المبتدا المتقدم
تقديرا غير مطابق له وغير عائد اليه عند المحقق مع الاحتياج الى العائد ونائبهما
ان اللام في الفاعل او ما اضيف اليه الفاعل هل يجوز ان يكون للعهد ام يتعين كونه
للجنس والحق انه ان اريد بالجنس ما يعم كل الافراد حذا للترجيح بلا مرجح حتى يكون

معنى نعم الرجل زيد نعم الرجال او كل رجل وان زيد على طريقتهم القوم كل القوم
فلا خفاء في ان ليس المعنى عليه والسبق للفهم الى وان اريد بعض الجنس لا من حيث
الوجود والنظر الى العدد فلا خفاء في ان الحكم بالجودة وغيرها والممدوح و
المذموم وبانه زيدا وعمرو لا يصح بالنسبة اليه وانه لا يصح فيه التثنية والجمع وقد صح
نعم الرجلان اخواك ونعم الرجال اخوتك وان اريد المخصوص من حيث الوجود والتعدد
واحتمال الكلية والبعضية وصحة التثنية والجمع فلا كلام في صحته وفي كون المعنى عليه
وانما الكلام في تعيينه عن المعهود الذهني واما نفي ان يكون للعهد فان اريد العهد الخارجي بان
يكون الرجل اشارة الى زيد بقرينة الذكر لاحقا كما في الذكر سابقا فلا خفاء في انه بعيد
خارج عن قانون العهد مفوت لما علم وضع الباب من الابهام والتفسير وان اريد
العهد الذهني بان يراد بالرجل البعض من الجنس باعتبار عهديته في الذهن من غير
تعيين لبعض الافراد خصوصا لا وجه لمنعه بل الوجه هو لا غير قوله واعلم ان التمييز
لما جعل الاجمال والتفصيل من جهات الحسن في باب نعم وبئس بل عظمهما وعمدتهما
اورد زيادة بيان لذلك وتعميم فقال ان باب التمييز وهو مما لا يحصى افراده باب ماله
عن اصله لطلب الاجمال والتفصيل فلولا انه من جهات الحسن ومزايا الكلام لما عدل
هذا الباب العظيم القدر الكثير الورود في الكلام عن اصله لاجله والمراد بالتمييز عن
المفرد ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة باسم تام بالتنوين او بنون التثنية او الجمع او
بالاضافة وبالتمييز عن الجملة ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة مدلول عليها بالنسبة
في جملة او ما شابهها فان قولك طاب زيد يدل على نسبة الطيب الى شيء مبهم من
اشياء زيد بينه قولك نفسا وجعل الاصل طاب عمرو فرحا وامتلاء الاناء ماء طيب
الفرح عموما على الاسناد المجازي وملاء الماء الاناء شيئا على ان الفعل الذي يكون
هو المسند الى التمييز في الاصل قد يكون الفعل المذكور بعينه كما في طاب زيد
نفسا وقد يكون غيره مما يلاقيه في الاشتقاق اما متعديه كما في المثالين واما
لازمه كما في فجرنا الارض عيونا فان اصله تفجرت عيون الارض وكان
الانسب ان يمثل بهذا قوله ولمصادفة متعلق بقوله ترى ما ترى
وبين زيادة تقرير لحسن الاجمال والتفصيل في صورة جزئية من التمييز واخرى من غيره
ولما ان كلامه كان في التمييز وفيما اشتمل عليه اعني اشتعل الرأس شيبا قال
وفي هذه الجملة وفيما قبلها الطائف دون ان يقول وفي رب اني وهن العظم
مني واشتعل الرأس شيبا الطائف وللمبالغة اظهار الشكوى وانه كلمة مبتدأ
خبره لا يحتوي والمعنى على انكار ان لا يحتوي شيء من كلمات القرآن على الطائف
واستبعاد اي ليس لا يحتوي شيء من كلماته فضلا ان لا يحتوي شيء من جمله والمعنى
استغرب الكلية عدم احتواء الجملة على الطائف وبقي عنه الكاف ان لا يحتوي الكلمة

عليها والغرض استبعاد عدم احتواء الكلمة واستحالة عدم احتواء الجملة وعلى هذا الطريقة
معنى فضلا عما تجاوز الجملة زيادة استحالة عدم احتواء ما فوق الجملة على الطائف
قوله ولامرما تلى الكشاف للتعظيم وما ابهامية واللام متعلق بالفعل او مصدر به
شيء مع الفعل وما عطف عليه اعني مما احاروا ابتداء والجار والمجرور خبر مقدم
واصل الويل كان الحيام واصل المدد كان لاثنين وخص منهم للبشر نظرا الى المعنى
وان كنتم في ريب الحكمة فاصل تلى فما احاروا ببنت شفة ما اجابوا وما تكلموا
بكلمة ولا صدر واولا رجعوا هنالك اي في مقام تلاوة الآية عليهم عن موصوف كالسورة
ولا صفة كالفصاحة والبلاغة المثار اليها لقوله من مثله على انه صفة سورة
والضمير لما نزلنا اي بسورة كائنة من جنس القرآن على ما هو الاوجه لا وجوه مذكورة في
موضعها واما اذا جعل الضمير لعبدنا اي ممن هو على حاله من كونه بشرا اميا لم يقرأ
الكتب ولم يتعلم العلوم او جعل من مثله متعلقا بفاتوا فلا يكون الضمير الا
لعبدنا لما ذكرنا في حواشي الكشاف فالمعنى ما رجعوا عن ادنى شيء من الكلام
اي مجرد موصوف او صفة فضلا عن جملة فضلا عن سورة وكذلك الفعل
المراد هذا على كل تقدير قوله على انهم حال من فاعل احاروا او صدروا و
الضمائر لمن كانوا النهاية الخراص جمع خرص البرهان المداحضة والمتفاخر الاول
ما الضم مواضع الفخر والثاني والثالث ما الفخر اسم فاعل من فاخرته فغالبته في الفخر
والمتهال المبتذال باتى لهم ماه لما قبله عصبت متفاخرهم اي من تفاخرهم والعضب
السيف القاطع والكهام الكليل والصبب فعل من صاب المطر نزل والجهام
سحاب لا ماء فيه وضمن ممطرا لمتفاخرهم واضافة صبب الى المطر استعارية
قوله والكلام في تلك اللطائف التي في جملة اشتعل الرأس شيبا وفيما قبلها اي في ومن
العظم مني تعتقد من جهة المعنى لاخذه اصل معنى الكلام ومن جهة اللفظ الى اخذ
المرتبة الاولى للكلام تعني متفاوت الاوساط ثم الى النظر في التفاوت بين
المأخوذ من اصل المعنى والمرتبة الاولى وشرط عليه نظم القرآن من العبارات والمعاني
الثواني فان قلت الطرف لعنيخ كم درجة متعلق بالفعل بعده اعني تتصل ويكون
المعطوف جملة ولا معنى لعطفه على التفاوت واعتبار حرف الجر فيه فعلام تعطف وهذا
كما تقول نظرت في الكتاب وفي كم نوع يحصر وعلى كم فن يشتمل لسرك ان تجعله كم
فن عطفا على الكتاب قلت لا يخفى سوى ان يقال هو بتقدير والنظر
لتعلم في كم درجة يتصل الطرف الادنى المأخوذ بالطرف الاعلى المذكور في القرآن
وكذا في المثال المذكور تقدير نظرت في الكتاب ونظرت لاعلم في كم فن يحصر
هذا كما مر في قوله تعالى اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم واما حمله على النظر في
التفاوت وانه في كم درجة يتصل بحذف ان مع الام وابقاء الخبر فبعيد من جهة

المعنى لكن لم نتمهد مثله في الاستعمال ولا هو موافق للقياس لكونه بمنزلة حذف بعض الكلمة قوله ومريئته بالنصب عطف على اصل والشيخوخة مصدر شاخ كالكينونة في كان المتعرض لهما صفه ضعف البدن وشيب الراس اي اللذين تعرض لهما قوله اما وهنت عظام بدني كونه ابلغ في النفوس من جهة اشتماله على تقوى الحكم واما على راى الشيخ عبد القاهر فظاهر كما مر واما على راى المصنف فلانه في معنى انا وهنت مكرر الاسناد قوله ثم لطلب تقرير ان الواهن هي عظام بدنه لا تريد تصد الحصر والاختصاص اولا طائل لو وهنت العظام مزيدته على الحصر ولا تقرير نسبة الوهن الى عظام بدنه لترد الاعتراض بانه حاصل في اي وهنت عظام بدني فدفع بان المراد زيادة التقرير بل المراد انه تصد لتقرير نسبة العظام الى بدنه فان عظام بدني لا تفيد الا نفس نسبة العظام الى بدنه من غير دلالة على تقرير وتثبيت لذلك بخلاف وهنت العظام من بدني فانه يفيد تلك النسبة اجمالا اولا حيث احتمل ان يكون العظام مزيدته كما احتمل ان يكون مزيدته ولده او والده او غلامه وتفصيلا ثانيا حيث قال من بدني كما ان اشرح يفيد طلب الشرح لشيء له يحتمل ان يكون الصدر وان يكون غيره وصدري يفيد تفصيل ذلك فالذي سبق في معنى الاجمال والتفصيل في اشرح لي صدري نبه عليه اي على معنى الاجمال والتفصيل هاهنا اي في وهنت العظام من بدني فقوله ان الواهن هي عظام بدنه للاشعار بان القصد الى الفاعل اصح الاشتمال على النسبة الاضافية قوله لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن كل جمع جمع لا كل فرد فرد لان وروده في تناول الجمعية في الجنس وان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في حمل الجنس لا في وحدانه ولهذا قيل صح قراءة وكتابة وسلم ان الكتاب اكثر من الكتب وفي قوله تعالى والملك على ارجائها انه ابلغ واكثر من الملائكة واطبقوا على ان استغراق المفرد اشمل لكن قد عرفت فيما سبق ضعف ذلك وانه انما يصح في مثل لا رجل ولا رجال دون جاءني الرجل او الرجال وسجل الملك وسجدت الملائكة وعلى صحة حصول وهن المجموع بوهن البعض منع لا دفع له وكذا على صحة وهنت العظام اذا وهنت بلبه من ادعى عظام عند قصد الاستغراق فالوهم في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان القصد الى ان هذا الجنس الذي هو قوام البدن و اشد ما يركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى آخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه و لكن كلها لان القيد في الكلام يتوجه الى ما يقابله والمقابل للكلية والشمول هو البعضية مثلا انما يقال جاءني القوم كلهم لمن توهم ان الجائي بعضهم لا كلهم فكذا وهنت العظام بصيغة الجمع وقصدا صابه الوهن كلها فهم انما يقال لمن يوهم ان الواهن بعض العظام لا كلها وهذا لا يناسب المقام قوله وهكذا ترك عطف

على تركت هذه المرتبة الثانية واشتعل شيب راسي استعارة تصريحية شبه الشيب في انتشاره وبياضه في الراس باشتعال النار ويجوز ان يكون مكنية شبه الشيب بالنار فاثبت له الاشتعال تخييلا ولما كان القصد هنا الى اشتعل شيب راسي وهو استعارة ابلغ من شاب راسي وهو حقيقته فالآيجاب يكون الاشتعال ابلغ من الحقيقة مع ان الذي بابه علم البيان وهو ان المجاز ابلغ من الحقيقة و الاستعارة ابلغ من التصريح بالتشبيه ثم تركت اي تلك المرتبة التي هي ابلغ منها وهي اشتعل الراس شيبا وكونها ابلغ مبتدأ خبره من جهات ما لسها سكيس سا وكونه لازما بناء على ان التمييز لا يكون الا نكرة لا ينافي ان يكون للتفخيم وافادة المبالغة قوله على نحو وهن العظم مني يعني على سلوك طريق الاجمال والتفصيل فان الواقع في اشتعل الراس من حيث انه يصدق على راسه بعد نسبته اليه اجمالا ومني تفصيلا فحصل تقرير ان المشتعل راسه كما مر قوله لمزيد مزيد التقرير علة لترك لفظ مني بناء على قرينة العطف والترك معلل بالقرينة والترك للقرينة معلل بمزيد مزيد التقرير اذ مزيد التقرير كان حاصلا في اثبات مني وفي حذفه مزيد المزيد لما فيه من تحمل العدول الى اقوى الدليلين اعني شهادة العقل وقد سبق ان هذا يكون على سبيل التفصيل والابهام دون المحصول والمحذوف كالمذكور ولا التعويل بالكليم عند الحذف على العقل فلذا قال وهي اي زيادة مزيد التقرير ايهام حواله بانه مفهوم مني على العقل دون اللفظ بمعنى انه ليس في الكلام لفظ يؤدي مفهوم مني بل عطف اشتعل الراس على وهن العظم الواقع خبرا في يقتضي عائدا هو مني فحكم بذلك وهذا عند من لا يرى تعويض اللام عن الاضافة ليكون اللام لفظا دالا عليه اي على راسي فالتفصيل الصالح للتقرير هو محقيق الحوالة واجمالها لا تخييلها وايهامها قلنا معناه الايقاع في الوهم وهو نوع ابهام قوله واعلم ان الذي هو اي فصيح وشق والاكمام جمع كم بالكسر وهو وعاء الطلع وغطاء النور والازاهير جمع ازهار جمع زهر وهو نور الشجر وهذه الجهات اشارة الى جميع ما ذكره في الجملتين من اللطائف والنكت لا الجهات الثلث المذكورة لابلغية اشتعل راسي شيبا من اشتعل شيب راسي والمعنى ان الذي يدل على ان ما ذكرنا من اشتمال الجملتين على النكت واللطائف المذكورة حق وحقيق بان تقبلها القلوب وتذعن لها النفوس هو ان مقدمتها ومسلماتها اعني رب قد اختصرت ذلك الاختصار البليغ بحذف حرف النداء والمضاف اليه فدلت مع قلة اللفظ على كثرة المعنى فينبغي ان يكون ما هو المقصود لتلك المقدمة والمقصد لذلك المبدأ والبناء لذلك الاساس ايضا كذلك مشتملا على غاية الاختصار وقلة اللفظ على كثرة المعنى و الجهات وتعدد اللطائف والاعتبارات لما تقرر في العقول والعادات من ان

وضع العاقلة والاساس يكون بعدهما بعصد وبرا ومن البناء عليه وعلى ما
تقدم فكما ان مقدمة الجملتين واساسهما على اختصار في اللفظ مع كثرة في المعنى
فكذلك ينبغي ان يكون الجملتان يحتمعا لذلك اللزوم العادي ولما كان وهن العظم
المكشوف ان في وهن العظم مني واشتعل الراس شيبا بالنسبة الى متعارف الاوساط
وسوء دسحت اطنابا لا ايجازا واختصارا اشار الى الجواب بان الاختصار امر
نسبي يعتبر تارة باضافته الى متعارف الاوساط وتارة الى كون المقام خليقا بابلغ
البسط من العبارة التي ذكرت وفيما نحن فيه وان كان اطنابا بالنسبة الى المتعارف
لكنه اختصار بالنسبة الى مقتضى المقام سيما وقد اشتمل على حذف البدل ومني وترك
العظام الى العظم ثم بين وجه كون المقام حليقا بابسط من المذكور اعني وهن العظم
مني واشتعل الراس شيبا فبين انه اختصار في الغاية لا ايجاز … اذا كان
مقتضى المقام هو الابسط كان المذكور البسيط غير مطابق لمقتضى المقام فلا
يكون بليغا لانا نقول ذاك مقتضى ظاهر المقام وربما يكون العدول عنه اوفق
بحكم المقام والحال كما في هذا المقام فان التقسيم على كون معنى … اصل السياق
والمقام المسبب هو ما يحيط به العبارة ونفي الاشارة نكتة في الاختصار ونفي
الكلام ولا يحيط بوصفه المحيط ما نفي مما لا ينفط الآفاق في جمع افواق جمع فوق
جمع فيقة الفيقة اللبن يجمع بين الحلبتين والاحتراء الحلب والاستدرار
وما اصدق تعجب وقع صفة ايام بتقدير القول ومن يقول … المضارع
استحضار وايماء الى ان القول لما كان باقيا على وجه الزمان فكان القائل
وهو ابو العلاء حاضر قصيدته قوله المد الطلوع من اضافة الصفة المشبهة
الى الفاعل وكذا الامر المغيب كالحسن الوجه والاحسن الوجه وكسر الاضافة
الى المفضل عليه لمنع بالجمع بين اللام والاضافة كالخير منه ومرح اي حسن بكمال
… يعني ان المسبب مع انه معيب الحيلة في رغبا واهتم به ولا تغيب الا ان
مغيبه الموت وهو اخرمنه ومن كارمن والقرآن الكريم وصفة للشيء بوصف
صاحبه او بانه عزيز مكرم وغاص على الدارهم واستولى لا يكون الا ما نشاء وبيدك
اي قدرتك الامر كله رجوع الى الحق في ان الكائنات كلها بمشيئة الله وقدرته …
حسن من التمادي في الباطل بان الشرور والقبائح ليست بمشيئته تعالى ووقوعها بل
وقوع جميع افعال الحيوانات ليست بقدرته اللهم بصرنا بنور هدايتك وبشرنا
للنفوس الى ظل عاتك فان الامر كله بقدرتك ومفوض لمشيئتك قوله

الفصل اعلم ان القصر في اللغة الحبس يقال قصرت على نفسي اي حبست
… لا العين … مقصورات في الخيام محبوسات وفي الاصطلاح جعل بعض
اجزاء الكلام مخصوصا بالبعض بحيث لا يتجاوزه ولا يكون اثباته الا ليه فكان

بخصوص عليه وقد عقد فيما سبق من احوال المسند اليه ثم اشير الى انه قد يكون حال
للمسند ثم الى انه لا يختص بما بين المسند اليه والمسند فحاول ههنا تفصيل عدم
الاختصاص ببيان جريانه بين الفعل والفاعل مثل ما قام الا زيد وما قام زيد
بل قعد او لكن قعد وبين الفاعل والمفعول مثل ما ضرب زيد الا عمروا وما ضربه
الا زيد وبين المفعولين مثل ما اعطيت زيدا الا درهما او ما علمت زيدا الا فاضلا
وما اعطيت درهما الا زيدا او ما علمت فاضلا الا زيدا وبين الحال وذي الحال مثل
ما جاءني زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد وبين كل طرفين اي جزئين من اجزاء الكلام
ومتعلقين من متعلقات الفعل مثل ما مررت الا بزيد وما جرى عليه بل ضرب
وما جلست الا امامك او يوم الجمعة وما قعدت امامك او يوم الجمعة بل قمت او لكن
قمت وما ضربته الا تاديبا وما ضربته تاديبا بل غضبته وما طاب زيد الا نفسا وما
طاب نفسا الا زيد فان قلت قد صرح فيما سبق بان القصر يجري فيما بين المسند
اليه والمسند ويكون للمسند على المسند اليه كما يكون للمسند اليه على المسند وهو شامل
لما بين الفعل والفاعل ثم اجمل ما على المسند اليه والمسند فقال ثم ليس هو مختصا
بهذا البيت فكان ينبغي ان يقول ههنا القصر كما يجري بين المسند اليه والمسند يجري
بين الفاعل والمفعول وبين المفعولين قلت قد مر فيما سبق انه يريد بالمسند
اليه والمسند المبتدأ والخبر دون الفاعل والفعل وقد نبه على مواضع من كلامه
يشير الى هذا ثم ينبغي ان يعلم انه لا يريد بجريانه فيما بين الفاعل والمفعول ونحو ذلك
قصر نفس الفاعل على المفعول مثلا وبالعكس اذ لا معنى لذلك بل قصرنا علينا اي
نسبة الفعل المنسوب الى الفاعل وعلى هذا القياس وقد صرح بهذا فيما سيأتي
حيث قال الصفة المقصورة على عمرو في قولنا ما ضرب زيد الا عمروا هو ضرب
زيد والمقصورة على زيد في قولنا ما ضرب عمروا الا زيد هي الضرب لعمرو وقولهم قصر
الفاعل على المفعول ونحوه عبارة عن هذا المعنى من غير اشتباه قوله واية
اذا لعسه اعتذار عما فعله من تخصيص اكثر الامثلة والبيانات بما بين المبتدأ
والخبر حتى بالغ الآخر واذ قد ذكرنا القصر فيما بين المبتدأ والخبر بالطرق
التي سمعتها فعليك ان تذكره فيما بين غيرهما قوله وحاصل معنى القصر
تفسير لمعنى القصر في نفسه ثم تقسيم له الى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة
على الموصوف ثم تقسيم كل منهما الى قصر الافراد وقصر القلب مع التنبيه على انه
يريد بقصر الافراد ما يعم القسم الذي يسميه بعضهم قصر التعيين قوله تخصيص
الموصوف بوصف اي جعله خاصا به غير شامل له ولغيره ادخال للتاء
في المقصور عليه على ما هو الاستعمال العرفي العامي واما على الاستعمال الشائع العربي
فمعنى تخصيص الموصوف بوصف جعله منفردا به غير مشارك للموصوف آخر في موصوفيته

يكون الثاني في المقصود ويكون هذا قصر الصفة على الموصوف لا الموصوف على
الصفة وقوله دون ثان اي متجاوزا وصفا آخر يكون ثانيا بالنسبة الى الاول سواء
كان واحدا او اكثر متناولا للقصر الحقيقي والاضافي بالنسبة الى وصفين واكثر
وبهذا يندفع ما ذكره صاحب الايضاح من ان السكاكي اهمل القصر الحقيقي وقوله
لمن يعتقد شاعرا ومنجما اشارة الى القسم الاول من قصر الافراد وهو ان يكون
معتقد السامع شركة الوصفين على التحقيق وهذا الذي خصه صاحب الايضاح باسم
قصر الافراد وقوله لمن يتوهم دلالة على احد الوصفين اشارة الى القسم الثاني منه
وهو ما يكون معتقده شركة الوصفين على الاحتمال وهذا الذي يسميه قصر التعيين ومعنى
ازالة الشركة في الاول ظاهر وفي الثاني قطع الشركة الاحتمالية وقوله او بوصف مكان آخر
عطف على بوصف دون ثان ومكان نصب على الظرف اي بوصف واقع موصول
في مكان وصف آخر واحدا كان او اكثر الى ما لا يحصى فيتناول القصر الحقيقي
وان لم يصح في الوجود قصر الموصوف على صفة دون جميع ما عداها او مكان جميع
ما عداها على الاطلاق وفي التمثيل بالشعر والتنجيم اشارة الى انه لا يشترط
في قصر القلب تنافي الوصفين والا لخرج مثل زيد شاعر لا منجم او ما زيد منجم
بل شاعر لمن اعتقد منجما لا شاعرا عن اقسام القصر كما ان التمثيل في قصر الافراد
بالقيام والقعود اشارة الى انه لا يشترط فيه عدم تنافي الوصفين لان قصر
العكس مندرج فيه ولو اشترط عدم التنافي لخرج مثل زيد قائم لا قاعد لمن يردده
بينهما عن الاقسام وآثر في ما زيد منجم بل شاعر اللغة التميمية على الحجازية هذا الخلاف
المعطوف والمعطوف عليه في الاعراب الظاهر وقوله او الى تخصيص الوصف
عطف على الى تخصيص الموصوف وقوله قصرا فرادا قائم مقام دون موصوف ثان
وقوله او قصر قلب عطف عليه قائم مقام مكان موصوف آخر وقولك ما شاعر الا زيد
او ما قائم الا زيد كلام من مبتداء وخبر مقدم لانتقاض عملها بالا ويتقدم الخبر
والمستثنى منه مقدر عام اي ما شاعر وما قائم احد الا زيد ويحتمل ان يكون زيد
في قائم الا زيد فاعل قائم لاعتماده على النفي ويكون قائم مبتداء من قبيل الصفة
الواقعة بعد حرف النفي رافعة للظاهر ومن الغريب ما ذكره الشارح العلامة
ان التقدير ما احد شاعرا الا زيد لا ما شاعر احد الا زيد لان خبر ما لا يتقدم
على اسمها وان لم يعمل اما لان اصله العمل واما لتوافق اللغة العاملة وغيرها ورد
الفرع على الاصل ويرد انه لا امتناع في اللغة العاملة لتقدم الخبر مع بقاء العمل
والا فقد اطبقوا على انه بعدم الخبر يبطل العمل لضعفها في باب العمل وكان جعل
هذا من اللغة الغير العاملة لئلا يكون على وفق ما زيد منجم برفع الاسمين ومع هذا
كله فلا الحكم منقول من احد من النحويين ولا الاستدلال مقبول عند العاقل

للجمهور

للجمهور انه قياس مع القطع بانتفاء الجامع في الفرع واغرب من ذلك تنويرهم بانهم
قد ردوا في قوله انا هالك كل من يحفى ويتنعل ضمير الشان لئلا يلزم تقدم الخبر
على الاسم في باب ان وان كان العمل باطلا بالتخفيف لم يعرفوا انهم انما قدروا
ضمير الشان في ان المخففة للمفتوحة لتسع عاملة لانهم وجدوا المكسورة مع انها
ادنى شبها بالفعل عاملة وقوله في حمة من الحمات مثل هلا او مربا او دار او
سوق او نحو ذلك قيد في المثالين جميعا لبعد حصر دوام استعمال السامع على
ما قال الشيخ عبد القاهر انا اذا قلنا ما قائم الا زيد لم نرد انه ليس في الدنيا
قائم سواه لاستحالته وانما نعني ما قائم حيث نحن او بحضرتنا او ما اشبه ذلك
ولا فرق في هذا بين الشاعر والقائم ولهذا قال في مثال القلب لمن يعتقد ان
شاعرا في قبيلة معينة او طرف معين قال وللقصر طرق اربع لم يعد منها ضمير
الفصل وتعريف الخبر لانه يريد بالطرق ما يسلك للقصر فيما بين كل طرفين كالفاعل
والمفعول وكالمفعولين ونحو ذلك وهذان يختصان بما بين المسند اليه والمسند وفي
قوله بحسب المقام اشارة الى ان الامثلة لا يتعين للافراد وللقلب الا بالنظر
الى حال السامع واعتقاده وما المذكورة في دلائل الاعجاز ان لا انما يستعمل في القصر القلب
دون الافراد وليس معنى جاءني زيد لا عمرو انه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان لزيد
وما قيس من حروف العطف على بل ولا الجمهور ان لا مدخل في ذلك لغيرهما سوى
لكن ففيه اشارة تحت عطف المسند اليه انه يصلح طريقا للقصر القلب ولم يذكرها هنا
لان المراد بالطريق ما يسلك لاقسام القصر فيما بين كل معمولين قال وسوى غير
بالضم لكون المضاف اليه منويا كما في الغايات من قبل ومن بعد مع ما له من الشبه
بالظروف في البناء ولكون حركته بناء لا تتغير بتغير المعطوف عليه تقول رأيت
زيدا لا غير ومررت بزيد لا غير وذهب بعض النحويين الى ان لا هذه لنفي الجنس
دون العطف والمعنى لا غير زيد شاعر فيعود الى النفي والاستثناء وما عند
المصنفين ولعل الاظهر في هذا المقام فعلى سبيل المشابهة والمناسبة للجمهور انه ليس
من العطف في شيء وان القصر المستفاد منه راجع الى النفي والاستثناء ولهذا
لا دام لنفي بكونه نعم بالنفي بعد اخراج المذكور منه القصر عليه كما تقول ابتداء
ليس شاعر غير زيد والا زيدا وفي هذا تكون المسند اليه وتعريف المسند الا
ان له ان تقول المسند بالحقيقة هو المستثنى منه المحذوف اي ليس شاعر احدا
الا زيدا لا يقال لم لا يجوز ان يكون الاستثناء من المنفي العام المذكور و
يكون الخبر محذوفا كما في لا اله الا الله لانا نقول فح يكون المختار هو الرفع و
الكلام في النصب قال وتاسيسا اي يأتي الطرق النفي بليس او ما او لا اداة
والاستثناء بالا او غير او سوى والامثلة المذكورة تحمل على الافراد والقلب

بحسب حال السامع واورد من التنزيل اربعة امثلة لقصر الافراد ومثالا لقصر
ومثالا لقصر القلب ففي قوله تعالى وما محمد الا رسول نزل المخاطبون منزلة
المبعدين لهلاكه بنا على استعظامهم عدم بقائه لهم فصاروا بمنزلة المبعدين
فيه وصفين الرسالة والبعد عن الهلاك فقيل هو مقصور على الرسالة لا يتجاوزها
الى البعد عن الهلاك فتنزيلهم منزلة المبعدين مع انهم لم يكونوا مبعدين بل مستعظمين
اخراج للكلام على خلاف مقتضى الظاهر وانما جعل الوصف الآخر هو البعد
عن الهلاك دون البقاء وتنزيلهم منزلة المبعدين دون المنكرين لان هذا اقرب الى
الحق وانسب بما ينسب الى الصحابة رضي الله عنهم قوله حسابهم مقصور على
الاتصاف بعلى ربي لما كانت الوصفية في جانب المقصور عليه غير ظاهرة وكان
مظنة ان يتوهم ان المعنى على ان وصف الحساب مقصور على ربي لا يتجاوزه
الى ما بالغ في التوضيح والتصريح بوصفيه الحق المقصور عليه وموصوفية الحساب
المقصور وادخل حرف الجر على ربي بطريق الحكاية لكن لا يخفى ان ليس الحساب مقصودا
متصفا بلفظ على ربي بل بمعناه اي الكائن على ربي فالمراد ان حسابهم مقصور
على الاتصاف بالكون على ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بالكون على قوله
على النذارة بكسر النون مصدر بمعنى الانذار والقوم كانهم اعتقدوا اي نوح
وصفين الانذار وطرد المؤمنين فقال انا مقصور على الاول لا اتجاوزه
الى الثاني قوله ان انتم الا تكذبون من كلام اهل انطاكية لرسل عيسى حين
قالوا انا اليكم مرسلون وظاهر ان قصدهم انهم صادقون الشيء فينبغي ان يحمل
قول الكفرة ان انتم الا تكذبون على قصر القلب وقد حمل على قصر الافراد
يعني القصر الذي يكون المخاطب فيه مترددا مدعيا سوى احد الوصفين من
غير تعيين ليكون ابلغ في رد دعوى الرسل يعني ان ما انتم عليه من الجزم بالصدق
مما لا ينبغي ان يخطر ببال العاقل بل غاية امركم التردد بين الصدق والكذب
وادعاء انكم على احد الوصفين كما هو ظاهر شان المدعي عند الدعوى
لكنكم لستم كذلك بل انتم مقصورون على الكذب لا تتجاوزونه الى الصدق
والحق هكذا ما قاله في دفع الاشكال وتحقيقه جعله من قصر الافراد دون القلب
لكن لا يخفى ان في قولهم انتم عندنا مقصورون على الكذب لا تتجاوزونه الى
حق كما تدعونه بعض نبوه عن هذا المعنى لدلالته على ان المراد انهم رسل
مدعون تجاوزهم الى الحق لا مرددهم بين الحق والباطل الا ان يحمل على لا تتجاوزونه
الى احتمال حق كما تدعون قوله الا ترى الى ما قبله اي ما قبل قوله ما قلت لهم
الا ما امرتني به وهو أانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله
فانه استفهام تقرير يدل على ان الله تعالى كانه جعل عيسى بمنزلة من قال للناس

قوله

قوله اعبدوا ما امرني الله تعالى به وهو دعاؤهم الى عبادته وامرهم دون عبادة الله
فيكون قول عيسى عليه السلام ما قلت لهم الا ما امرتني به قصر قلب لا افراد
اذ لم يجعله الله بمنزلة الآمر بهما جميعا او لاحدهما من غير تعيين
قوله وفي قصر الصفة عطف على قوله في قصر الموصوف وآثر ههنا بعض
التطويل والتفصيل مع انه كان يكفي ان تقول افرادا او قلبا ما شاعر الا زيد
او ما جاء الا زيد كما في قصر الموصوف وزاد مثالا للفعل تنبيها على انه
يجري في قصر الصفة دون قصر الموصوف واقتصر على امثلة قصر الافراد على القسم
الاول منه دون ما يسمى قصر التعيين مثل ما شاعر الا زيد وما جاء الا زيد لمن يتوهم
ان الشاعر او الجائي زيد او عمرو قوله وبحسب وجه القصر لما كان وجه القصر
في العطف ظاهرا حيث اشتمل على التصريح بالاثبات والنفي كما في كلمة لا
او بالعكس كما في كلمة بل لم يحتج فيه الى التحقيق والتفصيل بخلاف طريق النفي والاستثناء
اذ لا تنصيص فيه على نفي المقابل على اثبات النفي ايضا عند الحنفية من ائمة الاصول
حيث انهم يجعلون الاستثناء من النفي اثباتا ولا يقولون بدلالة ما جاء الا زيد على مجيء
زيد ولا بدلالة لا اله الا الله على وجود الله والوهيته الا بطريق الاشارة
فاحتيج الى تحقيق وجه القصر فيه فحققه في الاول اي قصر الموصوف على الصفة بانك
متى قلت ما زيد مثلا وادخلت حرف النفي على ذات جوهري او عرضي بعد علمك
بان انفس الذوات يمتنع نفيها وانما يمكن نفي صفاتها توجه النفي الى نفي اوصاف
تلك الذوات المذكورة كزيد مثلا ضرورة ان النفي انما يتوجه الى ما يمكن نفيه ولما لم
يكن النزاع بينك وبين مخاطبك الذي تقصد بكلامك رده عن الخطأ الى
الصواب في طول زيد او قصره ولا في سواده او بياضه او غير ذلك من الاوصاف التي
علم بالضرورة او الحس او الدليل او قرائن الاحوال او الاتفاق منكما على ثبوتها
او انتفائها وانما كان النزاع في كون زيد شاعرا او منجما تناولهما النفي اي كونه شاعرا
وكونه منجما وتوجه اليهما فاذا اخرجت احدهما عن حكم النفي وقلت الا شاعر جاء القصر
اي اقتصر الثبوت على كونه شاعرا ونفي كونه منجما عن حكم النفي ومبناه على ان كون
الاستثناء من النفي اثباتا سيما الاستثناء المفرغ مما لا ينبغي ان نشك فيه وفي دلالة
اللفظ عليه وقوله تناولهما النفي توجه اليهما دون ان يقول انتفيا دفع لما يتوهم
من لزوم التناقض بناء على ان الاثبات بعد النفي مناقض وذلك ان تناول
النفي اياهما انما هو بحسب دلالة اللفظ دون الارادة والحكم وانما تحقق الحكم ويتم بعد
تمام الكلام ولحوق الاستثناء فقوله بعد علمك متعلق بمعنى قلت والمراد
جزمك وتحقق ذلك بطلب من علوم آخر اعتراض بينهما وجيء لانواع بمنزلة

الشرط وثانيهما جواب وهو العامل في الظرف والمراد بالعلوم الاخر ما ليس من جنس العربية وسائر العلوم النقلية بل من العلوم العقلية كالكلام والاقسام الحكمية من الالهية والطبيعية وليس يلزم ان يكون ذلك خطئنا وسلم من كل منهما بل يكفي ان يكون مسئلة من احدها او يكون ما يفتقر اليه في تحقيقه مبنيا فيهما كلها او بعضها مجتمعا او متفرقا بقي الكلام في المراد فنقول ان انفس الذوات يمتنع نفيها فنقل عن المصنف ان المراد بها الاجسام وقد ذكر في العلوم الحكمية وبعض كتب الكلام ان الجسم يمتنع فناؤه بل في بعضها ان الضرورة قاضية ببقاء الاجسام دائما تعرض لها التفريق وهو ليس باعدام وقيل المراد بالذوات الواجب والجواهر من العقل والنفس والهيولى والصورة والجسم فان الذات ما تقوم بنفسه دون موضوع تقوم وقد تقرر في العلوم انها يمتنع فناؤها وان ما نشاهد من التبدلات والتغيرات في عالم الكون والفساد انما هو بسبب الزوال والحدوث للصور النوعية والاعراض وعرض بان ما يدخله النفي ويقصد قصره على صفة ربما لا يكون جسما ولا شيئا من الجواهر بل عرضا مثل ان حسابهم الا على ربي فلا يتم الدليل اللهم الا بطريق المقايسة وعدم القائل بالفصل وقيل اشارة الى ما نقول الحكماء من ان الماهيات ليست بجعل الجاعل بمعنى ان ذوات الجواهر والاعراض ذوات سواء وجد الغير او لم يوجد ولا يمكن توجه النفي اليها اصلا بمعنى ان الذات ليست بذات بل الحصر انما هو بمعنى انها ليست بموجودة او متحركة او ساكنة او غير ذلك وهذا يوافق ما ذكره في بحث الاستفهام من ان احتمال الاستقبال انما يكون لصفات الذات الا نفس الذوات لان الذوات من حيث هي هي ذوات مما حصى وفي الحال وفي الاستقبال واما تحصيص وجه القصر في الثاني اي قصر الصفة على الموصوف فهو انك متى ادخلت النفي على الوصف المسلم عند السامع ثبوته كوصف الشعر المقصود عندك وعند مخاطبك انه ثابت وانما النزاع في الموصوف انه زيد وعمرو مثلا او واحد منهما لا على التعيين او عمرو دون زيد وقلت ما شاعر توجه النفي بحكم العقل ومعونة القرائن الى ثبوت ذلك الوصف للموصوف الذي ادعى السامع ان الوصف المذكور ثابت له بصفة اعم العموم مثل ان زيد على ان في الدنيا شعرا او نوع عموم مثل ان يدعي ان في قبيلة كذا شعراء او بصفة الخصوص مثل ان يدعي ان زيدا وعمروا شاعران فيتناول النفي ثبوت ذلك الوصف لذلك الموصوف المدعى على الوجه الذي ادعى حتى كانك قلت لا شاعر في الدنيا او في قبيلة كذا او فيما بين زيد وعمرو وحتى قلت الا زيد افاد القصر اي اختصاص وصف الشعر بزيد ونفيه عن الموصوفات الاخر على النفي فضمير ثبوته للوصف المسلم وضمير له للموصول اعني اللام في المدعى المستلزم

المدعى

المدعى يعود الى ثبوته ان كان عاما اي ان كان المدعى عاما يتوجه اليه عاما وان كان خاصا فخاصا وقوله فيتناول عطف على يتوجه وذلك اشارة الى المدعى وفي قوله ان عاما كقولك في الدنيا شعرا اشارة الى القصر الحقيقي فانه ممكن واقع في قصر الصفة مثل ما الامير الا قاصر والسلطان العادل او النحرير الفاضل الا فلان بخلاف قصر الموصوف فلم نشر فيه اليه قوله وثانيهما اي ثاني الطرق استعمال انما لم يقل انما لان الطريق هو ما يسلك ويشتغل به للوصول الى غاية وذلك في الحقيقي استعمال انما لا كلمة بخلاف باقي الطرق فانها معاني مصدرية متصف بها المتكلم ويشتغل بها لغرض ١٣٢
وما يقال انه في ذلك اشارة الى ان دلالة انما ليست بحسب الوضع ليس بشيء ثم لا نظير لسكوته عن القسم الاول من قصر الافراد مثل انما زيد شاعر لمن يحمله شاعرا ومنجما معا حجة فان قيل ذلك لما ذكر الشيخ عبد القاهر من انك اذا قلت انما جاءني زيد لم يكن لنفي ان يكون قد جاء مع زيد غيره بل لنفي المجيء الذي اسند لو تزعم عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجائي عمرو لا من زعم ان زيدا وعمروا جاءاه فان زعمت ان المعنى انما جاءني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف والكلام هو الاول قلنا في لا يصح ما ذكره في قصر الصفة على الموصوف من مثل انما يجيء زيد لمن يرى المجيء من زيد وعمرو بل لا يصح استعماله للقسم الثاني ايضا من قصر الافراد اللهم الا ان يقال انه حافظ ههنا على جهة الاولوية وعلى مجرد الجواز ولو بتكلف قوله والسبب في افادة انما معنى القصر هو تضمنه معنى النفي والاستثناء وهذا اشارة الى كون دلالته على القصر بواسطة الوضع لان الواضع هو الذي جعله متضمنا معنى ما والا ولما كان في افادته القصر خفاء وتردد البعض بين له السبب والنقل عن ائمة التفسير وائمة النحو والمناسبة بحيث تكاد يجري مجرى القول بالتركيب والاستعمال والتعمية من آراء الفضلاء عليه بعض خواص ما والا قوله وهو المطابق لقراءة الرفع اي رفع الميتة في قراءة حرم على لفظ المبني للفاعل وهذه القراءة مذكورة في تفسير الكواشي وما على هذه القراءة موصولة لا غير على ما لا يخفى ولو كان مراده القراءة الاخرى التي هي رفع الميتة وحرم على لفظ المبني للمفعول لما سكت عنه لكونه سكوتا عن البيان في موضع الحاجة ولما تعين كون ما موصولة لا كافة وان كان لها رجحان من جهة ما فيها انه حاله على ما هو الاصل ولا ينبغي ان يفهم من قوله ان المحرم عليكم الميتة انه حرم على لفظ المبني للمفعول لانه بيان للمعنى لا للتقدير ولا خفاء في ان المحرم عليكم والذي حرم الله عليك سواء في المعنى والمنطلق زيد والذي ينطلق زيد سواء في افادة الحصر ولهذا اصح رواية الكتاب ضلة حرم عليكم على لفظ المبني للفاعل قوله وترى ائمة النحو عطف

على يسمع المفسرين وانما جعل هذا مرتبا وذلك مسموعا لانه اعتنى النحو احق بان يسلم
ارباب المعاني وتشبث وشاهد اهل العلم لان ارباب المعاني من ائمة النحو
اخرون مستفيضون محكومون وعلى المفسرين مفيضون باذلون حاكمون وقوله
يقولون بانه معمول ترى او حال يعني يقولون كلمة انما تاتي في الكلام
لاثبات الحكم الذي يذكر بعدها ونفي ما سوى ذلك من المقابلات مثلا
انما زيد جاء لاثبات مجيء زيد ونفي ذهابه وانما جاء زيد لاثبات مجيء زيد
ونفي مجيء عمرو فلابد في عموم ما سواه من ادنى تخصيص قوله ويذكرون عطف
على يقولون والضمير لائمة النحو وذلك اشارة الى كونهما لاثبات ما بعدها
ونفي ما سواه او على قوله والسبب هو تضمين معنى ما والا والكوفي منسوب الى الكوفة
وعلي بن عيسى كان من اكابر ائمة النحو في بغداد وهو ان كلمة ان يعني ان كلمة
ان لتاكيد الحكم وما المتصلة بالشيء للتاكيد تؤكد المعنى الذي فيه كانما وحيثما
ونحو ذلك فيكون انما لتاكيد على تاكيد للحكم ومعنى قصر الصفة على الموصوف او قصر
الموصوف على الصفة ليس الا تاكيد الحكم على تاكيد فناسب ان تضمن كلمة انما
هذا المعنى وهو معنى تضمنه معنى ما والا وكونه لاثبات ما بعدها ونفي ما سواه
وهذا كله ظاهر وانما الخفاء كون الاثبات الاول الصريح تاكيدا لكون
الثاني الضمني تاكيدا على تاكيد ووجهه فيما اذا اعتقد المخاطب الشركة من
غير ترديد وتردد ظاهر لان الاثبات بعد اعتقاد الثبوت تاكيد وكذا فيما
اذا تردد الامر بينهما من غير تعيين مبني على نفي الترديد ويجوز ان يكون الواقع
هذا اعني مع ملاحظة ذلك والمتصاف اليه ايضا نوع اثبات فصريح الاثبات
يكون تاكيدا واما في قصر القلب فلا وجه سوى ان يقال انه تاكيد لاثبات المجيء باعتبار
وقوعه في الجملة او يقال لا حاجة في وجه المناسبة الى الجريان في كل صورة من صور
القصر وقد يقال انه تاكيد لكونه تكريرا للثاني وانكل بعد ومراده ممن لا
وقوف له اي لا علم ولا احاطة بصناعة النحو الامام فخر الدين الرازي رحمه الله
فانه ذكر في المحصول في وجه افادة انما الفصل لان كلمة ان للاثبات وكلمة ما
للنفي ولا يمكن توجههما الى حكم واحد للزوم التناقض فيجب توجه احدهما الى الحكم
المذكور والاخرى الى ما سواه ويجب كلمة ان للتوجه الى المذكور لكونهما اسبق
وبالمحافظة عليهما احق لكون الاثبات اشرف لكن معلوم من قواعد النحو ان
كلمة ان وما صلة الكلام وانما لا يدخل حرف النفي وان ما هذه كافة
لا نافية وانه لا معنى لتوالي حرفي الاثبات والنفي ثم تعيينهما بما هو المثبت
فلهذا نسب العامل الى عدم الاطلاع على علم النحو لكن مراده ان الكلمة اذا
في الاصل كذلك فناسب ان يعتبر فيهما هذا المعنى معقولا على ما في بطنه وفي الحال

من المعطوف

من المعطوف بلا اعني لما فيه اي حال كونهما واقعة على الوجه الذي وظنه
وفاعل ضاعف ضمير يعود الى مصدر اتصلت وضمير ناسب الى مصدر ضاعف
بتاويل ان يضاعف وضمير تاكيدها للكلمة ان وقوله وبالعكس اي والقصر الكائن
بالعكس وعلى تاكيد صفة تاكيدا صريحا صفة اثباتا وكذا ضمنيا بمعنى ضمنا قوله وهما
نتيجة قد تقرر في علم النحو انه لا يسوغ الضمير المنفصل الا حيث يتعذر المتصل وذلك
بالتقدم على العامل او بحذفه او بكونه معنويا او حرفا والضمير مرفوع او بالفصل
بينهما لغرض او بكون المسند الى الضمير صفة جارية على غير ما هي له ولا شيء منهما يتصور
في مثل انما يدافع انا سوى الفصل لغرض ان يكون انما يدافع انا مع معنى ما يدافع الا انا
فوقوع انما يدافع في استعمال الفصحاء تنبيه على كون انما متضمنا معنى ما والا فان قيل
الياء في المضارع للغائب فكيف يصح في المتكلم والمخاطب مثل انما يدافع انا وانما يدافع
انت قلنا من جهة انه في الاصل مسند الى المستثنى منه العام الغائب اي لا يدافع احد الا
انا او انت فان قيل هل هذا الانفصال واجب قلنا يحتمل الوجوب نظرا الى
ان الفصل المقدر كالملفوظ فيكون بمعنى عدم الامتناع على مانع الوجوب ويحتمل ان
لا يجب بل يجوز الانفصال نظرا الى المعنى والاتصال نظرا الى اللفظ ولا فصل
لفظا والاول هو الوجه فان قيل ذكر في دلائل الاعجاز انه فصل الضمير واخره لان الغرض
ان يخص المدافع لا المدافع عنه ولو قال انما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع
عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وليس ذلك معناه وهذا صريح في جواز اتصال الضمير
قلنا الكلام في جواز اتصال الضمير بل في وجوبه اذا لم يكن هو المقصور عليه وانما
الكلام فيما اذا كان هو المقصور عليه ولا بعد ان يقال كلام مشعر بوجوب الانفصال
وبالجملة فالكلام فيما اذا قيل انما نقوم انا هل يصح انما اقوم بمعناه الظاهر انه ليس
كذلك بل معنى انما اقوم ما انا الا اقوم الذائد الحامي الذمار الدافع وفلان حامي الذمار
اي يحمي ما لو لم يحمه ليم وعيف من حماه وحريمه الحسب ما يحسبه ويعده المرء من مفاخر
نفسه وآبائه قوله مطر الفوارس الفاء على حد قطريه اي جانبيه وهما
نصب على تضمين انما معنى ما والا ان النكرة الواقعة في سياق انما تعم كالواقعة في
حيز النفي مثل انما لامرئ ما نوى اي ليس لاحد من الرجال الا ما نوى
سوى ما يكون الجزء الاخير مثل انما جاءني رجل فانه لا يعم لكونه كالواقع بعد
الا وهو اثبات قوله ولا نعما التقديم لما حقه التاخير سواء بقي بعد التقديم
على حاله كما في زيدا ضربت او لا كما في انا كفيت مهمك واكتفى هنا من مثال
قصر الافراد في قصر الموصوف بقسم الاحتمال وفي قصر الصفة بقسم الاشتراك
مع تكوين المثال وترك مثال شاعر زيد لمن يعتقد شاعرا او منجما وانا كفيت
مهمك لمن يردد كفاية المهم بينك وبين غيرك ويدرج ايراد مثال الافراد والقلب للقصر

فيما بين المفعول والفاعل مع ان سوق كلامه في الطرق كلها انما هو في قصر
ما بين المسند اليه والمسند ولهذا قال الاحوال ولو ذكرنا القصر فيما بين
المسند اليه والمسند بالطرق التي سمعت وصرحنا ان نذكره فيما بين غيرهما
كقوله وكذا قائم هو او قاعد هو بالاعتبارين بحسب المقام اي باعتبار
قصر الافراد في مقام تردد السامع اياه بين القيام والقعود وقصر القلب
في مقام اعتقاده القيام دون القعود او بالعكس وكذا زيدا ضربت باعتبار
قصر الافراد لمن يعتقد انك ضربت زيدا وعمروا والقلب لمن يعتقد انك ضربت
عمروا دون زيد وما زيدا ضربت قصر افراد او قلب لمن صاحب اعتقاد
الضرب منك واخطأ في المضروب فاعتقده زيدا وعمروا او احدهما على
التردد وقصر قلب اذا قلته لمن اعتقد زيدا دون عمرو فتامل وواضح كيف
اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل سيما التوضيح الاولين منهما لا يتوهم
ان هذا من قبيل الخطاء في مفعول عدم الضرب بعد الاصابة في نفي
الضرب قوله وهذه الطرق الاربعة تشترك من وجوه اي يشترك في
امر واحد هو لزوم كون المخاطب حاكما حكما والمخاطبة بالكلام
المشتمل عليهما حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء وكون المخاطبة طالبا
فيما يخص صواب المخاطب ونفي خطائه وقدم البيان في قصر القلب ان الصواب
فيه اخفى وبالبيان احرى وحاصله الحكم المخاطب في قصر القلب مشوب باطلاق
لازم هو صواب وتعيين صريح وهو خطاء والمتكلم بتقرير اطلاق الصواب
يكون ضمن تعيين اخر وينفي خطاء في التصريح الى تعيين اخر وحكمه في قصر الافراد
مشوب بتعيين صريح في القسم الاول منه واطلاق صريح في القسم الثاني وهو
صواب يقرره المتكلم في ضمن ذلك المعين من الصفتين او الموصوفين ويخطأ
صريحه في القسم الاول هو اثبات المعنى الاخر من الصفة او الموصوف ولازمه في
القسم الثاني هو نحو من كل من الصفتين او الموصوفين والمتكلم بنفيه ينفي ذلك
المعنى الذي اثبته او ذلك التجويز الذي لزمه ثم هذا اللزوم في كثير من الصور انما
هو بطريق الفرض والتقدير بمعنى ان المتكلم لو كان ممن يجوز عليه الخطاء لكان
كذلك لا بطريق التحقيق لامتناع في مثل اياك نعبد واياك نستعين قوله ويختلف
من وجوه عطف على تشترك من وجوه الوجه الاول ان دلالة طريق العطف وطريق النفي
والاستثناء وطريق استعمال انما بوساطة وضعهما لمعان تقتضي الاختصاص وجزم
العقل عند ملاحظة معانيها بذلك ودلالة التقديم على التخصيص بوساطة
مدلول الكلام ومفهوم الخطاب وحكم الذوق اي القوة المدركة لخواص التراكيب
ولطائف اعتبارات البلغاء بافادته التخصيص من غير وضع لذلك وجزم العقل

هو كذ

134

هو كذلك حتى ان من لم يكن له هذا مع كمال قوته الادراكية والسابق الى المعاني العقلية
ربما لم يفهم ذلك ولهذا قال ابن الحاجب ان التقديم في الله احمد للاهتمام
وما يقال انه للحصر لا دليل عليه قوله والطريق الاول الاصل فيه يعني ان
الوجه الثاني من وجوه الاختلاف ان الاصل في طريق العطف التنصيص
على المثبت والمنفي بجعل المثبت معطوفا عليه والمنفي معطوفا في لا او بالعكس
في بل والاصل في الثلاثة الباقية التنصيص على المثبت دون المنفي والاصل
لا يعدل عنه الا لداع كالاطناب كما ذكر في الكتاب ونحو ذكر ليس غيره ليس
الا في طريق العطف واما الاصل الثاني فلا يترك الا في مثل ما زيدا ضربت
وما انا قمت فانه في التحقيق لقصر الفعل على غير المذكور لا لقصر نفي الفعل
على المذكور فالمثبت المقصور عليه غير مذكور قوله والطريق الاول لا يجامع
يعني ان الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان العطف بلا لا يجامع طريق
النفي والاستثناء ويجامع طريقي انما والتقديم فلا يصح في قصر الموصوف ما زيد
الا قائم لا قاعد وفي قصر الصفة ما يقوم الا زيد لا عمرو ويصح انما زيد قائم لا
قاعد وزيدا ضربت لا عمروا وذلك لان شرط المنفي بلا العاطفة ان لا يكون منفيا
قبلها بغيرها من ادوات النفي مثل ليس وما ولا وان ولم ولما وقيد بذلك لانه يجوز
ان يكون منفيا بحكم العقل او الذوق او لفظ يدل على النفي وليس من كلماته مثل اما وابى
ومنع ونهى ونحو ذلك واورد لتحقيق هذا الشرط هنا لا من قصر الصفة ولا اصله من
قصر الموصوف يحتويهما كونه منفيا بحكم العقل للتضاد كما في القيام والقعود او للملكة
والعدم كما في الحركة والسكون او التناقض كما في الوجود والعدم ولم يتبين وجه اشتراط
هذا الشرط لانه بحكم الوضع والنقل عن ائمة اللغة لان لا العاطفة لنفي ما وجب للاول
وهذا ما قال الشيخ عبد القاهر ان لا وضعت للنفي ولا يتفاوت ان يستعمل الا لا
ولا العاطفة وضعت لتنفي بها ما يدل عليه ما قبلها صريحا فلهذا اشترط في منفي
لا ان لا يكون منفيا قبلها بشيء موضوع للنفي وعلى هذا لا يتوهم انه يقال لم لا
يجوز النفي ما جاء الا زيد لا عمرو لافادة التاكيد واشار الى وجه امتناع هذا الشرط
في صورة النفي والاستثناء بما سبق من تحقيق معنى القصر في النفي والاستثناء ومن
ان النفي في قصر الموصوف على الصفة يتوجه الى الوصف المتنازع وفي قصر الصفة على
الموصوف الى ثبوتها للموصوف المتنازع فينتفي بتلك الاداة للنفي ذلك المتنازع
الذي هو المنفي بلا العاطفة فلا يصح ولهذا لا يوجد في استعمال الفصحاء وما يقع في
كلام المصنفين وهو كثير في الكشاف مثل ما هي الا شهوات لا غير وما كان ذلك
الا تعنتا وعنادا لا شبهة في الاسلام ثم قوله بغيرها يفهم بغير لا العاطفة التي
دفع بها العطف اتى به ليقع موصوفا لقوله من ادوات النفي كانه قال بشيء آخر

من ادوات النفي احترازا عما ذكرنا من دلالة العقل او الذوق او اللفظ
الغير الموضوع للنفي وليس كما يتوهم انه اشارة الى جواز كونها منفيا بلا
لعاطفة للتاكيد مثل جاء زيد لا عمرو لا عمرو او للبدل مثل جاءني الرجال لا
النساء لا هند ولا زينب ولا غيرهما او للاخراج عن العطف مثل جاءني
الرجال لا النساء لا هند بمعنى جاءت ثم اورد امثلة مجامعتها انما للتقديم
في قصر الموصوف وفي قصر الصفة فكان الاولى ان يمثل للتقديم بما هو
شايع في الاختصاص مثل زيدا ضربت بخلاف ما نحن فيه فان احتمال
التخصيص والتقوى فيه على السواء ولما كان انما بمنزلة ما والا كان في وجه
المجامعة والتفرقة بينه وبين ما والا نوع خفاء نبه بان النفي فيه ضمني
فليس هو بمنزلة ادوات النفي بل بمنزلة الافعال التي فيها معنى النفي مثل ابى و
امتنع ونفى ونحو ذلك وهذا ما قال الشيخ عبد القاهر انهم وان قالوا ان في
ما والا ونحوها انهما بمعنى واحد بمنزلة المترادفين وفرق بين ان يكون في الشيء
معنى الشيء وان يكون الشيء الشيء ولهذا لا يصلح انما في مثل قوله تعالى وما من اله
الا الله وقولنا ما احد الا وهو يقول ذلك وان كان من جهة المعنى المراد واحد
لا يقال ان لا في النفي او ما يجري مجراه ووجه الجمع بين امتنع وانما يجيء وكون النفي فيهما ضمنيا
لا صريحا حتى لا يصح انما جاء زيد لا عمرو كما يصح امتنع عن المجيء زيد لا عمرو مع ان في
كل منهما معنى عدم المجيء ولا يصح ما جاءني زيد لا عمرو لكونه صريحا وان لم يكن المنفي صريحا
منصوصا عليه لان المنفي بلا منفي قبلها بغيرها كما في ما جاءني الا زيد لا وليس في
امتنع عن المجيء زيد نفي مجيء عمرو ولا ان المعطوف عليه منفي كما في ما جاءني زيد
وامتنع عن المجيء زيد اي المعطوف عليه في انما جاء زيد لا عمرو مثبت لا منفي
فان قلت عند اجتماع طريقين او اكثر الى ايهما ينسب افادة القصر قلت
الى الاسبق او الاقوى ففي مثل انما جاءني زيد لا عمرو الى انما وفي مثل زيدا
ضربت لا عمرا الى التقديم وفي مثل انما زيدا ضربت وانما تميمي انا الى التقديم
حتى يكون المقصور عليه زيدا وتميمي والدليل عليه قوله ابانا لم تزده معرفة
وانما لان ذكرنا ها لان التقديم اقوى قوله لكن اذا جامعت لا العاطفة
هي فاعل جامعت والمفعول انما وجامعتها جواب اذا ولكن استدراك من
قوله ويجامع الطريقين الاخيرين ولولا تصريحه بعدم صحة الاستعمال لكنا نحمل
كلامه على ان هذا شرط حسن الجامع كما صرح به الشيخ عبد القاهر حتى يصح
ما جاء الا زيد لا عمرو لقصد التوكيد والتوضيح كما شاع في عبارة المصنفين
ولم يشترطوا ذلك في مجامعتها التقديم لان دلالته على الاختصاص ضعيف اذ
ليست بالوضع وحكم العقل والانذار نحو تفريع تبليغ ودعوة ولا ينتج حقيقته

١٣٥

ما لم يكن له باشر وتحصيل الخوف والخشية فالانذار بالقيامة واهوالها لا يكون
الا اذا كان مع يؤمن بالله وبالبعث ويخشى الساعة اي عقابها ولما كان في
هذا نوع خفاء ما نسبه الى عدم استجابة من لا يسمع جعله مما يعلمه كل عاقل لكونه
من الضروريات الواضحة وهذا مما لا يخفى على من له مسكة اي دواما يمسك به من العقل فان
فلان ذو مسكة وتماسك اي عقل وفيه مسكة من الخير اي بقية وعلم العجلة ممن لا يخشى الفوت
اضحى من ذلك او قد يعجل من لا يخاف الفوت جعله مركوزا في العقول ثابتا فيها بحكم العادة
وان جار خلافه فهذا مع ما في ذلك من حسن الافتنان قوله وطريق النفي والاستثناء
هذا هو الرابع من وجوه الاختلاف وهو ان طريق النفي والاستثناء يسلك مع مخاطب تعتقد
انت فيه اعتقادا مطابقا او غير مطابق انه مخطئ مصر على خطائه وطريق انما مع مخاطب لا يصر
على خطائه او يجب ان لا يصر عليه فاذا رأى لك اولصاحبك شبح اي شخص من بعد لم تقل
لصاحبك ما ذاك الشبح الا زيد الا في حال توهم صاحبك ان ذاك الشبح غير زيد واصراره على
انكاره ان يكون الشبح زيدا فيكون اعتقادك فيه انه مخطئ مصر مطابقا وهو الاول اعني قوله تعالى
قالوا ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين
لم يقل الكفار ما انتم الا بشر مثلنا الا والرسل باعتقادهم الباطل في صورة من نفى
عن البشرية وانسلخ عنه حكم البشرية بناء على جهلهم واعتقادهم ان الرسول يمتنع ان يكون
بشرا فمن ادعى الرسالة كان في معرض من يدعي انتفاءه عن البشرية وانتزاع
صفة البشرية عنه فقوله بناء مفعول له لما يتضمنه الكلام السابق او حال اي يجعلون
الرسل في هذا المعرض للبناء او بانين بناء على جهلهم وقوله ان الرسول يمتنع ان
يكون بشرا في موقع البدل من جهلهم لا متعلق به لان جهلهم ليس مما يقتضي
وهو ان الرسول يجوز ان يكون بشرا والواو في او ما يفهمهم للعطف على لا في
مثل تغفل ولا تتنبه وكيف يجد في موقع الحال وترجح ما في معنى يجد والضمير
لما حكي وهناك اشارة الى الموضع الاخر ومن تقرير بيان لما سلوك اي لابد
من تقرير جهلهم الذي هو ان الرسول يمتنع ان يكون بشرا وسوى ما حكي عنهم
هو قولهم ان انتم الا بشر الاية واستشهد به لان انكارهم للرسالة ولا يزال الكفار
وتكذيبهم للرسل صريح فيه بخلاف ما تقدم فصدوا له بشرية او بحرية من قبيل
اشرح لي صدري ويسر لي امري قوله واما قوله الرسل جواب
سوال تقريره ان الكفار لما ادعوا منافاة الرسالة للبشرية وادعوا
كون الرسل مقصورين على البشرية لا يتجاوزونها الى الرسالة فالرسل
لما سلموا ذلك لزمهم تسليم انتفاء الرسالة لان ثبوت احد المتنافيين لا سيما
بطريق القصر يستلزم انتفاء الاخر فاجاب بانه من باب مجاراة الخصم
والمشاكلة معه بتسليم بعض مقدماته حيث يراد افحامه بمنع مقدمة اخرى كانه

قيل سلمنا سوق حوثنا لكن لا نسلم انما تنا في الوصال للزوم انتفاءهما فان قيل فما وجه
تسليمه بطريق النقض قلنا لكونه على وفق كلام الخصم حتى كانه تسليم لمقدمته بعينها نظرا
الى الصورة وان لم يكن القصد في جانب النفي الى فضل الخصم ولو هذا السؤال
ورد بعضهم اصل السؤال بانه كيف صح من الرسل ان يحق الانشاء شكهم بالنوع الاستثناء
مع ان المخاطبين وهم الكفار لا ينكرونه ذلك بل يدعونه مصرين فقوله لمعرضين
العناد والعتو وهو الولة والضمير للخصم وحيث متعلق بالمجاراة وهي المشاركة
في الجري وبكته بالحجة غلبه قوله على مقتضى الظاهر كملة مثال الشيء الموضوع من نعيد
قوله ان انت الا نذير اى لا مسمع منع التعجب يعني المصرين على الكفر تشبيها
لهم بالاموات وضمير تمنا وتداخل للنبي عليه وضمير يرجعوا واكنهم للخلق لكونه في معنى
الجمع ومن الوجل اى الخوف والكابة اى سوء الحال والانكسار من الحزن بان
لما كان وهو فاعل تداخله يبخع للنبي وله لما كان واي الوجد الذي كان والنبي عليه السلام
يهلك نفسه من الحزن ويقتلها لاجله وقد يجعل ضمير يبخع لما وله للنبي وتبين ذلك في الصحاح
بخع نفسه بخعا قتلها غما ومنه لعلك باخع نفسك وفي الكشاف اصل البخع
ان يبلغ بالذبح البخاع بالباء وهو عرق مستبطن الفقار وهو اقصى حد الذبح
نفس الكواشي انه لم توجد في اللغة البخاع بالباء انما هو النخاع بالنون ورد
بان العرق هو البخاع بالباء واما النخاع بالنون فخيط ابيض في جوف عظم الرقبة
ممتد الى الصلب ويتساقط اى النبي عطف على تداخله جيء بالمضارع لقصد
الاستمرار لا على يبخع وحسرات تمييز اى يلهى نفسه من جهة الحسرة على اعراضهم
وضمير شفقته وتدعوه ويلقى للنبي وهامه في الارض ذهب تحيرا بل كانت اى
شفقة النبي تدعوه اى النبي الى ان يرجع الى ترويض الايمان لهم تارة
اخرى وضمير عوده للنبي وقد مر في بحث الحال تفسير عوده على بدء راكبا جادة
يرجع في ذلك اى في ترويض الايمان فيهم والمواظبة على ذلك وتكرير المراجعة
من الابل ما لم يذلل ابن دراب لما والضمير للنبي ولذلك اشارة الى ما ذكر
من شدة الحرص على هداية الخلق وصبر النبي على رجوعهم عن الكفر وما جرى
مجرى هذا من المعطوفات هناك اى في محل ان تمكن غرس الايمان في قلوبهم وبالجملة
فقد طمس بالترويض المذكور ان قوله ان انت الا نذير من اخراج الكلام لا على مقتضى
قال الشيخ عبد القاهر لما قال تعالى وما انت بمسمع من في القبور وكان
المعنى ان يقال للنبي عليه السلام انك لا تستطيع ان تحول قلوبهم عما هي عليه
من الاباء واراد ان توقع الايمان في قلوبهم مع اصرارهم على الكفر كان اللائق
ان يجعل حال النبي عليه السلام حال من قد ظن انه يملك ذلك ومن لا يعلم يقينا انه ليس
في وسعه شيء اكثر من ان ينذر ويحذر فاخرج اللفظ مخرجه اذا كان الخطاب مع من